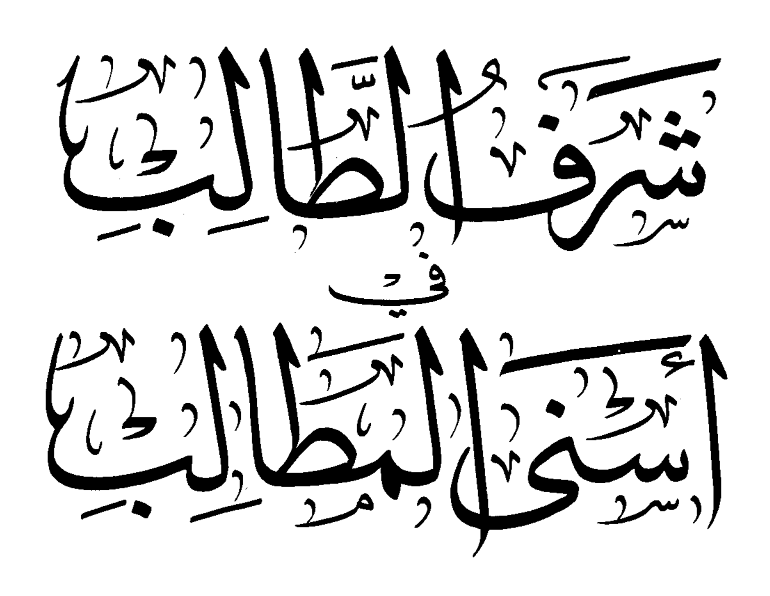


شرف الطالب في أسنى المطالب

للعلامة الإمام

أبي العباس أحمد بن حسن الشهير بابن الخطيب وابن قنفذ القسنطيني

من علماء القرن الثامن الهجري

المتوفى ٨١٠ هـ

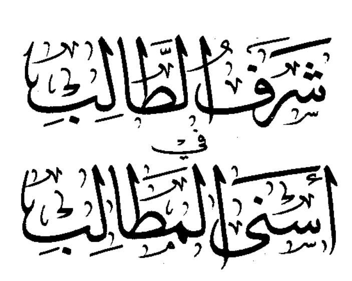
تحقيق

عبد العزيز صغير دخان

مكتبة الرشد

ناشرون

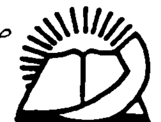



شرف الطالب
في
أسنى المطالب

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

مكتبة الرشد
ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض
شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١



Email: alrushd@alrushdryh.com
Website: www. rushd.com

* فرع طريق الملك فهد - الرياض - غرب وزارة البلدية والقروية هاتف ٢٠٥١٨٣٠
* فرع مكة المكرمة - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة - شارع ذر الغفاري هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ - ٨٣٨٣٤٢٧
* فرع جدة - ميدان الطائرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١
* فرع القصيم - بريدة طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
* فرع ابها - شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام - شارع ابن خلدون هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* القاهرة : مكتبة الرشد / هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
* الكويت : مكتبة الرشد / هاتف ٢٦١٢٣٤٧
* بيروت : دار ابن حزم / هاتف ٧٠١٩٧٤
* المغرب : الدار البيضاء / مكتبة العلم / هاتف ٣٠٣٦٠٩
* تونس : دار الكتب المشرقية / هاتف ٨٩٠٨٨٩
* اليمن : صنعاء / دار الآثار / هاتف ٦٠٣٢٥٦
* الاردن : دار الفكر / هاتف ٤٦٥٤٧٦١
* البحرين : مكتبة الغرباء / هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
* الامارات : الشارقة / مكتبة الصحابة / هاتف ٥٦٣٣٥٧٥
* سوريا : دمشق / دار الفكر / هاتف ٢٢١١١٦٦
* قطر : مكتبة ابن القيم / هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

مقدّمة التّحقيق

الحمد لله وحده، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونثني عليه الخير كله، نرجوه ولا نرجو أحداً سواه، ونشكره على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على الرحمة المهداة والنعمة المسداة، معلم الناس الخير، الداعي إلى سبيل الهداية والرشاد: محمد بن عبد الله، أكرم مخلوق وأشرف موجود، وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغر الميامين، رهبان الليل وفرسان النهار، رضي الله عنهم أجمعين. آمين.

أمّا بعد:

لقد كان من نعم الله علي ـ ونعم الله لا تعد ولا تحصى ـ أن أذهب إلى أدرار (مدينة بجنوب غرب الجزائر)، أستاذاً بالمعهد الوطني العالي للشريعة، وأدرار منطقة معروفة بكثرة مخطوطاتها وتراثها العلمي القديم، وهناك قدر لي أن أزور كثيراً من البيوت التي تملك الكثير من هذه المخطوطات، فعثرت ـ في جملة ما عثرت عليه ـ على نسخة قديمة من كتاب: (شرف الطالب في أسنى المطالب) في علوم الحديث للعلامة الجزائري ابن قنفذ القسنطيني، أبرز علماء القرن الثامن الهجري، وهو ـ أي كتاب شرف الطالب ـ شرح للقصيدة الغرامية التي نظمها أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي اللخمي (٦٢٥ هـ ـ ٦٩٩ هـ) في ألقاب علوم الحديث.

وقد سررت بهذه النسخة كثيراً، فسارعت بتصويرها ونسخها على الورق، ثم سعيت للحصول على بعض نسخ هذه المخطوط، فعثرت على نسخة بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، ثمّ راسلت الأستاذ الفاضل محمد أبا الأجفان بتونس، فتكرّم بتزويدي بصورة من نسخة أخرى بالمكتبة الوطنية بتونس، فلمّا توفّرت لديّ النّسخ الثّلاث أقبلت على دراسة وتحقيق هذا الكتاب، رجاء أن تعمّ الفائدة في إخراجه إلى عالم الطّبع، وتيسيره لطلّاب العلم.

ويعلم الله وحده كم عانيت من نصب وبذلت من جهد في مقابلة النسخ والبحث عن مراجع الدراسة والتحقيق، مع بعد المسافة ووجودي في ظرف إستثنائي لا أستطيع معه الخروج من الجزائر للبحث عن مراجع أخرى تفيد في دراسة حياة المؤلف وتحقيق النص على أحسن وجه.

هذا، وقد جعلت البحث في قسمين:

قسم الدراسة:

ويشتمل على تمهيد وفصلين:

التمهيد: في بيان نشأة علوم الحديث وأهم المصنفات فيها.

الفصل الأول: في التعريف بالمؤلف، ويشتمل:

(١) ـ الحياة السياسية والعلمية لعصر المؤلف.

(٢) ـ ولادة المؤلف ومراحل حياته العلمية.

(٣) ـ رحلاته.

(٤) ـ شيوخ.

(٥) ـ منزلته العلمية وثناء العلماء عليه.

(٦) ـ مشاركته في النقاش العلمي.

(٧) ـ تلاميذه.

(٨) ـ مؤلفاته.

(٩) ـ شعره.

(١٠) ـ منهجه في كتابه: (شرف الطالب).

الفصل الثاني: في الكلام على الكتاب. ويشتمل:

(١) ـ اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

(٢) ـ محتوى الكتاب.

(٣) ـ وصف نسخ الكتاب المخطوطة.

قسم التحقيق:

ويتضمن تحقيق نص الكتاب، وهذا بالمقابلة بين النّسخ التي تمكنت من

الحصول عليها، من أجل إخراج النص في صورة هي إلى الكمال أقرب حسب الاستطاعة إن شاء الله تعالى.

الأسباب الدّافعة إلى تحقيق هذا الكتاب:

هذا، وقد تضافرت جملة دوافع دفعتني إلى اختيار هذا الكتاب لتحقيقه وإخراجه رجاء أن تعم الفائدة، ويمكن أن أجمل أهمّ هذه الدوافع فيما يأتي:

أولاً: إهتمامي بهذا النوع من العلم أعني علوم الحديث ورغبتي في الإستزادة منه، وليس أنفع في تحقيق ذلك من إلزام النفس بعمل مثل هذا، خاصة إذا علمنا أن هذا الكتاب قد تضمن معظم المباحث التي تشكل علم الحديث.

ثانياً: أن هذا الكتاب هو أول مؤَلَّف في علوم الحديث، يراد تحقيقه حسب علمي لمؤلِّف جزائري، وبالتالي فهو محاولة مني لإبراز مشاركة بعض علماء الجزائر في هذا النوع من العلم الذي قلّ الاهتمام به عند علماء المغرب العربي، مقارنة بجهود المشارقة في ذلك.

ثالثاً: المساهمة في إحياء تراث المغرب العربي الإسلامي الذي ما زال رهين المكتبات الخاصة والزوايا، والعمل على إخراجه إلى عالم الطبع حتى يتسنى للناس الاطلاع عليه والاستفادة منه.

رابعاً: مكانة ابن قنفذ العلمية التي تبوّأها بين علماء القرن الثامن الهجري، وهذه كتب من ترجم له شاهدة في الثناء عليه ومدحه وتزكيته، وقد ذكرت طرفاً من ذلك أثناء دراسة حياته.

العمل في المخطوطة:

وأما عملي في المخطوط فيتضح من خلال النقاط الآتية:

(١) ـ لما كان هذا الشرح عبارة عن مختصر لمباحث علم الحديث، رأيت أنّ تركه على هذا الحال من الاختصار يقلل الفائدة منه، لذلك حاولت شرح هذه المباحث قدر الامكان، وذكر بعض التفاصيل الأخرى التي أراها ضرورية، لأن المقصود هو تحصيل الفائدة العلمية من وراء التحقيق والشرح، إلا أني راعيت الاختصار وعدم الإطالة في ذلك، وأحياناً أكتفي بالإحالة في تفاصيل المسألة وأدلتها

إلى المراجع المعتمدة المعروفة عند طلبة العلم.

(٢) ـ تحقيق النصوص التي نقلها المؤلف، وهذا بنسبتها إلى قائلها إن أغفل المؤلف ذلك وذكر المصادر التي استقى منها المؤلف هذه النصوص، إلا ما لم أعثر على ذلك منه، وهو نادر.

(٣) ـ إكمال النصوص المبتورة، من آيات أو أحاديث أو آثار عن الصحابة والتابعين، وهذا بالرجوع إلى المصحف الشريف وكتب الحديث المعتمدة وكتب التراجم والتواريخ وغيرها.

(٤) ـ الإعتناء بالأحاديث الواردة في الكتاب، وهذا بعزوها إلى مصادرها وبيان درجتها من حيث الصحة أو الضعف، وهذا بالاعتماد على المؤلّفات التي وضعت في بيان درجات الأحاديث ككتب الصّحاح، والسّنن، وكتب الموضوعات والأحاديث الضعيفة وغيرها.

(٥) ـ أشرت إلى السورة ورقم الآية، وقد تبعت في ترقيمها رواية ورش.

(٦) ـ ترجمت للأعلام الواردين في أصل الكتاب تعريفاً موجزاً مختصراً، لا يزيد على ثلاثة أسطر، يتناول اسم العلم واسم أبيه ووفاته وذكر بعض مصنفاته، ثم أحيل على ثلاثة مراجع في الأغلب توجد فيها ترجمته، إلا من لم أعثر على ترجمته، وهو عدد قليل.

(٧) ـ تصحيح الأخطاء التي حصلت في النسخ، سواء كان الخطأ مما إتّفقت عليه جميع النسخ، أو انفردت به واحدة.

(٨) ـ شرحت بعض المفردات التي قد يعسر فهمها، ووضحت زيادة بعض ما شرحه المؤلف من ألفاظ القصيدة إذا اقتضى الأمر زيادة الإيضاح.

(٩) ـ فصلت القول في بعض المسائل التي هي محل خلاف بين العلماء، وبينت الراجح من ذلك، وقد حرصت على أن أنقل كل مسألة علمية من مظانها الطبيعية:

فما تعلق بالحديث وعلومه، نقلته من كتب الحديث وعلومه، وما تعلق بالفقه وأصوله، رجعت في بيانه إلى كتب الفقه والأصول، وما تعلق بالرجال أو اللغة،

إستقيته من تراجم الرجال ومعاجم اللغة بقدر ما توفر عندي من مراجع.

(١٠) ـ اعترضت على المؤلف رحمه الله في بعض الآراء التي ذكرها أو النصوص التي نقلها وبينت خطأه في نقلها أو في فهمها، وهذا بقدر استطاعتي وجهدي ومبلغ علمي في هذا الشأن، ولست ممن يعترض على العلماء، ولكن الحق أحق أن يتبع، ورجاء أن أحرز أجرا أو أجرين.

(١١) ـ خالف المؤلف أو النساخ قواعد الخطأ الإملائي في كتابة كثير من الأسماء والأفعال فيكتب مثلاً: الروات، يحيا، يلقا، يسما، يكنا، وغير ذلك، فكتبت كل ذلك بالرسم الاملائي، وأشرت إلى بعض ذلك في الهامش.

(١٢) ـ عرفت بالمدن التي ورد ذكرها في الكتاب تعريفاً موجزاً.

(١٣) ـ استعملت للأبيات رقماً متسلسلاً إلى نهايتها.

(١٤) ـ ختمت هذا التحقيق بجملة فهارس، تيسيراً وتسهيلاً للانتفاع بالكتاب وهي:

أ ـ فهرس الآيات الكريمة.
ب ـ فهرس الأحاديث الشريفة.
ج ـ فهرس الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين.
د ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.
هـ ـ فهرس البلدان.
و ـ فهرس المصادر والمراجع المطبوعة:
١ ـ المخطوطات.
٢ ـ المصادر والمراجع المطبوعة.
٣ ـ المجلات.
ز ـ فهرس الموضوعات.

الرموز المستعملة:

[ ]: زيادة من إحدى النسخ الأخرى عن الأصل.
/ /: لتمييز ما سقط من إحدى النسخ وثبت الأصل.
( ): لتمييز ألفاظ القصيدة عن الشرح.

« »: لتمييز النصوص التي أوردها المؤلف، سواء كانت آيات أو أحاديث أو آثاراً أو غير ذلك.

الأصل: نسخة المكتبة الوطنية بتونس.
الرمز (ت): نسخة تمنطيط.
الرمز «ق»: نسخة مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

وكل ما أستطيع قوله في الأخير هو أن هذه أول تجربة لي في تحقيق المخطوطات وأصعب الأمور ابتداؤها، ولئن قالت العرب: (ولا تعدم الحسناء ذاما)، فأنا أقول: ولا يعدم المخطىء من يصوبه ويرشده، فرحم الله من أهدى إلي عيوبي، وكشف لي عن أخطائي لأسعى في إصلاحها.

وأخيراً: فهذا جهد المقل، لا أدعي فيه العصمة من الزلل، فذلك شأن الأنبياء، وشأننا الخطأ والصواب، فما كان من صواب فمن الله عز وجل فله الحمد والشكر، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه وسلم.
وكتبه: أبو عمر عبد العزيز دخان

تمهيد
في بيان نشأة علوم الحديث
وأهم المصنفات فيها

لمّا انتقل النبيّ ﷺ إلى الرفيق الأعلى، ترك أصحابه على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وأوصاهم بلزوم الكتاب والسنة قائلاً: «تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبدا: كتاب الله وسنتي».

ولقد وعي المسلمون هذه الوصية، فاستودعوا صدورهم آيات الذكر الحكيم وأحاديث المصطفى ﷺ، وحرصوا عليهما أشد الحرص، وزادوا على هذا بأن كتبوا القرآن كله وكثيراً من السنة فيما تيسر لهم من وسائل كالجلود والحجارة والعظام وغير ذلك، وأدرك الصحابة أن حديث النبي ﷺ دين، ينبغي أن يؤخذ عن أهله فتثبتوا في روايته وقبوله، ولكن لغلبة التقوى والورع عليهم وانعدام الكذب في تلك الأيام لم يكن أحدهم يتهم الآخر بالكذب أو الزيادة في الحديث، وما وقع منهم من ذلك فإنما كان من باب الخطأ الذي لا يكاد يسلم منه أحد.

واستمر هذا حالهم مع السنة، حتى وقعت الأحداث الأليمة التي كان من نتائجها أن قتل الإمامان: عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وظهرت الفرق المنحرفة التي أعطت لنفسها حق تفسير النصوص من الكتاب والسنّة بما يتوافق مع آرائها وأهوائها، ولمّا أعيا البعض ذلك، عمدوا إلى وضع الحديث على النبي ﷺ لتقوية مذاهبهم وبدعهم.

عندئذ قام الصحابة بواجبهم في الدفاع عن السنّة، فلم يعودوا يقبلون الحديث من كل أحد، بل أصبحوا يعتنون بالنظر في حال الراوي. قال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة

فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[1].

ثم خلف من بعدهم خلف صالح من العلماء، فتوسعوا في شروط قبول الرواية وتتبعوا الأحاديث فبينوا عللها وميزوا صحيحها من سقيمها، ووضعوا كثيراً من القواعد في هذا الشأن، إلا أن هذه القواعد والشروط لم تدون في مصنفات خاصة، بل كانت منتشرة في ثنايا مصنفات الحديث يعرفها العلماء ويحفظونها ويطبقونها على الرواة والأحاديث، ولعل أول مؤلَّف تضمن شيئاً من ذلك هو كتاب الرسالة للإمام الشافعي، ثم مقدمة الإمام مسلم وغيرهما.

ثم أعقب هذا تدوين هذه المصطلحات والقواعد، إلاّ أن تدوينها لم يكن في كتاب واحد يجمع كل ذلك بل أفرد كل نوع أو قاعدة أو مصطلح في كتاب خاص، ولم يوجد إلى ذلك الحين كتاب يضم كل قواعد علوم الحديث أو معظمها.

ومع بداية القرن الرّابع الهجري بدأت تظهر مؤلفات في علوم الحديث قليلة غير مستوفاة، ثم اكتملت مع مرور الزمن.

وإليكم هذه المؤلفات حسب مرور زمن تأليفها:

١ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للقاضي أبي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠ هـ). وكشأن كل مبتدىء فأن هذا الكتاب لم يستوعب كل مباحث علوم الحديث، بل اقتصر فيه البحث في آداب الراوي والمحدث وطرق التحمل والأداء وبعض المباحث الأخرى.

٢ ـ ثم جاء بعد الرامهرمزي: أبو عبد الله الحاكم المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) فألف ـ فيما ألف ـ معرفة علوم الحديث، بحث فيه اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث إلا أنّ مباحثه لم تكن مرتبة ولا مهذبة.

٣ ـ ثم تبعه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الصفهاني المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) فعمل مستخرجاً إلى كتاب الحاكم، استدرك عليه ما فاته، وترك ـ هو الآخر ـ شيئاً للمتعقب.

٤ ـ ثم جاء أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣ هـ)، فألف كتابيه: الكفاية في علم الرواية، والجامع لآداب الشيخ والسامع.

(١) مقدّمة صحيح مسلم: (١/ ١٥).

٥ ـ ثم ألّف القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة (٥٤٤ هـ) كتابه: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

٦ ـ ثم جا بعده أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي الميانجي المتوفى سنة (٥٨٥ هـ) فألّف كتابه: ما لا يسع المحدّث جهلُه.

٧ ـ ثم جاء الحافظ الكبير الإمام أبو عمرو بن الصلاح في أوائل القرن السابع، فألّف كتابه العظيم: علوم الحديث أو مقدمة ابن الصلاح، استوعب فيه كلام من سبقه كالخطيب وغيره، فكان ـ بحق ـ أجمع كتاب في علوم الحديث، حيث اجتمع فيه ما تفرق في: غيره واعتبر مرجعاً ومحوراً لمعظم المؤلفات التي وضعت بعده ودافعاً للعلماء لينسجوا على منواله، فاستمر التأليف في علوم الحديث بعد ذلك.

٨ ـ فألّف النووي (ت ٦٧٦ هـ) كتابه الإرشاد، وهو اختصار لكتاب ابن الصلاح.

٩ ـ وابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) كتابه: الاقتراح في بيان الاصطلاح.

١٠ ـ وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) كتابه: اختصار علوم الحديث.

١١ ـ والبلقيني (ت ٨٠٥ هـ) كتابه: محاسن الاصطلاح.

١٢ ـ والحافظ العراقي (ت ٨٠٦ هـ) الألفية وشرحين عليها، والتقييد والإيضاح وغير ذلك.

١٣ ـ والحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) النكت علي بن الصلاح ونخبة الفكر وشرحها وغير ذلك.

١٤ ـ والحافظ السخاوي (ت ٩٠٣ هـ) فتح المغيث شرح ألفية الحديث.

١٥ ـ والحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ): تدريب الراوي شرح تقريب النووي وألفية في علوم الحديث وغير ذلك.

١٦ ـ والصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار.

وفي العصر الحاضر، برزت كثير من المؤلفات في علوم الحديث، تميزت بأسلوب قريب إلى إفهام الناس، سهل عليهم، بعيد عن الصعوبة التي كانت تكتنف بعض مؤلفات السابقين، فأصبح علم الحديث ميسراً لكلّ من يريد أن يأخذ حظه منه.

ومن المؤلفات التي ظهرت حديثاً:

١٧ ـ المنهج الحديث في علوم الحديث للشيخ محمد محمد السماحي رحمه الله.

١٨ ـ قواعد التحديث في علوم الحديث لجمال الدين القاسمي رحمه الله.

١٩ ـ منهج النقد في علوم الحديث للأستاذ نور الدين عنتر حفظه الله.

إلى غير ذلك من المؤلفات الكثيرة التي تملأ المكتبات العامة.

الفصل الأول
في التعريف بالمؤلف

(١) الحياة السياسية والعلمية لعصر المؤلف

أ ـ الحياة السياسية:

حظي الشمال الإفريقي أيّام الموحدين بوحدة دامت قرناً ونصف قرن من الزمن (من سنة ٥١٥ هـ إلى ٦٦٨ هـ)، اكتسب بها المغرب قوة وبأساً، استطاع أن يخضع بلاد الأندلس، ثم حدث أمر الله وجرت سنته فيهم، فضعف ملكهم وتفكّكت وحدتهم وبدأ نجمهم يأفل وعزهم يزول، وظهر على مسرح الحياة السياسية في الشمال الإفريقي عندئذ ثلاث دول متجاورة متصارعة تقاسمته بينها وهي:

الدولة المرينية: وكانت تحكم بلاد المغرب الأقصى واستمر حكمها من سنة ٦٦٨ هـ إلى سنة ٧٩٦ هـ.

الدولة الزيانية: وكانت تحكم المغرب الأوسط ودام حكمها من سنة ٦٣٣ هـ إلى سنة ٩٦٢ هـ.

الدولة الحفصية: وكانت تهيمن على المغرب الأدنى الذي كان يشمل تونس وجزءاً من الشرق الجزائري مثل بجاية وقسنطينة وبسكرة وتقرت وغيرها، وقد امتد حكمها من سنة ٦٢٧ هـ إلى سنة ٩٤٣ هـ.

لكن هذه القسمة لم تكن ترضي الجميع، لذلك جرت حروب معارك كثيرة، حاول فيها كل طرف أن يوسّع سلطانه على حساب الآخر، وهكذا وصلت جيوش المرينيين في بعض الأوقات إلى تونس والزاب وقسنطينة كما وصلت جيوش بني

حفص إلى المدية ومليانة وتلمسان[1].

وإلى جانب هذا الصراع الخارجي، كانت هناك صراعات تنشأ بين الحين والآخر بين أفراد الأسرة الواحدة من الأسر الحاكمة، فقد لعبت الوشاية وحبّ التسلّط وشهوة الزعامة دوراً كبيراً ورئيساً في إشعال نار الصراعات بين أفراد الأسرة الحاكمة، هذه الصراعات التي كانت أهمّ العوامل في ضعف هذه الدول وزوالها بعد ذلك، ووقفت حائلاً دون نجاح أيٍّ من هذه الدول في بسط نفوذها على كامل شمال إفريقيا بصورة نهائية.

ب ـ الحياة العلمية:

رغم الصراع المرير الذي احتدم بين دويلات المغرب العربي ورغم الحروب التي لم تكن تنتهي حتى تبدأ من جديد، فإنّ القرن الثامن الهجري الذي ولد فيه المؤلف ـ وخصوصاً النصف الأول منه ـ شهد حركة علمية متقدمة وإنتاجاً ثقافياً كبيراً، فقد ازدهرت العلوم الإسلامية وكثر الإقبال عليها، ولا سيما أنّها كانت تمكن الطلبة من الحصول على وظائف هامّة في القضاء وفي الدواوين الإدارية، وغير ذلك من المناصب التي كان الناس يتهافتون عليها.

وقد نبغ في هذه الفترة علماء كثيرون، منهم أبو زيد بن الإمام (ت٧٤٣ هـ) وشرف الدين الزواوي (ت ٧٤٣ هـ) وأبو عيسى بن الإمام (ت ٧٤٩ هـ) وحسن بن علي بن قنفذ ـ والد المؤلف ـ (ت ٧٥٠ هـ) وأبو عبد الله المقري (ت ٧٥٩ هـ) وأبو عبد الله الشريف (ت ٧٧١ هـ) وابن مرزوق الخطيب (ت ٧٨١ هـ) وأبو زيد الوغليسي (ت ٧٨٦ هـ) وغير هؤلاء كثير.

وإلى جانب العلوم الإسلامية انتشرت علوم الفلك والرياضيات والطبّ والكيمياء وغيرها انتشاراً كبيراً وكان من فرسانها: أبو عبد الله الشريف وابن قنفذ المؤلف وغيرهما.

وحظيت الدراسات اللغوية وما يتفرع عنها من العلوم والآداب بإقبال طلبة العلم، وزاد الاهتمام باللغة والبلاغة من طرف العلماء، وكان من العلماء الذين برزوا في هذا الشأن: ابن خميس التلمساني (ت ٧٠٨ هـ) وغيره.

---

(١) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: (١/ ٢٠).

وانتشرت العلوم الاجتماعية كالتاريخ والتراجم والمنطق والتصوف[1].

وقد صارت بعض هذه المؤلفات مرجعاً لمن جاء بعد ذلك القرن، وفي عالم المخطوطات اليوم كثير من هذه المؤلفات، وهي من الكثرة بحيث تستدعي جهداً كبيراً من أجل إخراجها إلى عالم الطبع بعد أن ظلّت قروناً رهينة الزوايا والخزائن والمكتبات الخاصة.

(١) مجموعة من الكتاب. الجزائر في التّاريخ: (٣/ ٤٣٩ ـ ٤٥١).

(٢ - ٣) ترجمة المؤلف ومراحل حياته العلمية ورحلاته

هو الإمام العلامة، القاضي أبو العبّاس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون الشهير بابن قنفذ وبابن الخطيب.

أما شهرته الأولى فهي ـ كما يظهر ـ قديمة، نسبة إلى جده الخامس، فقد قال المؤلف عند الكلام على وفاة جدّه ـ والد والده ـ ما نصّه: «وفي هذه السنة ـ أي سنة ٧٣٣ هـ ـ توفي الجد والد والدي علي بن حسن بن علي بن ميمون بن قنفذ[١].

أما الشّهرة الثانية، فترجع إلى أنّ جدّه علياً[٢] كان خطيباً في قسنطينة[٣] طوال خمسين أو ستين سنة، ثمّ خلفه فيها ابنه الحسن والد المؤلف.

مولده:

لا يعرف ـ على وجه اليقين ـ متى ولد المؤلف لأنّه لم يذكر هذا في مؤلفاته التي عرفت لحد الآن، ولم يذكر ذلك أحد ممَّن ترجم له، إلاّ أنّالتنبكتي[٤] جعلها

---

(١) الوفيات لابن قنفذ القسنطيني (المؤلف) (ص: ٣٤٥).

(٢) هو علي بن حسن بن علي بن ميمون بن قنفذ القسنطيني المتوفى سنة (٧٣٣ هـ). خطب بقسنطينة خمسين أو ستين سنة وتقلد خطبة القضاء بها مدة، ثم أُعفي، وكانت به وسوسة في شأن عبادته، لقي أعلاماً من الناس.

الوفيات (ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦)، أنس الفقير (ص ٤٧ ـ ٤٨)، كلاهما للمؤلف.

(٣) عاصمة الشرق الجزائري، لها تاريخ عريق في المجد والعلم والسؤدد. أخرجت عباقرة عظاماً على مدار التاريخ، وساهمت في حفظ التراث الإسلامي. من أنجب أبنائها الإمام عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي لثورة التحرير الكبرى.

(٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد السوداني يعرف بـ (بابا)، المتوفى سنة (١٠٣٢ هـ). =

في حدود سنة (٧٤٠ هـ)، وهذا اعتماداً منه على شعر للمؤلف أورده في آخر الوفيات[١]، وهو قوله:

مضت ستون عاماً من وجودي ... وما أمسكت عن لعب ولهو
وقد أصبحت يوم حلول إحدى ... وثامنة على كسل وسهو
فكم لابن الخطيب من الخطايا ... وفضل الله يشمله بعفو[٢]

مراحل حياة المؤلف:

نستطيع أن نقسّم حياة المؤلّف إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: في قسنطينة:

بدأ ابن قنفذ حياته في كنف أسرته المتعلمة المثقفة المشهورة، فقد قدّمنا أنّ جدّه كان خطيباً في قسنطينة، ثمّ خلفه فيها والد المؤلف، وكانت الخطابة في تلك الأيّام منصباً رفيعاً عند الدولة وعند عامة الناس.

والظّاهر أنّ أباه ـ وجريا على عرف أهل قسنطينة ـ بدأ يعلّمه القرآن ويحفّظه إيّاه، مع تعليمه مبادىء اللغة العربية وحفظ المتون التي كانت موجودة آنذاك، ويخلط هذا بالحديث وقوانين العلوم وتلقينه بعض مسائلها، كما ذكر ذلك ابن خلدون عند كلامه على اختلاف مناهج التّعليم وطرقه وتنوّع أساليبه بين أهل إفريقيا وأهل المغرب وأهل الأندلس[٣].

وفي هذه المرحلة التي استمرت إلى سنة (٧٥٩ هـ) نستطيع أن نحدّد أهمّ الشخصيات التي أثّرت عليه في مطلع حياته ووجّهت سلوكه التربوي والعلمي بعد ذلك:

الأول: والده الحسن بن علي: وكان على جانب كبير من العلم والأدب، وكان ـ إلى جانب هذا ـ صوفياً رحل إلى الشرق مرتين، وكانت الرحلة الثانية بعد

= انظر فهرس الفهارس للكتاني (١/ ٧٦)، صفوة من انتشر للافرني (مخطوط).

(١) وهي وريقات ذيّل بها المؤلف كتابه (شرف الطالب) سنتكلم عنها في (ص: ٦٩).

(٢) انظر صفحة (١٣٣).

(٣) مقدمة ابن خلدون: (ص: ٥٣٨).

مولد مترجمنا بمدة قليلة (قبل سنة ٧٤٥ هـ)، وقد تمكن في هذه الرحلة من السمّاع من أبي حيان الجياني[١] وشمس الدين الأصفهاني[٢] وغيرهما، وأخذ أيضاً عن أشهر علماء بجاية[٣] في ذلك الوقت كأبي علي البجائي[٤] وابن غريون[٥] وابن علي بن حسين البجائي[٦].

---

(١) هو أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي الجياني النفري المتوفى سنة (٧٤٥ هـ). إمام عصره في النحو واللغة والتفسير والحديث والقراءات وغيرها. رحل إلى مصر والحجاز والشام والعراق. كان ظاهرياً، ثمّ انتحل مذهب الشافعي. له البحر المحيط وغيره.

ترجمته في شذرات الذهب لابن العماد (٦/ ١٤٥)، الوفيات لابن قنفذ (ص ٣٤٩).

(٢) هو أبو الثناء شمس الدين محمد بن أبي القاسم الأصفهاني المتوفى سنة (٧٤٩ هـ). زار القدس، ثم دخل دمشق والتقى بابن تيمية، ثم انتقل إلى القاهرة ليُرتّب شيخاً في الخانقاه بالقرافة، واستمر هناك حتى توفي بالطاعون. له مطالع الأنظار في طوالع الأنوار للبيضاوي.

ترجمته في شذرات الذهب (٦/ ١٦٥)، البدر الطالع للشوكاني (٢/ ص ٢٩٨).

(٣) مدينة عريقة تبعد عن الجزائر العاصمة بنحو (٢٨٥) كلم شرقاً، كانت تسمّى سابقاً الناصرية، نسبة إلى مؤسسها الناصر بن علناس سنة (٤٦٠ هـ).

(٤) هو أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد المشدالي المتوفى سنة (٧٣١ هـ) رحل إلى الشرق صغيراً مع أبيه وسمع بالشام ومصر، وأقام في رحلته أكثر من عشرين سنة. درس الأصول والفروع دراسةً وتفقهاً، غير أنّه لم يكن معتنياً بالرواية.

ترجمته في: عنوان الدراية للغبريني (ص ٢٠٠)، نيل الابتهاج للتنبكي (ص ٣٤٤).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن غريون الأنصاري، البجائي، المتوفى سنة (٧٣١ هـ). كان عالم بجاية وخطيبها ومفتيها.

ترجمته في الوفيات (ص ٣٤٥)، تعريف الخلف للديسي (٢/ ص ٥١٢)، كفاية المحتاج للتنبكي (مخطوط).

(٦) هو أبو علي ناصر الدين حسن بن حسين البجائي المتوفى سنة (٧٥٤ هـ). كان من أكابر فقهاء المالكية، له شرح معالم أصول الدين للرازي، وردٌّ على ابن عبد السلام في مسألة ثبوت الشرف من جهة الأم، وسيأتي ذكر هذه المسألة عند الكلام عن مشاركة المؤلف في قضايا عصره.

ترجمته في الوفيات (ص ٣٥٧)، نيل الابتهاج (ص ١٠٧).

من مؤلفاته: «المسائل المسطّرة في النوازل الفقهية»، و «المسنون في أحكام الطاعون»، كتبه عندما اختلف طلبته في الفرار من الطاعون الذي عمّ البلاد سنة (٧٤٩ هـ)، ولم يعمّر بعد ذلك طويلاً، حيث توفي سنة (٧٥٠ هـ)[١].

ولم يقتصر والد المؤلف على تعليم ابنه فقط، بل نراه يعلّم بناته أيضاً، فيخصّص لهن الشّيخ أبا عبد الله الصفّار[٢] يعلّمهنّ القرآن، ولم تفارقه إحداهنّ حتىّ ختمت وكرّرت ثلاث مرّات، وقرأت عليه الرسالة[٣] وقد انتفع بها والدها بعد ذلك كثيراً في مقابلة الكتب وغيرها[٤].

وهذا يدلّ على مبلغ اهتمام الرجل بالعلم، ولعلّه لم يكن الوحيد الذي يفعل ذلك، بل كانت عادة أهل قسنطينة في تعليم أولادهم ذكوراً وإناثاً.

الثاني: جدّه لأمّه: أبو يعقوب يوسف بن يعقوب الملاري المولود سنة (٦٨٠ هـ). كان أبوه يعقوب[٥] من كبار الصّوفية، بنى زاوية بملارة[٦]، وأقام بها مدّة، وفي هذه الزاوية تربّى يوسف، ولمّا مات أبوه يعقوب سنة (٧١٧ هـ) قام بأعباء الزاوية وصار إليه الأشراف عليها حتى توفي سنة (٧٦٤ هـ)[٧].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ الجانب السلوكي الصّوفي في شخصية المؤلف قد

---

(١) الوفيات (ص ٣٥٥).

(٢) من تلاميذ جدّ المؤلف لأمّه، قال ابن قنفذ: «أدركته صغيراً وتبرّكت به، تخرجت عليه أخوات المؤلف في حفظ القرآن والفقه، توفي سنة (٧٥٠ هـ)، ودفن في مسجده بداخل باب القنطرة بقسنطينة. انظر الوفيات (ص ٣٥٦).

(٣) المقصود بالرسالة: رسالة أبي زيد القيرواني.

(٤) الوفيات (ص ٣٥٦).

(٥) هو أبو يوسف يعقوب بن عمران البويوسفي المتوفى سنة (٧١٧ هـ). قال ابن قنفذ: ارتحل في صغره إلى أبي مسعود بن عريف فأدبه وهذّبه وأحسن تربيته وانتفع على يده وأمره بالانصراف إلى وطنه فأقام بها زاوية، وبها توفي.
انظر: أنس الفقير للمؤلف (ص ٤٠).

(٦) توجد هذه الزاوية في مشتى ملارة ببلدية تسدان في الشمال الغربي من فرجيوة على بعد (١٢ كلم)، وفرجيوة تابعة الآن لولاية ميلة (ولاية من ولايات الشرق الجزائري).

(٧) أنس الفقير (ص ٤٣).

أخذه عن جدّه هذا أكثر من والده، فعنه تلقّى إسناد الخرقة سنة (٧٥٨ هـ)[١].

ولا شكّ أنّ المؤلف كان ـ في صباه على الأقل ـ يتردّد على زاوية ملازرة صحبة جدّه، وهناك تكوّنت فيه المسحة الصوفية التي صبغت مصنفاته، وكانت السمة الظاهرة في مؤلفات ذلك العصر.

المرحلة الثانية: الرحلة في طلب العلم

ما إن حلّت سنة (٧٥٩ هـ) حتى كان مترجمنا قد استوفى علوم أهله وشيوخ بلده، وتاقت نفسه إلى الرحلة، طلباً لعلم الإسناد وقدم السماع ولقاء الحفّاظ ومذاكرتهم والاستفادة منهم.

وكانت الرحلة ـ وما زالت ـ شرفاً لكلّ طالب علم، وكان اقتصار طالب العلم على شيوخ بلده يقدح في قيمة ما يحمله من علم[٢].

والحق أنّ كلّ العلماء الذين خلّدوا أسماءهم في سجل الإبداع العلمي كانت الرحلة في حياتهم شيئاً طبيعياً.

قال ابن خلدون[٣]: «... فالرحلة لا بد منها لطلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال»[٤].

وسيراً على هذه السنة الحميدة رغب المؤلف في السفر وكان عمره آنذاك (١٩)

---

(١) المصدر نفسه.

والخرقة هي لباس الصوفية الذي قيل أن النبيّ ﷺ ألبسه لبعض أصحابه، ثمّ تسلسل إلباسها بين الصوفية، وهو خبر باطل كما نصّ على ذلك كثير من العلماء كابن حجر والذهبي والعراقي وغيرهم.

انظر: كشف الخفاء (٢/ ١٨٠)، المقاصد الحسنة (ص ٥٢٧).

(٢) من ذلك قول يحيى بن معين «أربعة لا تؤنس منهم رشداً... وذكر منهم: ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث».

انظر: علوم الحديث (ص ٢٤٦)، الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي (ص ٨٩)، وفيه نقول أخرى تؤكد أمر الرحلة ولزومها لكل طالب علم.

(٣) ترجمة ابن خلدون.

(٤) مقدمة ابن خلدون (ص ٥٤١).

سنة، ونستطيع أن نحدّد لابن قنفذ رحلتين: واحدة إلى المغرب والأخرى إلى تونس.

رحلة المغرب:

بدأت هذه الرحلة سنة (٧٥٩ هـ)، وطالت لتبلغ (١٨) سنة، أي إلى سنة (٧٧٦ هـ)، وتعتبر هذه المدّة أخصب مرحلة في حياة المؤلف وفي تكوينه العلمي، لأنّ المغرب ـ في ذلك العهد ـ كان يعجّ بالعلماء الذين يسكنونه أو الذين يفدون عليه من الأندلس وغيرها.

ومن أجل ذلك ـ فيما أرجح ـ قدم ابن قنفذ رحلته هذه على رحلة تونس.

وكانت فاس[١] أهم حواضر المغرب يومئذ، وبها أعلام المغرب، فقصدها المؤلف وأقبل على علمائها يتتلمذ على أيديهم وينهل من علومهم، ويحرص على لقائهم والجلوس إليهم وملازمتهم.

ثم ساح المؤلف بعد ذلك في أنحاء المغرب ليستكمل تحصيله العلمي ويتبرك برؤية الصالحين والعباد ـ فقد كان منهم في المغرب كثير ـ فدخل سبتة[٢] وسلا[٣]، ودكالة[٤] ومراكش[٥] وغيرها.

تولّيه القضاء:

ولمّا عظمت منزلة المؤلف وذاع صيته وظهرت مقدرته العلمية أسند إليه منصب القضاء، حيث كان قاضياً سنة (٧٦٩ هـ) في دكالة[٦]، ولكن هذا لم يمنعه من مواصلة طلب العلم والحرص على لقاء المشايخ، هذا، ولا ندري المدة التي قضاها في منصبه القضائي، ولعلّها استمرّت إلى آخر عهده بالمغرب والله أعلم.

---

(١) مدينة مشهورة بالمغرب الأقصى من بلاد البربر معجم البلدان للحموي (٤/ ٢٣٠).

(٢) بلدة مشهورة بالمغرب الأقصى مقابل الأندلس. معجم البلدان للحموي (٣/ ١٨٢).

(٣) مدينة بالمغرب الأقصى، جنوب غرب مراكش. معجم البلدان (٣/ ٢٣١).

(٤) مدينة بالمغرب الأقصى، يسكنها البربر. معجم البلدان: (٢/ ٤٥٩).

(٥) من أعظم مدن المغرب الأقصى، اختطها يوسف بن تاشفين، ومعناها بالبربرية: أسرع المشي. معجم البلدان (٥/ ٩٤).

(٦) أنس الفقير (ص ٧١).

العودة إلى الوطن:

بعد أن أمضى المؤلف (١٨) سنة كاملة راوده الحنين إلى وطنه الأوّل فعزم على الرجوع وشجّعه على هذا العزم الجوع الذي عمّ المغرب في تلك السنة أي سنة (٧٧٦ هـ) إضافة إلى نكبة المؤلف في شيخه ابن الخطيب[١] الذي قتل في تلك السنة فأصبح المقام غير مستطاب[٢].

المرور على تلمسان:

في طريق العودة ـ وحرصاً على زيادة المعرفة ـ لم يضيّع المؤلف فرصة مروره على تلمسان[٣] فزار قبر الولي الصالح أبي مدين[٤]، وكان قد زاره قبل ذلك[٥]، وأقام المؤلف بتلمسان شهراً ينتظر أن تتيسر له طريق العودة إلى قسنطينة، ويفهم من عبارته بأنّه لم يكن وحده، بل كان معه أهله وعياله ومن تعلّق به[٦].

رحلته إلى تونس:

بعد عام واحد من عودته إلى قسنطينة رغب ابن قنفذ في الرحلة إلى تونس ـ وهي أقرب ـ فسافر إليها سنة (٧٧٧ هـ)[٧] فزار جامع الزيتونة العتيد، وفي رحابه

---

(١) تأتي ترجمته ضمن شيوخ المؤلف.
وانظر أنس الفقير (ص ١٠٥)، فقد تكلم المؤلف هناك عن الجوع الذي عم المغرب آنذاك.

(٢) لم يكن المؤلف هو الوحيد الذي تأثر بمقتل ابن الخطيب، بل تأثر معه كثيرون منهم يحيى بن خلدون أبو زكريا الذي غادر فاس هو الآخر في نفس السنة (أي سنة ٧٧٦ هـ).

(٣) مدينة بالغرب الجزائري، كانت حاضرة علم وسلطان أيام المرينيين وغيرهم، من أبنائها: عائلة ابن مرزوق، وعائلة المقري، وكانتا أشهر العائلات العلمية بها.

(٤) هو الشيخ الزاهد أبو مدين شعيب بن حسين الأندلسي (ت ٥٩٥). استوطن بجاية، ثم تلمسان كان من أهل العلم والعبادة.
انظر: سير (٢١/٢١٩).

(٥) انس الفقير (ص ١٠٥).

(٦) المصدر السابق.

(٧) عرفنا هذا مما سيذكره من قراءته على شيخه بن عرفة المختصر الكبير سنة (٧٧٧ هـ).

أقبل على المشايخ ينهل من علومهم، ولا ندري كم استمرت رحلته إلى تونس، ولكن الظاهر أنّها قد تكررت، يدل على هذا ما يأتي:

أ) ذكر ابن قنفذ أنّه أخذ الحديث المسلسل بالأوّلية عن شيخه أبي مهدي سنة (٧٨٥ هـ)، وإن كان هناك احتمال أن يكون التقى به في بلده قسنطينة. والله أعلم.

ب) زيارته الأخيرة لشيخه ابن عرفة، والتي كانت سنةً قبل وفاته، وابن عرفة توفي سنة (٨٠٣).

ج) ذكر المؤلف عند كلامه على مكرّرات البخاري أنّ الشيخ أبا زكريا يحيى بن منصور ألّف كتاباً في المكرر من البخاري، وأنّه أوقفه عليه بتونس سنة (٨٠٢ هـ).

استقراره بقسنطينة:

استقر المؤلف آخر أمره في قسنطينة، وأقبل على التأليف والتصنيف، وتولّى منصب القضاء والإفتاء والخطبة، وقد عزله حاكم قسنطينة، ولكن السّلطان الحفصي أبا فارس عبد العزيز أعاده إلى منصبه فألف ابن قنفذ كتاب: «الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية»، وأهداه له اعترافاً بفضل جميله.

وفاته:

أجمعت كلّ المصادر التي ترجمت لابن قنفذ على أنّ وفاته كانت سنة (٨١٠ هـ)[1]، ولم يخالف في هذا إلاّ أبو عبد الله محمد بن أحمد الزركشي (كان حيّاً

(١) وهذه أغلب مصادر ترجمة المؤلّف:
١ ـ أم الحواضر بين الماضي والحاضر (ص ٧٥).
٢ ـ الاستقصاء (٤/ ٨٣).
٣ ـ الأعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام لعلي بن إبراهيم المراكشي (٢/ ١٧).
٤ ـ الأعلام للزركلي (١/ ١١٧).
٥ ـ الجزائر في التاريخ (٣/ ٤٥٠).
٦ ـ الزاوية الدلائية (ص ٩٠). =

سنة ٨٩٤ هـ) في كتابه «تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية» فقد جعلها ليلة الجمعة الثانية عشرة لربيع الأول سنة ٨٠٩ هـ[1].

وهذا التاريخ الأخير أضبط من حيث تحديد اليوم والشهر، ولكنني لم أر من وافقه من معاصريه أو من تأخر عنه، ما عدا الصفاقصي صاحب كتاب نزهة الأنظار (ت ١٢٢٨ هـ) الذي ترجم لابن قنفذ في كتابه المذكور ووافق الزركشي في التاريخ الذي ذكره[2].

---

٧ ـ المعيار المعرب للونشريسي (٥/ ٤٩ ـ ٥٤).

٨ ـ تاريخ آداب اللغة العربية (٣/ ٢٢٣).

٩ ـ تاريخ الجزائر الثقافي لسعد الله (٢/ ٣٩٦).

١٠ ـ تاريخ الجزائر العام لعبد الرحمن الجيلالي ج ٢.

١١ ـ تاريخ الدّولتين الموحدية والحفصية: (ص ١٢٣).

١٢ ـ تعريف الخلف للدّيسي (٣٢ ـ ٣٧).

١٣ ـ جذوة الاقتباس (ص ٧٠).

١٤ ـ دائرة معارف البستاني (٣/ ٤٦٩).

١٥ ـ درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي (مخطوط).

١٦ ـ شجرة النور الزكية (ص ٢٥٠).

١٧ ـ فهرس الفهارس للكتّاني (٢/ ٣٢٣).

١٨ ـ كشف الظنون (٥/ ١١٧).

١٩ ـ كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج للتنبكتي (مخطوط).

٢٠ ـ معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض (ص ٢٦٩).

٢١ ـ معجم المؤلفين (١/ ٢٠٥).

٢٢ ـ معلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بن عبد الله (ص ٦٤).

٢٣ ـ معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى لعبد العزيز بن عبد الله.

٢٤ ـ نزهة الأنظار في عجائب التّواريخ والأخبار للصفاقسي (ص ٢٣٩).

٢٥ ـ نشر المثاني (١/ ٤).

٢٦ ـ نيل الابتهاج (ص ٧٥).

٢٧ ـ هدية العارفين (١/ ١١٧).

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي (ص ١٢٣).

(٢) نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار لمحمود بن سعيد مقديش الصفاقسي (ص ٢٣٩).

(٤) شيوخـــه

لقد حاولنا أن نحصي مشايخ المؤلف الذين كان لهم دور ـ كبر أو صغر ـ في تكوينه العلمي، بدءاً من قسنطينة، مروراً بالمغرب، وانتهاءاً بتونس، ولكن المصادر في هذا قليلة، وبعض هذه المصادر اقتصرت على ذكر بعضهم ولم تستوعب ذلك، وبقيت كتب المؤلف نفسه هي المرجع في معرفة أكثر هؤلاء، ونخص بالذكر هنا كتابين له هما: «الوفيات»، الذي ذيّل به المؤلّف كتابه شرف الطالب المراد تحقيقه، و«أنس الفقير» الذي دوّن فيه الكثير من أخباره وأخبار بعض مشايخه بالمغرب.

ومن خلال القراءة في هذين الكتابين وغيرهما أمكننا أن نعرف الكثير من شيوخه، سنترجم لهم مبتدئين بشيوخه في قسنطينة، ثم المغرب، ثم تونس:

١) ـ الحسين بن خلف الله بن حسن بن أبي القاسم بن ميمون بن باديس القيسي القسنطيني. ولد في حدود سنة (٧٠٧ هـ). أخذ العلم عن ابن غريون وغيره. تولّى القضاء واستمر فيه حتى توفي سنة (٧٨٤ هـ)[١]. أخذ عنه المؤلف الحديث وغيره[٢].

٢) ـ الحسن بن أبي القاسم بن باديس أبو علي القسنطيني. ولد سنة (٧٠١ هـ). روى عن ناصر الدين المشدالي وابن غوريون. أدرك في حداثته من المعارف ما لم

---

(١) الوفيات (ص ٣٧٦)، تعريف الخلف (ق ٢ ص ١٢٧)، أنس الفقير (ص ٩٢)، كفاية المحتاج (مخطوط).

(٢) الوفيات (ص ٣٧٦).

يدركه غيره في سنه. قال ابن قنفذ «ولغلبة الانقباض عليه قلّ النفع به أجاز لمن أدرك حياته»[1].

له تقاييد منها شرح مختصر ابن فارس في السيرة. توفي سنة (٧٨٧ هـ)، وسنّه يقرب من تسعين سنة[2].

٣) ـ أبو القاسم محمد بن أحمد الحسيني السبتي المعروف بالشريف الغرناطي. ولد سنة (٦٩٧ هـ) بسبتة (بالمغرب)، وبها نشأ وتعلّم، ثم رحل إلى الأندلس فولّي ديوان الإنشاء بغرناطة[3]، ثم القضاء والخطابة، ثم عزل عن القضاء، فعكف على الإقراء وتدريس اللغة والفقه، ثم ولّي قضاء وادي آش[4]، ثم أعيد إلى قضاء غرناطة، وبقي فيه إلى أن توفي سنة (٧٦٠ هـ).

كان إماماً في الحديث والفقه والنحو، كتب لابن قنفذ بالإجازة العامة بعد أن تمتّع بمجلسه، قال ابن قنفذ: «وهو على الجملة ممن يحصل الفخر بلقائه، ولم يكن أحد بعده مثله بالأندلس»[5].

له شرح الخزرجية في العروض، وشعر سماه: «جهد المقل»، توفي سنة (٧٠٥ هـ)[6].

٤) ـ الشيخ العالم أبو محمد عبد الله بن محمد الهرغي الزقندري[7]. ولد سنة (٧٠٥ هـ) بمراكش (بالمغرب). رحل وحجّ ولقي كثيراً من الفضلاء وأخذ العلم عن كثير من علماء المغرب دراية ورواية. أثنى عليه ابن الخطيب فقال: «غزير الحفظ،

---

(١) الوفيات (ص ٣٧٦).

(٢) الوفيات (ص ٣٧٦)، كفاية المحتاج (مخطوط)، درة الحجال (مخطوط).

(٣) هي أقدم مدن كورة البيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها وأحصنها، بينها وبين قرطبة ثلاثة وثلاثون فرسخاً. معجم البلدان: (٤/ ١٩٥).

(٤) مدينة صغيرة تبعد عن غرناطة بأربعين فرسخاً. تاج العروس (٤/ ٢٨٠)، برنامج الوادي آشي (ص ٩).

(٥) الوفيات (ص ٣٦١).

(٦) الوفيات (ص ٣٦١)، شذرات الذهب (٦/ ١٩٢) الديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٩٠) شجرة النور لمحمد محمد محلوف (ص ٢٣٣).

(٧) في الوفيات (ص ٣٦٦)، وكفاية المحتاج (مخطوط): الزكندري، بالكاف بدل القاف.

جيد المعرفة، مضطلع بفنون، سديد النظر، جمّ المشاركة في حديث ورواية وتاريخ وخبر وكلام وفقه ونظم ونثر[١].

قال ابن قنفذ: «وحضرت درسه بمراكش في التفسير والحديث والفقه، ولم يكن مثله في زمانه فيها»[٢] ولّي قضاء أغمات[٣]، ثم سبتة، ثم مراكش. توفي سنة ٧٦٧ هـ[٤].

٥) ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى الإدريسي العلويني[٥]، الشهير بالشريف التلمساني. ولد سنة (٧١٠ هـ) بتلمسان، وبها نشأ وتعلم على يد علمائها، ثم رحل إلى تونس[٦] سنة (٧٤٠ هـ)، فأخذ عن ابن عبد السلام[٧] وغيره، ثم رجع إلى تلمسان وانصرف إلى التدريس حتى أخذه معه السلطان أبو عنان[٨] إلى فاس وبقي هناك حتى هلك السلطان سنة (٧٥٩ هـ)، فرجع إلى تلمسان فقربه أبو حمو

---

(١) هامش الوفيات (ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، نقلاً عن نفاضة الجراب لابن الخطيب (ص ٦٢).

(٢) الوفيات (ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، كفاية المحتاج (مخطوط).

(٣) مدينة بالمغرب الأقصى في ناحية البربر، وهي مدينتان متقابلتان كثيرة الخير، بينها وبين مراكش ثلاثة فراسخ، حبس بها المعتمد بن عبّاد صاحب إشبيلية، وينسب إليها الرحالة: أبو هارون موسى بن عبد الله الأغماتي المغربي، الذي رحل إلى الشرق حتّى بلغ سمرقند. انظر: معجم البلدان (١/ ٢٢٥).

(٤) الوفيات (ص ٣٦٦) نيل الابتهاج (١٤٨).

(٥) نسبة إلى العلوين، وهي قرية من قرى الغرب الجزائري، من أعمال تلمسان.

(٦) تونس: هي الجمهورية التونسية اليوم، وكانت فيما مضى بحكم موقعها الجغرافي ملتقى الذاهبين إلى المشرق من المغاربة والأندلسيين.

(٧) هو قاضي الجماعة بتونس وعلاّمتها أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي، سمع أبا العباس البطرني وغيره، تخرج من بين يديه جماعة منهم ابن عرفة وابن خلدون توفي سنة (٧٤٩ هـ) بالطاعون الجارف.

ترجمته في: شجرة النور (ص ٢١٠)، الديباج المذهب (ص ٣٣٦)، كفاية المحتاج (مخطوط).

(٨) أحد سلاطين الدولة المرينية أبو عنان فارس المتوكل بن علي. دام حكمه من سنة (٧٤٩ هـ إلى سنة ٧٥٩ هـ).

انظر تاريخ الجزائر العام للجيلالي (٢/ ١١٠).

موسى بن يوسف بن عبد الرحمن[1] وزوّجه ابنته وبنى له مدرسة درّس فيه حتى وافاه الأجل سنة (٧٧١ هـ).

من مؤلفاته: «شرح الجمل»، «المفتاح في أصول الفقه»، وغير ذلك[2].

٦) ـ الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن أبي الرفيع سليمان اللجائي الفاسي. أبوه سليمان هو أوّل من أدخل مختصر ابن الحاجب في الأصول إلى المغرب، وعنه أخذ. اختص في علم الهندسة والهيئة والحساب، تتلمذ على يد أبي العباس بن البناء[3]، وحاز عنه علومه بتحقيق، قال ابن قنفذ: «وأفادنا هو جملة منها»[4]. وقال أيضاً: «كان شيخنا في العلوم السماوية[5] يعني علوم الفلك». توفي سنة (٧٧٣ هـ)[6].

٧) ـ الشيخ الفقيه الحافظ أبو عمران موسى بن محمد بن معطي العبدوسي. قال ابن قنفذ: «وكان مجلسه أعظم المجالس بفاس، يحضره الفقهاء والصلحاء والمدرسون وحفاظ المدونة»[7].

وقال أيضاً: «وكان له مجلس في الفقه، لم يكن لغيره في زمانه، ولازمته في

---

(١) أحد سلاطين الدولة الزيانية، ولد سنة (٧٢٣ هـ) بتلمسان، تولى الإمارة سنة (٧٦٠ هـ)، ودام حكمه ٣١ سنة. كان على حظ وافر من الأدب والشعر والحزم والسياسة والفروسية والكرم والأخلاق. مات مقتولاً سنة (٧٩١ هـ). له كتاب «واسطة السلوك في سياسة الملوك».
انظر تاريخ الجزائر العام (٢/ ١٨١).

(٢) الوفيات (ص ٣٦٨)، البستان لابن أبي مريم (ص ١٦٤)، للونشريسي (١٢/ ٢٢٤)، تعريف الخلف (ق ٢ ص ٣٥٢)، كفاية المحتاج (مخطوط).

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن البناء الأزدي المراكشي العددي المولود بمراكش. كان رياضياً باحثاً عاقلاً، نبيهاً، من مؤلفاته: المقالات في الحساب والكليات في المنطق، وحاشية على الكشاف، توفي سنة ٧٢١ هـ.
ترجمته في الوفيات (ص ٣٤٣) نيل الابتهاج (ص ٦٥) كفاية المحتاج (مخطوط).

(٤) الوفيات (ص ٣٦٩).

(٥) أنس الفقير وعز الحقير (ص ٦٨).

(٦) الوفيات (ص ٣٦٩)، أنس الفقير (ص ٦٨)، نيل الابتهاج (ص ٦٥)، كفاية المحتاج (مخطوط)، درة الحجال (مخطوط).

(٧) أنس الفقير (ص ٢٥).

درس المدوّنة والرسالة بمدينة فاس ثمان سنين»[1]، قيد عنه تقييد كبير في عشرة أسفار على المدونة، وله تقييد آخر عليها، وآخر على الرسالة، توفي سنة (٧٧٦ هـ)[2].

٨)ـ الفقيه الكاتب الشهير أبو عبد الله لسان الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن الخطيب السلماني[3] الغرناطي الأندلسي. ولد سنة (٧١٣ هـ)، بمدينة لوشة[4].

رحل إلى المغرب وتلمسان واستقرّ بفاس. كان أديباً كبيراً، وعالماً متبحراً. قال ابن قنفذ: «وسمعت جملة من تواليفه بقراءته هو في مجالس مختلفة»[5].

من مؤلفاته: «الإحاطة في أخبار غرناطة».

اتّهم بالزندقة والإلحاد فسجن بفاس، ثم قتل خنقاً سنة (٧٧٦ هـ)[6].

٩)ـ الحافظ المحقق أبو العباس أحمد بن أبي القاسم بن عبد الرحمن المعروف بالقباب، من أهل فاس، إمام، فقيه، حافظ، متقن. قال عنه ابن الخطيب السلماني: «دخل غرناطة في عام ٧٦٢ هـ موجّهاً من قبل سلطان المغرب لمباشرة صدقة عهد بها لبعض الربط، وهو إلى الآن عدل بمدينة فاس، بحال تجلة وشهرة، ثم تعرفت أنه نسك ورفض العيش من الشهادة»[7]. توفي سنة (٧٩٩ هـ)[8].

١٠)ـ الفقيه المفتي بمدينة فاس أبو محمد عبد الله الوانغيلي الضرير، من

---

(١) الوفيات (ص ٣٧٠).

(٢) الوفيات (ص ٣٦٩)، شجرة النور (ص ٢٣٤)، نيل الابتهاج (ص ٣٤٣).

(٣) نسبة إلى سلمان: حي من مراد من عرب اليمن القحطانية. انظر: مقدمة الاحاطة (ج ١ ص ١٨).

(٤) مدينة غربي غرناطة، على بعد (٥٠) كلم منها. مقدمة الاحاطة (ج ١ ص ١٩).

(٥) الوفيات (ص ٣٧١).

(٦) الوفيات (ص ٣٧٠)، الإحاطة (٤/ ٤٣٨).

(٧) الإحاطة في أخبار غرناطة (١/ ١٨٧).

(٨) الوفيات (ص ٣٧٢)، الإحاطة (١/ ١٨٧)، نيل الابتهاج (ص ٧٢)، كفاية المحتاج (مخطوط)، درة الحجال (مخطوط).

تلامذة أبي الربيع اللّجائي، أورد له الونشريسي[1] مجموعة فتاوي وأثنى عليه[2].

قال ابن قنفذ: «وقرأت عليه مختصر ابن الحاجب في الأصول والجمل في المنطق، وحضرت مدة درسه في المدونة»[3]. وقال أيضاً: «وقد انفرد الوانغيلي بفهم كتاب ابن الحاجب في الفروع والأصول، وعليه ختمت الأصلين بفاس بمدرسة الوادي»[4].

١١)ـ الإمام الفقيه والخطيب المشهور أبو عبد الله محمد بن أبي العباس أحمد بن مرزوق التلمساني الشهير بالخطيب والجد والرئيس، ولد سنة (٧١٠ هـ) بتلمسان، وبها نشأ وتعلم، ثم رحل إلى المشرق فحج ودخل بلاد الشام ومصر، ثم رجع إلى غرناطة وخطب بجامع الحمراء، ثم رجع إلى تونس، ومنها إلى مصر حيث شغل مناصب علمية كثيرة.

قال ابن قنفذ: «وكان له طريق واضح في الحديث ولقي أعلاماً من الناس وأسمعنا حديث البخاري وغيره في مجالس مختلفة، ولمجلسه جمال ولين معاملة»[5].

من مؤلفاته: «شرح عمدة الأحكام في الحديث»[6]، و«شرح الأحكام الصغرى»[7]، و«شرح الشفا»، وغيرها. توفي بمصر سنة (٧٨١ هـ)[8].

١٢)ـ الشيخ الأستاذ أبو عبد الله محمد بن علي بن حياتي الغرناطي. ولد سنة

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني الأصل، والمنشأ، الفاسي داراً، من أعظم كتبه: المعيار المعرب. توفي سنة (٩١٤ هـ).
ترجمته في فهرس الفهارس للكتاني (٢/٤٣٨)، دوحة الناشر لابن عسكر (مخطوط).

(٢) نيل الابتهاج (ص ١٤٨).

(٣) الوفيات (ص ٣٧٣).

(٤) أنس الفقير (ص ٧٨).

(٥) الوفيات (ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٦) للإمام بن دقيق العيد (٦٢٥ هـ ـ ٧٠٢ هـ).

(٧) لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت ٥٨١) وله الأحكام الكبرى أيضاً.

(٨) الإحاطة (٣/١٠٣)، الوفيات (ص ٣٧٣) وجعلها سنة (٧٨٠ هـ)، وانظر أيضاً: إنباء الغمر (١/٢٠٦)، الدّرر الكاملة (٣/ ٤٥٠)، النجوم الزاهرة (١١/ ١٩٦)، وغيرها.

(٧١٨ هـ) بغرناطة وتعلم بها على علمائها، ثم انتقل إلى فاس فتتلمذ على يد أبي العباس التفرني المكناسي[١] وغيره. قال ابن قنفذ: «كان له تحقيق في النحو والقراءات»[٢]. اختلف في وفاته، فجعلها ابن قنفذ سنة: (٧٨١ هـ)[٣] وجعلها السراج[٤] في فهرسته سنة (٧٨٨ هـ)[٥].

١٣)ـ أبو العباس أحمد بن الشماع المراكشي.

لم أجد له ترجمة فيما لديّ من مراجع. ذكره ابن قنفذ في وفياته عرضاً فقال: «شيخنا ومفيدنا»[٦].

١٤)ـ الشيخ أبو محمد عبد الحق الهسكوري الفاسي.

لم أعثر على ترجمته. أخذ عنه ابن قنفذ كما ورد في درة الحجال[٧]. ذكره المؤلف في أثناء تعداده لمؤلفاته، وذكر أنّه تتلمذ عليه في أصول ابن الحاجـب.

١٥)ـ أبو مهدي عيسى بن أبي عمران القروي.

لم أعثر على ترجمته. روى عنه المؤلف الحديث المسلسل بالأولية سنة (٧٨٥ هـ)، وهذا يقتضي أن يكون التقى به في تونس لأنّ المؤلف ترك المغرب سنة (٧٧٦ هـ) كما قدمنا.

١٦)ـ الولي الصالح أبو علي عمر بن محمد الرجراجي الفاسي.

أخذ عن مجموعة من مشيخة مدينة فاس. أخذ عنه ابن قنفذ وعرّف به وأثنى عليه كثيراً، قال: «من الأولياء، وصدور العلماء، شهرته بالصلاح أكثر منها

---

(١) لم أعثر على ترجمته فيما لدي من مراجع.

(٢) الوفيات (ص ٣٧٥).

(٣) الوفيات (ص ٣٧٥)، وهي كذلك في كفاية المحتاج (مخطوط)، ودرة الحجال (مخطوط).

(٤) هو محمد بن محمد الوزير السراج الأندلسي.

(٥) شجرة النور (ص ٢٥٠)، كفاية المحتاج (مخطوط).

(٦) الوفيات (ص ٣٧٥).

(٧) درة الحجال (مخطوط).

بالعلم. . . قرأت عليه الفرائض وانتفعت به كثيراً»[١] توفي سنة (٨١٠ هـ)[٢].

١٨)ـ أبو محمد عبد الله الأوربي[٣].

١٩)ـ الإمام الحجة أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي[٤] نسباً، التونسي بلداً، ولد سنة (٧١٦ هـ). كان إمام تونس وخطيبها. حاز علوماً شتى كالفقه، والكلام، والتفسير، وغيرها. انتهت إليه إمامة جامع الزيتونة العتيد سنة (٧٥٠ هـ)، ثم آلت إليه الخطابة فيه سنة (٧٧٢ هـ)، ثم تصدّر للفتوى فيه سنة (٧٧٣ هـ). رحل إلى الشرق حاجاً سنة (٧٩٢ هـ)، ولم يرجع إلاّ سنة (٨٠٣ هـ).

قال ابن قنفذ: «له مصنفات، أرفعها المختصر الكبير في فروع المذهب، قرأت عليه بعضه وأنعم بمناولته وإجازته، وذلك سنة (٧٧٧ هـ) بدويرة جامع الزيتونة، ووجدته من حال اجتهاد في العلم والقيام بالخطبة، ثم لقيته قبل وفاته بسنة وبه ضعف وبعض نسيان»[٥].

٢٠)ـ الفقيه الخطيب أبو الحسن[٦] محمد بن أبي العباس أحمد البطرني[٧] الأنصاري التونسي، ولد سنة (٧٠٣ هـ). كان محدّث تونس في عصره، استخلفه ابن عرفة حين حج سنة (٧٩٢ هـ) أخذ العلم عن والده وغيره. توفي سنة (٧٩٣ هـ).

قال ابن قنفذ: «وتمتّعت به بتونس سنة سبع وسبعين وسبعمائة»[٨].

---

(١) كفاية المحتاج (مخطوط).

(٢) شجرة النور (ص ٢٥٠)، كفاية المحتاج، مخطوط.

(٣) أنس الفقير (ص ٦٧).

(٤) نسبة إلى ورغمة: منطقة في ولاية مدنين بالجمهورية التونسية.

(٥) الوفيات (ص ٣٨٠)، وقد توفي سنة (٨٠٣ هـ). شجرة النور (ص ٢٢٧).

(٦) ويكنى أيضاً: أبا عبد الله، وبهما كنّاه في شجرة النور (ص ٢٦٦).

(٧) الوفيات (ص ٣٧٨)، نيل الابتهاج (ص ٢٧٣)، وهو فيه: الطروني، وهو تحريف.

(٨) الوفيات: (ص ٣٧٨).

(٥) منزلة المؤلف العلمية، وثناء العلماء عليه

بلغ ابن قنفذ في العلوم شأواً بعيداً، فلم يقتصر في التحصيل على نوع واحد منها، وإنما حصل علوماً كثيرة متنوعة يظهر ذلك من خلال المؤلفات التي تركها، أو المناصب التي تولاها كالقضاء والافتاء والخطابة سواء أكان ذلك في بلده الأصلي أعني قسنطينة أم في المغرب زمن الطلب، وغير خاف أنّ هذه المناصب التي ذكرناها تحتاج إلى تبحّر في علوم شتى، بدءاً بعلوم اللغة والبلاغة ومروراً بالعلوم الشرعية من حديث وفقه وتفسير وأصول وفرائض وغيرها، وانتهاءً بعلوم التاريخ والرجال، مع معرفة بالحساب والفلك (ولو على سبيل الاستحباب).

من أجل ذلك، استحق مترجمنا ثناء العلماء عليه وتنويههم بفضله وعلمه واستحوذ على اهتمام المؤرخين والمتتبّعين لتاريخ المغرب أيام الحفصيين والزيانيين والمرنيين، فترجم له أحمد بابا التنبكتي في نيله[١] وكفايته[٢] وابن القاضي المكناسي[٣] في درته[٤]، والحفناوي[٥] في

(١) نيل الابتهاج (ص ٧٥).

(٢) كفاية المحتاج (مخطوط).

(٣) هو أبو محمد أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي الفاسي المتوفى سنة (١٠٢٥ هـ). له تآليف عدة.

ترجمته في: فهرس الفهارس (١/ ٧٧)، صفوة من انتشر (مخطوط)، شجرة النور (ص ٢٩٧).

(٤) درة الحجال (مخطوط).

(٥) أبو القاسم محمد الحفناوي ابن الشيخ أبي القاسم الديسي بن سيدي إبراهيم الغول، من قرية عين الديس الواقعة بين المسيلة وبوسعادة بالقطر الجزائري. توفي سنة (١٩٤١م).

انظر: شجرة النور (ص ٣٤٣)، معجم أعلام الجزائر لنويهض (ص ١٢١).

تعريفه[1]، ومخلوف[2] في شجرته[3] وغيرهم ووصفوه بالعالم المتفنن، والرحالة، القاضي، الفاضل، المحدث، المصنف، الخطيب الإمام، الفهامة، الأديب، الصالح، المفضال، الفقيه، العلامة، المبارك، إلى غير ذلك من الأوصاف والنعوت التي تعتبر حقيقة بمثابة شهادة لهذا الرجل بالعلم.

---

(١) تعريف الخلف برجال السلف (ق ١ ص ٣٢).

(٢) هو العلامة محمد بن محمد مخلوف، من كبار علماء المالكية. توفي بتونس سنة (١٣٦٠ م).
انظر: الاعلام (٧/ ٨٢).

(٣) شجرة النور (ص ٢٥٠).

(٦) مشاركته في النقاش العلمي

يظهر أنّ ابن قنفذ لم يكن يعيش بمعزل عن مجريات زمانه، بل كان يشارك في المسائل التي تعترض الناس ويقع فيها الخلاف، فيبدي الرأي الذي يراه دون أن يتأثر بغيره.

ومن الأمثلة على هذه المسائل التي دار حولها خلاف وجدال كبيران، وشارك فيه المؤلف: مسألة ثبوت الشرف من جهة الأم.

فقد ذهب علماء تونس إلى منعه، وذهب علماء بجاية إلى إثباته وأيّدهم في هذا مجموعة من العلماء، منهم: ابن دقيق العيد[١]، وعلماء بن باديس، وابن الغماز[٢] وأبو عبد الله المراكشي[٣].

قال السخاوي[٤] في ترجمة أبي عبد الله المراكشي: «ورأيت له عند البدر بن

---

(١) الإمام أبو الفتح تقي الدين: محمد بن علي القشيري، المنفلوطي، المالكي، ثم الشافعي، الشهير بابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢ هـ). كان عالماً فاضلاً، وإماماً فقيهاً. من مؤلفاته: الاقتراح، عمدة الأحكام وغير ذلك.

ترجمته: في طبقات الحفاظ (ص ٥١٣).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد الخزرج ابن الغماز البلنسي، المتوفي سنة (٦٩٣ هـ). كان من كبار القضاة المالكية. تولى قضاء بجاية وتونس.

ترجمته في: عنوان الدراية (ص ١١٩)، الذيل والتكملة (س ١ ق ١ ص ٤٠٩)، تاريخ الدولتين (ص ٤٤).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أبي زيد عبد الرحمن المراكشي الضرير المتوفى بعنابة سنة (٨٠٧ هـ).

ترجمته في: الوفيات (ص ٣٨١ ـ ٣٨٢)، الضوء اللامع (٤/ ٨/ ٤٨).

(٤) هو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الشافعي المتوفي بالمدينة سنة (٩٠٢ هـ)، ترجم=

عبد الوارث المالكي[١] مصنفاً، ابتدأه في ذي القعدة سنة إحدى وثمانمائة[٢]، سمّاه: إسماع الصّمّ في إثبات الشرف من قبل الأم صدّره باختلاف علماء تونس وبجاية فيه، سنة ست وعشرين وسبعمائة، فمنعه التونسيون وأثبته البجائيون، قال: وأنا معهم، بل هو قول ابن الغمّاز من علماء تونس، وابن دقيق العيد وأشياخنا بني باديس»[٣].

ولأبي علي حسن بن حسين البجائي[٤] جواب، كتبه لما وردت فتوى ابن عبد الرفيع[٥] من تونس[٦].

وقد شارك المؤلف في هذا النقاش العلمي، فألف كتابه: «تحفة الوارد في اختصاص الشّرف من الوالد» وفيه جنح إلى تأييد أهل تونس في ذلك كما يظهر من عنوان الكتاب ولم يمنعه من ذلك أنّ شيخه حسن بن أبي القاسم بن باديس كان يرى خلافه، وفي هذا تأكيد على استقلالية المؤلّف في رأيه، وعدم محاباته في تقرير ما يراه حقّاً.

وعلى هذه السّنة مشى تلميذه ابن مرزوق الحفيد، حيث ألّف كتاباً ينتصر فيه لرأي أهل بجاية، ويخالف مذهب شيخه ابن قنفذ[٧].

= لنفسه في الضوء اللامع (٤/٨/٢).

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) نقل التنبكتي في نيل الابتهاج (ص ٢٨٤) أن السخاوي ذكر أن المراكشي أملى كتابه المذكور سنة (٨١٠ هـ) قال: «وليس كذلك لما تقدم من وفاته لابن الخطيب وهو أعلم به» ا هـ بنصه.
أقول: ولما رجعت إلى الضوء اللامع لم أجد ما ذكره التنبكتي، بل وجدت تاريخ (إحدى وثمانمائة) هكذا كتابة، فلا أدري من أين أُتي التنبكتي رحمه الله.

(٣) الضّوء اللاّمع: (٤/٨/٤٨).

(٤) تقدّمت ترجمته.

(٥) أبو إسحاق: إبراهيم بن حسن بن عبد الرّفيع الرّبعي، التّونسي، المتوفّى سنة (٧٣٣ هـ)، قاض وفقيه مالكي، ولي قضاء تونس. له: معين الحكّام.
انظر: الوفيات (ص ٣٤٥).

(٦) شجرة النّور: (ص ٢٣٢، ٢٠٧).

(٧) البستان: (ص ٢١١).
وقد أورد الونشريسي في المعيار المعرب جملة من فتاوى العلماء حول هذه المسألة.
انظر: المعيار المعرب: (١٢/١٩٣ ـ ٢٣٣، ٣٨٥ ـ ٣٩٤).

(٧) تلاميـــذه

إنّ مثل ابن قنفذ في علمه وسعة اطّلاعه ومركزه العلمي لا بدّ وأن يكون له تلامذة كثيرون، ولكن المصادر التي بين يدي لم يذكر منهم إلاّ تلميذاً واحداً، هو الإمام ابن مرزوق الحفيد، وهذه ترجمته:

هو الإمام العلاّمة: محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق التّلمساني العجيسي المالكي ابن الحفيد[١]، ولد سنة (٧٦٦ هـ)، بتلمسان. أخذ العلم في بلده، ثمّ رحل إلى الشّرق، فأخذ العلم عن شيوخ المشرق آنذاك. كان آية في الفهم والحفظ والطّاعة، جامعاً بين المنقول والمعقول، والرواية والدّراية. توفي سنة (٨٤٢ هـ) بتلمسان[٢].

وهناك عالم آخر يشبه أن يكون تلميذاً لابن قنفذ، فقد ذكر أبو القاسم سعد الله أنّه اطّلع على مخطوط لعيسى بن سلامة البكلاري، وفيه سند، ذكر أنّه أخذه عن ابن قنفذ، ولعلّ ذلك كان في قسنطينة أو تلمسان[٣].

---

(١) اشتهر من أسرة ابن مرزوق علماء كثيرون، أحصت منهم الدّكتورة مارياخيسوس بيغيرا في تحقيقها ودراستها عن كتاب «المسند الصحيح» عدداً كبيراً، وأوضحت شجرة نسب المرازقة الذي يرجع إلى قبيلة العجيسة، التي كانت تسكن ضواحي قلعة بني حمّاد، التي تبعد عن مدينة المسيلة ب (٣٥) كلم.

انظر المسند الصّحيح الحسن: (ص ١٥ ـ ٥٨).

(٢) انظر ترجمته في: الضّوء اللاّمع: (٤/٧/ ٥٠)، شجرة النّور: (ص ٢٥٢)، رحلة القلصادي: (ص ٩٦) تعريف الخلف: (١/ ١٢٨)، البستان: (ص ٢٠١)، المسند الصّحيح الحسن: (ص ٢٢ ـ ٥٣).

(٣) تاريخ الجزائر الثّقافي: (١/ ٦٩).

(٨) مؤلفاتــه

الملاحظ أنّ ابن قنفذ بدأ التّأليف مبكّراً، فقد ألّف كتابين وهو في مرحلة الطّلب بالمغرب[١]، إلاّ أنّه لم يتفرّغ للتّصنيف إلاّ بعد رجوعه من المغرب وتونس، واستقراره بقسنطينة.

ومؤلّفات ابن قنفذ كثيرة، دوّن معظمها في آخر كتابه «الوفيات» الذي ذيّل به شرف الطّالب الذي نحن بصدد تحقيقه، وبعض مؤلّفاته وردت الإشارة إليها في مراجع أخرى.

وتسهيلاً على القارىء، قسّمت هذه المؤلّفات إلى أقسام، حسب موضوعاتها، مع الإشارة إلى المطبوع منها والمخطوط، والموجود منها والمفقود بالهامش، مستفيداً ذلك من كتب بعض من ترجم له.

أوّلاً: الفقه وأصوله.

١) ـ تقريب الدلالة في شرح الرسالة[٢].

٢) ـ اللّباب في اختصار الجلاّب[٣].

٣) ـ معونة الرّائض في مبادىء الفرائض[٤]. وهو شرح للأرجوزة التّلمسانية في الفرائض لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر الأنصاري المتوفّى سنة (٦٩٠ هـ)[٥].

---

(١) الكتابان هما: تفهيم الطّالب، وحطّ النّقاب، وسيأتي الكلام عليهما لاحقاً.

(٢) يعتبر الآن في حكم المعدوم.

(٣) وهو الآخر معدوم.

(٤) وهو أيضاً مفقود.

(٥) الديباج المذهب: (ص ٩٠ ـ ٩١).

٤) ـ بقية الفارض من الحساب والفرائض[١].

٥) ـ تفهيم الطّالب لمسائل أصول ابن الحاجب. قال عنه مؤلّفه: «قيّدته في زمان قراءتي على الشّيخ أبي محمد عبد الحقّ الهسكوري بمسجد البليدة من مدينة فاس، وكان الابتداء في أوّل سنة سبعين وسبعمائة».

ثانياً: الحديث وعلومه.

٦) ـ أنوار السعادة في أصول العبادة. قال عنه مؤلّفه: «وهو شرح لقوله عليه السلام: «بني الإسلام على خمس... الحديث[٢]، وفي كلّ قاعدة من الخمس أربعون حديثاً، وأربعون مسألة».

٧) ـ شرف الطّالب في أسنى المطالب. وهو هذا الذي نحن بصدد دراسته.

ثالثاً: علوم اللغة.

٨) ـ هداية السّالك في بيان ألفية ابن مالك[٣].

٩) ـ الإبراهيمية في مبادىء العربية[٤].

رابعاً: علم المنطق.

١٠) ـ إيضاح المعاني في بيان المباني[٥]. قال عنه مؤلّفه: «وهو سفر شرح لرجز في المنطق، نظمه الفقيه الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي زيد عبد الرحمن المراكشي الضّرير»[٦].

---

(١) وهو مفقود أيضاً.

(٢) رواه البخاري. الإيمان/ باب: (١)، (١/٧)، ومسلم. الإيمان/ باب: أركان الإسلام (١/ ٤٥)، كلاهما من حديث ابن عمر مرفوعاً.

(٣) وهو في حكم المعدوم.

(٤) وهو في حكم المعدوم.

(٥) وهذا أيضاً في حكم المعدوم.

(٦) تقدّمت ترجمته.

١١) ـ تلخيص العمل في شرح الجمل للخونجي[١].

خامساً: علوم الفلك والحساب.

١٢) ـ القنفذية في إبطال الدلالة الفلكية[٢].

١٣) ـ تيسير المطالب في تعديل الكواكب[٣]، قال عنه مؤلّفه: «ولم يهتد أحد إلى مثله من المتقدّمين»[٤].

١٤) ـ تحصيل المناقب وتكميل المآرب[٥]، وهو شرح لكتابه السّابق.

١٥) ـ سراج الثقات في علم الأوقات[٦].

١٦) ـ حطّ النّقاب عن وجوه إعمال الحساب[٧]. قال عنه مؤلّفه: «وهو شرح تلخيص ابن البنّا، وقد سبقت به ابن زكرياء الأندلسي، وكان أخذ من كتابي نسخة عند جوازه إلى مدينة فاس، بعد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة».

١٧) ـ شرح منظومة ابن أبي الرجّال المسمّاة: المنظومة الحسابية في القضايا النّجومية لأبي الحسن عليّ بن أبي الرّجال القيرواني[٨]، وهو ما زال مخطوطاً[٩].

---

(١) وهو أيضاً مفقود، والخونجي هو أبو عبد الله أفضل الدين محمد بن ناماوار، من أصل أعجمي، توفي سنة (٦٤٦ هـ)، ودفن بالقرافة.
انظر: سير: (٢٣/ ٢٢٨).

(٢) وهو مفقود.

(٣) يوجد منه مخطوط بالخزانة العامّة بالرباط، وآخر بالخزانة الملكية بالرباط أيضاً.

(٤) منه نسخة بالمكتبة الصّبيحية بسلا، تحت رقم: (١٦٣/ ١، ٢١٦/ ٦، ٣٥٩/ ١١، ٥٠٧/ ٢).

(٥) توجد منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط.

(٦) ورد اسمه في مخطوطات الرباط، لكنه مفقود.

(٧) يوجد منه مخطوط بالخزانة العامة بالرباط.

(٨) هو أبو الحسن عليّ بن أبي الرّجال، الكاتب، الشّاعر، الفلكي، المولود بتاهرت (الجزائر)، المتوفّى بالقيروان سنة (٤٢٦ هـ). تولّى ديوان الإنشاء على عهد الأمير باديس الصّنهاجي.
انظر: تراجم المؤلّفين التّونسيين: (٢/ ٣٤٣)، شجرة النّور: (ص ١٢٩)، البيان المغرب: (١/ ٢٧٣).

(٩) توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٤٨٢، و ٢٩٧٩)، وأخرى بالأسكريال=

١٨) ـ وقاية الموقت ونكاية المنكت[١].

سادساً: التّراجم والتّاريخ والسيّر.

١٩) ـ وسيلة الإسلام بالنبي عليه السلام. قال عنه مؤلّفه: «وهو من أجلّ الموضوعات في السيّر لاختصاره»[٢].

٢٠) ـ أنس الفقير وعزّ الحقير: «وهو مؤلّف في رجال من أهل التّصوف، كأبي مدين وأصحابه»[٣]. توجد نسخة منه بمكتبة مدريد تحت رقم: (١٨٦)، وأخرى بمكتبة تونس تحت رقم: (٤٥٢٠)، وأخرى بالخزانة الصّبيحية بسلا (المغرب)، تحت رقم (٦/٥٢)، و (٣/٢٧٧)، وأخرى بالخزانة العامّة بالرّباط تحت رقم: (٢٢٣٢) (١٤٩٨D).

٢١) ـ المسافة السنية في اختصار الرّحلة العبدرية[٤].

٢٢) ـ الفارسية في مبادىء الدولة الحفصية[٥]. توجد نسخة منها بأسكريال

= تحت رقم: (٩٠٩، و ٩١٦)، وأخرى بالمكتبة الصبّيحية بسلا (بالمغرب)، تحت رقم: (١/٣٠٩) ورابعة بتطوان (بالمغرب)، تحت رقم: (٣٠٤)، ونسخة منه بالسّليمانية: (قسم: أفندي، رقم: ١٩٩٦)، وأخرى بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٢٩٧٩).

(١) وهو مفقود.

(٢) لمّا حقّق الأستاذ عادل نويهض كتاب الوفيات، أشار إلى أنّ هذا الكتاب مفقود الوفيات: (ص ١٦)، ولكنّ الأستاذ المحامي سليمان الصيّد عثر على نسخة منه، فقام بإخراجها إلى عالم الطّبع، مع تقديم وبعض تعليقات، ولكن لم يسلم من الأخطاء الكثيرة بسبب اعتماده على نسخة واحدة متآكلة، ثمّ وفّقت في العثور على نسخة جيّدة لهذا المخطوط بمدينة تمنطيط، الواقعة بولاية أدرار، جنوب غرب الجزائر، ولعلّني أتمكّن من تحقيق هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٣) نشر هذا الكتاب المركز الجامعي للبحث العلمي بالرباط سنة (١٩٦٥م)، بتحقيق: محمد الفاسي وأدولف فور.

(٤) وهو مفقود، له ذكر في مخطوطات الرباط.

(٥) طبع هذا الكتاب أوّلاً على الحجر بباريس سنة (١٢٦٣ هـ ـ ١٨٤٧م)، ونشر المستشرق الفرنسي شربوتو بعض نبذ منه مترجمة إلى اللغة الفرنسية بالجريدة الآسيوية ما بين سنة =

تحت رقم: (١٧٢٧) وعليها اعتمد من حقّق الكتاب، ونسخة أخرى بالمكتبة الوطنية بباريس: (٤٦١٦).

٢٣) ـ طبقات علماء قسنطينة[1].

٢٤) ـ تحفة الوارد في اختصاص الشّرف من الوالد[2]، قال عنه مؤلّفه: «وهو غريب».

٢٥) ـ الوفيات: وهو عبارة عن وريقات قلية، جعلها ذيلاً لكتابه: شرف الطّالب، ذكر فيه وفاة النبيّ ﷺ، ووفيات الصّحابة والتّابعين، والعلماء والمحدّثين، والمفسّرين، حتّى انتهى إلى ذكر شيوخه وغيرهم من علماء المغرب منهم عشرون عالماً من الجزائر، وانتهى به إلى سنة (٨٠٧ هـ) أي قبل وفاته بثلاث سنين[3].

وقد قام الأستاذ عادل نويهض باقتطاعه من شرح القصيدة، ثمّ حقّقه منفرداً، واعتبره كتاباً مستقلاً متأسّياً بفعل مولوي محمد هدايت حسين الذي طبعه بالهند سنة (١٩١١ هـ)، وفصله عن شرح القصيدة.

ولكن الواقع أنّه ليس كتاباً مستقلاً، لأنّ المؤلّف لم يفصل بينهما بشيء، واعتبر

= (١٨٤٨م)، وسنة (١٨٥٢م) ثمّ قام الأستاذان محمد الشّاذلي وعبد الحميد التّركي بتحقيقه سنة (١٩٦٨م).

(١) ذكر الأستاذ عادل نويهض أنّه يعمل على تحقيقه، ولم أره.

(٢) يوجد منه مخطوط بالقاهرة، وقد مرّ الكلام على مضمون هذا الكتاب فيما سبق.

(٣) وقد ذيّل أبو العبّاس ابن القاضي على كتاب الوفيات هذا بكتاب آخر، ابتدأ فيه من أوّل المائة الثّامنة إلى تمام العاشرة وسمّاه: لقط الفرائد من حقائق الفوائد. انظر: تعريف الخلف: (١/ ٣٤).

وقد قام الأستاذ محمد حجي بطبع وفيات ابن قنفذ مع لقط الفرائد، وضمّ إليهما وفيات الونشريسي وأخرج الجميع في كتاب واحد بعنوان: ألف سنة من الوفيات.

ونشير في الأخير إلى خطأ وقع فيه الأستاذ سليمان الصيّد، حيث عدّ من مؤلّفات ابن قنفذ كتاب: إدريسية النّسب في الأمصار والقرى وبلاد العرب. والصوّاب أنّه لابن قنفذ آخر هو أبو عبد الله محمد بن قنفذ القسنطيني، ألّفه في دمشق سنة (١٠٠١ هـ).

انظر: معجم أعلام الجزائر (٢٧٠).

الكلّ كتاباً واحداً فقال عند الحديث عن مؤلّفاته: «ومنها هذا المختصر الذي سميته شرف الطالب في أسنى المطالب».

وفي كلّ المخطوطات التي اطّلعت عليها، أو التي أخبرت عنها يوجد الشّرح والوفيات معاً، لم تشذّ عن ذلك أيّة مخطوطة، والله أعلم.

ولكن، لمّا كان الأستاذ عادل قد تكرّم بتحقيقها، آثرت أن أترك تحقيقها، مقتصراً على تحقيق شرح القصيدة والمباحث التي زادها المؤلّف، والأشعار التي أوردها في نهاية الكتاب، اختصاراً للوقت، وخوفاً من أن يتضاعف حجم الكتاب.

سابعاً: العروض.

٢٦) ـ بسط الرّموز الخفية في شرح عروض الخزرجية[١].

ثامناً: كتب أخرى.

٢٧) ـ علامة النّجاح في مبادىء الاصطلاح[٢].

٢٨) ـ تسهيل العبارة في تعديل الإشارة[٣]؛ قال عنه مؤلّفه: «اشتمل على أربعين باباً وستّين فصلاً».

٢٩) ـ التّخليص في شرح التّلخيص[٤].

٣٠) ـ أنس الحبيب عند عجز الطّبيب[٥].

٣١) ـ تقييدات في مسائل مختلفات.

٣٢) ـ مبادىء السّالكين في شرح رجز ابن الياسمين: وهذا الكتاب لم يذكره في جملة مؤلّفاته في شرف الطّالب[٦].

---

(١) وهو مفقود.

(٢) وهو أيضاً مفقود.

(٣) وهو مفقود، له ذكر في مخطوطات الرباط.

(٤) له ذكر في مخطوطات الرباط، والمكتبة الوطنية بتونس.

(٥) له ذكر في مخطوطات الرباط.

(٦) توجد نسخة منه بالمكتبة الصّبيحية بسلا، تحت رقم: (٦/٢٣٧).

(٩) شـــعره

كان ابن قنفذ إضافة إلى تبحّره في العلوم العقلية والنّقلية شاعراً، ولكن مع الأسف لم يصلنا من شعره فيما اطلعت عليه إلاّ نموذجان هما:

قوله:

مضـت ستـون عـامـاً مـن وجـودي ... ومـا أمسكـت عـن لعـب ولهـو

وقـد أصبحـت يـوم حلـول إحـدى ... وثـامنـة علـى كسـل وسهـو

فكـم لابـن الخطيـب مـن الخطـايـا ... وفضـل الله يشملـه بعفـو[١]

وقوله:

الفقـه[٢] إن فكّـرت فيـه رأيتـه ... قـد دار بيـن قـواعـد متتـاليـه

فـاطلبـه فـي قـرآن أو فـي سنّـة ... واعقـده بـالاجمـاع واتـرك تـاليـه[٣].

---

(١) وقد ورد البيتان الأوّل والثّاني في الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: (٢/ ١٧)، وكفاية المحتاج: (مخطوط).

(٢) لفظة الفقه وردت محرّفة إلى الفقر في أنس الفقير ونيل الابتهاج وكفاية المحتاج، ووردت صحيحة في الإعلام بمن حلّ مراكش، وتعريف الخلف.

والدّليل على أنّ المراد الفقه، لا الفقر، أنّ المؤلّف أورد قبلهما في أنس الفقير: (ص ١١) بيتين هما: قد أحدث النّاس أموراً فلا تعمل بها إنّي لك أمرؤ ناصح.

فما جماع الخير إلاّ الذي كان عليه السّلف الصّالح.

فقد قال المؤلّف بعدهما: «ولي في هذا المعنى»، ثمّ ذكر البيتين الأوّل والثّاني، والله أعلم.

(٣) يعني القياس كما صرّح بذلك المراكشي في الإعلام: (٢/ ١٧)، نقلاً عن أزهار البستان. والله أعلم.

(١٠) منهجه في كتابه
شرف الطالب

هذا الكتاب كما صرّح المؤلّف نفسه مختصر، اعتبره صاحبه مدخلاً لكتب علوم الحديث، ليقرب على المبتدىء الوصول إلى فهمها، وقد وضعه كما يفهم من عبارته للمبتدئين، ولذلك لم نلحظ عليه تجديداً في الأمر، بل نراه يكتفي بالآراء الواردة عند ابن الصّلاح والحاكم والقاضي عياض، وبعض النّقول الأخرى عن غيرهم.

ومع هذا، فإنّ المؤلّف، وهو ينقل عن غيره من المتقدّمين مع اختصاره كان يختار الآراء الرّاجحة غالباً، ممّا يدلّ على فهمه واستيعابه لمسائل هذا العلم، وهو وإن لم يأت بجديد كما أسلفنا، إلاّ أنّه أحسن في شرح هذه القصيدة، وعرض قواعد مصطلح الحديث بصورة منظّمة.

وقد انتهج منهجاً، سار عليه إلى تمام شرحه للقصيدة، حيث يبدأ أوّلاً بالجانب اللّغوي في البيت، متوخّياً الاختصار في ذلك، حتّى أنّه أحياناً كثيرة بل في الغالب يشرح اللّفظ بلفظ واحد، مرادف له، وأحياناً بضبط الكلمة بالحروف إذا اقتضى الأمر كما هي عادة المؤلّفين الأقدمين، لأنّ الضّبط بالحركات والنّقط عرضة للتّصحيف والتّحريف.

ثمّ يعرّج على جانب الإعراب، فيبيّن موقع الجمل من الإعراب، ويعرب البيت إعراباً كاملاً مختصراً يدلّ على تمكّنه من ناصية اللغة، وأحياناً يذكر خلاف العلماء في مسألة نحوية، كذكره الخلاف بين ابن مالك وابن عصفور في بقاء عمل ما، إذا تقدّم خبرها على اسمها والخبر ظرف أو مجرور ثمّ أعرب الكلام على مقتضى إعمالها وإهمالها.

وبالنّسبة للجانب البلاغي، لم أجد إلاّ إشارة واحدة إلى اللّف والنّشر المرتّبين، عند قول النّاظم: وحزني ودمعي مرسل ومسلسل.

وعندما يفرغ من كلّ هذا، يحصر أنواع الحديث التي يحتوي عليها البيت، ثمّ يشرع في شرحها واحداً واحداً، فيذكر التّعريف الاصطلاحي الذي يرتضيه لهذا النّوع، ثمّ يعقّب بذكر تعاريف أخرى إن وجدت، ثمّ يذكر مثالاً أو أكثر للتّوضيح، ويورد الخلاف الوارد في تعريف هذا النّوع، أو فيما تعلّق به، ويبيّن الرّاجح من ذلك، كلّ هذا باختصار، حتّى لا يخرج عمّا التزم به.

ولهذا، أستطيع أن أقول أنّ هذا الشّرح يصلح أن يكون مقرّراً دراسياً على المبتدئين من طلبة العلم، لأنّه يختصر الآراء الرّاجحة في المسألة، وفي الوقت نفسه لا يستطرد في استعراض الأدلّة وخلاف العلماء، وغير ذلك، فتلك مرحلة متقدّمة في هذا العلم.

وقد زاد من فائدة هذا الشّرح تلك المباحث التي أضافها المؤلّف عقب انتهائه من شرح هذه القصيدة، حيث تكلّم عن كتابة الحديث، وذكر الخلاف في ذلك، ثمّ فصّل القول في آداب كتابة الحديث، وآداب العالم والمتعلّم، ثم تكلّم عن النّاسخ والمنسوخ، وعن الصّحابة، ورواية الحديث بالمعنى، وعن التّابعين وذكر طبقاتهم، ثمّ تكلّم عن معرفة الأكابر من الرّواة، ومعرفة الإخوة من الرّواة، ورواية الآباء عن الأبناء وعكسه، ومعرفة السّابق واللاّحق، ثم ذكر من لم يرو عنه إلاّ راوٍ واحد، ومن لم يرو عنه إلاّ ابنه خاصّة، ومن لم يرو من الصّحابة إلاّ حديثاً واحداً، ومن لم يرو شيئاً، ومعرفة من له أسماء مختلفة، أو نعوت مختلفة، ومعرفة من لم يشاركه أحد في اسمه، أو في كنيته، ومعرفة الكنى والأسماء، ومعرفة الكلام الخاصّ بكلّ إمام. . . إلخ.

ونشير إلى أنّ بعض هذه المباحث ذكرها المؤلّف مجرّد ذكر، ولم يشرحها، وكأنّه رأى الاقتصار على التّنبيه على أهمّيتها، ووجوب تعلّمها، بالرّجوع إلى مصنّفات علوم الحديث التي نقل عنها، أو عن غيرها.

إلاّ أنّه ممّا يؤآخذ عليه المؤلّف إيراده الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، حتّى أنّ

بعضها من الضّعف بحيث لا يخفى على من له أدنى معرفة بهذا العلم، وهذا ممّا يعكّر صفو كتابه، ويدعونا إلى بيان قيمة الأحاديث التي أوردها، وهو ما فعلته ولله الحمد والمنّة مستعيناً في ذلك بكتب الأحاديث الضّعيفة والموضوعة.

وهذه المسألة أعني التّساهل في رواية الأحاديث الضّعيفة والموضوعة منتشرة كثيراً في بلاد المغرب العربي، ممّا يدلّ على قلّة اهتمامهم بعلم الحديث رواية، وقد رأيت هذا كثيراً في جملة مخطوطات عثرت عليها في تراجم العلماء المغاربة، ولعلّه لم يشذّ منهم في ذلك إلاّ قليل، فقد كان اهتمام المغاربة ينصبّ على الفقه أكثر من الحديث، وإذا اهتمّوا به، فهو اهتمام بجانب الدّراية دون الرّواية.

أمّا جانب التّصحيح والتّضعيف والبحث في عدالة الرّجال وضبطهم فهو عندهم قليل، حتّى لقد رأيت أحدهم يفتخر بأنّ له إسناداً متصلاً إلى رسول الله ﷺ، ولكن عند النّظر في إسناده تبيّن أنّه حديث موضوع.

وفي جنوب الجزائر، ما زال النّاس إلى اليوم يختمون صحيح البخاري كلّ سنة، ويقيمون ليلة ختمه حفلاً ساهراً، ولكنّها قراءة للتّبرّك لا غير.

وهذا الفصام النّكد بين الفقه والحديث ما زلنا نرى آثاره عندنا إلى اليوم، حيث الجمود على الفقه المذهبي، وعدم البحث عن الدّليل، حتّى صارت أقوال العلماء هي الأدلّة الشّرعية، فيكفي أن يقول المفتي عندنا: قال أشهب، أو قال أصبغ، أو غيرهما، حتّى يؤخذ قوله ويعمل به.

وإذا قام من يدعو إلى دراسة الفقه المقارن، وعلوم الحديث، والبحث في الأدلّة اتّهم بشتّى أنواع التّهم.

إلاّ أنّه ومن باب الاستبشار قد بدت في الأفق بوادر خير في الاقبال على دراسة كتب السّنّة المعتمدة، وتزايد اهتمام النّاس بالعلوم الشّرعية، وظهرت جامعات ومعاهد أخذت على عاتقها مهمّة نشر العلم وبثّه بين أبناء المغرب العربي، ومنها جامعة الأمير عبد القادر التي افتخر بالانتساب إليها طالباً، وأستاذاً. فإنّ عليها مسؤولية كبيرة في إحياء التّراث الإسلامي ودراسته دراسة، أساسها الكتاب والسّنّة الصّحيحة، وفّق الله القائمين عليها. آمين.

وممّا يؤاخذ عليه المؤلّف أيضاً تصرّفه في الكلام الذي ينقله من مصنّفات العلماء المتقدّمين، هذا التّصرف الذي يؤدّي أحياناً إلى الاخلال بمقصود المؤلّف، أو انتفاء المقصود أصلاً، وقد نبّهنا على ذلك في موضعه، ونقلنا النّصوص من مصادرها الأصلية، وبينّا وجه المخالفة.

الفصل الثاني
في الكلام على الكتاب

(١) عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلّف

في كلّ النسخ التي عثرت عليها كان اسم الكتاب واضحاً: شرف الطّالب في أسنى المطالب، إلاّ ما كان من الزّركلي في أعلامه، فقد سمّاه: (شرح الطّالب في أسنى المطالب)[1]، وسمّاه البلغيثي في ابتهاجه: (شرف الطّالب في إسناد المطالب)[2].

والظّاهر أنّ هذا من قبيل التّصحيف السّمعي أو البصري، والله أعلم.

أمّا عن نسبة الكتاب للمؤلّف، فهذا أمر لا شكّ فيه، إذ صرّح هو بذلك أثناء كلامه عن مؤلّفاته، وعدّه في جملتها، وأيضاً، فقد أثبت النّساخ اسم المؤلّف كاملاً في بداية الكتاب، وكلّ من ترجم له عدّ هذا الكتاب في جملة مؤلّفاته. والله أعلم.

---

(١) الإعلام: (١/١١٧).

(٢) الابتهاج بنور السّراج: (١/ ١٧٤).

(٢) محتوى الكتاب

هذا الكتاب شرح للقصيدة الغزلية التي نظمها أبو العبّاس الإشبيلي في ألقاب علوم الحديث.

ترجمة ابن فرح الاشبيلي:

هو الإمام شهاب الدّين، أبو العبّاس، أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد، اللّخمي، الإشبيلي، الشّافعي. ولد بإشبيلية، سنة خمس وعشرين وستّمائة (٦٢٥ هـ ١٢٢٨م)، تقريباً، وبقي في أسر الإفرنج مدّة، ثمّ خلصه الله منه.

قرأ بمصر على ابن عبد السّلام، وسمع بدمشق من ابن عبد الدّائم، والكرماني، وطبقتهما، ودرّس بالجامع الأموي. كان إماماً محدّثاً، متقناً، عارفاً بالفقه، كثير الإفادة، متزهّداً عابداً، صالحاً مهيباً، مديد القامة. تتلمذ على يديه كثير من العلماء، منهم الدّمياطي والنّابلسي. والبرزالي، وغيرهم.

توفي سنة (٦٩٩ هـ ١٢٩٩م)[١].

من مؤلّفاته: شرح الأربعين، كتاب مختصر خلافيات البيهقي (مخطوط).

القصيدة الغزلية:

هـي منظـومـة فـي علـوم الحـديـث تتـألّـف مـن عشـريـن

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الشّيوخ للذّهبي: (١/٨٦)، والتّذكرة له: (٤/١٤٨٦)، والنّجوم الزاهرة لابن تغري بردي: (٨/ ١٩١)، وطبقات الشّافعية للسبكي: (٥/ ١٣٠١٢)، وشذرات الذّهب: (٥/ ٤٤٣)، ودرّة الحجال: (مخطوط).

بيتاً[1] من البحر الطّويل، شرح منها ابن قنفذ ستّة عشر بيتاً، وأبقى أربعة لم يذكرها، فلعلّه لم يعرف منها غير ما شرحه.

وقد طبعت هذه القصيدة مستقلّة عدّة مرّات[2].

وقد تضمّنت هذه القصيدة من علوم الحديث ما يلي:

الصّحيح، المعضل، المرسل، المسلسل، الشّاهد، الضّعيف، المتروك، الحسن، السّماع، المنكر، المقلوب الموضوع، المدلّس، الموقوف، المرفوع، المتّصل، المنقطع، المدرج، المتّفق والمفترق، المؤتلف والمختلف المسند، المعنعن، المعلّل، المبهم، الاعتبار، العزيز، الفرد، المشهور، الغريب، المقطوع، العالي والنّازل، المدبّج.

شروح القصيدة الغرامية:

لقد شرح هذه القصيدة كثير من العلماء، حتّى قال المقرّي: «وقد شرح هذه القصيدة جماعة من أهل المشرق والمغرب، يطول تعدادهم»[3]، ولكن معظم هذه الشروح ما زال مخطوطاً، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الشروح، مع بيان المطبوع منها، والمخطوط، وأماكن وجوده.

١ ـ **شرف الطّالب في أسنى المطالب**: وهو هذا الكتاب، ومنه نسخ كثيرة، منها:

I) نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر، تحت رقم: (٢٩٧٠).

II) نسخة في الخزانة العامّة بالرّباط، تحت رقم: (٢١٥٠د).

---

(١) هكذا أوردها المقرّي في نفح الطّيب (٢/ ٥٣٠)، وهي كذلك في النّسخة الموجودة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم: (٩١٧)، وهذا هو الصّحيح، خلافاً لما في كشف الظّنون (٢/ ١٨٦٥)، حيث عدّها ثلاثين بيتاً والله أعلم.

(٢) منها طبعة الشيخ حسن الطوخي سنة (١٢٩٧ هـ)، وطبعة الشيخ محمد أبي زيد سنة (١٣٠٢ هـ)، وطبعة سنة (١٣١٣ هـ).

(٣) المقرّي: نفح الطيب: (٢/ ٥٣١)، وفيه أيضاً: قال الصّفدي: «وقد ذكرت شرحها في الجزء الثّلاثين من تذكرتي أي التذكرة الصّفدية».

III) نسخة عند الشّيخ (الطيّب) الزّديري، بمدينة بوسعادة، ولاية المسيلة، الجزائر، وفيه نقص في آخره.

IV) نسخة بتطوان، تحت رقم: (٥٣٢).

V) نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس، تحت رقم: (٤٦٢٩١٥٤٦٥٦٠٥).

VI) نسخة بمكتبة حسن حسني عبد الوهاب، تحت رقم: (١٧٩٣٢).

VII) نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٢٢٢٦٦٤) (٤٤٣٨ مبتور الآخر).

VIII) نسخة بالخزانة الصّبيحية بسلا، تحت رقم: (١/ ١٧٩).

IX) نسختان بالخزانة النّاصرية. تمكروت، تحت رقم: (٣٢٠٤، ٢٨٨٨).

X) نسخة بدار الكتب المصرية، تحت رقم: (١٧٤).

٢ ـ زوال التّرح شرح منظومة ابن فرح: للقاضي ابن جماعة. ونسخه أيضاً كثيرة، منها:

I) نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر، تحت رقم: (٩٩٥).

II) نسختان بمكتبة باريس، تحت رقم: (٥٣١٦، ٦٥٤١)، وقد ذكر في النّسخة الثّانية أنّه في ثلاثين بيتاً.

III) نسخة بجامعة الرّياض، تحت رقم: (١٥٢٠/ ٢م): (ق ١٢٤١٢٥).

IV) نسخة بجامعة قاريونس بليبيا، تحت رقم: (٢١٢).

V) نسخة باسكريال، تحت رقم: (٩٤٩) (ق ٤٩٥١).

VI) نسخة بتطوان، تحت رقم: (٢٠)، و (٦٥٠).

VII) نسخة بالحرم المكّي، تحت رقم: (٣٨٢٦).

VIII) نسخة بالخديوية، رقم عام: (٢٣٧٩٥)، رقم خاص: (١١٢٨).

٣ ـ شرح ابن عبد الهادي على منظومة ابن فرح: وتوجد منه نسخ عديدة أيضاً، منها:

I) نسخة بجامعة الرّياض: ٢٥٠٣/ ٢م (ص ٤٥/ ٤٩).

II) نسخة بالأزهرية، تحت رقم: (١/ ٣٤٩).

III) نسخة بدار الكتب المصرية، تحت رقم: (٢٤٩) مصطلح.

IV) نسخة بجامعة قاريونس بليبيا، تحت رقم: (٧٠٠).

V) نسخة بمكتبة الحرم النّبوي، تحت رقم: (٧٩/ ٨) (٢).

٤ ـ شرح القرافي على منظومة ابن فرح: ومن نسخها:

I) نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس، تحت رقم: (٤٢٥٧).

II) نسخة بأوقاف بغداد، تحت رقم: ١/ ٢٦٢).

III) نسخة بدار الكتب المصرية، تحت رقم: (٢٥٠: ٢).

IV) نسخة بمكتبة حسن حسني عبد الوهاب، تحت رقم: (١٨٢٨٦).

V) نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٢٥٩٧).

VI) نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر، تحت رقم: (٧٠١).

٥ ـ شرح محمد بن الأمير الكبير على منظومة ابن فرح: توجد منه:

I) نسختان بمكتبة الفاتكان، تحت رقم: ١٣٧٣ من (ق ٧ ــ ١٩)، و ١٢٣٤ (ق ٧ ــ ١٩).

II) نسخة بالخزانة العامّة، تحت رقم: (٢١٥٠د).

٦ ـ شرح محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السّنباوي، الأزهري (١١٥٤ هـ، ١٢٣٢ هـ): وتوجد منه:

I) نسخة بجامعة الرّياض، تحت رقم: (١٩٤٤).

II) نسخ عدّة بالأزهرية.

٧ ـ شرح ابن قطلوبغا، الحنفي، على منظومة ابن فرح: وتوجد منه:

I) نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس، تحت رقم: (٢٤٣٢).

II) نسخة بجامعة الرّياض، تحت رقم: (٢١٨٤).

III) نسخة بدار الكتب المصرية، تحت رقم: (٢٥١): (مصطلح).

٨ ـ **شرح غرامي صحيح، لمجهول**: وتوجد منه:

I) نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٢٩٥٠).

II) نسخة بالخزانة النّاصرية، تمكروت، المغرب، (مجموع: ١٥٥٣).

III) نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر.

IV) نسخة بالخديوية، رقم عام: (٥٢٨٩)، رقم خاص: (٦٨).

٩ ـ **شرح آخر لمجهول**: منه:

I) نسخة بالخديوية، رقم عام: (٨٣٦٣)، رقم خاص: (١١٧)، وتاريخ نسخة سنة (١١٠٦ هـ).

II) نسخة بالحرم المكّي، تحت رقم: (٧٧٢).

١٠ ـ **شرح غرامي صحيح، للمفعوطي**: توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم: (٤٤١٧).

١١ ـ **شرح القصيدة، لبدر الدين محمد بن يوسف البيباني، من علماء القرن الثّالث عشر الهجري**: منه نسخة بالمكتبة الخديوية، رقم عام: (٨٧٣)، رقم خاص: (٢٠)، رقم عام: (٨٧٤)، رقم خاص: (٢١)، رقم عام: (٢٣١٥٢)، رقم خاص: (١١٤)، وطبع بمطبعة بولاق على ذمّة المؤلّف سنة: (١٢٨٦ هـ).

١٢ ـ **البهجة السّنية في حلّ الاشارة السّنية: شرح على المنظومة، لمحمد بن إبراهيم بن خليل التّتائي (ت ٩٣٧ هـ)**: منه:

I) نسخة بالمكتبة الخديوية، رقم عام: (٦٦٥٥)، رقم خاص: (٢٢).

II) ثلاث نسخ بالأزهرية، تحت رقم: (٢٩٠/٢٣٠١١٣، ٣٩٥/٣٣٠٥٢، ٥٩٣/٤١٧٩٩).

١٣ ـ **تقرير شهاب الدّين أحمد البيلي، العدوي (من علماء القرن الثّاني عشر)**

على المنظومة: من نسخة بالمكتبة الخديوية، رقم عام: (٢٣٧٩٥)، رقم خاص: (١١٢٨).

١٤ ـ بيان ما للحديث من مصطلح، بشرح منظومة ابن فرح: لزين الدين عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر، الغنيمي، الأنصاري، الشّافعي، من علماء القرن العاشر الهجري: وتوجد منه نسخة بالمكتبة الأزهرية، تحت رقم: (٢٤٤، مجاميع: ٦١٥٨).

١٥ ـ حاشية البرماوي، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن شهاب الدين، البرماوي، الشّافعي، الأنصاري (ت ١١٠٦ هـ)، على شرح العلاّمة يحيى القرافي على منظومة ابن فرح: وتوجد منه نسخة بالأزهرية، تحت رقم: (١١١، مجاميع: ٧٨٣٢).

١٦ ـ حاشية أحمد بن عبادة بن برّي، العدوي، المالكي (ت ١١٩٣ هـ)، على زوال التّرح لابن جماعة، وتوجد منه نسخة بالأزهرية، تحت رقم: (٢٨٧، مجاميع: ٢٣٠١٠)، و (٥٦٩، زكّي: ٤٠٥٩٣).

١٧ ـ شرح غرامي صحيح، لمحمد بن سعيد بن محي الدّين بن مصطفى، الجزائري، الحسني (ت ١٢٧٨): يوجد منه نسخة ضمن مجموع، بدار الكتب القطرية، تحت رقم: (١/ ٤٩٤).

١٨ ـ المخبر الفصيح عن غرامي صحيح، للكتّاني[1].

هذا، وقد قدّمنا أنّ أبيات القصيدة عشرون بيتاً، إلاّ أنّ المؤلّف لم يشرح منها إلاّ ستّة عشر بيتاً، وأبقى أربعة وهي:

وأجريت دمعي بالدّماء مدبّجا	وما هو إلاّ مهجتي تتحلّل
أورّي بسعدى والرّباب وزينب	وأنت التي تعنى وأنت المؤمّل
فخذ أوّلا من آخر، ثمّ أوّلا	من النّصف، فهو فيه مكمّل
أبرّ إذا أقسمت أنّي بحبّه	أهيم، وقلبي بالصّبابة يشغل.

وقد ترك المؤلّف شرح البيت السّابع عشر، رغم أنّه يتضمن نوعاً من أنواع علوم

(١) مقدّمة فهرس الفهرس للكتّاني.

الحديث، وهو المدبّج، ولم يذكر هذا النّوع إلاّ في المباحث التي زادها على شرح القصيدة، وهذا يؤكّد أنّه لم يقع له منها إلاّ ما شرحه، خاصّة وأنّه ختم شرحه للبيت السّادس عشر بقوله: «وهذا ما أودعه النّاظم في هذه القصيدة المباركة»، وقال أيضاً: «وفي هذا البيت الذي هو خاتمة القصيدة الفريدة».

ولكن الأستاذ عادل نويهض ذكر في تحقيقه لكتاب الوفيات أنّ المؤلّف شرح سبعة عشر بيتاً، إلاّ أنّ النسخ التي بين يدي ليس فيها ذلك، فالله أعلم.

ولمّا انتهى المؤلّف من شرح هذه القصيدة أعقب ذلك بذكر فوائد وأمور لا يسع طالب العلم جهلها.

وقد بيّن المؤلّف سبب شرحه لهذه القصيدة بقوله: «. . . وقد سألني بعض الأصحاب في تعليق جملة منها، ليتّضح بها المراد، ويزول عنه الاشكال، فأجبته على ما أئمّتنا رضي الله عنهم في ذلك ممّا ينبغي عن هذا السّؤال، فأعاد الرّغبة وقال: ليس الغرض إلاّ فيما يكتفي به باختصار في هذه الأحوال، فعذرته وأجبته، محتسباً، ومعترفاً بالتّقصير والبعد عن درجات الكمال فقلت. . . . .».

ثمّ قال بعد ذلك بقليل: «وهذا المختصر الذي سمّيته شرف الطّالب في أسنى المطالب، كالمدخل لكتبها، ليقرّب على المبتدىء الوصول إلى فهمها».

(٣) وصف نسخ الكتاب المخطوطة

ذكرنا سابقاً أنّ نسخ هذا الكتاب كثيرة، منتشرة في خزائن العالم: في الجزائر، والرباط، وتونس، ومصر، وباريس، ومصر، والرّياض، وغيرها.

وهذه كلمة موجزة عن النّسخ التي أمكنني الحصول عليها:

النّسخة الأولى: نسخة تمنطيط ورمزها «ت».

وقد عثرت عليها في مدينة تمنطيط الواقعة بإقليم توات بالجنوب الجزائري، وقد تكرّم مالكها وهو الأخ عبد الرحمن البكري، أحد طلاّبي بالمعهد العالي للشّريعة بأدرار بتسليمها إليّ، وهي أوّل مخطوطة حصلت عليها، وبها بدأت العمل.

تقع هذه النّسخة في (٢٨) ورقة ذات وجهين بما فيها الوفيات التي طبعت مستقلّة وعدد سطورها في الوجه الواحد (٢٨) سطراً، ومعدّل كلمات السّطر الواحد (١٠) كلمات، خطّها مغربيّ جيّد، يوجد في بعض أطرافها تآكل بسبب قدمها، إذ يرجع تاريخها فيما أرجّح إلى أواخر القرن التّاسع الهجري.

كتب هذه النّسخة قاضي توات: عبد الله بن أبي بكر العصنوني، التّلمساني، الذي هاجر إلى تمنطيط مع أسرته سنة (٨٧٥ هـ)، ووقعت بينه وبين محمد بن عبد الكريم المغيلي الحادثة المعروفة بمسألة يهود توات، وقد دوّنها الونشريسي في كتابه المعيار[١].

وبقي العصنوني قاضياً على توات إلى سنة (٩١٤ هـ)، ثمّ خلفه ولد أخيه

---

(١) الونشريسي، المعيار المعرب: (٢/ ٢١٤ ـ ٢٥٣).

سالم بن محمد وكان أعلم أهل زمانه واستمرّ في منصب القضاء إلى سنة (٩٣٤ هـ)[١].

وقد حذف النّاسخ من أوّل النّسخة مقدّمة المؤلّف وأبيات القصيدة، حيث تبدأ من قول المؤلّف: «وعمدتنا في بسطها على كتاب أبي عبد الله الحاكم......» إلخ.

وتنتهي النّسخة بقول المؤلّف: «وههنا انتهى الغرض فيما قصدناه، على الوجه الذي بيّناه وشرحناه، ولا حول لنا في ذلك ولا قوّة إلاّ بالله، وفي سبع وثمانمائة بقسنطينة وضعناه، ونسأل الله جلّت قدرته أن يجعله خالصاً لوجهه، على الوجه الذي يتقبّله ويرضاه، وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمد، النبيّ الأوّاه، وعلى آله وصحبه الرّفقاء له في دنياه وأخراه، وسلّم تسليماً كثيراً، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله».

وفي آخر النّسخة قال النّاسخ: «نفع الله به الكاتب والمطالع، بجاه محمد نبيّه وآله، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليما.

... بـــالله إلاّ مـــا دعـــوت بنيّـــة لكـــاتبـــه بـــالفـــوز، فهـــو مثقـــل

... جمّـــــــة، غيـــــــر أنّهـــــــا تقـــلّ إذا الله الكـــريـــم المـــؤمّـــل[٢]

وكتبه العبد المذنب، الرّاجي عفو ربّه عبد الله بن أبي بكر العصنوني، لطف الله به في حياته، وعند مماته، ...[٣] الاستقامة، والختم له بخواتيم من اصطفى من عباده، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه، وسلّم تسليما».

النّسخة الثّانية: نسخة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، ورمزها «ق».

توجد هذه النّسخة بقسم المخطوطات، بمكتبة الجامعة، ضمن مجموع.

---

(١) مجلّة الثّقافة الجزائرية/ السنة (١٦)/ ١٩٨٦م/ عدد (٩٤).

(٢) حدث خرم بالورقة أذهب جزءاً من صدري البيتين، والظّاهر أنّ صدر البيت الأوّل نداء لمن يقرأ هذا الكتاب، وصدر البيت الثّاني وصف لذنوبه وخطاياه، والله أعلم.

(٣) حدث خرم في نهاية الورقة فضاعت كلمة أو كلمتان.

وهي نسخة جيّدة، بخطّ مغربي، كاملة، ليس بها أيّ خرم أو تآكل، إلاّ أنّها حديثة العهد نسبياً، إذ يعود تاريخ نسخها إلى سنة (١٢٨٠ هـ).

عدد أوراقها: (٢٣) ورقة ذات وجهين بما فيها الوفيات، وعدد أسطرها: (٢٩) سطراً للوجه الواحد، ومعدّل كلمات السّطر الواحد: (١٢) كلمة.

وقد أثبت فيها النّاسخ محمد أمزيان بن جعود بن لحضير مقدّمة المؤلّف وأبيات القصيدة كاملة.

وفي آخر النّسخة قال النّاسخ: «كمل هذا التّأليف المبارك، بحمد الله وحسن عونه، على يد ناسخه لبعض إخواننا في الله، الحبر النّزيه، المشهور بالتّنبيه، المستحقّ للسّيادة، السّيّد محمد بن أبي ذيبة، حضر علينا بركاته، بجاه محمد وآله، والبخاري ورجاله الغارق في بحر ذنوبه، الرّاجي عفو ربّه، متوكّلا على المنّان، المعبود، القدير: محمد أمزيان، بن جعود، بن لحضير، غفر الله له ولوالديه ولأشياخه، ولقرابته، ولمن أحسن إليه، ولجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، ووافق الفراغ منه ضحوة يوم الثلاثاء التّاسع عشر من شهر الله رجب الحرام، عام (١٢٨٠ هـ).

النّسخة الثّالثة: نسخة دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم: (١٧٩٣٢).

وقد تفضّل الأستاذ الكريم أبو الأجفان، فصوّرها على الميكروفيلم وأرسلها إليّ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ولمّا وصلتني وجدت أنّ ما صوّر منها شرف الطّالب فقط، دون الوفيات، ولذلك خفي عنّي اسم النّاسخ وتاريخ النّسخ.

تعتبر هذه النّسخة أحسن النّسخ التي حصّلت عليها، من حيث الخطّ الواضح، ومن حيث الزيّادات التي ليست في النّسخ الأخرى، وقد وضّحت لي الغموض الذي يعتري أحياناً النّسختين: (ت)، و (ق).

ولذلك اعتبرتها الأصل في تحقيق هذا الكتاب، وأشرت إليها بالرّمز: (الأصل).

عدد صفحاتها: (٣٤) صفحة دون الوفيات، في كلّ صفحة: (٢٥) سطراً، ومعدّل كلمات السّطر الواحد: (١٠) كلمات.

وقد أثبت النّاسخ مقدّمة المؤلّف وأبيات القصيدة.

وتنتهي النّسخة بقول المؤلّف: «وبمعرفة هذه الأمور يتقارب المحدثون في المنزلة العلمية ويعرف ذلك من الكتب الموضوعة في هذا الشأن ككتب الإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني، وكتب الخطيب بن ثابت البغدادي، وتاريخ البخاري، والهداية للكلاباذي وغيرهم ممن ألّف في هذه الأمور».

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّى الله على سيدنا [ومولانا](١)، محمد وآله وسلم(٢).

قال الشيخ الفقيه، الصالح العالم، [المحدث](٣)، المدرس(٤)، المفتي، الخطيب(٥)، [المتفنّن](٦)، القاضي الأعدل(٧): أبو العباس أحمد بن الخطيب القسنطيني، المشهور بابن/ قنفذ/(٨)، رحمه الله تعالى(٩)، ونفعنا به وبأمثاله(١٠)، آمين:.

الحمد لله، الكبير المتعال، ذو القوة(١١) والجلال، والأنعام والأفضال، الذي

---

(١) زيادة من (ق).

(٢) لفظ (وسلم) سقط من «ق».

(٣) زيادة من «ق».

(٤) لفظ (المدرس) سقط ن «ق».

(٥) لفظ (الحطيب) سقط من «ق».

(٦) زيادة من «ق».

(٧) في «ق»: العدل، هو أبلغ في التزكية والمدح.

(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٩) لفظ (تعالى) سقط من «ق».

(١٠) زيادة من «ق».

(١١) في «ق»: ذي العزة، وهذا على تتابع الصفات، وما في الأصل على القطع، والله أعلم.

جعل العلم نجاة من الضلال وصلّى الله على سيدنا محمد الصادق في المقال، المرشد[١] بما فصل لأمته من الحرام والحلال، وعلى آله وأصحابه [خير نبي][٢]، وخير صحب[٣] وآل.

وبعد:

فإن معرفة الحديث وكتبه من مهمات أهل الفضل والاستدلال، [وحفاظ][٤] السُنن الواردة في المعتقدات وفي الأقوال والأفعال، عظيم الدرجة عند الله سبحانه في العقبى والمآل، ولا طريق إلى معرفة ذلك إلا بتحرير علوم الحديث، وذكر الناقلين من الرواة[٥] والرجال، والتخلّص بمعرفة طبقات الناس من[٦] الاهمال والإغفال.

وقد سألني بعض الأصحاب في تعليق جملة منها ليتضح له[٧] بها المراد، ويزول عنه الاشكال، فأجبته على ما أئمّتنا رضي الله عنهم في ذلك مما ينبغي عن هذا السؤال[٨]، فأعاد الرغبة وقال: ليس الغرض إلا فيما يكتفي به بإختصار في هذه الأحوال، فعذرته وأجبته محتسباً، ومعترفاً بالتقصير والبعد عن درجات الكمال، وقلت[٩] ـ والفضل لله، سائلاً منه التوفيق والقبول والإقبال: ـ

جرت عادة كثير من المحدثين بإنشاد أبيات كافيات[١٠]، تضمنت المراد من

---

(١) في «ق»: المرسل.

(٢) زيادة من «ق».

(٣) في «ق»: صحبه.

(٤) زيادة من «ق».

(٥) وردت التاء في جميع النسخ هكذا: (الروات)، وهو خلاف الرسم الإملائي والمعتمد في التأليف هو الرّسم الإملائي، أما رسم المصحف فيكون للإشارة إلى قراءات أو أمور أخرى، والله أعلم.

(٦) في «ق»: عن.

(٧) سقط الجار والمجرور (له) من «ق».

(٨) زيادة من «ق».

(٩) في «ق»: فقلت..

(١٠) في «ق»: في إنشاد أبيات كافيات.

هذا السؤال [وهذه][1] هي:

غرامي صحيح والرجاء فيه معضل ... وحزني ودمعي مرسل ومسلسل
وصبري عنك يشهد العقل أنه ... ضعيف ومتروك، وذلي أجمل
ولا حسن إلاّ في سماع حديثكم ... مشافهة تملى[2] علي فأنقل
وعذل عذولي منكر لا أشيعه ... وزور وتدليس يرد ويهمل
وأمري موقوف عليك ليس لي ... على أحد إلاّ عليك المعوّل
ولو كان مرفوعاً إليك لكنت لي ... على رغم حسّاد ترق وتعدل[3]
أقضي زماني فيك متصل الأسى ... ومنقطعا عما به أتوصل
وها أنا[4] في أثواب هجرك مدرج ... تكلفني ما لا أطيق فأحمل
فمتفق سهدي ووجدي [وعبرتي ... ومفترق قلبي وصبري المبلبل][5]
ومؤتلف حبي وشوقي وفكرتي ... ومختلف حظي وما منك آمل
خذ الوجد عني مسندا ومعنعنا ... فغيري بموضوع الهوى يتعلل
وذا نبذ من مبهم الحب فاعتبر ... وغامضه إن رمت شرحا أفضل
عزيز بكم فرد ذليل بغيركم ... ومشهور أوصاف المحب التذلل
غريب يقاسي البعد عنكم وماله ... وحقك عن دار الهوى متحول[6]
فرفقا بمقطوع الوسائل ماله ... إليك سبيل، لا ولا عنك معدل
فلا زلت مملوكا ولا زلت مالكا ... ولا زلت تعلو بالتجني وأنزل[7]

---

(١) زيادة من «ق».

(٢) في الأصل (يملي) بالبناء للمجهول، وأوردها المقري في نفخ الطيب (ج ٢ ص ٥٨٠) موافقاً لما ورد في الأصل، وما أثبتناه.
في «ق» و «ت» بالبناء للمعلوم، وهو الذي اعتمده المؤلف أثناء الشرح.

(٣) في «ق»: حسادي.

(٤) في «ق»: وها أني.

(٥) زيادة من «ق» و «ت»، وأكمل المؤلف البيت العاشر فقال: «فمتفق سهدي ووجدي وفكرتي.. ومختلف حظي وما منك آمل».
ولذلك نقص البيت العشر من الأصل. وسقط البيت العاشر من «ق» أيضاً.

(٦) في «ق» بموضع الهوى.

(٧) سقط البيت السادس عشر من: «ق».

فهذه ستة عشرة بيتاً في أنواع علوم الحديث[1] نظمها[2] الإمام الفاضل المحدث أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي[3] رحمه الله تعالى[4]، رواية أبي علي[5]، التلمساني[6] عنه، وروايتنا فيها عن [شيخنا الإمام][7] الخطيب أبي عبد الله محمد بن مرزوق[8] عن أبي عليّ المذكور عن الناظم.

وعمدتنا في بسطها كتاب[9] أبي عبد الله الحاكم[10] وكتاب أبي عمرو عثمان بن الصلاح[11] وكتاب الألماع[12] للقاضي

---

(١) راجع قسم الدراسة (ص ٣٩) فقد ذكرنا فيه أنها عشرون بيتاً.

(٢) في الأصل وجميع النسخ: (نضمها) بالضاد، وهو خطأ.

(٣) تقدمت ترجمته في قسم الدراسة (ص ٣٩).

(٤) سقط من «ق».

(٥) في الأصل: (أبي الحسن علي)، والتصحيح من «ق» و «ت» وكتب التراجم.

(٦) هو الشيخ القاضي أبو علي حسن بن يوسف بن يحيى الحسيني السبتي التلمساني. رحل إلى الشرق، فلقي ابن دقيق العيد وغيره، ثم قفل راجعاً فاستوطن تلمسان حتى مات عام (٧٥٤ هـ).

ترجمته في: نفخ الطيب (ج ٥ ص ٢٣٢)، بغية الرواد (ص ١٨٠).

(٧) زيادة من «ق».

(٨) في: «ق» مزوق، وهو سقط، وقد تقدمت ترجمته في قسم الدراسة (ص ٢٠).

(٩) في «ق» و «ت»: على كتاب. وهو كتاب (معرفة علوم الحديث).

(١٠) هو الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الظبي الطهماني النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥ هـ). اتفق الناس على جلالته وإمامته، رحل إليه طلبة العلم. اتهم بالتشيع، وهو منه بريء. له مؤلفات جمة منها: المستدرك، معرفة علوم الحديث.

ترجمته في: سير (ج ١٧ ص ١٦٢)، تاريخ بغداد (ج ٥ ص ٤٧٣).

(١١) هو شيخ الإسلام أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الكردي، الشافعي الشهرزوري المتوفى سنة (٦٤٣ هـ). طوف البلاد في طلب العلم وتولى التدريس وكثرت تصانيفه مع الثقة والديانة والجلالة، من تصانيفه: علوم الحديث، فوائد الرحلة، وغير ذلك.

ترجمته في: سير (ج ٢٣ ص ١٤٠)، البداية (ج ١٣ ص ١٦٨)، وفيات الأعيان (ج ٢ ص ٢٤٣).

(١٢) في «ق»: الإكمال، وهو خطأ لأن الإكمال ليس كتاباً في علوم الحديث، إنما هو إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، ثم أن الذي نقل منه فعلاً هو الإلماع كما سنرى فيما بعد.

عياض[١] وبعض تقاييد[٢] في هذا الشأن، وغير ذلك من تنبيهات[٣] المحققين في طرق المحدثين، ولم أقف على شرح عليها، ولا أدري هل شرحها أحد [قبلي][٤] أم أنا السابق إليها؟[٥].

وعلوم الحديث متسعة المرام، مبسوطة النظام، وهذا المختصر الذي سميته[٦]: «شرف الطالب في أسنى المطالب»، كالمدخل لكتبها، ليقرب على المبتدىء الوصول إلى فهمها، والله الموفق للصواب.

---

(١) هو الإمام الفقيه أبو الفضل عياض بن موسى البحصبي السبتي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ، رحل إلى الأندلس وتولى القضاء.
من مؤلفاته: الشفا، مشارق الأنوار، الألماع، وغيرها.
ترجمته في: سير (ج ٢٠ ص ٢١٢)، برنامج الوادي آشي (ص ٢١٥)، فهرس الفهارس (ج ٢ ص ٧٩٧).

(٢) في «ق»: تقيدات، وفي «ت»: تقييدات.

(٣) في «ق»: تنبهات.

(٤) زيادة من «ق» و «ت».

(٥) راجع قسم الدراسة (ص ٤٠).

(٦) في «ت»: تسميته.

(١) ـ قوله:

غرامي صحيح، والرجا فيك معضل   وحزني ودمعي مرسل مسلسل.

(الغرام): ما يُتألّم منه[١]. و (الصحيح): ضد الفاسد. و(الرجا) ممدود، قصره للوزن، تقول: رجوت الشيء رجاء[٢]. و(العضل): المنع. و(الحزن): ضد السرور[٣]. و(الدمع): ما يجري من العين. و(المرسل): المهمل[٤] الذي[٥] لم يتعرض لحبسه. و(المسلسل): المتوالي.

واشتمل البيت على أربع جمل، كل جملة من مبتدأ وخبر، إلا أنّ الشطر الثاني أخبر فيه عن مجموع المبتدأين بمجموع الخبرين، على ما يليق بكل واحد منهما[٦].

قوله: (غرامي صحيح): مبتدأ وخبر. و(الرجا): مبتدأ. و(فيك) جار ومجرور يتعلق بـ (معضل) الذي هو خبر لهذا المبتدأ.

وقوله: (وحزني): مبتدأ، خبره: (مسلسل). و(دمعي): مبتدأ، خبره: (مرسل)[٧].

---

(١) الرجاء: من الأمل، ممدود، ويقال: رجوت فلانا ورجاء ورجاوة، وتقول: ما أتيتك إلا رجاوة الخير، وما لي في فلان رجية: أي ما أرجوه. الصحاح (ج ٦ ص ٢٣٥٢).

(٢) الحزن والحزن: خلاف السرور، وحزن الرجل فهو حزن وحزين، وأحزنه غيره وحزنه الأولى لغة تميم والثانية لغة قريش. انظر: الصحاح (٥/ص ٢٠٩٨)، مختار الصحاح للرازي (ص ١٣٤).

(٣) في «ق»: المتهمل.

(٤) في «ق» و «ت»: أي.

(٥) في «ق» و «ت» أي.

(٦) وهو ما يسمى عند البلاغيين باللف والنشر المرتبين.

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

وفي هذا البيت[1] أربعة أنواع من [أنواع][2] علوم الحديث وهي: الصحيح والمعضل والمرسل والمسلسل.

النوع الأوّل: الصحيح[3].

والحديث الصحيح هو الذي يتصل إسناده بنقل[4] العدل الضابط [عن العدل الضابط][5] ولا تدخله علة قادحة بوجه[6]، وكل ما كان هكذا حكم له بالصحة[7].

وإذا اختلف[8] الفقهاء في صحة الحديث، فهو لاختلاف المحدثين في وجود وصف. قادح[9]، فإذا قال المحدث: هذا حديث صحيح، فمعناه أنّ إسناده

---

(١) في «ت»: وفيه.

(٢) زياة من «ق» و «ت».

(٣) الصحة خلاف السقم، قال الأعشى: «نفض الاسقام عنه واستصح». ومنه الحديث: لا يوردن ذو عاهة على مصح. انظر: صحيح مسلم: (٤/١٧٤٧).

(٤) في «ت»: ينقل.

(٥) زيادة من «ق» و «ت»، وهي ضرورية لأنها من تمام تعريف الحديث الصحيح.

(٦) في قوله: «ولا تدخله علة قادحة بوجه» إشارة إلى شرطين من شروط الصحيح هما:
الأول: عدم الشذوذ: ويقصد بالشذوذ مخالفة الراوي الثقة من هو أوثق منه، فإذا خالفه من هو أوثق منه أو أكثر عدداً، دلّ هذا على شذوذه، وكان حديثه شاذاً، هذا إذا كان الراوي المخالف ثقة. أما إذا كان ضعيفاً وخالف الثقات، فيسمى حديثه عندئذ منكراً.
الثاني: عدم الاعلال: ويقصد بذلك سلامة الحديث من علة خفية، لا يطلع عليها إلا الجهابذة المتمرسون، تطرأ هذه العلة على الحديث فتقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويسمى الحديث عندئذ معلاً.
فإذا استوفى الحديث الشروط الخمسة وهي: (الاتصال العدالة الضبط عدم الشذوذ عدم الاعلال)، حكم له بالصحة، وإذا اختلّ منه شرط، خرج الحديث عن حيّز الصحة إلى نوع من أنواع الضعيف التي سيذكرها المؤلف فيما بعد إن شاء الله.

(٧) في «ت»: وما كان هكذا حكم له بالصحة.

(٨) في الأصل: اختلفت، والمثبت من «ق» و «ت».

(٩) وقد يرجع السبب إلى وجود طرق كثيرة لحديث عند المحدث، وليس عند الآخر إلا طريق واحد ضعيف. =

اتّصل[1] عن الثقات، وليس من شرطه[2] أن يكون مقطوعاً بصحته في نفس الأمر[3].

وكذا إذا قال المحدث: هذا حديث[4] غير صحيح، فليس ذلك قطعاً أنّه كذب في نفس الأمر، إذ قد يكون صدقاً، وإنما المراد أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور[5].

= وقد يكون الاختلاف ناتجاً عن وهم من أحد المحدثين، كأن يضعف راويا ثقة لاشتراكه مع راوي ضعيف.

في الاسم، فيتوهم هذا المحدث أن الراوي الموجود في السند هو ذلك الضعيف والحقيقة خلاف ذلك.

ومن هذا ما وقع للحافظ ابن حجر في تضعيفه لحديث كتاب النبي ﷺ لعمرو بن حزم، فأن في إسناده سليمان بن داود الخولاني ـ وهو ثقة ـ، فظنه ابن حجر سليمان بن داود اليماني ـ وهو ضعيف ـ، انظر سبيل السلام (١/ ١٤٥).

وقد يرجع السبب أيضاً لاختلافهم في اشتراط بعض الأوصاف في الحديث، وقد ذكر السيوطي هذه الشروط المختلف فيها في تدريب الراوي (١/ ٦٩).

(١) في «ق»: متصل.

(٢) في «ت»: شروطه.

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: (١٣ ـ ١٤).

وقال العراقي في التبصرة: (١ ـ ١٥): «وحيث يقول المحدثون هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا، عملا بظاهر إسناده، لا أنه مقطوع بصحته».

وهذا لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، فقد يخطىء الثقة من حيث لا يدري، ولكن هذا الأمر مفروغ منه لأن الذي يعلم الأمور على حقيقتها هو الله عز وجل، وإنما أمرنا أن نأخذ بما ظهر لنا، ولم نكلف إلا بهذا، وقد قال النبي ﷺ: «إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق فأقضي له. . .».

الحديث رواه مسلم. كتاب الأقضية/ باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة (٣ ـ ١٣٣٧).

وهذا الكلام الذي قاله العلماء، إنما قالوه من باب الورع وبيان أن الحقائق المطلقة لا يعلمها إلا الله عز وجل، ولا يقصد منه التشكيك في صحة الحديث، والله أعلم.

(٤) لفظ هذا (الحديث) سقط من «ق» و «ت»، وأثبته ناسخ «ت» على هامشها بخطه.

(٥) وهذا لأن المحدثين يحكمون على الحديث بالضعف بمجرد أن يفقد شرطاً من شروط القبول، ولا يتوقف هذا الضعف عندهم على وجود دليل مضاد له، وهذا أبلغ في التثبيت والحيطة، لأن فقد الدليل على صحة الحديث لا يعني ـ بالضرورة ـ ضعف الحديث، وإنما هو احتمال =

وقال أبو عبد الله الحاكم[1]/ رحمه الله/ [2]: «صفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زال عنه اسم الجهالة[3]، ويرويه عن [الصحابي][4] تابعيان[5] عدلان كنقل الشهادة، ثمّ يُتداول بالقبول»[6] ويُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، ويُعرف الوصف القادح فيه بمذاكرة[7] أهل المعرفة[8]، وبالمذاكرة تظهر علّته من شذوذ أو إرسال[9] أو انقطاع أو غير ذلك.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله[10]: «من لم يعرف الصحيح والسقيم

= لجانبي الخطأ والصواب، ولكن لما تطرق إلى دليل الاحتمال بطل به الاستدلال، وقس هذا على جميع أنواع الضعف الأخرى كالإرسال والانقطاع والتدليس وغير ذلك، تتبين لك عظمة سلفنا الصالح، ومبلغ الجهد الذي بذلوه والتثبت الذي كانوا عليه.

(١) لفظ (قال) سقط من «ق»، وفي «ت»: قال الحاكم.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٣) في «ق»: المجاهلة.

وفي قوله: «زال عنه اسم الجهالة» نظر، لما تقرر عند العلماء قاطبة من أن جهالة الصحابي لا تضر، ولعله يقصد التأكد من صحبته، والله أعلم.

وسيأتي مزيد من تفصيل عند الكلام عن الصحابة.

وقوله: «تابعيان» هو خلاف ما عليه جمهور المحدثين من أنه يكفي في ذلك تابعي واحد.

(٤) في الأصل: الصحابتي، والتصحيح من «ق» و «ت».

(٥) في «ق» و«ت»: تابعان، والصحيح ما في الأصل، وهو موافق لما في علوم الحديث للحاكم، لأن مفرد تابعي: تابعيان، أما تابعان فمفردها: تابع، والله أعلم.

(٦) نص التعريف في معرفة علوم الحديث (ص ٦٢): «وصفة..... وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة».

(٧) في «ق»: ويعرف الوصف القادح فيه بهذا كثرة أهل المعرفة، وهو تصحيف عن المناطرة.

(٨) من قوله: (ويعرف بالفهم..... بمذاكرة أهل المعرفة) منقول من كلام الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٥٩ ـ ٦٠) مع تصرف في العبارة.

(٩) في «ق»: إهمال.

(١٠) زيادة من «ق» و «ت».

والإمام أحمد هو: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني، المروزي، البغدادي، المتوفى سنة (٢٤١ هـ). انظر ترجمته بطولها في سير (١١ ـ ١٧٧)، البداية (١٠ ـ ٣٢٥) تهذيب التهذيب (١ ـ ٢٢)، وغير ذلك.

والناسخ والمنسوخ من الحديث فلا يسمى عالماً»[1].

وقاله إسحاق بن راهوية[2]/ رحمه الله/ [3].

وقال ربيعة[4] لابن شهاب الزهري[5]/ رضي الله عنهما/ [6]: «أنا أقول برأي، فمن[7] شاء أخذ، ومن شاء ترك، وأنت تحدّث الناس[8] عن رسول الله ﷺ فتحفظ[9]»[10].

فصـــل:

ودرجات الحديث تتفاوت في القوة بحسب[11] التمكن في الصفات التي تبنى[12] الصحة عليها، وقد اضطرب العلماء في أصح طرقه[13]، فقال إسحاق:

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٦٠).

(٢) هو الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن راهوية الحنظلي، المروزي، النيسابوري المتوفى سنة (٢٣٣ هـ). أحد أئمة الدين وعلماء المسلمين.

ترجمته في: سير (١١ ـ ٣٥٨)، تاريخ بغداد (٦ ـ ٣٤٥)، طبقات الحفاظ (١٩١).

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٤) هو الإمام أبو عبد الرحمن ربيعة بن عبد الرحمن القرشي، التيمي مولاهم، شهّر بربيعة الرأي روي عن الصحابة. كان فقيهاً، عالماً بالفقه والحديث، حافظاً. توفي سنة (١٣٥ هـ).

ترجمته في: سير (٦ ـ ٨٩)، تاريخ بغداد (٨ ـ ٤٢٠).

(٥) لفظ (الزهري) سقط من «ق».

والزهري هو: الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب المدني، المتوفى سنة (١٢٤ هـ).

ترجمته في: سير (٥ ـ ٣٢٦)، وغير ذلك.

(٦) ما بين المتوازين سقط من «ق».

(٧) في «ق» و «ت»: برأيي، من.

(٨) لفظ (الناس) سقط من «ق».

(٩) لفظ (تحفظ) سقط من «ق».

(١٠) انظر علوم الحديث (ص ٦٢)، وقارن بسير أعلام النبلاء (٦ ـ ٩٠).

(١١) في «ق»: بحساب.

(١٢) في «ق» و «ت»: تنبني.

(١٣) في الأصل و «ت»: في طريقة، والمثبت من «ق».

«أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم[١] عن أبيه»[٢]. [٣] وكذلك قال/ الإمام أحمد/ [٤] رحمه الله[٥].

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري[٦] رحمه الله: «أصح الأسانيد كلها مالك[٧]، عن نافع[٨]، عن ابن عمر»[٩].

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله سالم بن عبد الله بن عمر القرشي، العدوي، المدني، أحد الفقهاء السبعة. كان أفضل أهل زمانه. روي عن عائشة وأبيه وأبي هريرة وغيرهم. توفي سنة (١٠٦ هـ).
ترجمته في: الإصابة (٤ ـ ٤٥٧)، تهذيب التهذيب (٣ ـ ٤٣٦)، شذرات (١ ـ ١٣٣).

(٢) هو الصحابي أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، المدني، كان من أشد الناس تحرياً للسنة. روى عن أبيه وأبي بكر وعلي وغرهم. توفي سنة (٧٣ هـ).
ترجمته في: الإصابة (٢ ـ ٣٣٨)، سير (٣ ـ ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (٥ ـ ٣٢٨).

(٣) علوم الحديث (ص ١٥).

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق» و«ت» وثبت بدله ابن حنبل.

(٥) علوم الحديث (ص ١٥).

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، البخاري، توفي سنة (٢٥٦ هـ).
كان إمام هذا الشأن بلا منازع. له الجامع الصحيح، التواريخ الثلاثة، وغير ذلك.
ترجمته في: سير (١٢ ـ ٣٩)، تاريخ بغداد (٢ ـ ٤).

(٧) هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، الحميري، المدني، المتوفى سنة (١٧٩ هـ). كان ثقة مأموناً، ثبتاً، ورعاً، فقيهاً.
قال بعضهم أنه المراد في الحديث: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم...».
ترجمته في: سير (٨ ـ ٤٨)، البداية (١٠ ـ ١٧٤)، تهذيب التهذيب (١٠ـ ٥).

(٨) هو أبو عبد الله نافع مولى ابن عمر القرشي ثم العدوي العمري، أصابه عمر في بعض مغازيه.
روي عن الصحابة كان كثير الحديث، وثقه أحمد وابن حبان والعجلي والنسائي وغيرهم.
توفي سنة (١١٧ هـ).
ترجمته في: سير (٥ ـ ٩٥)، تهذيب التهذيب (١٠ ـ ٤١٢).

(٩) علوم الحديث (١٧).

وقال كثير من أهل الحديث[١]: «أصحّها: الشافعي[٢]، عن مالك، عن ابن عمر»[٣].

وقال علي بن المديني[٤]: «أصحها محمد بن سيرين[٥]، عن عبيدة[٦]، عن

---

(١) قال ابن الصلاح في علوم الحديث (١٦): «وبنى الإمام أبو منصور عبد القادر بن طاهر التميمي على ذلك ـ أي على قول البخاري ـ أن أجل الأسانيد: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، واحتج بإجماع أهل أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي...» اهـ.

أقول: وبنى الحافظ ابن حجر على قول ابن الصلاح هذا أنّ أجلها: أحمد عن الشافعي عن مالك.. إلخ.

انظر النكت لابن حجر (١ ـ ٢٦٥).

(٢) هو الإمام الفقيه أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي، المطلبي، المكي، الشافعي، أحد الأئمة المتبعين. أجمعوا على جلالته وإمامته وعلمه وفصاحته. قال الحميدي: حدثنا سيد الفقهاء: الشافعي. له: كتاب الأم، الرسالة، اختلاف الحديث. توفي سنة (٢٠٤ هـ).

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق» و «ت».

(٤) في الأصل المدني.

وابن المديني هو: الإمام أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم، البصري، المتوفى سنة (٢٣٤ هـ). إليه المنتهى في معرفة العلل مع كمال المعرفة بنقد الرجال وسعة الحفظ والتبحر في هذا الشأن. حدث عنه أحمد والبخاري وغيرهما.

ترجمته في: ميزان الاعتدال (٣ ـ ١٣٨)، تاريخ بغداد (١١ ـ ٤٥٨).

(٥) هو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري، الأنسي، البصري مولى أنس بن مالك. سمع أبا هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم. كان فقيهاً، عالماً، ورعاً، كثير الحديث. شهد له أهل الفضل والعلم بذلك. توفي سنة (١١٠ هـ).

ترجمته في: سير (٤ ـ ٦٠٦)، تهذيب التهذيب (٩ ـ ٢١٤)، طبقات الفقهاء (٣٨).

(٦) هو عبيدة بن عمرو السلماني، المرادي، الكوفي، أسلم عام الفتح بأرض اليمن ولا صحبة له. أخذ عن ابن مسعود وعلي، وبرع في الفقه، وكان ثبتاً في الحديث. توفي سنة (٧٢ هـ).

ترجمته في: (٤ ـ ٤٠)، أسد الغابة (٣ ـ ٣٥٦)، الإصابة (٣ ـ ١٠٣).

علي[1] رضي الله عنه»[2]، وقاله غيره[3][4].

وقيل[5]: «أجودها الأعمش[6]، عن إبراهيم[7]، عن علقمة[8]، عن عبد الله[9].

---

(١) هو الإمام الصحابي أبو الحسن علي بن أبي طالب الهاشمي، القرشي. ولد قبل البعثة بسنين. لازم النبي ﷺ، وشهد معه المشاهد كلها إلا غزوة تبوك.
روي علماً كثيراً. قتل ليلة (١٧) رمضان سنة (٤٠ هـ) شهيداً، رضي الله عنه.
ترجمته في: الإصابة (٢ ـ ٥٠١)، الاستيعاب (٣ ـ ٢٦)، تاريخ بغداد (١ ـ ١٢٣).

(٢) علوم الحديث (١٥).

(٣) هو عمر بن علي الفلاس كما في علوم الحديث (١٥) واختصار علوم الحديث لابن كثير (٢٢)، والاقتراح لابن دقيق العيد (١٦٠).

(٤) زيادة من «ق».

(٥) القائل هو يحيى بن معين كما في علوم الحديث (١٦) واختصار علوم الحديث (٢٢).

(٦) هو الإمام أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي مولاهم، الكوفي، الحافظ، المتوفى سنة (١٤٨ هـ). كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح. قال ابن عيينة: «كان اقرأهم لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض وأحفظهم للحديث».
ترجمته في: سير (٦ ـ ٢٢٦)، طبقات ابن سعد (٦ ـ ٣٤٢).

(٧) هو الإمام أبو عمران إبراهيم بن يزيد النخعي، اليماني ثم الكوفي، المتوفى سنة (٩٦ هـ). كان بصيراً بعلم ابن مسعود، واسع الرواية، فقيه النفس، كبير الشأن، كثير المحاسن.
ترجمته في: سير (٤ ـ ٥٢٠)، الحلية (٤ ـ ٢١٩)، طبقات الفقهاء (٨٢).

(٨) هو الإمام أبو شبل علقمة بن قيس النخعي، الكوفي، المتوفى سنة (٦٢ هـ). عداده في المخضرمين. جوّد القرآن على ابن مسعود، وكان يشبهه في هديه وسمته، وكان يفتي والصحابة متوافرون.
ترجمته في: سير (٤ ـ ٥٣)، تاريخ بغداد (١٢ ـ ٢٩٦).

(٩) هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي، المكي. كان سادس من أسلم، هاجر الهجرتين وشهد بدراً، ثم شهد فتوح الشام، وبعثه عمر إلى الكوفة ليعلمهم دينهم. توفي سنة (٣٢ هـ) بالمدينة.
ترجمته في: سير (١ ـ ٤٦١)، الإصابة (٢ ـ ٣٦٠)، تاريخ بغداد (١ ـ ١٤٧).

وقيل[١]: «أصحها الزهري، عن علي بن الحسين[٢]، عن أبيه[٣]، عن عليٍّ، رضي الله عنه[٤] وحشرنا معهم.

وقال قوم[٥]: «أبو الزناد[٦]، عن الأعرج[٧]، عن أبي هريرة»[٨][٩].

---

(١) القائل هو أبو بكر بن أبي شيبة، كما في علوم الحديث (١٦).

(٢) هو الإمام أبو الحسين زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي، المدني، المتوفى سنة (٩٤ هـ). كان ثقة، مأموناً، كثير الحديث، عالماً، ورعاً.
ترجمته في: سير (٤ ـ ٣٨٦)، طبقات ابن سعد (٥ ـ ٢١١).

(٣) هو سبط رسول الله وريحانته في الدنيا أبو عبد الله الحسين بن علي القرشي، الهاشمي، المتوفى شهيداً سنة (٦١ هـ). صح في فضله مرفوعاً: «حسين سبط من الأسباط، من أحبني فليحبه».
ترجمته في: الإصابة (١ ـ ٣٣١)، أسد الغابة (٢ ـ ١٨)، سير (٣ ـ ٢٨٠).

(٤) في «ق»: رضي الله عنهم وعن جميعهم.

(٥) قاله البخاري في أصح أسانيد أبي هريرة.
انظر: معرفة علوم الحديث (٥٣)، تدريب الراوي (١ ـ ٨٣).

(٦) هو الإمام أبو عبد الرحمن، أبو الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي، المدني، المتوفى سنة (١٦١ هـ). كان سفيان يسميه: أمير المؤمنين في الحديث. روي عنه سفيان وصالح بن كيسان والأعمش وغيرهم.
ترجمته في: تهذيب التهذيب (٥ ـ ٢٠٣)، طبقات الحفاظ (٦١).

(٧) هو الإمام أبو داود الأعرج عبد الرحمن بن هرمز المدني، المتوفى سنة (١١٧ هـ). كان حافظاً، حجة، مقرناً، سمع أبا هريرة وأبا سعيد وابن عباس وغيرهم.
ترجمته في: سير (٥ ـ ٦٩)، شذرات (١ ـ ١٥٣).

(٨) هو الصحابي الجليل أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، اليماني. كان مقدمه وإسلامه سنة سبع، عام خيبر، حدث عن أبي بكر وعمر وغيرهما. روي علماً كثيراً، له من الحديث (٥٣٧٤) حديثاً.
ترجمته في: الإصابة (٤ ـ ٢٠٠)، أسد الغابة (٣١٠).

(٩) زيادة من «ق».

فصـــــل:

وإذا[1] وجد حديث صحيح الإسناد[2]، سالماً من العلل، غير موجود في مصنفات أئمة الحديث فلا يجزم بصحته، بل الاعتماد على ما نصّ عليه أئمّة الحديث في تصانيفهم المشهورة المأمونة من التغيير[3] والتحريف[4].

وأول من صنّف الصّحيح: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري[5] وبعده مسلم بن الحجّاج القشيري[6]، وموطّأ مالك سابق عليهما، وفيه قال الشّافعي: «ما

---

(١) في «ق»: ومتى.

(٢) الأسانيد.

(٣) في «ق» و «ت»: التغيير.

(٤) هذا الذي قرره المؤلف، هو رأي ابن الصلاح، قاله في علوم الحديث (ص ١٦)، وعلل ذلك بتعذر الاستقلال ـ في هذه الأعصار ـ بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد.

ولكن العلماء خالفوا ابن الصلاح في هذا الرأي، وجوزا التصحيح والتحسين لمن تمكن من أدوات الاجتهاد.

قال النووي في تقريبه (تدريب الراوي ج ١ ص ١٤٣): «والأظهر عند جوازه لمن تمكن وقويت معرفته».

وقال العراقي في التبصرة والتذكرة (ج ١ ص ٦٧): «وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث». هذا، وقد صحح العلماء ـ بعد ابن الصلاح ـ وحسنوا كثيراً من الأحاديث التي لم يسبقوا إلى تصحيحها أو تحسينها، ومن هؤلاء العلماء: أبو الحسين بن القطان (ت ٦٢٨ هـ)، وضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣ هـ)، والمنذري (ت ٦٥٦ هـ)، والدمياطي (ت ٧٠٥ هـ)، والمزي (ت ٧٤٢ هـ)، وتقي الدين السبكي (٧٥٦ هـ)، وغيرهم.

انظر: الأجوبة الفاضلة لعبد الحي اللكنوي (ص ١٥٣ ـ ١٥٨).

وذهب الحافظ السيوطي إلى التوفيق بين رأي ابن الصلاح ورأي مخالفيه فذكر أن الصحيح قسمان كما هو معروف، وأن الذي منعه ابن الصلاح هو القسم الأول دون الثاني، كما تعطيه عبارته، وعلى القسم الثاني يحمل صنيع من خالف ابن الصلاح، فأنه تبين له ـ بعد الاستقراء ـ أن ما صححه هؤلاء هو من قسم الصحيح لغيره لا لذاته.

انظر منهج النقد لنور الدين عنتر (٢٨٢) نقلاً عن التنقيح لمسألة التصحيح للسيوطي (مخطوط).

(٥) ترجمة البخاري.

(٦) هو الإمام أبو الحسين: مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، المتوفّى سنة (٢٦١ هـ). =

أعلم/ في الأرض/[1] كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك»[2]، فأصحّ الكتب بعده الصّحيحان[3].

واختلف: أيّهما أصحّ؟ فقيل: جامع البخاري، وقيل: كتاب مسلم[4]، وقيل:

= أجمع النّاس على جلالته وإمامته وورعه وحذقه لهذه الصّنعة وتقدّمه فيها. عدّ من حفّاظ الدّنيا الأربعة. له: كتابه الصّحيح، أوهام المحدّثين، وغير ذلك.

ترجمته في: سير: (١٢/ ٥٥٧). تاريخ بغداد: (٣/ ١٠٠).

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٢) علوم الحديث: (ص ١٨)، تدريب الراوي: (١/ ٩١)، وانظر النكت لابن حجر: (١/ ٢٨١).

(٣) الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن الموطأ يأتي في الدرجة بعد الصحيحين وليس قبلهما، وما نقل عم الشافعي إنما كان قبل وجود الصحيحين، إضافة إلى أن الموطأ ليس كتاباً مجرداً للحديث، بل يحمل إلى جانب ذلك فتاوي للصحابة والتابعين، بخلاف الصحيحين فهما مجردان عن ذلك، إلا ما ورد في تراجم الأبواب، وليس هو من أصل الصحيح، إضافة إلى احتواء الموطأ على المراسيل والبلاغات والمنقطعات، والله أعلم.

انظر: علوم الحديث (ص ١٨)، النكت لابن الصلاح (ج ١ ـ ص ٢٧٦، ٢٧٩).

(٤) ذهب جمهور العلماء إلى ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، وخالف في ذلك أبو علي النيسابوري، وطائفة من علماء المغرب، منهم ابن حزم وغيره. انظر: علوم الحديث (ص ١٩)، النكت على ابن الصلاح (ج ١ ص ٢٨٢).

ولكن الحافظ ابن حجر ذكر أنه لم يجد تصريحاً عن أبي علي بأن كتاب مسلم أصح من صحيح البخاري، وأن ما نقله عنه ابن الصلاح يحتمل أكثر من معنى.

انظر: النكت (ج ١ ص ٢٨٤)، وانظر رد الصنعاني عليه في توضيح الأفكار (ج ١ ص ٤٨).

والتحقيق في هذه المسألة أنه ينبغي تحرير محل النزاع: هل المراد التفضيل من حيث الصحة أم غيرها. فأن كان المراد: الصحة، فالبخاري أرجح من مسلم في ذلك، وقد بين الحافظ ابن حجر هذا بجوابين: مجمل ومفصل.

أما المجمل: فهو كلام الأئمة في تفضيل البخاري على مسلم، كالنسائي والدارقطني وأبي أحمد النيسابوري، وغيرهم كثير.

انظر: النكت على ابن الصلاح (ج ١ ـ ص ٢٨٥، ٢٨٦).

وأما المفصل: فقد بين الحافظ أن إسناد البخاري يترجح على إسناد مسلم من وجوه: =

هما سواء[1]، إلاّ أنّ فوائد البخاري أكثر، وتظهر في تراجمه[2].

ولم يستوعبا[3] الصحيح في كتابيهما/ فلا يضعّف الحديث بعدم وجوده فيهما/ [4]، كظنّ بعض الجهلة[5] من المتفقهة.

قال البخاري/ رحمه الله/ [6]: «ما أدخلت/ في كتابي/ [7] الجامع إلاّ ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول»[8].

= ١ ـ أن البخاري يشترط في المعنعن ثبوت اللقاء بين الروايتين لكي يحكم باتصال السند أما مسلم فأنه يكتفي بالمعاصرة مع انتفاء التدليس.

٢ ـ أن البخاري يخرج عن الثقات من الدرجة الأولى في حفظ الاتقان، ويخرج عن طبقة تليها في التثبت، وأما مسلم فيخرج عن هذه الطبقة الثانية أكثر من البخاري.

٣ ـ أن ما طعن عن البخاري من الأحاديث والرواة الذين أخرج لهم أقل من الذين طعن على مسلم.

وهذه الطعون، وأن أجاب عنها العلماء، لكن السلامة منها أولى.

انظر تفصيل هذه الوجوه في النكت (ج ١ ص ٢٨٦)، وهدى الساري (ص ١٤١ ـ ١٢).

وأما أن تعلق الأمر بغير الصحة، كمنهج التأليف وبعض المزايا الأخرى، فيكون صحيح مسلم أرجح، لأن مسلماً صنف كتابه في بلده، بحصور أصوله، في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق، ولم يتصد لاستنباط الأحكام، وجمع الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات.

كل هذه الميزات جعلت صحيح مسلم أيسر تناولاً للوصول إلى الحديث فيه وأنفع للفقيه الذي يريد أن يتعرف على اختلاف ألفاظ الحديث، فهو بهذه الميزات أفضل من صحيح البخاري. وهذه الميزات هي سبب من فضله من علماء المغاربة، كما صرح بذلك ابن حجر.

انظر: النكت على ابن الصلاح (ج ١ ص ٢٨٢)، توضيح الأفكار (ج ١ ص ٤٥، ٤٦).

(١) ذهب إلى ذلك الطّوفي في الأربعين، ومال إليه القرطبي، تدريب الراوي: (١/ ٩٦).

(٢) في «ت»: من تراجمه، وفي «ق»: في تراجيمه.

(٣) في «ق»: ولم يستوف الصحيح.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) في «ق»: الجاهلية. وهو تحريف.

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٩).

وقال مسلم/ رحمه الله/[1]: «إنما وضعت في كتابي ما أجمعوا عليه، لا أنّ كل شيء صحيح عندي وضعته»[2].

وقال البخاري/ رحمه الله/[3]: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح»[4].

وجملة ما في كتابه: سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالأحاديث المكررة، وجملة ما فيه بإسقاط المكرر: أربعة آلاف[5].

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) علوم الحديث (ص ٢٠)، ونص العبارة فيه: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنّما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه».
قال البلقيني: «وقيل: أراد مسلم بقوله (ما أجمعوا عليه): ما أجمع عليه أربعة من أئمة أهل الحديث وهم: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخرساني». توضيح الأفكار للصنعاني (١/ ٥٠).

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٤) علوم الحديث (ص ٢٠)، وزاد فيه: «ومائتي ألف حديث غير صحيح».
والمقصود بهذا العدد: طرق الأحاديث، بما في ذلك آثار الصحابة والتابعين.
انظر علوم الحديث (ص ٢٠)، النكت على ابن الصلاح (١/ ٢٩٧)، تدريب الراوي (١/ ٩) وتوضيح الأفكار (١/ ٥٥).

(٥) الذي حرّره الحافظ ابن حجر في مقدمته لشرح البخاري أنّ ما عدّه ما في البخاري من المتون الموصولة بلا تكرار (٢٦٠٢)، ومن المتون المعلقة المرفوعة (١٥٩)، فمجموع ذلك (٢٧٦١)، وأنّ عدّة أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (٩٠٨٢)، وهذا غير ما فيه من الموقوفات على الصحابة وأقوال التابعين.
انظر هدي الساري (٤٦٩٤٧٧).
أمّا صحيح مسلم، فلم يتعرض المؤلف رحمه الله لعدّته، فنقول: صحيح مسلم يزيد على صحيح البخاري بكثير، ونقل العراقي عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنّه إثنا عشر ألف حديث بالمكرر، أمّا بدونه فهو أربعة آلاف، التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٢٧).
وانظر ما يؤيد هذا في هامش علوم الحديث (ص ٢١) نقلاً عن هامش النسخة المخطوطة.
وقد قام المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي بترقيم أحاديث مسلم بأرقام مسلسلة، فبلغ مجموعها بغير المكرر (٣٠٣٣) حديثاً.

وقد وضع الفقيه أبو زكريا يحيى بن منصور[(١)]، الأصبحي نسباً، التونسي[(٢)] داراً[(٣)] كتاباً في المكرر من الجامع[(٤)]، وهو كتاب حسن في ذلك، أوقفني عليه مؤلفه بمدينة تونس[(٥)] سنة إثنين وثمانمائة[(٦)].

وغير ما في الصحيحين من الصحيح اشتملت عليه مصنفات أئمّة الحديث كأبي داود[(٧)]، وأبي عيسى الترمذي[(٨)]، وأبي عبد الرحمن النسائي[(٩)]، وأبي الحسن

---

(١) لم أعثر على ترجمته فيما لديّ من مراجع.

(٢) في «ق»: التلمساني.

(٣) في «ق» و «ت»: بلدا.

(٤) أي: جامع البخاري، كما يفهم من السياق.

(٥) في «ق»: فاس.

(٦) هذا يؤكد أنه التونسي، لا التلمساني، وأنها تونس وليس فاس، لأنّ المؤلف كان بتونس في هذه السنة، كما ذكرنا ذلك في قسم الدراسة.

ومِمّن كتب في المكررات أيضاً: الشيخ العلامة ابن مرزوق الحفيد تلميذ المؤلف، فله: (أنوار الدراري في مكررات البخاري).

انظر تعريف الخلف (١/ ١٣٧)، البستان (ص ٢١١).

(٧) هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، السجستاني أو السجزي، المتوفى سنة (٢٧٥ هـ). رحل وطوّف وكتب عن العلماء، وكان في أعلى درجات الصلاح والورع والعفاف، من فرسان الحديث.

من مؤلفاته: كتاب السنن.

ترجمته في: سير (١٣/ ٢١٠)، تاريخ بغداد (٩/ ٥٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٩).

(٨) هو الإمام أبو عيسى حمد بن عيسى بن سورة السلمي، الترمذي، المتوفى سنة (٢٧٩ هـ). كان يضرب به المثل في الحفظ، حاز ثناء الناس وإعجابهم. من مؤلفاته: الجامع، العلل، التواريخ وغيرها.

ترجمته في: سير (١٣/ ٢٧٣)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٧).

(٩) هو الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي، المتوفى سنة (٣٠٣ هـ). كان من بحور العلم، مع الفهم والاتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف. من مصنفاته: السنن الكبرى والسنن الصغرى.

ترجمته في: سير (١٤/ ١٢٥)، البداية (١١/ ١٢٨)، شذرات (٢/ ٢٣٩).

الدارقطني[1]، وغيرهم من أئمّة الحديث وذلك فيما وجدت فيه شرطية الصحة[2].

النوع الثاني: المعضل[3]، بفتح الضاد/ المنقوطة/[4].

وهو عبارة عما سقط من[5] إسناده إثنان فصاعداً.

فهو نوع من أنواع المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلاً[6]. ومثاله أن يقول تابع[7] التابعي: قال رسول الله ﷺ، فيسقط الوسائط[8]، وكذلك إذا قال: قال أبو بكر، أو قال عمر بن الخطاب[9].

---

(١) هو الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، الدارقطني، المتوفى سنة (٣٨٥ هـ). كان واحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً يرجع إليه علم الأثر والعلل وغيرهما. من مصنفاته: السنن، العلل، غريب الحديث، وغيرها.

ترجمته في: سير (١٦/٤٤٩)، مقدمة سؤالات الحاكم للدارقطني (٨/٣٨)، شذرات (٣/١١٦).

(٢) المصنّفات التي ذكرها المؤلف رحمه الله ليست مجردة للحديث الصحيح، بل يوجد مع الصحيح الحسن الضعيف، وأحياناً الموضوع، والعمدة في ذلك توفر شروط الصحة، سواء في المصنفات المذكورة أو غيرها كالمستدرك للحاكم، والمسند للإمام أحمد، وصحيح ابن حبان وغيرها. والله أعلم.

(٣) المعضل: اسم مفعول، مأخوذ من: أعضله، بمعنى أعياه أو منعه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ...﴾ الآية [٢٣٢] من سورة البقرة.

فكأنّ المحدث أعضل الحديث وأعياه، فلم ينتفع به من يرويه عنه. علوم الحديث (ص ٥٩).

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٥) في «ق»: عن.

(٦) في الأصل: وليس كل منقطع معضل. وهو خطأ.

(٧) ويشترط أن يكون السقط في موضع واحد، سواء أكان ذلك في أول السند أم في وسطه، أم في منتهاه.

(٨) انظر: علوم الحديث (ص ٥٩). والوسائط هنا: التابعي والصحابي.

(٩) الظاهر أنّ المؤلف نقل عبارة ابن الصلاح وتصرف فيها أو أخطأ فيها فأخلّ بالمقصود.

فعبارة ابن الصلاح هي كالتالي: «وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعي عن رسول الله ﷺ أو عن أبي بكر أو عن عمر...». علوم الحديث (ص ٥٩ ـ ٦٠). =

وكقول مالك: بلغني عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته. . .» الحديث[1].

ومن المعضل قول فقيه من الفقهاء: قال رسول الله ﷺ[2].

= فمراد ابن الصلاح من دون تابع التابعي، فيكون الساقط في حالة الرفع ثلاثة رواة، وفي حالة وقف الحديث راويين، فهو معضل في الحالتين.

وأمّا قول تابع التابعي: قال أبو بكر أو قال عمر وهي عبارة المؤلف فهذا ليس من قبيل المعضل، بل هو منقطع، لأنّ الساقط راوٍ واحد، وهو التابعي. والله أعلم.

(١) رواه مالك في الموطأ. كتاب الاستئذان/ باب الأمر بالرفق بالمملوك/ (٢/ ٩٨٠) وتمامه: «. . . بالمعروف، ولا يكلف بالعمل إلا ما يطيق».

وقد وصله الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٧) بواسطتين بين مالك وأبي هريرة هما: محمد بن عجلان عن أبيه، ثم قال: وهكذا رواه النعمان بن عبد السلام وغيره عن مالك.

وقد رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة بواسطتين هما: بكير بن الأشج عن العجلان مولى فاطمة. (كتاب الأيمان) باب: إطعام المملوك مما يأكل. . ./ (٣/ ١٢٨٤).

وانظر المنتقى للباجي (٧/ ٣٠٥).

قال العراقي: «وقد استشكل كون هذا الحديث معضلاً لجواز أن يكون الساقط بين مالك وأبي هريرة رضي الله عنه واحداً». التقييد والإيضاح (٢/ ٥٨٢).

(٢) علوم الحديث (ص ٦٠).

ومما يطلق عليه اسم المعضل أيضاً: ما يرويه تابع التابعي موقوفاً عليه، ثم يوجد ذلك متصلاً مسنداً إلى رسول الله ﷺ.

قال ابن الصلاح: «لأنّ هذا الانقطاع بواحد، مضموماً إلى الوقت، يشتمل على الانقطاع باثنين: الصحابي ورسول الله ﷺ، فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى».

واشترط ابن حجر لذلك شرطين:

١ ـ أن يكون مما يجوز نسبته إلى غير النبي ﷺ، فإن لم يكن فهو مرسل.

٢ ـ أن يروى مسنداً من طريق ذلك الذي وقف عليه، فإن لم يكن فموقوف، لاحتمال أنه قاله من طريق عنده، فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط إثنين.

علوم الحديث (ص ٦١)، تدريب الراوي (١/ ٢١٤).

النوع الثالث: المرسل[1].

وهو قول التابعي الذي لحق[2] الصحابة: «قال رسول الله ﷺ». [وقيل: قول الصحابي كذلك[3]][4].

---

(١) المرسل لغة:
من الاطلاق وعدم المنع.. تقول: أرسلته، إذا أطلقته ولم تمنعه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ...﴾ الآية [٨٣] من سورة مريم.
أو من قولهم: ناقة رسل، أي: سريعة الجري والسير.
أو من قولهم: جاء القوم أرسالاً، أي: متفرقين. انظر: شمس العلوم للحميري (٢/ ٢٣٧).

(٢) في «ق»: أدرك.

(٣) هناك مجموعة من الصحابة رووا عن النبي ﷺ ما لم يسمعوه منه، إما لصغر سنهم كابن عباس وابن الزبير، وإما لتأخر إسلامهم، أو لغيابهم عن شهود ذلك.
قال البراء بن عازب: «ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب»، الكفاية (ص ٣٨٥).
وكان عمر بن الخطاب يتناوب مع جاره الأنصاري النزول إلى رسول الله ﷺ من أجل سماع الوحي والحديث يوماً بيوم، فيحدث أحدهما الآخر بما سمع.
انظر: صحيح البخاري (١/ ٢٥)، صحيح مسلم (٢/ ١١١١).
هذا النوع من الحديث لا يسمى مرسلاً إلا من حيث الاسم، أمّا حكمه فهو متصل السند، لأنّ رواية الصحابة إنما هي عن الصحابة، والصحابة عدول لا تضر جهالتهم، وهذا رأي جمهور العلماء.
إلا أنّه خالف في هذا بعض العلماء منهم أبو إسحاق الاسفراييني وأبو بكر الباقلاني وابن برهان فذهبوا إلى اعتبارها مراسيل مثل مراسيل غيرهم. وحجتهم في هذا أنّ الصحابة قد ثبت أنهم رووا عن غير الصحابة.
وأجاب الجمهور عن هذا بأنّ أكثر مرويات الصحابة إنما عن الصحابة، وأمّا رواياتهم عن غيرهم فهي قليلة، وإذا رووها بينوها، بل إن أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين إنما هو إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات كرواية بعض العبادلة عن كعب الأحبار بعض ما كان يحدث به عن أخبار السابقين من الأنبياء والأمم.
وأما ما روي من ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فقد جمعه الحافظ العراقي فبلغ عشرين حديثاً، منها حديث السائب بن يزيد الصحابي عن عبد الرحمن بن عبد القارىء التابعي عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ أنه قال: «من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل». رواه مسلم/ كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب جامع الصلاة/ (١/ ٥١٥).
وانظر علوم الحديث (ص ٣٠٨)، التقييد والإيضاح (ص ٧٦ ـ ٧٩).

(٤) زيادة من «ت».

وقيل: المرسل: قول غير الصحابي: «قال رسول الله ﷺ»[١].

وقيل[٢]: «من شرط المرسل أن يكون التابعي المرسل من كبار[٣] التابعين»، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين[٤].

وكبارهم[٥] مثل: سعيد بن المسيب[٦]، وعطاء بن أبي رباح[٧]؛ والحسن بن أبي الحسن البصري[٨]، ومكحول الدمشقي[٩]، وإبراهيم النخعي[١٠]، وأكبرهم

---

(١) قاله الآمدي وابن الحاجب والشيخ الموفق وغيرهم. توضيح الأفكار (١/ ٢٨٦).

(٢) حكي هذا ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث. التمهيد (١/ ٢٠٢١).

(٣) في «ت»: كبراء.

(٤) هذا مذهب جمهور العلماء. انظر: علوم الحديث (ص ٥١)، اختصار علوم الحديث (ص ٤٨) النكت (٢/ ٥٤٣)، توضيح الأفكار (١/ ٢٨٣)، وغير ذلك.

(٥) لفظ (كبارهم) سقطت من «ق»، وفي «ت»: وكبراء التابعين.

(٦) هو الإمام أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي، القرشي، المدني، المتوفى سنة (٩٤ هـ).

أحد الفقهاء السبعة. كان ممن يجمع بين الفقه والحديث والزهد والورع، كان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته.

ترجمته في: سير (٤/ ٢١٧)، طبقات ابن سعد (٥/ ١١٩).

(٧) هو الإمام أبو محمد بن أبي رباح القرشي، مولاهم، المكي، المتوفى سنة (١١٤ هـ). كان إماماً، سيداً أسود، أعور، أفطس، أعرج، انتهت إليه الفتوى بمكة مع مجاهد.

ترجمته في سير (٥/ ٧٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٩٩).

(٨) هو الإمام أبو سعيد الحسين بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت، المتوفى سنة (١١٠ هـ). كان سيد أهل زمانه علماً وعملاً، قال أبو قتادة: «ما رأيت أحداً أشبه رأياً بعمر بن الخطاب منه».

ترجمته في: سير (٤/ ٥٦٣)، طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٦)، شذرات (١/ ١٣٦).

(٩) هو الإمام أبو عبد الله مكحول الدمشقي، الفقيه، المتوفى سنة (١١٢ هـ). عداده فيه أوساط التابعين. قال سعيد بن عبد العزيز: «كان مكحول أفقه من الزهري، مكحول أفقه أهل الشام».

ترجمته في: سير (٥/ ١٥٥)، الحلية (٥/ ١٧٧)، طبقات الفقهاء (ص ٧٥).

(١٠) تقدمت ترجمته.

سعيد بن المسيب لأنّه من[1] ابن صحابي، وهو المسيب بن حزن[2]، ولقي سعيد بن المسيب عدداً من الصحابة[3]: لقي العشرة سوى أبي بكر[4]، ولذلك يقال[5]: «أصحّ المراسيل[6] كلها[7] مراسيل[8] سعيد بن المسيب»[9].

وهو فقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وهو أحد الفقهاء السبعة/ وهم: سعيد بن المسيب/)[10]، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق[11]، وعروة بن الزبير[12]/ بن العوام/ [13]، وخارجة بن زيد بن ثابت[14]، وأبو بكر بن عبد

---

(١) لفظ (من) سقط من «ق» و «ت».

(٢) هو الصحابي أبو سعيد المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي، المخزومي، له ولأبيه صحبة، هاجر وبايع تحت الشجرة، وروي حديثها وهو في الصحيحين، وله حديث آخر في قصة وفاة أبي طالب وهو في الصحيحين أيضاً.

الإصابة (٣/ ٤٠٠)، الاستيعاب (٣/ ٤٢١)، البخاري (١/ ٥٤)، مسلم (٣/ ١٤٨٥).

(٣) ذكر الذهبي من روي عنهم من الصحابة قريباً من ثلاثين صحابياً، سير (٣/ ٢١٨).

(٤) هذا مما لا خلاف فيه لأنّه ولد في خلافة عمر، فهو لم يدرك أبا بكر، وفيمن عداه خلاف، سنذكره في مبحث الكلام عن التابعين.

(٥) في «ت»: ولهذا قيل.

(٦) في «ق»: المراسل.

(٧) لفظ (كلها) سقط من «ق» و «ت».

(٨) لفظ (مراسيل) سقط من «ق». وفي «ت»: مراسل.

(٩) الكفاية (ص ٤٠٤)، انظر علوم الحديث (ص ٥٣، ٥٤).

(١٠) ما بين المتوازيين سقط من «ق»، وثبت بدله: هو.

(١١) هو الإمام أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، التيمي، البكري، المدني، المتوفى سنة (١٠١ هـ). أحد الفقهاء السبعة، كان أفضل أهل زمانه، فقيهاً، إماماً، مجتهداً، ورعاً، عابداً ثقة، حجة.

ترجمته في: سير (٥/ ٥٢)، طبقات ابن سعد (٥/ ١٨٧).

(١٢) هو الإمام أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام القرشي، الأزدي، المتوفى سنة (١٠٠ هـ). أحد الفقهاء السبعة. كان ثقة، كثير الحديث، فقيهاً، عالماً.

ترجمته في: سير (٤٩/ ٤٢١)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٠)، شذرات (١/ ١٠٣).

(١٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق». وسقط لفظ (ابن) من الأصل.

(١٤) هو الإمام أبو زيد خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، النجاري، المدني، المتوفى سنة =

الرحمن بن الحارث بن هشام[1]، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود[2] الهذلي[3]، وسليمان بن يسار[4].

ونظم بعضهم[5] أسماءهم/ رضي الله عنهم وأرضاهم/[6] فقال:

ألا كـل مـن لا يقتـدي بـأئمّـة ... فقسمته ضيـزى عـن الحـق خـارجه
فخـذهـم: عبيـد الله عـروة قـاسـم ... سعيـد أبـو بكـر سليمـان خـارجـة

= (١٠٠ هـ). أحد الفقهاء السبعة. كان من العباد الأتقياء، إماماً بارعاً في العلم والفقه، أجمع على جلالته وعلمه وتوثيقه.

ترجمته في: سير (٤/ ٤٣٧)، البداية (٩/ ١٨٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٧٤).

(١) هو الإمام أبو عبد الرحمن أبو بكر بن عبد الرحمن المخزومي، المدني، المتوفى سنة (٩٤ هـ). أحد الفقهاء السبعة. كان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث، عالماً، وكان يقال له راهب قريش لكثرة صلاته.

ترجمته في: سير (٤/ ٤١٦)، الحلية (٢/ ١٨٧).

(٢) زيادة من: «ت» و «ق».

(٣) هو الإمام أبو عبد الله عبيد الله الهذلي، المدني، المتوفى سنة (٩٩ هـ). أحد الفقهاء السبعة. كان ثقة، عالماً، فقيهاً، كثير الحديث والعلم بالشعر، وهو معلم عمر بن عبد العزيز.

ترجمته في: سير (٤/ ٤٧٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٣)، شذرات (١/ ١١٤).

(٤) هو الإمام أبو أيوب سليمان بن يسار المدني، مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية، المتوفى سنة (١٠٧ هـ). كان ثقة، عالماً، فقيهاً، كثير الحديث، من أوعية العلم.

ترجمته في: سير (٤/ ٤٤٤)، طبقات ابن سعد (٥/ ١٧٤)، طبقات الفقهاء (ص ٦٠).

(٥) الناظم هو العلامة محمد بن يوسف بن الخضر الحلبي، المتوفى سنة (٦١٤ هـ).

انظر: فتح المغيث للسخاوي (٣/ ١٦٢).

وقد ورد البيتان في إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ١٨) على النحو التالي:

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر ... روايتهم ليست على العلم خارجة
فقـال: هـم عبيـد الله عـروة قـاسـم ... سعيـد أبـو بكـر سليمـان خـارجـة

وفي الفقيه السابع (الخامس في البيت) خلاف، فأكثر علماء الحجاز على أنّه أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وقال ابن مبارك: إنه سالم بن عبد الله بن عمر، وقال أبو الزناد: أبو بكر بن عبد الرحمن. انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٤٣)، الأسماء المبهمة للخطيب (ص ٦١٠).

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

وأمّا صغار[1] التابعين فكالزهري[2] ويحيى بن سعيد الأنصاري[3] وأبي حازم[4] وأشباههم.

وإذا[5] انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي[6] فاختلف فيه، فقيل: مرسل[7]، وقيل: منقطع وهو الصحيح[8].

---

(١) في «ت» و «ق» غير، وهو خطأ.

(٢) في «ت» و «ق»: كالزهري. بإسقاط الفاء.

(٣) هو الإمام أبو سعيد يحيى بن سعيد الأنصاري، الخزرجي، النجاري، المدني، المتوفى سنة (١٥٣هـ).

روى عن الصحابة. كان فقيهاً، حافظاً، كثير الحديث، تولى قضاء المدينة، ثم قضاء الحيرة. روي عنه الزهري وشعبة وغيرهما.

ترجمته في: سير (٥/ ٤٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ص ٢٢١)، طبقات الحفاظ (ص ٥٧).

(٤) هو الإمام الواعظ أبو حازم سلمة بن دينار المخزومي مولاهم، الأفرز، التمار، المتوفى سنة (٣٤٠ هـ).

كان ثقة زاهداً، كثير الحديث، لم يكن في زمانه مثله، روى عنه مالك والحمادان.

(٥) في «ت»: فإذا.

(٦) قول المؤلف: (قبل الوصول إلى التابعي)، نقله عن ابن الصلاح (ص ٥٢).

قال العراقي: «ليس بجيد، بل الصواب قبل الوصول إلى الصحابي، فإنه لو سقط التابعي أيضاً كان منقطعاً لا مرسلاً عند هؤلاء...». التقييد والإيضاح (ص ٧١).

أقول: ولعل الذي أوقع في هذا التباس أنّ ابن الصلاح نقل عن الحاكم أحد تعريفاته للمنقطع وترك التعريف الثاني المتضمن لسقوط التابعي.

انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢٨)، وقارن بعلوم الحديث (ص ٥٢).

(٧) وهذا مذهب أهل الفقه والأصول والزيدية، إذ يسمون كل انقطاع في السند إرسالاً، وهو مذهب الخطيب في الكفاية (ص ٣٨٤)، وابن الأثير في جامع الأصول (١/ ١١٥)،

انظر: منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٧٠).

(٨) وهذا مذهب أهل الحديث، إذ يخصون المرسل بما قال فيه التابعي كبيراً أو صغيراً: قال رسول الله ﷺ.

انظر: معرفة علوم الحديث (ص ٢٨)، علوم الحديث (ص ٥٢)، توضيح الأفكار (١/ ٢٨٦) وأيضاً (١/ ٣٢٤).

النوع الرابع: المسلسل[1].

وهو عبارة عن نعوت رجال الأسانيد، وقد يكون صفة للراوي.

وحاصله أنّه[2] الحديث الذي اشتمل على مزيد في الضبط[3] كقوله: أشهد بالله لقد حدّثني فلان وقال: أشهد بالله لقد حدثني فلان كذلك[4] إلى آخره[5]/ أو يقول: سمعت فلاناً يقول، ثم[6] كذلك إلى آخره[7]/ [8].

---

(١) المسلسل في اللغة اسم مفعول من قولهم: سلسلت الماء فتسلسل، أي صببته فانصب، ونقول: تسلسل الماء: إذا جرى في الحلق وانساغ، وكان سهل الدخول عذباً وصافياً. الصحاح (٥/ ١٧٣٠).

(٢) في الأصل: أنّ. والتصحيح من «ت» و «ق».

(٣) قال ابن الصلاح: «وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد، وتواردهم فيه، واحداً واحداً على صفة أو حالة واحدة، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم». علوم الحديث (ص ٢٧٥)، وانظر تدريب الراوي (٢/ ١٨٧).

(٤) زيادة من «ت». وسقط (لفظ) فلان من «ق».

(٥) ومثاله ما رواه الفاداني بإسناده إلى أبي ثمامة، كلّ واحد من الرّواة يقول: أشهد بالله لقرأت، أو لسمعت، أو لأخبرنا، قال أبو ثمامة: أشهد بالله لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذه الآية نزلت في القدرية: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ الآية [٤٧] من سورة القمر.

قال السخاوي: (هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد روي من طرق أقوى منه». العجالة (ص ١٧).

وقريب منه أيضاً ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٣) قال: شهدت على أبي بكر محمد بن داود الصوفي أنه قال: شهدت..... إلى ابن عباس أنه قال شهدت على أبي بكر الصديق أنّه قال: «كل السمكة الطافية». أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ٢٦٩)، من طريق عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: أشهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها.

ويؤيده الحديث المشهور: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته..».

(٦) لفظ (ثم) سقط من «ت».

(٧) ومثاله ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٠) عن أبي الحسن بن علي الحافظ، مسلسلاً بالسماع إلى أبي هريرة موقوفاً قال: «الوضوء مما مست النار..»، رواه مسلم من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً. كتاب الحيض/ باب الوضوء مما مست النار/ (١/ ٢٧٢).

(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

أو[1] يسنده بكلمة حدثنا إلى آخره[2]،/ أو بكلمة أخبرنا إلى آخره[3]/ [4]. أو يقول: حدثني فلان بعد صلاة الجمعة/ وقال: حدثني فلان بعد صلاة الجمعة[5] / [6].

أو يأتي بصفة لزمها[7] كل راوٍ، كقوله/ حدثني فلان ورأيت خاتمه في يمينه/ [8] ويرفع ذلك[9] إلى النبي/ ﷺ/ [10] قال[11]: قال رسول الله ﷺ و/ رأيت/ [12] خاتمه في يمينه[13].

أو يقول: أضافنا فلان على الأسودين[14]: التمر والماء، وقال: أضافنا فلان على الأسودين التمر والماء، إلى [علي بن أبي طالب][15] رضي الله عنه[16] قال:

---

(١) في «ق»: (و)، بدل (أو).

(٢) ومثاله ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٠) عن أبي جعفر محمد بن علي الصائغ مسلسلاً بالتحديث إلى جابر مرفوعاً: «إذا نمت فاطف السراج، وأغلق الباب. . .». الحديث رواه مسلم باختلاف في اللفظ. كتاب الأشربة/ باب الأمر بتغطية الإناء/ (٣/ ١٥٩٤)، وانظر البخاري. كتاب الأشربة (٦/ ٢٤٩).

(٣) لم أعثر له على مثال فيما لديّ من مراجع.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) لم أعثر على هذا الحديث فيما لدي من مراجع.

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٧) في «ق»: ألزمها.

(٨) ما بين المتوازيين ورد في «ق» هكذا: فلان رواية خاتمه في يمينه. وهو تحريف.

(٩) في «ت» و «ق»: كذلك.

(١٠) ما بين المتوازيين سقط من «ت»، وثبت بدله عليه السلام.

(١١) في «ت» و «ق»: يقول.

(١٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٣) لم أعثر على هذا الحديث فيما لدي من مراجع.

(١٤) الأسودان هما التمر والماء، وإنما الأسود في الحقيقة هو التمر، وكان الغالب على تمر المدينة فأضيف إليه الماء، ونعتا معاً بنعت التمر، وهذا أسلوب تفعله العرب في كل شيئين يصطحبان. انظر لسان العرب (٣/ ٢١٤)، مادة: «سود».

(١٥) زيادة من «ت» و «ق».

(١٦) جملة الترضي سقطت من «ق».

أضافنا رسول الله ﷺ على الأسودين: التمر والماء، وقال: «من أضاف مؤمناً فكأنما أضاف آدم عليه السلام...»[1].

وكالحديث الذي يقول كل راوٍ فيه[2]: والله[3] إنّه لحقّ[4].

---

(١) رواه الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي، الفلالي، (ترجمته في شجرة النور الزكية ص ٣٥٥) بسنده عن شيخه الحفناوي، مسلسلاً بالضيافة على الأسودين إلى علي بن أبي طالب، وهو حديث طويل، وفيه: «.. ومن أضاف مؤمنين فكأنما أضاف آدم وحواء، ومن أضاف ثلاثة فكأنما أضاف جبريل وميكائيل وإسرافيل، ومن أضاف أربعة فكأنما قرأ التوراة والإنجيل والزابور والفرقان، ومن أضاف خمسة فكأنما صلّى الصلوات الخمسة في جماعة من أول يوم خلق الله الخلق إلى يوم القيامة... وهكذا، حتى قال: ومن أضاف عشرة، كتب الله له أجر من صلّى وصام وحج واعتمر إلى يوم القيامة». أسانيد أبي العباس (مخطوط بحوزتي).

ثمّ رأيته في العجالة في الأحاديث المسلسلة (ص ١٤، ١٥) للفاداني المكّي.

أقول: وهذا حديث موضوع، وإن ألفاظه وطوله ومبالغاته لتشهد على ذلك، ثم إن في إسناده عبد الله بن ميمون القداح المكي عن جعفر الصادق. قال عنه أبو حاتم: متروك، وقال البخاري: ذاهب الحديث، وقال ابن حبان: يروى عن جعفر بن محمد وأهل العراق المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال أحمد وابن المديني وغيرهما: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: كذاب.

ميزان الاعتدال (٢/ ٤١١)، كتاب المجروحين لابن حبان (٢/ ٢١)، المغني في الضعفاء (للذهبي ١/ ٣٥٩).

(٢) في «ق» بتقديم (فيه) على (كلّ راوٍ).

(٣) لفظ الجلالة (الله) سقط من «ت».

(٤) ومثاله ما ذكره الفاداني في العجالة (ص ١٨، ١٩)، بسنده، مسلسلاً بقوله: والله إنّه لحقّ، إلى علي بن أبي طالب، عن أبي بكر الصدّيق مرفوعاً: «ما ذكر عبد ذنباً، فقام عند ذكره، إيّاه فتوضّأ فأحسن وضوءه، ثمّ صلّى ركعتين، إلاّ غفر الله له ذنبه». قال أبو بكر: «والله! إنّه لحقّ مثل ما أنتم تنطقون..».

قال شمس الدين محمد بن الطيب المغربي المدني: «ضعّف بعض هذا السّند، وحسّنه كثير، وأمّا المتن فصرّحوا بحسنه وصحّته، وقد أخرجه أبو داود عن عليّ، ومثله عن أحمد=

وكالحديث الذي يقول كل راوٍ فيه لمن قال [له][1]: زدني على الخمس[2]: «حسبك»[3].

وكحديث: اشتكت[4] عيني/ فشكوت إلى فلان، فقال لي: انظر في المصحف... إلى النبي ﷺ[5] قال: اشتكت عيني، فشكوت إلى جبريل[6]/ [7]، فقال لي[8] جبريل/ عليه السلام/ [9]: انظر في المصحف[10].

= وابن حبّان وأصحاب السّنن، وأبي الحسن الخلعي، وأبي داود الطيالسي، وغيرهم». العجالة (ص ١٩).

(١) زيادة من «ت» و «ق».

(٢) في «ق»: الخمسة.

(٣) لم أعثر على هذا الحديث فيما لديّ من مراجع.

(٤) في الأصل: شكت. والمثبت من «ت» و «ق».

(٥) في «ت»: عليه السلام.

(٦) جملة (فشكوت إلى جبريل) سقطت من «ت».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) في «ق»: له.

(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(١٠) رواه البيهقي في الشعب مسلسلاً هكذا بشكاية الرمد والأمر بإدامة النظر في المصحف وقال: هذا منكر. قال السيوطي: ولعل البلاء فيه من محمد بن حميد الرازي.

قال ابن عراق: ومحمد بن حميد مختلف فيه، لكن لوائح الوضع ظاهرة على الحديث، فأين كان في العهد النبوي مصحف حتى يؤمر ويأمر بإدامة النظر فيه.

وقال ابن حبان في ترجمة محمد بن حميد: كان ممن ينفرد عن الثقات إلا بالأشياء المقلوبات ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده... قال أبو زرعة: صح عندنا أنه يكذب.

تنزيه الشريعة لابن عراق (١/ ٣٠٨)، كتاب المجرزحين (٢/ ٣٠٣).

وقال ابن الطيّب المغربي: «أورده أهل المسلسلات كابن صخر، وابن القاسم النوراني، وغيرهما وصرّح السخاوي بأنّه باطل متناً وتسلسلاً، وقال غيره: إنّه ضعيف فقط، على قاعدة المسلسلات». العجالة (ص ٩٣).

وكحديث[1]: ضع يدك على رأسك عند بلوغ القارىء قوله تعالى: «لو أنزلنا هذا القرآن على جبل. . .» الآية[2]، قال ابن مسعود: لما بلغتها/ قال لي ﷺ: «ضع يدك على رأسك فإنه[3] لما بلغتها/[4] قال لي جبريل/ عليه السلام/[5]: ضع يدك على رأسك فإنّه[6] شفاء من كل داء[7] إلاّ السام وهو الموت. . .»[8]، ومن هذا كثير[9].

ومنه حديث الرحمة المسلسل[10]، ولنذكره بروايتي له[11]: حدثني الفقيه أبو مهدي موسى بن أبي عمران[12] القروي[13] سنة خمس وثمانين وسبعمائة، وهو أول حديث سمعته منه قال: /حدثني الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن محمد

---

(١) في الأصل: ولحديث. والتصحيح من «ت» و «ق».

(٢) الآية [٢١] من سورة الحشر.

(٣) في «ت»: فإني.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٦) في «ت» و «ق»: فإنها.

(٧) في «ق»: لكل داء.

(٨) رواه أبو نعيم من طريق أبي الطيب محمد بن أحمد عن الأعمش مسلسلاً بجميع رواته، وأورده الخطيب في تاريخ بغداد (١/٣٧٧). قال الذهبي: حديث باطل، وما في إسناده متهم إلاّ شيخ أبي نعيم أبو الطيب فهو الآفة.
لسان الميزان (٢/٥٢)، (٣/٩٩)، تنزيه الشريعة (١/٢٩٥)، تذكرة الموضوعات للفتني (ص ٨٠).

(٩) في «ق»: وهو كثير.

(١٠) ويسمى الحديث المسلسل بالأولية، لأنّ كلّ راوٍ فيه يقول عند روايته عن شيخه: وهو أوّل حديث سمعته منه.

(١١) في «ق»: ولنذكر رواتي له.

(١٢) لم أعثر على ترجمته فيما لدي من مراجع، وقد ذكرته في جملة شيوخ المؤلف.

(١٣) في «ق»: العروي.

المقري[1] سنة سبع وخمسين وسبعمائة وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني الفقيه[2] القاضي أبو علي حسن بن يوسف الحسني[3] بتلمسان، وهو أول حديث سمعته منه[4] قال/ [5]: حدثني الحسن بن علي بن عيسى[6]، وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني علي بن هبة الله[7]، وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي[8] وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني/ أبو محمد جعفر بن أحمد بن السراج اللغوي[9]، وهو أول حديث سمعته منه قال:

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي، المقري، قاضي الجماعة بفاس وتلمسان. أصله من بلدة (مقرة) الواقعة بشرق الجزائر على طريق المسيلة باتنة، رحل أجداده إلى تلمسان، وبها ولد. كان عالماً، ذكياً، نبيلاً، أقرأ بتلمسان،وتولّي القضاء بفاس. توفي سنة (٧٥٩ هـ).

ترجمته في: النفخ الطيب (٥/ ٢٠٣)، الإحاطة (٢/ ١٩١)، كفاية المحتاج (مخطوط).

(٢) زيادة من «ق».

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) لفظ (منه) سقط من «ت».

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) هو الحسن بن علي بن عيسى بن الحسن اللخمي.

(٧) في «ق»: علي بن عبد الله، وهو تصحيف.

وهو الإمام أبو الحسن بهاء الدين علي بن هبة الله بن سلامة اللخمي، المصري، المتوفى سنة (٦٤٩ هـ).

خطب بجامع القاهرة وانتهت إليه مشيخة العلم. كان مسدد الفتوى، وافر الجلالة، حسن التصون، مسند زمانه. سير (٢٣/ ٢٥٣) شذرات (٥/ ٢٤٦).

(٨) هو الإمام أبو الطاهر عماد الدين أحمد بن محمد الأصبهاني، الجرواني، المتوفى سنة (٥٧٦ هـ). كان حافظاً، ناقداً، انتهى إليه علو الإسناد، كان آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، له معجم شيوخ أصبهان، ومعجم شيوخ بغداد.

ترجمته في: سير (٢/ ص ٥)، شذرات (٥/ ٢٥٥).

(٩) هو الإمام أبو محمد جعفر بن أحمد البغدادي، السراج، المتوفى سنة (٥٠٠ هـ). كان ثقة، مأموناً عالماً وبالقراءات والنحو واللغة، نظم كتاب التنبيه في فروع المذهب الشافعي. ترجمته في السير (١٩/ ٢٢٨)، شذرات (٣/ ٤١١).

حدثني/[1] أبو نصر عبيد الله بن سعيد[2] السجزي[3]، وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني/ حمزة بن عبد العزيز المهلبي[4]، وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني/[5] أبو حامد أحمد بن محمد[6] البزار[7]، وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني[8] عبد الرحمن بن بشير[9]، وهو أول حديث سمعته منه قال: حدثني[10]

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٢) في «ق»: سعيد بن عبد الله. وهو خطأ.

وأبو نصر: هو عبد الله بن سعيد الوائلي، البكري، السجستاني، المتوفى سنة (٤٤٤ هـ).

ترجمته في: سير (١٧/ ٦٥٤)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٣٠).

(٣) في الأصل: السنجزي. وفي: ت: السجري. والصحيح ما أثبتناه.

(٤) هو أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلبي، النيسابوري، المتوفى سنة (٤٠٦ هـ). صحب المشايخ وطلب الحديث، ثم تقدم في معرفة الطب، حدث عنه الحاكم والبيهقي وغيرهما.

ترجمته في: سير (١٧/ ٢٦٤)، شذرات (٣/ ١٨٣).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) هو أبو حامد بن محمد بن يحيى بن بلال النيسابوري، المعروف بالخشاب، المتوفى سنة (٣٣٠ هـ). كان ثقة، مأموناً، مشهوراً سمع منه الكبار. ترجمته في: سير (١٥/ ٢٨٤).

(٧) هكذا في جميع النسخ، وفي أسانيد أبي العباس: البزاز، بزايين، وهو كذلك فيكا سمعته من الشيخ البودالي حفظه الله الذي لديه إسناد هذا الحديث، ثمّ وجدته في العجالة (ص ١٠) بالزّاي المكرّرة، إلاّ إني لم أجد هذا اللقب في ترجمته عند الذهبي، والله أعلم.

(٨) في «ت»: حدّثنا.

(٩) هكذا في جميع النسخ: عبد الرحمن بن بشير، والصواب أنه عبد الرحمن بن بشر، وهو أبو محمد الحافظ العبدي، النيسابوري، المتوفى سنة (٢٦٠ هـ). ارتحل ولقي الكبار وطال عمر وتفرد. حدث عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

سير (١٢/ ٤٠)، تاريخ بغداد (١٠/ ٢٧١)، الجرح والتعديل (٥/ ٢١٥).

(١٠) في «ق»: حدّثنا.

سفيان بن عيينة[1]، وهو أول حديث سمعته منه عن عمرو[2] بن دينار[3] عن أبي قابوس[4] عن عبد الله[5] بن عمرو بن العاص[6] أنّ رسول الله ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»[7]. أخرجه أبو داود والترمذي[8]/ والله الموفق/ .

---

(١) هو الإمام أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، الكوفي، الأعور، المتوفـى سنة (١٩٨ هـ). كان أحد أئمة الإسلام. روي عنه الشافعي وابن معين وابن المديني وغيرهم.

ترجمته في: سير (٨/ ٤٥٤) تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٥).

(٢) في «ت» و «ق»: عمر. وهو خطأ.

(٣) هو الإمام أبو محمد عمرو بن دينار الجمحي مولاهم، المكي، المتوفى سنة (١٢٦٠ هـ. كان من الحفاظ المتقدمين. قال ابن عيينة: ثقة ثقة ثقة. حدث عنه الزهري وغيره.

ترجمته في: سير (٥/ ٣٠٠)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨)، طبقات الحفاظ (ص ٥٠).

(٤) في «ق»: قابوس، هكذا سمّاه البخاري، وهو مولى عبد الله بن عمرو بن العاص. قال الذهبي: لا يعرف، وسماه بعضهم فغلط. قال ابن حجر: مقبول. روى عن عبد الله بن عمرو، وروى عنه عمرو بن دينار.

ترجمته في: المغني (٢/ ٨٠٣)، لسان الميزان (٧/ ٤٧٩)، تهذيب التهذيب (١/ ص ٢٠٣).

(٥) في الأصل: عبد الرحمن. وهو خطأ.

وهو الصحابي الجليل أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص، أسلم قبل أبيه. هاجر إلى المدينة وشهد بعض المغازي وحضر صفين. روى علماً كثيراً. توفي سنة (٦٥ هـ).

ترجمته في: سير (٣/ ٧٩)، الحلية (١/ ٢٨٣)، الإصابة (٢/ ٣٥١).

(٦) هكذا في جميع النسخ (العاصي) بإثبات الياء وهو الصحيح الفصيح، ولكن حذفها أيضاً لغة، وهي أكثر ما يأتي في كتب الحديث والفقه.

(٧) في «ق»: ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء.

(٨) رواه أبو داود: كتاب الأدب/ باب رقم (٦٤) (٤/ ٢٨٥)، والترمذي: كتاب البر/ باب رقم (١٦) (٣/ ٢١٧) وقال: حديث حسن صحيح.

ورواه بهذا الإسناد أيضاً: أحمد في مسنده (٢/ ١٦٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٩) وقال صحيح. وصححه غير واحد من الأئمة.

وفي إسناده كما نرى أبو قابوس، وهو مقبول كما قال ابن حجر، وقد توبع عليه فيما قاله ابن ناصر الدمشقي في بعض مجالسه، فرواه أحمد وعبد بن حميد من طريق أبي خداش =

قوله:

وصبري عنكم[1] يشهد العقل أنّه.. ضعيـــف ومتـــروك، وذلـــي أجمـــل

(الصبر): نقيض الجزع[2]، و (الشاهد): المصحّح للدعوى[3]، و (العقل): نقيض الحمق، وهو التأمل والتثبت والسكون[4]، و (الضعف): خلاف القوة، و (الترك) معروف، و (الذل)[5] بالذال المعجمة: الانقياد[6]، و (أجمل): من الجمال وهو الحسن.

= حبان بن زيد الشرغبي أحد الثقات عن عبد الله بن عمرو بمعناه.

وأما بقية رجال الإسناد فكلهم ثقات كما رأينا من خلال تراجمهم.

انظر: مجمع الزوائد للهيثمي (٨/ ١٨٧)، هامش سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٥٧).

والمشهور أنّ التسلسل في هذا الإسناد ينتهي عند ابن عيينة دون بقية الإسناد، ومن تعدى به سفيان فقد أخطأ، انظر فتح المغيث (٣/ ٦١)، تدريب الراوي (٢/ ١٨٩).

وقد حافظ المتأخرون على هذا التسلسل في الحديث، فرواه أبو العباس الفلالي عن شيخه حسن العجمي ثم قال: وهو أوّل حديث سمعته منه في خلوته بالمسجد الحرام في ذي الحجة عام خمسين ومائة وألف..... ثم ساق السند مسلسلاً بالأولية، ثم ذكر ثلاث فوائد قيمة لهذا الحديث. (أسانيد أبي العباس مخطوط).

وقد كان من توفيق الله عز وجل أن حظيت بالانضمام إلى هذا السند المسلسل، فقد أخذت هذا الحديث مسلسلاً متصلاً، سنة (١٤١٠ هـ)، عن الشيخ الفاضل البودالي الجيلالي حفظه الله (يوجد الآن حيّاً).

(١) في «ق»: عنهم. ثم صححت على الهامش، بخط الناسخ.

(٢) الصبر: حبس النفس عن الجزع. انظر الصحاح (٢/ ٧٠٦).

(٣) والشاهد أيضاً: اللسان والملك. انظر الصحاح (٢/ ٤٩٤).

(٤) العقل: الحجى والنهي، ورجل عاقل وعقول. انظر الصحاح (٥/ ١٧٦٩).

(٥) الذل ضد العز، ورجل ذليل: بيّن الذلّ والذلّة. الصحاح (٤/ ١٧٠١).

(٦) في «ت»: الانقياد.

(وصبري): مبتدأ، و (عنكم)[1]: جار ومجرور، وبتعلق بالمبتدأ. و (يشهد): فعل مضارع، و (العقل): فاعل، وهما جملة من فعل وفاعل. و (أنّه): أنّ[2]: حرف توكيد[3] ونصب، والهاء: ضمير، وهو اسم (أن)، فهو منصوب[4] لأنّها[5] من الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، و (ضعيف): خبرها وحرف الجر المحذوف/ من (أنه)/[6] يتعلق بالفعل الذي هو: (يشهد)، التقدير: يشهد بأنه، و (أن) واسمها وخبرها في موضع نصب بـ (يشهد) بعد إسقاط الخافض[7] الذي هو الباء، و (متروك): معطوف، والجملة كلها. خبر للمبتدأ الذي هو (صبري)، وقوله: (وذلي أجمل): جملة مقطوعة من مبتدأ وخبر.

وفي هذا البيت ثلاثة أنواع من/ أنواع/[8] علوم الحديث وهي: الشاهد والضعيف والمتروك.

النوع الأول: الشاهد:

ويسمي طريق الاعتبار/ في الأخبار/[9]، كمن روى حديثاً عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، فتنظر[10]: هل رواه ثقة[11] آخر عن ابن سيرين، أو

---

(١) في «ت»: عنهم. ثم صححت على الهامش بخط الناسخ.

(٢) لفظ (أن) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) في «ت» و «ق»: التأكيد.

(٤) هكذا في جميع النسخ، والصواب أنّه مبني في محل نصب، إلاّ إذا كان يريد أنّه منصوب المحلّ على طريقة المجاز بالحذف، والله أعلم.

(٥) في «ق»: وأن: من الحروف....

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٧) في الأصل و «ق»: الخافظ. وهو خطأ.

(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٠) في «ت» و «ق»: فينظر.

(١١) في «ق»: نعه (هكذا)، وهو تحريف.

رواه غير ابن سيرين عن أبي هريرة/ ، أو رواه[1] غير أبي هريرة/ [2] عن رسول الله ﷺ، فأيُّ ذلك وجد فهو الشاهد[3]، ويعلم[4]/ به/ [5] أنّ لهذا الحديث أصلاً يرجع إليه[6]، ويسمى أيضاً[7] هذا النوع : المتابعة ، فيطلق عليه اسم الشاهد واسم المتابعة[8].

وإذا[9] وجد حديث آخر بمعناه فيسمّى الشاهد من غير متابعة ، ويسمى الاعتبار[10]،

---

(١) في الأصل: روي. والمثبت من «ت».

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٣) في «ق»: شاهد.

(٤) في «ق»: وليعلم.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٦) إذا روى الثقة حديثاً ما بإسناد إلى الرسول ﷺ، فلا يخلو الأمر من الحالات الآتية:
أ) أن ينفرد هذا الراوي الثقة بالحديث فلا يشاركه أحد فيه أصلاً، ويسمى حديثاً فرداً، أو غريباً، وهو حجة إذا لم يكن فيه مخالفة لما روى الثقات.
ب) أن يشارك هذا الراوي في روايته راوٍ آخر عن شيخه أو عن شيخ شيخه، فنسمي الرواية التي شارك بها الراوي الثاني: متابعة، ونسمي هذا الراوي: المتابع.
ثم ننظر: فإن كانت المشاركة في شيخ الراوي مباشرة سميناها: متابعة تامة، وإن كانت في شيخ شيخه أو من فوقه إلى الصّحابي سميناها: متابعة قاصرة أو ناقصة.
ج) إن لم يشارك الراوي الأول راوٍ آخر في إسناده، ولكن روي متن هذا الحديث من طريق صحابي آخر بلفظ الأول ومعناه، أو بمعناه فقط فإنّنا نسمي هذا المتن شاهداً.

(٧) لفظ (أيضاً) زيادة من «ت».

(٨) قد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر في هذا سهل، لأنّ المقصود هو تقوية الحديث وهذا يحصل سواء أسمي المقوّي متابعة أم شاهداً.

(٩) في «ق»: فإذا.

(١٠) إن الاعتبار ليس قسيما للمتابعات والشواهد، بل هو الطريقة التي يتصل بها إليهما أو سبر طريق الحديث ليعرف هل شارك راوي الحديث راوٍ غيره عن شيخه أو عن شيخ شيخه، أو جاء متن هذا الحديث عن صحابي آخر.
فهو ليس قسيماً للمتابعات والشواهد كما توهمه عبارة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ٨٢)، إذ قال: معرفة الاعتبار والشواهد والمتابعات.
وليس مرادفاً للشاهد، كما قال ذلك ابن قنفذ رحمه الله في عبارته: (ويسمّى طريق الاعتبار في الأخبار . . . ويسمى الاعتبار). =

ولذا يقول الدارقطني في الرواة[1]: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به، وسيأتي إن شاء الله في/ البيت/ [2] الثاني عشر، وهو[3] قوله: فاعتبر[4].

قال البيهقي[5]/ رحمه الله/ [6] «الانتفاع بجلد الميتة له متابع وشاهد، لأنّ الدباغ ثبت في حديث وسقط في آخر[7].

النوع الثاني: الضعيف[8].

وكل حديث[9] لم يوجد فيه وصف الصّحيح[10] وقد مضى بيانه في النوع الأول من أنواع البيت الأول ولم يوجد فيه وصف الحسن وسيأتي بيانه/إن شاء

---

(١) في الأصل و «ق»: الروات.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٣) في الأصل: وهي قوله. والمثبت من «ت» و «ق».

(٤) ص ١٩٤، وسيورد المؤلف هناك تفسيراً لهاتين العبارتين خلاف ما عليه العلماء.

(٥) هو الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين الخسرجردي، الخراساني، البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨ هـ). كان أحد الأئمة الأعلام، قانعاً باليسير، جمع بين الفقه والحديث وعلله. له مصنفات كثيرة منها: السنن الكبرى والآثار، مناقب الشافعي.
ترجمته في: سير (٨/ ٦٣)، البداية (١٢/ ٩٤).

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٧) الحديث هو ما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أنّ رسول الله ﷺ مرّ بشاة مطروحة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة فقال النبي ﷺ: «ألا أخذوا إهابها، فدبغوه فانتفعوا به». رواه مسلم. كتاب الحيض/ باب: طهارة الميتة بالدباغ (١/ ٢٧٧).
وقد تابعه أسامة بن زيد الليثي (ت ١٥٣ هـ)، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «ألا نزعتم جلدها فدبغتموه فاستمتعتم به».
وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن وعلة وعن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا دبغ الاهاب فقد طهر». رواه مسلم (١/ ٢٧٧).

(٨) الضعيف: السقيم، ضد الصحيح. انظر الصحاح (٤/ ١٣٩٠).

(٩) في الأصل: وهو كل حديث. والمثبت من «ت» و «ق».

(١٠) لو اقتصر على وصف الحسن لكان أولى وأخصر، لأنّ ما لم يجمع صفات الحسن فأولى ألاّ يجمع صفات الصحيح. انظر النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٩١). =

الله/ [١] في النوع الأول من البيت[٢] الثالث[٣] فهو الضعيف[٤]، وهذا الضابط يشمل جميع أقسامه[٥]. والضعف[٦] تارة/ يكون[٧] في السند، وتارة يكون في الحديث نفسه[٨]، والفرق بينهما أنّ الذي/ يكون/ [٩] ضعفه في السند، قد يكون مروياً بإسناد آخر لا ضعف فيه[١٠].

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) صفحة (٩٨).

(٤) أحسن ما يعرّف به الحديث الضعيف أن يقال: (هو ما فقد شرطاً من شروط الحديث المقبول) وهذا حتى يدخل في المقبول: الحسن لغيره، لأنّه كان في الأصل ضعيفاً، ثم تقوّى فصار مقبولاً.

وقد ذكر السيوطي وغيره شروط الحديث المقبول، فعدوها ستّة، سادسها: العاضد عند الاحتياج إليه وسمّاه السيوطي: المتابعة في المستور. تدريب (١/١٧٩)، توضيح الأفكار (١/٢٤٨)، منهج النقد (٢٨٦).

(٥) أقسام الحديث الضعيف كثيرة جداً، أوصلها الشيخ محمد السماحي إلى (٥١٠) أقسام، إلاّ أنّ هذا التطويل غير مفيد من الناحية العملية، بل الأولى تقسيمه حسب فقده لشرط من شروطه المذكورة في الحديث الصحيح، لأنّ المقصود في النهاية هو ضعف الحديث وهذا حاصل بفقد شرط واحد.

وفيما يلي أنواعه حسب فقده لشروط الحديث المقبول:

أ) العدالة: ينتج بسبب فقدها: الموضوع، المتروك، المطروح.

ب) الضبط: ينتج بسبب فقده: الضعيف، المنكر، المضطرب، المصحف، المقلوب، المدرج.

ج) الاتصال: ينتج بسبب فقده: المنقطع، المرسل، المعضل، المعلق، المدلس، المرسل الخفي.

د) الشذوذ: ينتج بسبب وجوده: الشاذ، المنكر.

هـ) الاعلال: وينتج بسبب وجوده: المعل.

(٦) في الأصل: الضعيف والمثبت في «ت» و «ق».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) وهذا يعني وجود علة في المتن، تقدح في صحته، وسيأتي توضيح العلة أكثر في بحث الحديث المعل.

(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(١٠) ومثال ذلك حديث ابن جريج، عن عمران بن أبي أنس، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن=

وقد يتساهل[1] قوم في رواية الحديث الضعيف في غير صفات الله تعالى، وفي غير أحكام الشريعة[2] كالمواعظ[3] وفضائل الأعمال[4] من قراءة وصلاة/

= أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البر صدقته».

فهذا إسناد ظاهره الصحة، حتى اغتر به الحاكم، فصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. انظر المستدرك (١/ ٣٨٨).

ولكن ابن جريج لم يسمع من عمران. (نصب الراية ٢/ ٣٧٦، تلخيص الحبير ٢/ ١٧٩).

إلاّ أنّ هذه العلة لا تقدح في المتن، لأنّه ورد من طريق أخرى صحيحة. انظر المستدرك (١/ ٣٨٨).

وتلخيص الحبير (٢/ ١٧٩).

(١) في «ق»: يتماهل.

(٢) اختلف العلماء في حكم العمل بالحديث الضعيف (لا الموضوع) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يعمل به مطلقاً في الحلال والحرام، والفرض والواجب، بشرط ألاّ يوجد في الباب غيره.

وهذا مذهب الإمام أحمد وأبي داود والنسائي. انظر: النكت (١/ ٤٣٦، ٤٣٧)، التبصرة والتذكرة (١/ ١٠٣).

القول الثاني: أنه لا يجوز العمل به مطلقاً. وهذا مذهب شهاب الدين الخفاجي وجلال الدين الدواني وينسب إلى أبي بكر بن العربي. انظر: الأجوبة الفاضلة (ص ٥٢).

القول الثالث: أنّه لا يعمل به في العقائد والأحكام مطلقاً، ويعمل به فيما دون ذلك بشروط:

أ) ألاّ يكون الضعف شديداً، فيخرج بذلك حديث الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش خطؤهم.

ب) أن يكون مندرجاً تحت أصل عام من أصول الشريعة، فيخرج الحديث الذي ليس له أصل يرجع إليه.

ج) ألا يعتقد ثبوته عند العمل به، بل يعمل به على الاحتياط، فإن كان صحيحاً في حقيقة الأمر، فنحن قد عملنا به، وإن كان ضعيفاً، فلم يترتب على العمل به إيجاب أو تحريم.

والقول الثالث هذا، هو رأي جمهور المحدثين والفقهاء، ونقل النووي وابن حجر الهيثمي وغير واحد الاتفاق على ذلك. الاذكار (ص ٧ و ص ٢١٧)، الأجوبة الفاضلة (ص ٣٧ و ص ٤٢).

(٣) في الأصل: كالمراضع، وفي «ق»: الواعظ. والمثبت من «ت».

(٤) في «ق»: وفضل الأعمال. وفي «ت»: وفروع الأعمال.

كقوله/[1]: «من قرأ كذا، أو صلّى كذا فله كذا»[2]، وهذا يقول ناقله[3]/ فيه/[4]: روي عن رسول الله ﷺ[5]، ولا يقول فيه: قال رسول الله ﷺ[6].

والحديث الضعيف لا يترك لاحتمال الصحة والبطلان، وذلك في غير الأحكام[7].

النوع الثالث: المتروك[8].

وهو [الحديث][9] الذي يرويه غير العدل، فيترك[10]، ولا يعمل به ولا يعول

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق». وفي «ت»: وفي قوله.

(٢) قوله «(من قرأ كذا، أو صلّى كذا فله كذا): الغالب على هذا النوع الوضع لا الضعف، وقد صرّح العلماء بذلك وحكموا على أغلبه بالوضع. انظر: المنار المنيف (ص ٤٨ ص ٤٩ ص ٩٥ ص ١١٣)، تذكرة الموضوعات (ص ٤١ ص ٧٦).

(٣) في «ق»: قائله.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) أو يقول: يروي أو ورد، أو يحكى، أو نقل، أو جاء، وغير ذلك من ألفاظ التمريض والتضعيف ويقال هذا أيضاً فيما يشك في صحته أو ضعفه.
ومما ينبغي التنبيه عليه أنّ بعض المتقدمين كانوا يستعملون هذه الألفاظ في الحديث الصحيح، وهذا اعتماداً منهم على اشتهارها وانتشارها، وهو ما يسمى بالتعليق.
وإنما نبهنا على هذا، حتى لا يتوهم أنّ كل ما ورد بهذه الصيغة فهو ضعيف. والله أعلم.

(٦) لأنّ هذا إنّما يقال فيما ظهرت صحته أو حسنه.

(٧) والعقائد.

(٨) المتروك: اسم مفعول من ترك، ضد أخذ. الصحاح (٤/ ١٥٧٧).

(٩) زيادة من «ت».

(١٠) عرفه الحافظ ابن حجر فقال: «هو الحديث الذي يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلاّ من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوعه في الحديث وهو دون الأول».
تدريب (١/ ٢٩٤) منهج النقد (ص ٢٩٩).
ومثاله حديث: «إذا قال لامرأته أنت طالق إلى سنة إن شاء الله فلا حنث عليه»، ففي إسناد هذا الحديث الجارود بن يزيد النيسابوري، كذبه بعض العلماء، وتركه بعضهم، وضعفه آخرون.

عليه[1] بخلاف حديث من هو دون العدل، كقولهم: فلان من الرواة[2] ليّن[3]، أي[4]: ليس [هو عدل][5]/ ولا هو غير عدل/[6] ولا/ هو/[7] مجهول، فلا يكون حديثه متروكاً[8] ويقال فيه: ليس بقوي[9].

ومن أُجمع على ترك حديثه فيترك[10] الأخذ عنه، ولا تقبل روايته، وكذلك من عرف بالكذب[11] أو بكثرة السهو. والله الموفق.

= انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٨٤)، التاريخ الصغير للبخاري (٢/ ٢٩١) الضعفاء الصغير للبخاري (ص ٢٦)، كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٢٨).

(١) في «ق»: ولا يعول عليه ولا يعمل به.

(٢) في الأصل و «ق»: الروات.

(٣) في «ق»: وليس بذلك.

(٤) زيادة من «ق» و «ت».

(٥) زيادة من «ق» و «ت».

(٦) ما بين المتوازيين سقط من: «ق».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) سأل حمزة السهمي أبا الحسن الدارقطني: إذا قلت: فلان لين، ايش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة.

انظر: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني (٢/ ٣٧).

(٩) في «ق»: ليس بعدل. انظر الجرح والتعديل للرازي (٢/ ٣٧).

(١٠) في «ق»: يترك.

(١١) سيأتي تفصيل هذا في موضع قادم.

قوله:

ولا حسن إلاّ في سماع حديثكم مشافهة تملي[1] علي فأنقل

(الحسن): مصدر حسن الشيء، إذا فاق غيره. و(السمع): الآذان[2]، و(السماع) ما استلذّت به الآذان[3] من صوت، و(الحديث)[4]: ما يتحدث به، والحديث[5] ضد القديم، و(المشافهة)[6]: مصدر شافهت الرّجل، أي: كلمته من غير واسطة[7] حسية كالرسول، أو معنوية كالرسالة[8]، و (تملى): مضارع أملى، من الاملاء، وهو إملاء الكتاب. و(النقل): تحويل الشيء.

و(لا): نافية. و(حسن): مبني/مع (لا) على الفتح كخمسة عشر[9]، ويجوز رفع (حسن)، والوزن أذهب منه التنوين، ورفع[10] بالابتداء، والمسوغ لكونه[11]

---

(١) في الأصل: تملي. وسقطت التاء بدليل إعرابها فيما بعد. وأورد المقري هذا الفعل بالبناء للمجهول مع التذكير (يملي): يعني الحديث.
نفح الطيب (٢/ ٥٣٠).

(٢) في «ق» و «ت»: الآذن بالأفراد.

(٣) في «ق» ما استلذته الأذن. وفي «ت» ما استلذت الأذن.

(٤) في «ق»: أو حديث عطفاً على (صوت).

(٥) في «ق»: الحادث.

(٦) المشافهة: المخاطبة من فيك إلى فيه. انظر الصحاح (٦/ ٢٢٣٧).

(٧) في «ق»: وسيطه.

(٨) في «ق»: الكتاب.

(٩) قال سيبويه: «لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر». كتاب سيبويه (٢/ ٢٧٤).

(١٠) في «ت»: ورفعه.

(١١) في «ت»: لكونها. والمثبت هو الصحيح لأنّ الضمير يعود على (حسن)، ولأنّ كل الضمائر التي سبقت مذكرة: (منه، رفعه)، والله أعلم.

نكرة، تقديم أداة نفي[1]، فالمجموع من (لا حسن) في موضع رفع بالابتداء/[2]، والخبر في المجرور وهو قوله (في سماع).

و(إلا): إستثناء [وإيجاب][3] بعد النفي ب (لا)، ولولا حرف الاستثناء[4] ها هنا[5] لانقلب[6] المدح ذماً، ويجوز رفع[7] (لا حسن) على أنّ (لا) عملت عمل ليس في مذهب قوم[8]، فهو اسمها، وخبرها في المجرور، فموضع الجار والمجرور رفع في وجه ونصب في وجه[9] وهو مضاف إلى (حديثكم)، الذي هو مضاف إليه [ومضاف][10] [ومضاف إليه][11]، و(مشافهة)[12]: مصدر منصوب على الحال بـ (تملى)، وصاحب الحال فاعل (تملى) والتقدير: تملي أنت، وقدمت الحال ها هنا لتصرف عاملها[13] وعدم المانع، و/ (تملى): فعل مضارع و(على): جار ومجرور يتعلق بـ (تملى).

وقوله: /[14] فانقل: فعل مضارع، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: فأنا أنقل،

---

(١) هكذا في الأصل و «ت».

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق»، وثبت بدله: معها، أي: مبني معها.

(٣) زيادة من «ق» و «ت».

(٤) في «ق»: استثناء. بدون أل التعريف.

(٥) في «ت»: هنا.

(٦) في «ت»: لا انقلب.

(٧) في الأصل: فع.

(٨) يعني الحجازيين، وتسمى عندئذ الحجازية، وهي تعمل في لهجة بني تميم، وتسمى عند ذلك التميمية.

(٩) في «ت» و «ق»: فموضع الجار والمجرور رفع على كل حال. وهذا خطأ، لأنّ (لا) إذا عملت عمل ليس، فإن الجار والمجرور (في سماع) سيكون محله النصب لا الرفع، لأن خبر (ليس) منصوب والله أعلم.

(١٠) زيادة من «ق» و «ت».

(١١) زيادة من «ت».

(١٢) في «ق»: مسافهة. وهو تصحيف.

(١٣) في «ت» و «ق»: لتصرفه.

(١٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

والفاء مع ما دخلت عليه جواب لشرط محذوف دلّ عليه السياق، القدير: فإذا أمليت علي فأنا أنقل.

وفي هذا البيت نوعان من أنواع[1] علوم الحديث/ وهما: الحسن، بفتح السين، والسماع/ [2].

النوع الأول: الحسن[3]، وإليه أشار بقوله: (ولا حسن) إلا[4].

والحسن من الحديث عند قوم: «ما عرف مخرجه واشتهرت رواته[5]/ بالعدالة/ [6]، وهو/ الحديث/ [7] الذي قبله [أكثر][8] العلماء واستعمله عامة الفقهاء»[9].

وقيل «[هو][10] الحديث الذي فيه ضعف قريب»[11].

---

(١) لفظ (أنواع) سقط من «ت». ثم أثبت على الهامش بخط الناسخ.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٣) الحسن ضد القبح، ونقيضه، والجمع: محاسن على غير قياس. لسان العرب (١٣/ ١١٤) الصحاح (٥/ ٢٠٩٩).

(٤) زيادة من «ق».

(٥) في «ق»: روايته. وهو خطأ.

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) زيادة من «ت» و «ق».

(٩) هذا تعريف أبي سليمان حمد الخطابي، المتوفى سنة (٣٨٨ هـ). قاله في معالم السنن (١/ ١١) ونصه: «هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، ويقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.

وهذا التعريف يوافقه تعريف ابن الصلاح للحسن لذاته. انظر علوم الحديث (ص ٣٠).

(١٠) زيادة من «ت» و «ق».

(١١) هذا تعريف أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) . ذكر هذا في كتابه: الموضوعات (١/ ٣٥) ونصه: «... القسم الرابع: ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحسن، ويصلح البناء عليه والعمل به».

وقد ذكر العراقي في التقييد والإيضاح (ص ٤٥)، ونقل عنه السيوطي في تدريب الراوي (١/ ١٥٧) أن ابن الجوزي ذكر هذا التعريف في كتابه: العلل المتناهية، ولكن لما فتشت عنه =

/ وقال البسطامي[1]: «الصحيح[2] ما كان راويه في غاية العدالة، والحسن ما كان راويه في أول رتبة العدالة، وكلاهما تقوم به الحجة، إلاّ أنّ الصحيح أقوى منه»[3]/[4].

وقيل/ و/[5] هو مذهب الترمذي[6]: «إن الحسن/ هو/[7] الذي لا يكون في إسناده من يتهم[8] بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً[9]، وهو الذي يشبه الصحيح»[10].

= لم أجده زاد على قوله: «لما كانت الأحاديث تنقسم إلى صحيح لا يشك فيه، وحسن لا بأس به. . .» إلخ العلل المتناهية (١/ ١).

(١) لم أعثر على ترجمته فيما لديّ من مراجع.

(٢) لفظ (الصحيح) سقط من الأصل، يظهر ذلك بأدنى تأمل.

(٣) لم أجد هذا التعريف فيما لديّ من مراجع.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق» و «ت».

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) في «ق»: الترميذي. وهو خطأ.

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) في الأصل: يلمز. وما أثبتناه من «ت»، وهما بمعنى. وفي «ق»: يهتم.

(٩) قال الترمذي: «كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن». سنن الترمذي (٥/ ٤١٢)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٣٤٠).

وبالمقارنة نرى أنّ ما تركه المؤلف من التعريف هو الفارق الجوهري بين تعريف الترمذي وتعريف الخطابي وهو: أن يروى من غير وجه.

وهذا التعريف ينطبق على تعريف ابن الصلاح للحسن لغيره. انظر علوم الحديث (ص ٣١).

(١٠) أخذ المؤلف هذا التعبير مما قاله أبو داود عن سننه، ونصه: «ذكرت فيه الصحيح وما يشابهه وما يقاربه». مختصر سنن أبي داود (١/ ٦)، علوم الحديث (ص ٣٣)، وأورده الذهبي في سير أعلامه (١٣/ ٢١٣) دون قوله: (وما يشابهه).

قال الصاغاني: «وما يشابهه وما يقاربه، أي: يشابهه ويقاربه في الصحة «توضيح الأفكار (١/ ٢٠٨).

وقول الترمذي[1]: هذا حديث/ حسن/[2] صحيح[3]، هو باختلاف السند، فإذا كان له سندان، أحدهما لم يبلغ الصّحيح، إمّا لأنّ راويه[4] ثقة، وليس من رجال الصحيح الذي يعرف بالحفظ والإتقان[5]، وما لغير ذلك[6]، فيقال له [هذا حديث][7] حسن، ويكون إسناده[8] من طريق آخر على وصف الحديث الصحيح، فيصح الجمع بين الوصفين، فيقال[9]: هذا حديث حسن صحيح[10]، وليس

---

(١) في «ق»: الترميذي وهو خطأ.
(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».
(٣) لم يكن الترمذي بدعا في استعماله لهذا الاصطلاح، بل استعمله كثيرون قبله وبعده فاستعمله يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢ هـ) في كتابه المسند الكبير. انظر لقط الدرر (ص ٥٧). وأبو علي الطوسي (ت ٣٠٨ هـ) في كتابه: الأحكام. تدريب (١/ ١٦٦). واستعمله البخاري في حديث البحر، وحديث عبد الرحمن بن عائش: «اللهم إني أسألك الطيبات. .»، وحديث الصلت بن عبد الله في التختم في اليمين، وحديث المستحاضة.
شرح علل الترمذي (١/ ٣٤٢)، كتاب السنة (١/ ١٦٩)، سنن الترمذي (١/ ٨٥، ٣/ ١٤١).
واستعمله الإمام أحمد في حديث المستحاضة المتقدم، وإسحاق بن راهوية في حديث عمار بن ياسر في التيمم. سنن الترمذي (١/ ٩٦).
واستعمله أبو داود في طلاق البتة كما في المنتقى (٦/ ٢٤٠)، وأبو حاتم في حديث عبد الله بن حوالة: «تستنجدون أجناداً. . .». علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٣٣٧).
وملا علي القارىء في شرحه على شرح النخبة كما في توضيح الأفكار (١/ ٢٣٦) والسيوطي في حديث: «التمسوا الخير عند حسان الوجوه» وحديث: «حسنوا أكفان موتاكم»، وحديث: «اتقوا فراسة المؤمن» انظر: اللآليء المصنوعة (٢/ ٨١، ص ٣٣٠، ص ٤٤١)، والنووي في حديث: «كان إذا خرج من الخلاء قال غفرانك»، وابن عبد البر في حديث صفوان في المسح على الخفين. تحفة الأحوذي (١/ ١٧)، جامع بيان العلم (١/ ٣٣).
(٤) في «ق»: رواته.
(٥) لو قال: «يعرف بكمال الحفظ والإتقان» لكان أولى، لأنّ الحسن يشترك مع الصحيح في اشتراط الحفظ والإتقان، لكن بدرجة أقل في الحسن. والله أعلم.
(٦) في «ق»: وأما ليفيد ذلك. وهو تحريف.
(٧) زيادة من «ق».
(٨) في «ت» و «ق»: سنده. ويستعمل الإسناد والسند بمعنى واحد.
(٩) في الأصل و «ت»: فيقول.
(١٠) هذا أحد رأيي الحافظ ابن حجر حيث قال: «وإذا لم يحصل التفرد، فإطلاق الوصفين معاً على=

الجمع[1] بينهما جمعا بين المتنافيين، لأنّ الحسن قاصر عن[2] الصحيح[3].

ويحتمل أن يريد المدلول اللغوي، وهو أنّ الحسن ما تميل [إليه][4] النفوس ولا تأباه العقول[5] والمعنى الاصطلاحي ما قدمناه[6].

= الحديث يكون باعتبار إسنادين، أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا ما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه: صحيح فقط، إذا كان فرداً، لأنّ كثرة الطرق تقوية». نزهة النظر (ص ٢٥).

(١) في «ق»: يجمع. وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: على والمثبت من «ت» و «ق».

(٣) قول المؤلف: (لأن الحسن قاصر عن الصحيح) لا يحسن إيراده على سبيل التعليل لما قبله، بل هو توضيح لإشكالية الجمع بين الوصفين، والحال أن الحسن دون الصحيح.

(٤) زيادة من «ت» و «ق».

(٥) وإلى هذا الرأي ذهب ابن الصلاح في أحد قوليه. علوم الحديث (ص ٣٩)، وقد وقع هذا لابن عبد البر في جملة أحاديث منها:

أ) حديث معاذ مرفوعاً: «تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية. . .» الحديث بطوله، ثم قال عقبه: «هذا حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي». جامع بيان العلم وفضله (١/ ٥٥).

فأراد بالحسن معناه اللغوي، لأنّه من رواية موسى بن محمد البلقاوي، وهو كذاب، ينسب إلى الوضع ويروي عن عبد الرحيم بن زيد العمي، وهو متروك، كذبه ابن معين.

انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٥)، كتاب المجروحين (٢/ ٢٤٣)، المغني في الضعفاء (٢/ ٦٨٦)، الضعفاء الصغير (ص ٧٧).

ب) حديث: «طوبى لمن تواضع في غير منقصة. . .» الحديث. قال عنه أنّه حديث حسن، فيه آداب. الاستيعاب (١/ ٥١٧).

وهو حديث ضعيف، رواه البخاري في تاريخه، والبغوي، والطبراني وغيرهم. وفيه ركب المصري، قال ابن حجر: «إسناد حديثه ضعيف، ومراد ابن عبد البر بأنّه: حسن: لفظه».

انظر: الإصابة (١/ ٥٠٦)، كشف الخفاء (٢/ ٥٧)، المقاصد الحسنة (ص ٤٤٣).

ج) حديث: «. . . إذا أمرتكما، فلم تتقدما بين يدي الله ورسوله. . .» الحديث. قال عقبه: «هذا حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده، ولكنه حديث حسن نقله الناس». جامع بيان العلم (١/ ١٢٠).

(٦) هذان القولان اللذان ذكرهما المؤلف ليسا كلّ ما في المسألة، بل هناك أقوال أخرى، جمعتها في بحث فبلغت إثني عشر قولاً، أسردها هنا مجردة عن التعليق: =

= القول الثالث: ذهب ابن حجر في قوله الثّاني إلى أنّ تردّد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمتجهد ألاّ يصفه بأحد الوصفين، فيقال: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنّه حذف حرف التردد، نزهة النظر (ص ٢٥).

القول الرابع: ذهب ابن دقيق العيد إلى أنّ الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة إلاّ حيث انفرد الحسن. أمّا إذا ارتفع إلى درجة الصحة، فالحسن حاصل لا محالة، تبعاً للصحة. . . إلخ. الاقتراح (ص ١٧٥ ـ ١٧٦).

القول الخامس: ذهب ابن كثير إلى أنّ الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن. اختصار علوم الحديث (ص ٤٣).

القول السادس: ذهب السيوطي إلى أنّ المراد بذلك أن يكون الحديث حسناً لذاته صحيحاً لغيره. حواشي الأجهوري (ص ٢٩)، وانظر مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٤٧٨).

القول السابع: نقل الحافظ ابن حجر عن غيره أنّه يجوز أن يكون مراده أنّ ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما: الإسناد والحكم، أي: حسن باعتبار إسناده، صحيح باعتباره مقبولاً، وكل مقبول يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة. النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٧٨).

القول الثامن: من العلماء من يقول: حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد. اختصار علوم الحديث (ص ٤٣).

القول التاسع: نقل السيوطي أنّ المراد: حسن باعتبار إسناده، صحيح باعتبار أنّه أصحّ شيء في الباب. حواشي الأجهوري (ص ٢٩).

القول العاشر: اختار الزركشي أن يكون اللفظان مترادفين، والثاني مؤكد للأول. توجيه النظر لطاهر الجزائري (ص ١٥٩).

القول الحادي عشر: أن المقصود أنّ الراوي سمع الحديث مرة من رجل في حال كونه مستوراً، ثم ارتفع حال ذلك الرجل إلى درجة العدالة، فسمعه منه مرة أخرى، فأخبر بالوصفين معاً. توجيه النظر للجزائري (ص ١٥٩).

القول الثاني عشر: أن الحسن أعمّ من الصحيح، في جامعه وينفرد عنه. انظر هامش اختصار علوم الحديث (ص ٤٤).

والخلاصة التي خرجت بها بعد دراسة هذه الأقوال أن العلماء اختلفوا في مراد الترمذي بهذا الاصطلاح ولم يظهر لي في الحقيقة ترجيح رأي على رأي كما فعل ابن حجر في ترجيحه لرأي ابن دقيق العيد، أو كما فعل الأستاذ نور الدين عتر في ترجيحه لرأي ابن الصلاح، أو كما فعل محمد بن إبراهيم في ترجيحه للقول السابع. =

ومن المحدّثين من يرى[1] أنّ الحديث الحسن مندرج[2] في أنواع الصّحيح[3]، ولذلك أطلق بعض الأئمة[4] على كتاب الترمذي[5] لفظ «الجامع الصحيح»، وقاله الخطيب بن ثابت البغدادي[6] فيه وفي كتاب النسائي[7].

وقال أبو الطاهر السلفي: «الكتب الخمسة: مسلم والبخاري والترمذي والنسائي وأبو داود، اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب»[8].

= ولكن الذي ينبغي على من يقرأ سنن الترمذي أو غيره ممن استعمل هذا الاصطلاح ألاّ يكتفي بمجرد التسليم بذلك، بل ينبغي عليه أن يبحث عن الحديث من حيث سنده ومتنه، ويحكم عليه بما يقتضيه البحث العلمي المجرد. والله أعلم.

(١) في «ق»: رأى.

(٢) في الأصل مندرجاً. وهو خطأ. إلا أن تحذف «أن»، فيكون الفعل «يرى» متعدياً إلى مفعولين، أحدهما: مندرجاً، فيصح عندئذ النصب. والله أعلم.

(٣) وهذا مذهب كثير من العلماء، منهم الحميدي، شيخ البخاري، ومحمد بن يحيى الذهلي، وابن حبان وابن خزيمة وغيرهم. انظر الكفاية للخطيب (ص٢٠ ـ ص ٢٤).

(٤) هو أبو عبد الله الحاكم كما في علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٤٠).

(٥) في «ق»: الترميذي. وهو خطأ.

(٦) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الشهير بالخطيب، المتوفى سنة (٥٦٣ هـ). انتهى إليه الحفظ والإتقان، والقيام بعلوم الحديث من تصنيف وتصحيح وتعديل وتجريح. من مؤلفاته: تاريخ بغداد، شرف أصحاب الحديث، الكفاية.

ترجمته في: سير (١/ ٢٧٠)، شذرات (٣/ ٣١١).

(٧) علوم الحديث (ص ٤٠). وممن أطلق اسم الصحة على سنن النسائي: أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي بن السكن، وابن مندة وغيرهم.

قال أبو عبد الله بن مندة: «الذين خرّجوا الصحيح أربعة: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي». النكت على ابن الصلاح (١/ ٤٨٢).

(٨) عبارة أبي الطاهر السلفي كما نقلها عنه ابن حجر في النكت (١/ ٤٨٨)، قال: «وأمّا السنن أي سنن أبي داود فكتاب له صدر في الآفاق، ولا نرى مثله على الاطلاق، وهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب، والمخالفون لهم كالمتخلفين عنهم بدار الحرب». =

النوع الثاني: السماع.

واشتمل على المشافهة والإملاء والنقل وغير ذلك من الكيفيات[1]، ولا بد من بسط القول فيه لاشتماله على كثير من الفوائد، ولنحصر[2] المطلوب من ذلك[3] في أربعة فصول:

الفصل الأول: في طلب علم الحديث.

ولا خفاء[4] على/ كل[5] ذي عقل سليم ودين مستقيم أن طلبه واجب، لأنّ الأحكام الشرعية متلقاة[6] من[7] النبي/ ﷺ/ [8].

قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ/ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟[9]﴾. [10].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ/ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ[11]﴾. [12].

= قال ابن الصلاح: «وهذا تساهل، لأنّ فيها ما صرّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف». علوم الحديث (ص ٤٠).

أقول: بل في بعضها الموضوع، إن كان نادراً، فلا يتوجه الحكم عليها جميعاً بالحسن بله الصحة. والله أعلم.

(١) في «ت» و «ق»: الكيفية. بالإفراد.

(٢) في «ق»: وينحصر.

(٣) في «ت» و «ق»: في ذلك.

(٤) في: «ت» و «ق»: فلا خفاء.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٦) في جميع النسخ: متلقات.

(٧) في «ق»: عن.

(٨) في «ت»: عليه السلام.

(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٠) سورة الحشر، الآية رقم (٧).

(١١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٢) سورة النجم، الآيتان رقم (٣، و ٤).

ولا يتوصل إلى سائر سيره[1]/ ﷺ/[2] وغير ذلك من سننه وجملة أقواله وأفعاله[3] وتقريراته[4] إلاّ بطلب الرواية، ورحم الله علماءنا السابقين[5]، فلولا اهتبالهم[6] بالبحث عن ذلك[7]، وبيان النقل والرواية والحمل، لضاعت السنن[8] والآثار، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ/ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ[9] ﴾/ الآية[10].

وقال ﷺ: «يا أيها الناس! إني/ قد[11] تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وسنتي»[12]. وقال ﷺ: «بلغوا[13] عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج،

---

(١) في «ق» إلا بسائر سنده. وهو تحريف.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٣) في «ت»: وجملة أفعاله وأقواله. بالتقديم والتأخير.

(٤) في «ت» و «ق»: وأقاريره.

(٥) في «ق»: فرحم الله العلماء السابقين.

(٦) الاهتبال: الاغتنام. يقال: اهتبلت غفلته. قال الكميت:

وعاث في غابر منها بعثعثة ... نحر المكافىء والمكثور يهتبل

الصحاح (٥/ ١٨٤٧).

(٧) في «ت»: بالحث على ذلك. وفي «ق»: ببالبحث على ذلك.

(٨) في «ق»: لضاع السند.

(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٠) سورة التوبة، الآية رقم (١٢٢).

وتمامها: ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ١٢٢﴾.

(١١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٢) رواه مالك في الموطأ. كتاب القدر/ باب: النهي عن القول بالقدر/ (٢/ ٨٩٩) بلفظ: «تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة نبيه».

وأورد القاضي عياض في الألماع (ص ٩) بلفظ المؤلف، زاد فيه: «... فلا تفسدوه، وإنّه لا تعمى أبصاركم ولن تزلّ أقدامكم، ولن تقصر أيديكم ما أخذتم بهما».

وانظر أيضاً: الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٩٤)، والمستدرك (١/ ٩٣)، وجامع بيان العلم (٢/ ١٨٠).

(١٣) في «ق»: ابلغوا.

ومن كذب عليّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وقال / رسول الله/ [2] ﷺ: «حدثوا عني كما سمعتم ولا حرج، إلاّ من افترى عليّ كذباً[3] [متعمداً][4] فليتبوأ مقعده من النار»[5].

وقال ﷺ: «رب مبلّغ أوعى من سامع»[6].

وعن زيد بن ثابت[7] قال: / قال رسول الله/ [8] ﷺ[9]: «/ نضر الله/ [10] امرءاً سمع منا حديثاً[11] فحفظه حتى بلغه عنا[12] كما سمعه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[13].

وقال ﷺ في حديثه الذي ذكره[14] في خطبته يوم النحر[15]: «[ألا][16] ليبلغ

---

(١) رواه البخاري. كتاب بدأ الخلق/ باب: ما ذكر عن بني إسرائيل/(٤/ ١٤٥)، وغيره.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٣) في «ت»: كاذباً. وفي الألماع (ص ١٢): كذباً.

(٤) زيادة من «ت».

(٥) انظر مجمع الزوائد للهيثمي (١/ ١٥١).

(٦) هذا جزء من أحد الألفاظ التي ورد بها الحديث الآتي بعده.

(٧) هو الصحابي الجليل أبو سعيد زيد بن ثابت الخزرجي، النجاري، الأنصاري، كاتب الوحي، المتوفى سنة (٤٥ هـ). كان أعلم الصحابة بالفرائض، روى علماً كثيراً.
ترجمته في: سير (٢/ ٤٢٦)، الإصابة (٤/ ٤١)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٩).

(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٩) جملة (ﷺ) سقطت من «ت».

(١٠) في «ق»: رحم الله.

(١١) في «ت»: سمع مقالتي حديثاً.

(١٢) لفظ (عنا) سقط من «ت» و «ق».

(١٣) رواه أبو داود. كتاب العلم/ باب رقم ١٠/ (٣/ ٣٢٢)، والترمذي. كتاب العلم/ باب في الحث على تبليغ السماع/ (٤/ ١٤١)، والحاكم (١/ ٨٧)، وغيرهم. والحديث متواتر، هذا أحد ألفاظه.

(١٤) في «ق»: ذكر فيه.

(١٥) أي: يوم العاشر من ذي الحجة، وفيه كانت حجة الوداع.

(١٦) زيادة من «ق».

الشاهد الغائب»[1].

وقال ﷺ: «اللّهم ارحم خلفائي. قيل: ومن خلفاؤك يا رسول الله قال: الذين يأتون/ من/ [2] بعدي، يروون أحاديثي ويعلمونها[3] الناس»[4].

وقال ﷺ: «إنّ/ هذا/ [5] الدّين[6] بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء». قيل يا رسول فمن الغرباء؟. قال: «الذين[7] يحيون سنتي من بعدي ويعلمونها الناس»[8].

وفي رواية ابن[9] مسعود قال[10]: قال رسول الله ﷺ: «تعلّموا وعلّموا فإنّ/ أجر/ [11] العالم والمتعلم سواء». قيل: يا رسول الله فما أجرهما؟[12]، قال: «[مائةُ رحمة][13] ومائة مغفرة، ومائة درجة في الجنة»[14].

---

(١) رواه البخاري. كتاب المغازي/ باب حجة الوداع (٥/ ١٢٧)، ومسلم. كتاب القسامة/ باب تغليظ تحريم الدماء. . .) (٣/ ١٣٠٦)، وابن عبد البر في جامعه (١/ ٤١).

(٢) ما بين متوازيين سقط من «ق».

(٣) في «ق»: ويعلموهما. وهو خطأ.

(٤) رواه ابن عبد البر في جامعه (١/ ٤٦) بلفظ: «رحمة الله على خلفائي ثلاث مرات، قالوا: ومن خلفاؤك يا رسول الله، قال: الذين يحييون سنتي ويعلمونها عباد الله». أورده عياض في الالماع (ص ١٧) والغزالي في إحياء علوم الدين (١/ ١١)، وفي إسناده أحمد بن عيسى، وهو كذاب وضاع. انظر ميزان الاعتدال (١/ ١٢٦).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) في «ق»: الذين. وهو تصحيف.

(٧) في«ق»: الذين. وهو تصحيف.

(٨) ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة وبزيادات، انظرها في مسلم. كتاب الإيمان/ باب: بيان أن الإسلام بدأ غريباً/ (١/ ١٣٠)، وأحمد (١/ ١٨٤، ٣٩٨، ٢/ ٣٨٩، ٤/ ٧٣)، والترمذي: كتاب الإيمان/ باب: ما جاء أنّ الإسلام بدأ غريباً/ (٤/ ١٢٨).

(٩) في الأصل: بن مسعود. والصحيح إثبات الألف.

(١٠) في «ق»: «أنه قال رسول الله ﷺ».

(١١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٢) في «ق»: نبا أجرهما: وهو تصحيف.

(١٣) زيادة من «ق».

(١٤) لم أجده بهذا اللفظ، لكن روى ابن عبد البر في جامعه (١/ ٢٨) عن أبي أُمامة الباهلي =

وقال ﷺ: «من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً من أمر دينها[1] بعثه الله يوم القيامة في زمرة العلماء والفقهاء»[2]. إلى غير ذلك مما ورد في هذا الباب.

وحرمة الحديث عظيمة، ولا يعترض[3] الحديث بغير البحث عن الصحة [والبلاء][4]، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[5].

= مرفوعاً: «... العالم والمتعلم شريكان في الأجر، ولا خير في سائر الناس». رواه الطبراني في الكبير وفي معاوية بن يحيى الصدفي، قال ابن معين: هالك ليس بشيء. انظر مجمع الزوائد (١/ ١٢٢)، كتاب المجروحين (٣/ ٢).

(١) في «ق»: دينه.

(٢) هذا الحديث رواه أبو نعيم بنحوه في حلية الأولياء (٤/ ١٨٩) عن ابن مسعود وابن عباس، وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١١١، ١٢٢) من ثلاثة عشر طريقاً، ورواه ابن عدي في الكامل عن ابن عباس بلفظ: «من حفظ على أُمتي أربعين حديثاً من السنة كنت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة»، وأخرجه ابن النجار في تاريخه عن ابن سعيد بلفظ: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من سنتي أدخلته يوم القيامة في شفاعتي».

قال الدارقطني: «كل طرق هذا الحديث ضعاف، ولا يثبت منها شيء» العلل المتناهية (١/ ١٢١)، وقال النووي بعد أن ذكر طرقه: «واتفق الحفاظ على أنّه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه». الأربعون النووية (ص ٣). ورواه ابن عبد البر في جامعه (١/ ٤٣)، ثم قال: «علي بن يعقوب بن سويد ينسبونه إلى الكذب ووضع الحديث، وإسناد هذا الحديث كله ضعيف. وقال الذهبي بعد أن ذكر إسناد هذا الحديث: «وهذا كذب في السند والمتن». المغني في الضعفاء (٢/ ٧٥٧).

فالطرق الكثيرة التي ذكرها ابن الجوزي والنووي وغيرهما لهذا الحديث لا يخلو طريق منها من كذاب أو متهم بالكذب، أو ضعيف واهٍ بالمرة، فلم تنهض هذه الطرق مع اجتماعها لتشد أزر حديث الأربعين فيبقى حديثاً ضعيفاً جداً، والله أعلم.

(٣) في «ق»: ولا يفترق.

(٤) زيادة من «ق».

(٥) سورة النساء، الآية رقم (٦٣).

الفصل الثاني: في آداب[1] [طالب الحديث][2].

[و][3] يجب على طالب الحديث التخلّق بأخلاق أهله والتأدّب بآداب حملته ولزوم السكينة والوقار وإخلاص[4] النية لله تعالى، والتواضع لشيخه وتعظيمه وتوقيره والصبر على جفاءه.

قال [رسول الله][5] ﷺ: «تواضعوا لمن تتعلمون[6] منه العلم، وتواضعوا لمن تعلمونه»[7].

وقال علي بن أبي طالب/ رضي الله عنه/[8]: «من حقّ العالم أن لا[9] تكثر عليه [في][10] السؤال ولا تعنّته في الجواب، وأن توقّره وتعظّمه لله[11]، وأن تسبق[12] إلى خدمته[13]، ولا تطلبن عثرته وإن زلّ[14] انتظرت أوبته وقبلت معذرته[15].

---

(١) في «ت»: أدب. بالافراد.

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) زيادة من «ت» و «ق».

(٤) في «ت» و «ق»: بإخلاص.

(٥) زيادة من «ت» و «ق».

(٦) في «ق»: تتعلموا. وهو خطأ.

(٧) روى ابن عبد البر مثله مع زيادات موقوفاً على. جامع البيان (١/ ١٣٥، ص ١٤١).

(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٩) في «ت» و «ق»: إلاّ. بالادغام.

(١٠) زيادة من «ت» و «ق».

(١١) في «ق»: وأن تعظمه وتوقره لله. بالتقديم والتأخير.

(١٢) في «ق»: تشفق. وهو تصحيف.

(١٣) في «ت»: لخدمته.

(١٤) في «ق»: زال. وهو خطأ.

(١٥) في «ت»: انتظرت أوبته وقبلت معذرته. هكذا وردت مضبوطة.

و «إذا مات/ العالم/ [1] ثلم في[2] الإسلام ثلمة[3] لا يسدّها إلاّ خلف مثله»[4].

و «طالب العلم تشيعه الملائكة من السماء»[5].

وقال مالك: «حقّ على من طلب العلم أن تكون [له][6]/ عليه/ [7] السكينة والوقار وأن يتّبع[8] آثار من مضى»[9].

وقال حماد بن سلمة[10]: «من طلب الحديث[11] لغير الله مكر به»[12].

وقيل[13]: «إذا ذكر الصالحون نزلت[14] الرّحمة، ورسول الله ﷺ

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٢) حرف الجر (في) سقط من «ت».

(٣) في «ق»: ثلم ثلمة في الإسلام. بالتقديم والتأخير.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) رواه ابن عبد البر في جامعه (١/ ١٢٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢/ ٩٩)، والقاضي عياض في الالماع (ص ٤٨) بزيادات.

(٦) زيادة من «ت» و «ق».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) في «ت»: يتتبع.

(٩) رواه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٤)، وابن عبد البر في جامعه (١/ ١٣٥، ٢/ ١١)، والقاضي عياض في الإلماع (ص ٥٢) بلفظ «إن حقا على من طلب العلم أن يكون له وقار وسكينة وخشية، وأن يكون متبعاً لآثار من مضى قبله».

وانظر أيضاً: سير (٨/ ١٠٧) وترتيب المدارك (١/ ١٨٦).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «تعلموا العلم وعلموا الناس، وتعلموا له الوقار والسكينة» جامع بيان العلم (١/ ١٣٥).

(١٠) هو الإمام أبو سلمة: حماد بن سلمة بن دينار البصري النحوي البزار المتوفى سنة (١٦٧ هـ). كان إماماً عابداً ثقة، له أوهام وغرائب، تغيّر حفظه بآخره. سير: (٧/ ٤٤٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٠) تهذيب التهذيب (٣/ ١١).

(١١) في «ق»: العلم.

(١٢) علوم الحديث (ص ٢٤٥)، تدريب الراوي (٢/ ١٤١)، سير (٧/ ٤٤٨).

(١٣) في «ت» و «ق»: وقال غيره.

(١٤) في «ت»: تنزلت.

رأس[1] الصالحين»[2].

وقال إبراهيم بن أدهم[3]: «إنّ الله يدفع[4] البلاء عن هذه الأمّة برحلة أصحاب الحديث»[5].

وقيل[6]: «الرحلة في طلب العلم شرف وفائدة»[7].

وقال [رسول الله][8] ﷺ: «اطلبوا الحديث يوم الاثنين ويوم الخميس، فإنّه ميسّر[9] لصاحبه»[10].

---

(١) في «ق»: أمير الصالحين.

(٢) في علوم الحديث (ص ٢٤٥، ٢٤٦) عن أبي عمر إسماعيل بن نجيد أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان وكانا عبدين صالحين فقال له: «بأي نية أكتب الحديث؟. فقال: «ألستم تروون أنّ عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟»، قال: نعم، قال: «فرسول الله ﷺ رأس الصالحين».

أقول: حديث «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة»، قال العراقي: ليس له أصل في المرفوع، وإنما هو قول سفيان بن عيينة. إحياء علوم الدين (٢/ ٢٣١)، وانظر تمييز الطيب من الخبيث (ص ١١٠).

وعند ابن عبد البر في جامعه (٢/ ١٦٢) منسوباً إلى سفيان الثوري.

(٣) هو الإمام الزاهد أبو إسحاق: إبراهيم بن أدهم العجلي التميمي المتوفى سنة (١٦٢ هـ).

كان من الأشراف الأثرياء، فترك كل شيء وأقبل على العبادة والزهد، حتى ضرب به المثل في ذلك سير (٧/ ٣٨٧)، الحلية (٧/ ٣٦٧).

(٤) في الأصل و «ق»: برفع بالراء. والصحيح ما أثبتناه من «ت».

(٥) علوم الحديث (ص ٢٤٧)، اختصار علوم الحديث (١٥٧).

(٦) في «ت» و «ق»: وقال غيره.

(٧) لم أجده بهذا اللفظ، ولكن روى ابن عبد البر في جامعه (١/ ٩٤) عن قيس بن عبادة قال: «خرجت إلى المدينة أطلب العلم والشرف».

(٨) زيادة من «ت» و «ق».

(٩) في «ت» و «ق»: فأنه ميسر.

(١٠) رواه ابن عدي من حديث جابر بلفظ: «اطلبوا العلم لكل اثنين وخميس، فإنّه ميسر لمن طلب». كشف الخفاء (١/ ١٥٥)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٣١٣)، وزاد فيه: «وإذا أراد أحدكم حاجة فليبكر إليها، فإني سألت ربي أن يبارك لأمّتي في بكورها»، ثم=

وقال عليه [الصلاة][1] والسلام: «إنما الأعمال بالنيات»[2].

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «خذوا عني هذه[3] الكلمات: لا يرجُ عبدٌ إلاّ ربّهُ[4] ولا يخش إلاّ ذنبه[5] ولا يستحي[6] إذ لم يعلم أن يتعلّم، ولا إذا سئل عمّا لم[7] يعلم أن يقول: لا أعلم»[8].

= قال: هذا حديث لا يصح. ثم أورد مثله عن أنس وحكم بعدم صحته، لأنّ في إسناده عثمان الطرائفي وهو متروك وكذاب، ومحمد بن ثابت العبدي وهو ليس بشيء. العلل المتناهية (١/ ٣٢٣)، وانظر كتاب المجروحين (٢/ ٢٥١).

أقول: ما قاله ابن الجوزي في عثمان الطرائفي نقله عن ابن نمير والأزدي، قال الذهبي: «وقد أسرف ابن نمير فقال كذاب»، وشنع على ابن حبان في تحريمه الرواية عنه ونقل أقوال العلماء الآخرين كالبخاري وابن معين. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٤٥)، كتاب المجروحين (٢/ ٩٦).

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت». وفي «ق»: ﷺ.

(٢) رواه البخاري (١/ ٢، ٢٠) ومسلم (٣/ ١٥١٥) وأبو داود (٢/ ٦٥١). والترمذي (٤/ ١٧٩) والنسائي (١/ ٥٨) وغيرهم عن عمر، وتمامه: «وإنما لكل امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

(٣) في «ق»: هؤلاء.

(٤) في «ت»: لا يرج العبد إلا ربه. وفي «ق»: لا يرجو العبد إلا ربه، على اعتبار أن (لا) نافية، وليست ناهية، ولكن بمعنى النهي.

(٥) في «ق»: ولا يخشى. على اعتبار أن (لا) نافية بمعنى النهي.

(٦) هكذا في الأصل و «ت». وهذا لأنّ أصل الفعل (يستحيي)، فيكون المضارع المجزوم منه: (يستحي) وفي «ق»: يستحيي. بإثبات اليائين معاً لأن الفعل غير مجزوم على اعتبار أن (لا) نافية بمعنى النهي.

(٧) في «ق»: لا.

(٨) رواه القاضي عياض في الإلماع (ص ٢١٥) وابن عبد البر في جامعه (١/ ٩٠) وفيه: «خذوا عني هؤلاء الكلمات، فلو رحلتم فيهن المطي تنضوه لم تبلغوه. . .» إلخ، وفيه زيادة.

وقال عبد الله بن بريدة[1] عن أبيه[2]: «كنّا نؤمر بأن[3] نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية: الحروف الثلاثة/ يعني/[4]: الرفع والنصب والخفض[5]»[6].

وقال مالك رحمه الله: «ليس العلم بكثرة الرواية، إنّما العلم نور يضعه الله في القلوب»[7].

وقال وكيع[8]/ : «إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به»[9].

---

(١) في الأصل و «ت»: عبد الله بن بردة. وفي «ق»: عبد الله بن أبي بريدة، وكل هذا خطأ والصحيح كما أثبتناه، وهو أبو سهل: عبد الله بن بريدة بن الحُصيب الأسلمي، المروزي، المتوفى سنة (١١٥ هـ).

روى عن أبيه فأكثر. سير (٥/ ٥٠).

(٢) هو أبو عبد الله: بريدة بن الحُصيب الأسلمي المتوفى سنة (٦٢ هـ).

أسلم عام الهجرة وشهد خيبر والفتح. نزل مرو ونشر العلم بها. سير (٢/ ٤٦٩).

(٣) في «ت» و «ق»: أن. بنزع الخافض.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) في «ت» و «ق»: والجر. وهو بمعنى الخفض.

(٦) رواه القاضي عياض في الألماع (ص ٢١٥).

وروى ابن عبد البر في جامعه من طريق مورق العجلي قال: كتب عمر: «تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن».

وفي رواية أخرى عن عمر بن زيد قال: كتب عمر إلى أبي موسى: «أما بعد، فتفقهوا في السنة وتفقهوا في العربية». جامع بيان العلم (٢/ ١٢٣، ١٦٨).

(٧) الالماع (ص ٢١٧)، وترتيب المدارك (١/ ١٨٤)، ورواه ابن عبد البر في جامعه (٢/ ٢٥)، والذهبي في سير أعلامه (٨/ ١٠٧) بلفظ: «العلم حيث شاء الله جعله، ليس هو بكثرة الرواية».

وفي الحلية (٦/ ٣١٩): «العلم نور يجعله الله حيث يشاء، ليس بكثرة الرواية».

(٨) هو الإمام أبو سفيان: وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي المتوفى سنة (١٩٧ هـ).

كان من بحور العلم وأئمة الحفظ، مع الخشوع والورع، حدث عنه الثوري وابن المبارك. سير (٩/ ١٤٠)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٢٣)، شذرات (١/ ٣٤٩).

(٩) علوم الحديث (ص ٢٤٧).

وقال بشر بن الحارث[1]/ [2]: «إذا أردت أن تلقّن العلم فلا تعص»[3].

وقال ابن شهاب: «خذ العلم مع الأيام والليالي[4]، ولا تأخذ العلم جملة، فإنّ من أخذه جملة، ذهب عنه جملة، ولكن الشيء بعد الشيء»[5].

ومن وصايا الفقهاء: «من أصلح سريرته أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته كفاه الله أمر دنياه»[6] [7].

الفصل الثالث: في آداب المحدث.

[و][8] اعلم أن علم الحديث علم [شريف][9]، تناسبه[10] مكارم الأخلاق

---

(١) هو الإمام الزاهد أبو نصر: بشر بن الحارث المروزي، ثم البغدادي، الحافي المتوفى سنة (٢٢٧ هـ).
كان إماماً في الزهد والعبادة والورع، ثقة كثير الحديث، إلاّ أنّه لم ينصّب نفسه للرواية.
حدث عنه أحمد وسري السقطي وغيرهما سير (١٠/ ٤٦٩)، طبقات الأولياء (ص ١٠٩)، طبقات الصوفية (ص ٣٩).

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٣) الالماع (ص ٢١٨). وفي سير أعلام النبلاء (٩/ ١٥١) عن وكيع: «ترك المعاصي ما جربت مثله للحفظ».

(٤) في الأصل: مع الليالي والأيام.

(٥) رواه ابن عبد البر في جامعه/ (١/ ١٠٤/) وعياض في الالماع (ص ٢٢٠) عن يونس بن زيد قال: قال لي شهاب: «يا يونس: لا تكابد العلم، فإن العلم أودية، فأيّها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه، ولكن خذه مع الأيام والليالي، ولا تأخذ العلم جلة، فإنّ من رام أخذه جملة، ذهب عنه جملة، ولكن الشيء بعد الشيء مع الأيام والليالي».

(٦) في «ت»: ومن عمل للآخرة كفاه الله أمر الدنيا.

(٧) الالماع (ص ٢٢٢).

(٨) زيادة من «ت» و «ق».

(٩) زيادة من «ت» و «ق». انظر تدريب الراوي (٢/ ١٢٥).

(١٠) في «ت» و «ق»: يناسب.

ومحاسنها، وهو من علوم الآخرة[1]،/ لا من علوم الدنيا/[2].

فعلى[3] المتصدي[4] لإسماع الحديث أن يصحّح نيته، ويطهّر قلبه من أدناس[5] أغراض[6]/ حبّ/[7] الدنيا وحب الرياسة[8].

قال سفيان الثوري[9] [رحمه الله][10]: «لو علمت أنّ أحداً يطلب الحديث[11] لله [تعالى][12] لسرت[13] إلى بيته لأحدّثه»[14].

---

(١) قال السيوطي: «بخلاف غيره في الجملة، قال أبو الحسن سيبويه: من أراد علم القبر فعليه بالأثر، ومن أراد علم الخبر فعليه بالرأي». تدريب (٢/ ١٢٦).

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٣) في «ت»: وعلى.

(٤) في «ق»: المبتدي.

(٥) في «ق»: أناس. وهو تحريف.

(٦) في «ت»: أعراض.

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٨) قال سفيان الثوري لحبيب بن أبي ثابت: حدّثنا، قال: حتى تجيء النية، وقيل لأبي الأحوص سلام بن سليم: حدّثنا، قال: ليس لي نية، فقالوا أنّك تؤجر، فقال:

يمنّوني الخير الكثير وليتني نجوت كفافا، لا عليّ ولا ليا.

تدريب الراوي (٢/ ١٢٧).

(٩) هو شيخ الإسلام أبو عبد الله: سفيان بن سعيد الثوري، الكوفي المتوفى سنة (١٦١ هـ). طلب العلم صغيراً. كان رأساً في الزهد والحفظ ومعرفة الآثار والفقه، لا يخاف في الله لومة لائم. قال شعبة: «سفيان أمير المؤمنين في الحديث».

سير (٧/ ٢٢٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣)، طبقات الحفاظ (ص ٩٥).

(١٠) زيادة من «ق».

(١١) في «ق»: العلم.

(١٢) زيادة من «ت».

(١٣) في «ت»: سرت. وفي الالماع (ص ٢٣٦): لصرت.

(١٤) الالماع (ص ٢٣٦)، الحلية (٦/ ٣٦٦).

وروى ابن عبد البر في جامعه (١/ ١١٨)، والذهبي في سير أعلامه (٧/ ٢٧٤) عنه قال: «لو لم يأتني أصحاب الحديث لأتيتهم في بيوتهم، فقيل له: ليست لهم نية. قال: طلبهم له، نية». =

واختلف في السّنّ الذي إذا بلغه استُحب له التصدي، فقيل: إذا احتيج إلى الذي[1] عنده[2].

وقيل: حتى يستوفي[3] خمسين سنة[4].

وقيل: عند استيفاء[5] أربعين كبعثة [النبي][6] عليه/ الصلاة/ [7] والسلام[8].

= فائدة: ألّف الخطيب البغدادي كتاباً جامعاً أسماه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، وهو كتاب جيد في بابه، وألف الآجري (ت ٣٦٠ هـ): أخلاق العلماء. ولعل أحسن ما ألّف في هذا الشأن: كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، فهو كتاب حافل، ضمّنه مؤلفه كثيراً من الأحاديث والآثار في الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها العالم والمتعلم.

(١) في «ق»: للذي عنده.

(٢) هذا هو الرأي الذي رجّحه ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ٢٣٦)، والنووي والسيوطي في تدريب الراوي (٢/١٢٨)، والسخاوي في فتح المغيث (٢/ ٢٨١)، وابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ٢٦٦)، وقال: «ويختلف ذلك بحسب الزمان والمكان، فربّ بلاد مهجورة يقع إليها من يحتاج إلى روايته هناك، ولا يحتاج إلى روايته في البلاد التي يكثر فيها العلماء».

(٣) في «ت»: إذا استوفى.

(٤) يريد القاضي أبا محمد بن خلاد الرامهرمزي في كتابه: (المحدث الفاضل) حيث قال: «الذي يقع عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدّث هو أن يستوفي الخمسين لأنّها انتهاء الكهولة، وفيها مجتمع الأشدّ».

وقد أنكر القاضي عياض هذا القول ورده، وبيّن أنّ أقواماً حدّثوا قبل الأربعين، كمالك والشافعي وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم. انظر الالماع (ص ٢٠٠، ٢٠٣).

قال ابن الصلاح: «ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر، وهو محمول على أنّه قاله فيمن يتصدى للتحديث ابتداء من نفسه، من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره...». علوم الحديث (ص ٢٣٧).

(٥) في «ق»: استفاء. بحذف الياء وهو خطأ.

(٦) زيادة من «ت» و «ق». وفي الأصل: كبعثه عليه الصلاة والسلام.

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ت». وفي «ق»: ﷺ.

(٨) هذا رأي آخر للرامهرمزي، ذكره في (المحدث الفاضل)، حيث قال: «وليس بمستنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين، لأنّها حدّ الاستواء ومنتهى الكمال، نبيء رسول الله ﷺ وهو ابن الأربعين، وفي الأربعين تتناهى عزيمة الإنسان وقوته ويتوفر عقله ويجود رأيه».

وقيل إذا عرف بالعلم والديانة/ و/ [1] اشتهر، أُخذ عنه، ولا يحتج بمثل مالك والشافعي وأمثالهما لخصوصية[2] فيهما، فقد جلس مالك وهو ابن عشرين سنة أو نحوها[3]، والناس متوافرون[4].

وكان ابن شهاب يقول إذا رآه[5]: «هذا وعاء من أوعية العلم»[6]. فلا يقاس[7] على من له البراعة في العلم[8].

وإذا انتهى في سنّه إلى حدّ الهرم، وخاف التخليط أمسك، وكذلك إذا خرف[9].

واختار بعضهم أن يمسك إذا بلغ الثمانين[10]، إلا من ساعده[11] التوفيق

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٢) في «ق»: بخصوصية. بالباء بدل اللام.

(٣) في سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٥) أنّه جلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وفي الالماع (ص ٢٠٢): ابن سبع عشرة سنة. وانظر في فتح المغيث (٢/ ٣٢)، والله أعلم.

(٤) في «ت» و «ق»: متوافقون. انظر الالماع (ص ٢٠٢).

(٥) في «ت» و «ق»: إذا رآه يقول. بالتقديم والتأخير.

(٦) رواه القاضي عياض في ترتيب المدارك (١/ ١٢٢).

(٧) في «ق»: فلا يقال. وهو تحريف.

(٨) هذا الرأي الذي ذكره المؤلف أخيراً، هو مثل الذي ذكره في البداية، لأنّ كل من عرف بالعلم والديانة واشتهر بذلك، احتاج الناس إليه، فسألوه وأخذوا عنه، والله أعلم.

(٩) قال ابن الصلاح: «وأما السن الذي إذا بلغه المحدث، انبغى له الإمساك عن التحديث، فهو السن الذي يخشى عليه فيه الهرم والخرف، ويخاف عليه فيه أن يخلّط ويروي ما ليس من حديثه». علوم الحديث (ص ٢٣٨).

(١٠) يريد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاصل، حيث قال: «فإذا تناهى العمر بالمحدث فأحبّ إليّ أن يمسك في الثمانين، فإنه حد الهرم، والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً، يعرف حديثه ويقوم به، وتحرّى أن يحدّث احتساباً، رجوت له خيراً كالخضرمي وموسى وعبدان».

قال ابن الصلاح: «ووجه ما قاله أنّ من بلغ الثمانين ضعف حاله في الغالب، وخيف عليه الاختلال، وأن لا يُفطن له إلاّ بعد أن يخلط كما اتفق لغير واحد من الثقات، منهم عبد الرزاق، وسعيد بن أبي عروبة». علوم الحديث (ص ٢٣٨).

(١١) في «ت» و «ق»: إلا أن يساعده.

كأنس بن مالك[1] وسهل بن سعد[2]، وغيرهما ممن أسنّ من الصحابة[3]، وكمالك والليث[4] بن سعد[5] وغيرهما من الفقهاء[6].

وقال مالك رحمه الله: «إنما يخرف الكذابون»[7]، يريد أنّ العالم الثقة لا يخرف[8].

---

(١) هو الصحابي الجليل أبو حمزة: أنس بن مالك الأنصاري، الخزرجي، النجاري، المدني خادم رسول الله ﷺ. شهد معه ثماني غزوات وبايع تحت الشجرة، روى علماً كثيراً.
توفي سنة (٩٣ هـ).
ترجمته في: سير (٤/ ٣٩٥)، الإصابة (١/ ٨٤)، الاستيعاب (١/ ٤٤).

(٢) هو الصحابي الجليل أبو العباس: سهل بن سعد الخزرجي، الأنصاري، الساعدي، روى عدة أحاديث، حدّث عنه ابنه العباس وأبو حازم الأعرج وغيرهما، توفي سنة (٩١ هـ).
ترجمته في: سير (٣/ ٤٢٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٢)، الإصابة (٢/ ٨٧).

(٣) ومن الصحابة كذلك: ابن أبي أوفى، وحكيم بن حزام. انظر: تدريب (٢/ ١٢٨)، سير (٣/ ٤٦).

(٤) هو الإمام أبو الحارث: الليث بن سعد الفهمي، المتوفى سنة (١٧٥ هـ). قال الشافعي ويحيى بن بكير: «الليث أفقه من مالك». سير (٨/ ١٣٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٩)، طبقات ابن سعد (٧/ ٥١٧).

(٥) في الأصل: ابن مسعود. وفي «ق»: سعيد. وكل ذلك خطأ.

(٦) ومنهم أيضاً: شريح القاضي والشعبي ومجاهد وسفيان بن عيينة وشريك النمري والحسن بن عرفة والبغوي والسلفي وغيرهم. انظر: تدريب (٢/ ١٢٨).

(٧) نقله العراقي في التبصرة (٢/ ٢٠٧)، والسيوطي في تدريب (٢/ ١٢٨)، وعياض في الالماع (ص ٢٠٨)، وترتيب المدارك (١/ ١٨٧)، والسخاوي في فتح المغيث (٢/ ٣٢٤).

(٨) ورد في هذه المسألة حديث: «العالم لا يخرف»، ولكنه حديث موضوع، في إسناده العلاء بن زيدك عن أنس مرفوعاً. قال الذهبي: واهٍ، وقال ابن المديني: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: روى عن أنس نسخة موضوعة. انظر: المغني (٢/ ٤٣٩)، كتاب المجروحين (٢/ ١٨١).

ثم إنّ الواقع التاريخي أيضاً يكذّبه، فقد حصل الخرف من جمع من كبار العلماء، مع كونهم ثقات، ولم يقتصر ذلك على الكذابين، فقد ألّف الإمام أبو البركات بن الكيال الشافعي (ت ٩٢٩ هـ) كتابه: (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات)، ذكر فيه مجموعة كبيرة ممن اختلط من العلماء الثقات منهم عبد الرزاق وسعيد بن أبي عروبة وقيس بن=

وقال بعضهم[1]: «إنما كُره لأصحاب الثمانين/ الحديث[2]، لأنّ الغالب [حينئذ][3] تعسّر[4] الفهم وحلول الخرف».

قلت: ليست هذه الحالة بلازمة لكلّ من بلغ الثّمانين/[5]، فمهما صحّ العقل وحاد[6] الحس حمل عنه[7].

ولقد[8] حكى الشيخ أبو إسحاق[9] الشيرازي[10] في طبقات الفقهاء[11] أنّ شيخه القاضي أبا الطيب[12]/ ابن/[13] طاهر[14] بلغ من العمر مائة وستين

= أبي حازم وعطاء بن السائب وأبو بكر بن مالك القطيعي وغيرهم. انظر علوم الحديث (ص ٣٩١).

(١) يعني القاضي عياض. الالماع (ص ٢٠٩).

(٢) في الأصل: إنما كره من كره الحديث لأصحاب الثمانين، فأثبتنا ما في «ت» ليتصل ما سقط من «ق».

(٣) ما بين القوسين المعقوفين سقط من «ت». وكان في الأصل: ح (هكذا).

(٤) في «ت»: تغير. وهو يوافق ما في الالماع.

(٥) ما بين المتوازيين من قوله: «الحديث..... إلى الثمانين»، سقط من «ق».

(٦) في مختار الصحاح (ص ١٢٦): حد السيف، يحد بالكسر، حدة، أي: صار حاداً.

(٧) واضح أنّ كلام المؤلف رحمه الله إن كان ساقه على وجه الاعتراض على القاضي عياض لا وجه له، لأن لفظ الغالب يفيد أن الأمر ليس على عمومه، والله أعلم.

(٨) في «ق»: وهكذا حكي.

(٩) في «ق»: ابن إسحاق. وهو خطأ.

(١٠) هو الإمام أبو إسحاق: إبراهيم بن علي الفيروزآبادي، الشيرازي، الشافعي، نزيل بغداد، المتوفى سنة (٤٧٦ هـ). كان يضرب المثل بفصاحته وقوة مناظرته. قال الموفق الحنفي عنه: «أمير المؤمنين في الفقهاء».

ترجمته في: سير (١٨/ ٤٥٢)، البداية (١٢/ ١٢٤)، شذرات (٣/ ٣٤٩).

(١١) طبقات الفقهاء (ص ١٢٧).

(١٢) في «ت»: أبو الطيب.

(١٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(١٤) هو الإمام أبو الطيب: طاهر بن عبد الله الطبري، الشافعي، فقيه بغداد، المتوفى سنة (٤٥٠ هـ). كان ورعاً، عاقلاً، عارفاً بالأصول والفروع، صحيح المذهب، شرح مختصر =

سنة[1]، ولم يتغير فهمه ولا عقله، وكان يقضي ويفتي/ ويقرىء/ [2] ويؤلف الكتب، وتوفي سنة خمسين وأربعمائة[3].

ولا ينبغي للمحدّث أن يحدّث[4] بحضرة من هو أولى منه بالسنّ والعلم[5].

= المزني وصنف في الخلاف والمذاهب والأصول والجدل كتباً كثيرة.

ترجمته في: سير (١٧/ ٦٦٨)، تاريخ بغداد (٩/ ٣٥٨)، شذرات (٣/ ٢٨٤).

(١) هكذا في جميع النسخ، وهو خطأ، والصواب أنه عاش مائة وسنتين، لأنه ولد سنة (٣٤٦ هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠ هـ)، فيكون قد عاش مائة وسنتين.

ولعل لفظ (سنتين) تصحف عليه إلى (ستين)، ثم أضاف الناسخ بعدها لفظ (سنة) والله أعلم.

انظر طبقات الفقهاء (ص ١٢٧)، سير (٢١/ ٣٨).

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٣) طبقات الفقهاء (ص ١٢٧)، قال الشيرازي: «لم يختل عقله ولا تغير فهمه، يفتي مع الفقهاء ويستدرك عليهم الخطأ، ويقضي ويشهد، ويحضر المواكب في دار الخلافة، إلى أن مات... ولم أر فيمن رأيت أكمل اجتهاداً وأشد تحقيقاً وأجود نظراً منه».

(٤) في «ق»: الحديث.

(٥) انظر علوم الحديث (ص ٢٣٩)، تدريب (٢/ ١٢٩)، اختصار علوم الحديث (ص ١٥٣).

وسئل ابن مبارك بحضور ابن عيينة عن مسألة فقال: «إنّا نهينا أن نتكلم عند أكابرنا». سير (٨/ ٤٢٠).

وذهب ابن معين إلى أبعد من ذلك، إذ كره أن يحدث في بلد يوجد فيها من هو أولى منه، فقد قال: «إن الذي يحدث بالبلدة، وفيها من هو أولى بالتحديث منه أحمق». علوم الحديث (ص ٢٣٩).

ولكن التحقيق أنّه يجوز له ذلك، وقد يجب عليه إذا دعت إلى ذلك مصلحة راجحة، وقد يستدل لهذا بحديث الرجل الذي كان ابنه عسيفاً عند رجل فزنى هذا العسيف بزوجته، فإنّ فيه: «سألت أهل العلم فأخبروني إنّما على ابني جلد مائة جلدة وتغريب عام...» الحديث، رواه مسلم. كتاب الحدود/ باب (٥) (٣/ ١٣٢٤).

ففي هذا الحديث دليل أنّ الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ، وفي بلده.

وقد أفرد ابن سعد في طبقاته (٢/ ٣٣٤) باباً لمن حدث وأفتى في عهد النبي ﷺ، وذكر منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وأُبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت. ولم يذكر عليهم النبي ﷺ، فكان ذلك إقراراً منه بجواز ذلك. =

وقد رأى/ سفيان/ [1] الثوري شاباً يحدث فقال: «اللهم لاتقلَّ[2] حيائي»[3].

وقال سفيان الثوري لسفيان بن عيينة: «مالك لا تحدث؟»، فقال[4]: «أمّا وأنت حيّ فلا»[5].

وشأن المحدّث أن يحرص على نشر العلم، ويقتدي بمالك وغيره، في التوقير والتعظيم والصدق والضبط.

وقال ابن أخت مالك: إسماعيل بن أبي أويس[6]: «كان مالك رحمه الله إذا أراد أن يحدّث توضّأ وجلس بوقار وهيبة[7]، فقيل في ذلك، فقال: لا أحبّ أن أحدّث حديث رسول الله ﷺ إلاّ على وضوء»[8].

وقيل/ إنه/ [9] كان يغتسل قبل ذلك، ويأخذ من البخور والطيب[10]. ولا يرفع أحد صوته عند ذكر الحديث، لأنّه يكون كمن رفع صوته فوق صوت النبي ﷺ، والله

= وانظر ما قاله ابن عباس لسعيد بن جبير في تدريب الراوي (/ ١٣٠).

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٢) في «ق»: لا تقلل.

(٣) الالماع (ص ٢٠٠). ويحتمل أن يكون هذا الشاب تجرّأ على العلم، ولم يحصل أدواته بعد، والله أعلم.

(٤) في «ق»: قال.

(٥) الالماع (ص ١٩٩).

(٦) هو الإمام أبو عبد الله: إسماعيل بن أبي أُويس الأصبحي، المدني، المتوفى سنة (٢٢٦ هـ). حدث عن أبيه وأخيه عبد الحميد وخاله مالك وغيرهم. قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن معين: صدوق؛ ضعيف العقل، ليس بذاك، وضعّفه النسائي.

ترجمته في: سير (١/ ٣٩١)، الجرح والتعديل (٢/ ١٨٠)، الضعفاء والمتروكين (ص ١٨).

(٧) في «ق»: وهيئة.

(٨) علوم الحديث (ص ٢٤٠)، الحلية (٦/ ٣١٨) مع اختلاف يسير في الألفاظ.

وأسند البيهقي عن قتادة قال: «لقد كان يستحب ألا يقرأ الأحاديث إلا على طهارة».

وعن ضرار بن مرة قال: «كانوا يكرهون أن يحدثوا على غير طهر». تدريب (٢/ ١٣١).

(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(١٠) انظر علوم الحديث (ص ٢٤٠)، اختصار علوم الحديث (ص ١٥٣)، التبصرة (٢/ ٢٠٠).

تعالى يقول[1]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ ﴾[2].

ويستحب/ للمحدّث/[3] أن يستفتح بالذكر والدعاء والاستغفار، ويختم[4] بالحمد والثناء على الله/ تعالى/[5]، والصلاة على نبيه[6]/ ﷺ/[7].

ولا بأس/ أن يجلس على مكان/[8] مرتفع ككرسي ونحوه ليسمع الناس[9]، ولا يسرد الكلام/ سرداً/[10]، ويؤدي الشيء على وجهه[11]، ويكرّره[12]، ويصلي على النبي ﷺ إذا انتهى إلى ذكره[13].

---

(١) في «ت» و «ق»: قال.

(٢) سورة الحجرات، الآية رقم (٢).

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٤) في «ت» و «ق»: يختمه.

واستحب بعض العلماء أن يبدأ مجلس التحديث بقراءة قارىء لشيء من القرآن، واختار الخطيب البغدادي أن يكون سورة من القرآن. علوم الحديث (ص ٢٤٢).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) في «ق»: النبي.

(٧) في «ت»: عليه السلام.

(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٩) علوم الحديث (ص ٢٤٢). وكلام ابن الصلاح عن المستملي، لا المحدث، حيث قال: «وليتخذ مستملياً يبلغ عنه إذا كثر الجمع. . .، وليستمل على موضع مرتفع من كرسي ونحوه، فإن لم يجد استملى قائماً».

(١٠) ما بين المتوازيين سقط من «ق». وهو في علوم الحديث (ص ٢٤١)، وزاد؛ «. . يمنع السامع من إدراك بعضه».

وقد روي عن مالك أنه كان لا يستعجل، ويقول: «أحب أن أتفهم حديث رسول الله ﷺ»، الحلية (٦/ ٣١٨).

(١١) في «ق»: ويؤديه على وجهه. وقد قاله ابن الصلاح في المستملي لا المحدث إذ قال: «وعليه أن يتتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف».

قلت: وهو أمر مطلوب أيضاً من المحدث إذا كان هو الذي يملي على الناس.

(١٢) واستحب بعضهم ألاّ يكرره أكثر من ثلاث مرات، اقتداءً بالنبي ﷺ، إذ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاث مرات. رواه البخاري (١/ ٣٢).

(١٣) سيأتي الكلام على هذا فيما زاده المؤلف من المباحث عقب شرحه للقصيدة.

وإذا صغر الصبي وميّز جاز له السماع[١].

ولا يقصد الطالب في طلب العلم إلاّ أهل الدين، لا أهل الظّهور والجاه.

وروى أنس أنّ رسول الله[٢] ﷺ قال: «إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذونه»[٣] [٤].

و «طلب العلم في الصغر كالنقش في الحجر»[٥].

---

(١) يأتي الكلام على هذا في الفصل الرابع.

(٢) في «ق»: النبي.

(٣) في «ق»: تأخذوه. وهو خطأ، حيث لا ناصب ولا جازم.

(٤) أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١٢٤) عن أنس مرفوعاً بلفظ: «إن هذا العلم دين فلينظر أحدكم عمن يأخذ دينه»، ثم قال عقبه: إبراهيم بن الهيثم وخليد بن دعلج ضعيفان.

أقول: وهم ابن الجوزي في تضعيفه لإبراهيم بن الهيثم فإنه ثقة، وثّقه العلماء، وترجمته في ميزان الاعتدال (١/ ٧٣)، لسان الميزان (١/ ١٢٣).

وأما خليد فضعّفه غير واحد. انظر: الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص ٨٥)، ميزان الاعتدال (١/ ٦٦٣).

ورواه مسلم في صحيحه (١/ ١٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ١٥) عن ابن سيرين موقوفاً عليه.

ورواه ابن أبي حاتم أيضاً عن الضحاك بن مزاحم. وفي رواية أخرى عنده: «كان يقال: إنّما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها».

(٥) رواه ابن عبد البر في جامعه (١/ ٨٢) بلفظ «الحديث» بدل «العلم»، موقوفاً على الحسن البصري وفي إسناده مبهم.

وعند الطبراني في الكبير من حديث أبي الدرداء بسند ضعيف مرفوعاً: «مثل الذي يتعلم في الصغر كالنقش في الحجر، ومثل الذي يتعلم في الكبر كالذي يكتب على الماء».

وروى الخطيب في جامعه من حديث ابن عباس مرفوعاً: «حفظ الغلام الصغير كالنقش في الحجر، وحفظ الرجل بعدما يكبر كالكتاب على الماء».

انظر: جامع بيان العلم وفضله (١/ ٨٢)، كشف الخفاء (٢/ ٨٥)، تنزيه الشريعة (١/ ٢٥٩)، المقاصد الحسنة (ص ٤٦٠).

الفصل الرابع: في أصول الرواية[1]، وهي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: فيمن يصح منه السماع[2].

ويصحّ سماع الصغير، وشرط قوم البلوغ، وهو ضعيف[3]، فإذا صغر وميّز

---

(١) في «ت»: الدراية.

(٢) في «ت» و «ق»: في الذي يصح منه السماع.

(٣) اختلف العلماء في السن التي يصح فيها سماع الصغير:

فذهب كثير من العلماء إلى أنّ حدّه الأدنى هو خمس سنين، وهو الذي استقر عليه العمل كما ذكر ذلك ابن الصلاح والقاضي عياض. علوم الحديث (ص ١٣٠)، الالماع (ص ٦١).

واستدلوا بحديث محمود بن الربيع: «عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي، من دلو وأنا ابن خمس سنين». رواه البخاري كتاب العلم (١/ ٢٧).

وحدّه بعضهم بثلاث عشرة سنة، وخمس عشرة سنة. انظر الكفاية (ص ٦٣).

ولكن التحقيق في هذه المسألة أنّ اعتبار ذلك يكون بالتمييز، فمن ميّز، جاز له السماع، وهذا أمر يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فربّ بليد الطبع، غبيّ الفطرة لا يضبط شيئاً، ولو جاوز هذه السن بكثير وربّ نبيل الجبلّة، ذكي القريحة، يدرك ويميّز قبل أن يبلغ خمس سنين.

فالذي ينبغي في هذا، أن ننظر إلى كلّ صغير على حدة، فمن كان يعقل منهم فهم الخطاب، ويستطيع رد الجواب، كان سماعه صحيحاً، وإن لم يبلغ هذه السن، وإذا لم يكن كذلك، فلا يصح سماعه، ولو جاوز هذه السن بكثير. والله أعلم.

وقد سئل الإمام أحمد فقال: «إذا عقل وضبط»، وسئل موسى بن هارون عن ذلك فقال: «إذا فرّق بين الدابة والبقرة»، وفي رواية: «بين البقرة والحمار».

وهذا الكلام وغيره محمول على اعتبار التمييز، فإذا ميّز الصغير ما يراه ويسمعه وفهم الخطاب، ورد الجواب، صح سماعه وإن كان دون خمس سنين.

انظر الالماع (ص ٦٤)، علوم الحديث (ص ١٣٠)، الكفاية (ص ٦١ ـ ص ٦٥).

وقد ذكر الخطيب في الكفاية (ص ٦٠) نماذج ممن تحملوا قبل سن الخمس، وقبل منهم ذلك وصحّح سماعهم.

وأمّا حديث محمود بن الربيع، فيدل كما قال ابن الصلاح على صحة ذلك من ابن خمس =

وضبط وصحت له الرواية بالإذن أو الحضور أو بالإجازة، صحّ الأخذ عنه بعد بلوغه، ولا يصح الأخذ عمّن لم يبلغ[١].

وكذلك تُقبل رواية من تحمل قبل الإسلام[٢].

القسم الثاني: فيمن يصحّ منه الإسماع.

وتشترط العدالة[٣] فيمن يحتج بروايته.

وتثبت[٤] العدالة بمعدلين[٥]، أو بالاستفاضة، وهو أن/ يشهد له بالثّقة والأمانة

= مثل محمود ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس، ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميّز تمييز محمود رضي الله عنه.

انظر علوم الحديث (ص ١٣١)، وانظر أيضاً الاقتراح (ص ٢٤٠)، التبصرة (٢/ ١٩).

(١) هذا إجماع من العلماء على ذلك كما نص عليه ابن الصلاح والنووي. علوم الحديث (ص ١٠٤) تدريب (١/ ٣٠٠).

قال السيوطي: «وقيل يقبل المميز إذا لم يجرب عليه الكذب».

وانظر: اختصار علوم الحديث (ص ١٠٨)، توضيح الأفكار (٢/ ١١٤)، الاقتراح (ص ٢٣٨).

(٢) وقد ذكر له العلماء مثالين:

أحدهما: التنوخي رسول هرقل. فقد روى الإمام أحمد حديثه في مجيئه إلى النبي ﷺ موفداً من قبل هرقل وساقه مساق الحديث المتصلة.

انظر: المسند للإمام أحمد (٣/ ٤٤١، ٤٤٢).

ثانيهما: حديث جبير بن مطعم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، وكان قد جاء في فداء أسارى بدر قبل أن يسلم.

صحيح مسلم (١/ ٣٣٨)، تدريب (٢/ ٥)، الاقتراح (ص ٢٣٨)، الإصابة (١/ ٢٢٧).

(٣) العدالة: ملكة تحمل صاحبها على التقوى واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس، ويشترط فيها الإسلام والبلوغ والعقل والتقوى والاتصاف بالمروءة وترك ما يخل بها. انظر منهج النقد (ص ٩).

(٤) في «ق»: وثبت.

(٥) في الأصل وفي «ق»: بعدلين.

انظر: علوم الحديث (ص ١٠٥)، تدريب (١/ ٣٠١)، وسيأتي بعد أنّه يكفي في ذلك واحد، وهو الصحيح.

والضّبط والدّيانة/[1]، و (لا)[2] يسئل عمّن اشتهر بالعلم والورع[3]، كالأوزاعي[4] وابن المبارك[5] وأحمد بن حنبل وأمثال هؤلاء[6]. ويعرف اختلال

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٢) ما بين القوسين زدناه على الأصل لأنّه ضروري.

(٣) في «ت» و «ق»: وهو أن يشتهر بالعلم والورع.

قال ابن الصلاح: «فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً». علوم الحديث (ص ١٠٥).

وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال: «مثل إسحاق يسأل عنه؟! إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين».

وسئل يحيى بن معين عن أبي عبيد القاسم بن سلام فقال: «مثلي يسأل عنه؟! هو يسأل عن الناس» الكفاية (ص ٨٧).

(٤) هو الإمام أبو عمر: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، المتوفى سنة (١٥٧ هـ). قال ابن مهدي: «ما كان أحد بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي».

سير (٧/ ١٠٧)، طبقات الفقهاء (ص ٧٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٨).

(٥) هو إمام الزهاد أبو عبد الرحمن؛ عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم، التركي، ثم المروزي المتوفى سنة (١٨١ هـ). قال شعبة: «ما قدم علينا أحد مثل ابن المبارك».

(سير (٨/ ٣٧٨)، تاريخ بغداد (١٠/ ١٥٢)، الديباج المذهب (ص ١٣٠).

(٦) ذكر الخطيب في الكفاية (ص ٨٦) مجموعة منهم، ثم قال: «لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين».

وذهب بعض العلماء كابن عبد البر وابن المواق إلى التوسع في باب العدالة فقالوا: «أهل العلم محمولون على العدالة، حتى يظهر منهم خلاف ذلك». التمهيد (١/ ٢٨)، تدريب (١/ ٣٠٢).

وقد استدلوا لهذا بحديث: «يحمل هذا العلم من خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين».

وضعّف العلماء هذا الحديث بالاضطراب، وحسّنه بعضهم لتعدّد طرقه وشواهده، وصحّحه الألباني.

انظر: تدريب (١/ ٣٠٢)، توضيح الأفكار (٢/ ١٢٨)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ١١٩).

وقد صوّب رأي ابن عبد البر هذا المحققون من أهل الحديث كالجزري، والمزي، =

الضبط[١] بكثرة المخالفين[٢].

ومن جرحه الأئمّة فلا يقبل حديثه[٣]، ولا يثبت الجرح والتّعديل إلاّ

= والذهبي، والسخاوي وانتقده ابن الصلاح. انظر علوم الحديث (ص ١٠٦)، منهج النقد (ص ١٠٣).

(١) الضبط: هو إتقان الراوي لما يرويه، ويكون هذا باليقظة، ويشمل الضبط كمال الملكة العقلية والنباهة واليقظة وعدم الغفلة، وحسن الفهم والحفظ والمعرفة بأحوال الناس.

والضبط قسمان: ضبط كتاب، وضبط صدر.

انظر منهج النقد (ص ٨٠)، هامش توضيح الأفكار (٢/ ١١٥).

وعند الخطيب في الكفاية (ص ١٦٠) عن مالك قال: «لا تأخذ العلم من أربعة... وذكر منهم: «شيخ له فضل وصلاح وعبادة، لا يعرف ما يحدث».

(٢) في «ق»: وتعرف كثرة الخلل بكثرة المخالفين.

والذي رأيته في كتب العلماء تقييد اختلال الضبط بكثرة المخالفة، وليس بكثرة المخالفين، فلو خالفه راوٍ واحد أوثق منه، فإنّ هذا يضره مع كثرة المخالفة، ويجعل حديثه شاذاً مردوداً، كما هو معلوم في اصطلاح العلماء.

أما إذا كثر المخالفون، فإن هذا يزيد حديثه ضعفاً على ضعف. فالأولى في هذا أن يقول: «ويعرف اختلال الضبط بكثرة المخالفة»، والله أعلم.

انظر علوم الحديث (ص ١٦٠)، تدريب (١/ ٣٠٤).

(٣) الجرح: هو الطعن في الراوي بما يسلب أو يخل بعدالته وضبطه، والتعديل هو تزكية الراوي وتوثيقه، والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط، والاحتجاج بروايته ونقله.

والجارح والعدل هو من يقوم بذلك، ولا يشترط به الذكورة والحرية، بل الصحيح المعتمد أنّه يقبل قول كل عدل في جرحه أو تعديله، سواءاً كان ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً، إذا استوفى الشروط الآتية:

أ) العلم والتقوى والورع والصدق: لأنّ هذه هي قوام العدالة، فمتى انعدمت فيه، أصبح هو نفسه مفتقراً إلى من يعدله، فكيف يعدل غيره.

ب) أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

ج) أن يكون عالماً بألفاظ الجرح والتعديل.

وللجارح والمعدل آداب يجب مراعاتها، والاخلال بها يؤثر في شخصيته، وهي:

١) الاعتدال في التزكية وعدم الإسراف فيها: فلا يرفع الراوي عن منزلته التي يستحقها.

٢) لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة، لأن الجرح شرع للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها. =

باثنين[1]، وقيل بواحد[2]. وفي اشتراط ذكر[3] سبب الجرح مذهبان[4].

= ٣) لا ينبغي الاقتصار على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما عن العلماء.

٤) لا يجوز جرح من لا يحتاج إلى جرحه، لأنّ الجرح شرع للحاجة، فإذا لم توجد حاجة، فإنه يكون من قبل الغيبة، وهي حرام بنص الكتاب والسنّة.

انظر تفصيل هذه الشروط والآداب في: قاعدة في الجرح والتعديل (ص ٤٥ ـ و ٤٦)، منهج النقد (ص ٩٥).

(١) كما في الشهادة. علوم الحديث (ص ١٠٩)، تدريب (١/ ٣٠٨).

(٢) وهو المذهب الصحيح المعتمد الذي تبنّاه المحقّقون من العلماء كابن الصلاح (علوم الحديث ص ١٠٩)، والنووي والسيوطي (تدريب ١/ ٣٠٨) والخطيب (الكفاية ص ٩٦ و ٩٧)، وابن حجر (نزهة النظر ص ٨٨) والأمير وابن الوزير (توضيح الأفكار (٢/ ١٢٠) وغيرهم.

ودليلهم على هذا أنّ العدد لم يشترط في قبول الخبر. فلا يشترط في جرح راويه أو تعديله، بخلاف الشهادة فإنّها لا تقبل من واحد، ولأنّ التزكية بمنزلة الحكم، وهو أيضاً لا يشترط فيه العدد.

تدريب (١/ ٣٠) وانظر روضة الناظر (ص ١٠٤).

(٣) لفظ (ذكر) سقط من «ت»، ثم أثبت على هامشها بخط الناسخ.

(٤) يقبل التعديل من غير اشتراط بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب تعدادها، إذ يحتاج المعدل أن يعدّد أسباب التعديل فيقول: «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا»، أو يقول: «هو يفعل كذا، ويفعل كذا». فيعدّد جميع ما يفسّق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جداً. علوم الحديث (ص ١٠٦).

أما الجرح: ففيه مذهبان:

المذهب المعتمد أنه لا يقبل إلاّ مفسراً مبين السبب، لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس جرحاً، فلا بد من بيان السبب.

قال ابن الصلاح: «وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله» علوم الحديث (ص ١٠٧)، وذكر الخطيب في الكفاية (ص ١٠٨) أنّه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم، وقال: «هو الصواب عندنا».

وأورد في (ص ١١٠) أخباراً عمّن استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة.

والمذهب الثاني: أنه لا يجب ذكر سبب الجرح، إذا كان الجارح عالماً، بصيراً، وهو اختيار القاضي أبي بكر.

توضيح الأفكار (٢/ ١٤٤).

وإذا تعارض التعديل والتجريح، فالجرح مقدم[1]، وقيل: التعديل[2].

ومن جهل أمره فلا يقبل[3]، وقيل: هو على القبول حتى يظهر

---

(١) الصحيح أنّ الجرح مقدم مطلقاً، وإن كثر المعدلون، وهذا مذهب جمهور العلماء، كما نص على ذلك الخطيب في الكفاية (ص ١٠٦).

وقال ابن الصلاح: «إنه الصحيح». علوم الحديث (ص ١١٠)، وصححه الأصوليون كالإمام فخر الدين الآمدي. توضيح الأفكار (٢/ ١٦١)، روضة الناظر (ص ١٠٤)، واستدلوا لهذا بأنّ الجارح معه زيادة علم لم يطلع عليها المعدل، فهو مصدق للمعدل فيما أخبر به من حاله الظاهرة، ولكنه يخبر عن أمر باطن خفيّ علمه، وخفي ذلك على المعدل، وإخبار المعدّل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبره به.

ولكن ينبغي أن يقيّد هذا القول بقيود لا بدّ منها وهي:

١) أن يكون الجرح مفسراً: وقد سبق الكلام على هذا.

٢) ألاّ يكون بين الجارح والمجروح ما يمنع من قبول قوله فيه، كالعداوة، والحسد، والمخالفة في العقيدة والتحامل، والمخالفة بين أهل التصوف وأصحاب الظاهر. انظر الاقتراح (ص ٣٣١).

وانظر كلام ابن عبد البر والذهبي فيما يقع بين الأقران من العلماء، وقد ذكروا أمثلة من ذلك. ميزان الاعتدال (١/ ١١١)، جامع بيان العلم (٢/ ١٥٠).

٣) ألاّ يدفع المعدّل هذا الجرح عن الراوي، وينفيه بالدليل الصحيح، فإذا حصل هذا، قُدّم التعديل.

انظر: أحكام الاحكام (٢/ ٩٩).

٤) ألاّ يثبت المعدل معرفته لسبب الجرح، وكون الراوي تاب وحسن حاله، فإن حصل هذا، قدم التعديل أيضاً.

والمذهب الثاني: أنّه يقدم التعديل إذا كثر المعدلون، بحيث زادوا على عدد الجارحين.

وقد رد الخطيب هذا المذهب في الكفاية (ص ١٠٧).

وفي المسألة أقوال أخرى، ترجع إلى الترجيح بالعدد، أو الحفظ، أو الورع، أو غير ذلك. انظر هامش توضيح الأفكار (٢/ ١٥٨، ١٥٩).

(٢) في «ت»: وقيل الترجيح. وفي «ق»: وقيل التجريح.

(٣) تنقسم الجهالة إلى ثلاثة أقسام:

١) إمّا أن تكون الجهالة في عين الراوي، ويسمى عندها مجهول العين.

٢) وإمّا أن تكون الجهالة في حال الراوي، أي: صفته الظاهرة والباطنة، ويسمى عندها =

الجرح[1]، وهو مذهب أبي حنيفة[2].

ورواية العدل ليس بتعديل، وقيل: تعديل[3].

= مجهول الحال.

٣) وإما أن تكون الجهالة في صفته الباطنة، مع العلم بحاله الظاهر أنه عدل، ويسمى عندها المستور.

هذا التقسيم الثلاثي هو الذي درج عليه المصنفون في كتبهم. علوم الحديث (ص ١١١) تدريب (١/ ٣١٦) اختصار علوم الحديث (ص ٩٧).

ولكن الحافظ ابن حجر قسم المجهول عملياً إلى قسمين، إذ قال: «فإن سمي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين... أو إن روى عنه إثنان فصاعداً، ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور».

نزهة النظر (ص ٥٣).

وقال الخطيب: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب الحديث في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد... وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل إثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك... إلا أنّه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه».

الكفاية (ص ٨٨، ٨٩).

فأما مجهول العين: فالصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أنه لا يقبل حديثه.

علوم الحديث (ص ١١١) تدريب (١/ ٣١٧) توضيح الأفكار (١/ ١٨٥).

وأما مجهول الحال: فقد رد الجمهور روايته إلى حين تبين حاله، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله قول رواية مجهول الحال. روضة الناظر (ص ١٠١).

(١) في «ت» و «ق»: جرحه.

(٢) هو الإمام عالم العراق أبو حنيفة: النعمان بن ثابت التيمي، الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠ هـ). كان إماماً متبعاً، ورعاً متعبداً، قارئاً للقرآن، فقيهاً، أثنى عليه العلماء.

ترجمته في: سير (٦/ ٣٩٠)، تاريخ بغداد (١٣/ ٣٢٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤٩).

(٣) في هذه المسألة ثلاث أقوال:

أ) أنّ هذا ليس تعديلاً، وهذا مذهب الأكثرين من أهل الحديث وغيرهم. وهذا لأنه يجوز أن يروي العدل عن غير العدل. فلم تتضمن روايته عنه تعديلاً له.

انظر: تدريب (١/ ٣١٤)، وفيه أمثلة من ذلك. وانظر أيضاً: علوم الحديث (ص ٩٦). =

وحكم الحاكم الذي يطلب[1] التعديل تعديل لمن شهد/ له/ [2].

ومن كذب في الحديث، متعمداً، فلا تقبل روايته[3]، [وإن تاب][4].

ومن عرف بالتّدليس فلا يقبل منه الحديث[5].

ب) أنّ هذا تعديل له: وهذا مذهب بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي. وحجتهم أنّ العدل، لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره، ولو لم يذكره لكان غاشاً في الدين، ورُدّ هذا بأنّه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً له ولا خبراً عن صدقه. الكفاية (ص ٩١، ٩٢) تدريب (١/ ٣١٤).

ج) إن كان العدل الذي روى عنه لا يروى إلاّ عن عدل، كانت روايته تعديلاً له، وإلاّ فلا. وهذا اختيار الأصوليين كالآمدي وابن الحاجب وغيرهما. انظر روضة الناظر (ص ١٠٥).

ورَدّ هذا بأنّه قد يكون ثقة عنده، لا عند غيره، بل ربما لو سمّاه كان ممّن جرحه غيره بجرح قادح، بل إنّ إضرابه عن تسميته يوقع تردداً في القلب. اختصار علوم الحديث (ص ٩٦)، تدريب (١/ ٣١٠، ٣١١).

(١) في «ق» طلب.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

قال ابن قدامة: «وذلك أقوى من تزكيته بالقول»، وقال السيوطي: «الحكم بالشهادة تعديل، بل قال الغزالي: أقوى منه بالقول».

روضة الناظر (ص ١٠٥)، تدريب (١/ ٣٣٣).

(٣) إذا كانت التوبة من الكذب في حديث الناس، قبلت توبته وقبل حديثه، إذا استوفى شروط الصحة الأخرى، وهذا للآيات والأحاديث الواردة في هذا الشأن.

أما إذا كانت التوبة من الكذب في حديث النبي ﷺ فلا تقبل روايته أبداً، وإن حسنت طريقته، وهذا مذهب أئمة الدين والعلم كأحمد بن حنبل وغيره، زجراً وتغليظاً عليه، ومبالغة في الحيطة حفاظاً على الشريعة، تدريب (١/ ٣٣١).

(٤) زيادة من «ت» و «ق».

(٥) هذا التعميم غير مستقيم، إنما الواجب التفصيل:

إن كان ما رواه المدلس، استعمل فيه لفظاً صريحاً في السماع والاتصال كأن يقول: حدثنا سمعت أخبرنا، فهذا متصل، حكمه حكم الحديث الصحيح إذا استوفى باقي الشروط.

وأما ما رواه بلفظ ليس صريحاً في السماع والاتصال كقوله: عن فلان قال فلان أن فلانا قال: فهذا حكمه حكم الحديث المنقطع، فهو مردود لاحتمال أن يكون دلّس فيه. والله أعلم.

انظر علوم الحديث (ص ٧٥)، تدريب (١/ ٢٢٩).

ويكره[1] الأخذ عمّن يكثر الرواية عن أحبابه، كجدّه وأبيه[2] وأخيه[3]، ونفسه كقوله: حدّثني فلان/عني/[4].

---

(١) قول المؤلف هنا (ويكره الأخذ عمن يكثر الرواية...) وقوله الذي يأتي في (ص ٢): وكره بعضهم أن يكثر من ذلك، ويقال لها رواية الأحباء).

أقول: لم أر من ذكر هذه الكراهة، أو قال بها، أو ذهب إليها، بل ورد ما يخالفها، فقد جاء عن الإمام مالك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ﴾ سورة الزخرف، الآية (٤٤). قال: «قول الرجل حدثني أبي عن جدي».

وقال أبو القاسم المنصور بن محمد العلوي: «الإسناد بعضه عوال وبعضه معال، وقول الرجل حدثني أبي عن جدّي من المعالي». علوم الحديث (ص ٣١٦).

ولعل المؤلف تصحّف عليه ما ذكره ابن الصلاح من كراهية العلماء كالشافعي وغيره للرواية عن الأحياء ويقوّي هذا الاحتمال أنّ هذه العبارة مذكورة في باب من حدث ونسي، فحدّث عمّن حدثه عن نفسه وهو ما ختم به المؤلف عبارته ففهم المؤلف من الأحياء: الاحباء، ثم بنى عليها ما ذكره من الكراهية، والله أعلم.

انظر عبارة الشافعي في علوم الحديث (ص ١١٨).

(٢) في «ق»: كأبيه وجده. وسيأتي الكلام على هذا النوع.

(٣) سيأتي الكلام على هذا مفصلاً.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

ويحصل هذا، إذا حدّث الشيخ تلميذه بحديث، ثم نسيه، فلمّا ذكره له التلميذ لم يذكره، ولكن لثقته في تلميذه، فإنّه يرويه عنه عن نفسه، فيقول: حدثني فلان عني إني حدثته...

ومن هذا ما رواه الترمذي (١/ ٧٧) قال: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا جرير قال: حدثنيه علي بن مجاهد عني وهو عندي ثقة عن ثعلبة، عن الزهري قال: «إنما كره المنديل بعد الوضوء، لأنّ الوضوء يوزن».

وهل يقدح هذا في صحة الحديث أم لا؟. فيه تفصيل:

أ) إذا قال الشيخ: لا أعرفه، أو لا أذكره، أو نحوه، مما يقتضي جواز نسيانه، فهذا لا يقدح في الحديث ويجوز العمل به، وهذا هو الصحيح، وهو قول الجمهور من أهل الحديث والفقه والكلام، خلافاً لبعض الحنفية الذين ذهبوا إلى إسقاطه بذلك.

انظر: علوم الحديث (ص ١١٧). تدريب (١/ ٢٣٥)، روضة الناظر (ص ١٠٩، ١١٠).

ب) أمّا إن جزم بنفيه كأن يقول: ما رويته، أو كذب علي ونحو ذلك، فالذي اختاره ابن الصلاح والخطيب وغيرهما أن تُردّ روايته لتعارض قوليهما، ولكن لا يقدح هذا في باقي مروياته عنه، ولا يثبت بذلك جرحه.

وذهب السمعاني إلى قبوله، وعزاه الشاشي للشافعي، وحكى الهندي الإجماع عليه، وجزم=

القسم الثالث: في صفة الإسماع[1].

ووجوه أخذ الرواية كثيرة، ويجمعها ثمانية أضرب[2]:

الضّرب الأول: السّماع من لفظ الشيخ.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: مشافهة تملى علي فأنقل.

وسواء كانت المشافهة من حفظه أو بقراءته من كتاب[3].

ويجوز للسّامع منه أن يقول: حدّثنا، وأنبأنا، وأخبرنا، وسمعت فلانا يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان[4].

وهذه[5] أرفع درجات الرواية عند قوم[6] ومنهم الناظم.

= الماوردي والروياني بأنّ ذلك لا يقدح في صحة الحديث، إلاّ أنّه لا يجوز للفرع أن يرويه عن الأصل.

علوم الحديث (ص ١١٧)، تدريب (١/ ٣٣٤).

وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «الراجح قبول الحديث مطلقاً، إذ أنّ الراوي عن الشيخ ثقة ضابط لروايته. فهو مثبت، والشيخ وإن كان ثقة إلا أنّه ينفي هذه الرواية، والمثبت مقدم على النافي، وكل إنسان عرضة للنسيان والسهو وقد يثق الإنسان بذاكرته، ويطمئن إلى أنه فعل الشيء جازماً بذلك، أو أنّه لم يفعله، مؤكداً لجزمه، وهو في الحالين ساه ناس». الباعث (ص ١٠٤).

(١) أي صفة تحمل الحديث عن الشيخ.

(٢) في «ت» و «ق»: ضروب. أي: أنواع أو أقسام أو طرق.

(٣) في «ق»: من حفظ أو بقراءة من كتاب. وفي «ت»: أو بقراءة كتاب. وسواء كان إملاءً أو تحديثاً من غير إملاء. وهذا النوع هو الأكثر استعمالاً، وبواسطته تلقى الصحابة الحديث عن النبي ﷺ ثم رووه عنه. ولها كان أرفع أنواع التحمل عند جماهير العلماء كما نص على ذلك غير واحد.

انظر علوم الحديث (ص ١٣٢)، الالماع (ص ٦٩)، التدريب (٢/ ٨).

(٤) الالماع (ص ٦٩)، وهذا مذهب جمهور رواة الحديث المتقدمين، ولكن ابن الصلاح ردّ هذا ورجّح استعمال ألفاظ مخصوصة صريحة في السماع وهي: سمعت، حدثني، حدثنا، وهذا لأنّ الألفاظ الأخرى قد شاع استعمالها في غير ما سمع من لفظ الشيخ.

ولعل هذا هو الصواب، حفاظاً على سلامة القواعد والمصطلحات من التداخل. والله أعلم. انظر علوم الحديث (ص ١٣٢).

(٥) في «ق»: وهذا.

(٦) يعني جمهور العلماء كما ذكرنا قبل، إلا أنها مرتبة فيما بينها: فأرفعها: سمعت، ثم حدثني أو=

والصحيح: التّسوية بين القراءة[1] والعرض على العالم[2].

الضّرب الثاني: القراءة على الشيخ[3].

و[و][4] سواء كنت [أنت][5] القارىء، أو غيرك[6] وأنت تسمع[7]، ولا خلاف

= حدثنا ثم أخبرني، أو أخبرنا، ثم أنبأني أو نبّأنا، أو أنبأنا، ثم قال، أو ذكر لنا، أو قال لي، أو ذكر لي، مع بعض الاختلاف في ترتيب بعضها.

انظر: علوم الحديث (ص ١٣٥)، تدريب (٢/ ٨)، هامش توضيح الأفكار (٢/ ٢٩٦).

(١) لفظ (القراءة) سقط من «ق». ثم أثبت على هامشها بخط الناسخ.

(٢) في الأصل: العلم وهو خطأ. وكان ينبغي أن تذكر هذه المسألة بعد الكلام عن العرض وهو الضرب الثاني وهو ما فعله المصنفون كابن الصلاح والنووي والسيوطي وغيرهم.

ولكن ما دام المؤلف قد ذكرها فلنتكلم عنها:

اختلف في: هل العرض مثل السماع، أم دونه، أم أعلى منه، ثلاثة أقوال:

الأول: أن العرض مثل السماع في المرتبة: وهذا مذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء أهل المدينة ومذهب معظم علماء أهل الحجاز والكوفة، ومذهب البخاري.

الثاني: أن العرض أرقى من السماع. وهذا مذهب أبي حنيفة وابن أبي ذئب والليث بن سعد وشعبة وكثير من العلماء، وهو رواية عن مالك.

الثالث: أن السماع أعلى رتبة من العرض. وهذا الذي رجحه ابن الصلاح والنووي وابن كثير، وذكروا أنه مذهب جمهور أهل الشرق.

وقد نحا بعض العلماء كالسخاوي منحى التوفيق بين هذه الآراء المتعارضة، فرجّح العرض فيما إذا كان الطالب أعلم وأضبط، وكان الشيخ في حال القراءة عليه أوعى وأضبط وأيقظ منه في حال قراءته هو، أما إذا لم يحصل هذا، فالسماع عند ذلك أرجح.

انظر تفصيل كل هذه الأقوال وأدلتها في: علوم الحديث (ص ١٣٧)، تدريب (٢/ ١٤)، اختصار علوم الحديث (ص ١١٠)، الكفاية (ص ٢٥٩)، فتح الباري (١/ ١٥٤)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٠٤).

(٣) ويسميها أكثر المحدثين: (عرضا) حيث أن القارىء يعرض على الشيخ ما يقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرىء. علوم الحديث (ص ١٣٧).

(٤) زيادة من «ت» و «ق».

(٥) زيادة من «ت» و «ق».

(٦) في الأصل: أو غير ذلك.

(٧) في «ق»: تستمع.

وسواء كنت تقرأ من كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ أو لا يحفظه، لكن =

أنها رواية صحيحة[1].

واختلف: هل تُنقل[2] بحدّثنا وأخبرنا وبما يجوز في السماع أو لا؟.

والصحيح: الجواز[3]، وهو مذهب مالك رحمه الله وكثير من المحدثين[4].

والحجة: قول علي رضي الله عنه: «قراءتك على العالم كقراءته عليك»[5].

= يمسك أصله هو أو ثقة غيره. علوم الحديث (ص ١٣٧).

(١) الالماع (ص ٧٠)، وهذا خلافاً لأبي عاصم النبيل، ومحمد بن سلام، وعبد الرحمن بن سلام الجمجي فقد ورد عنهم ما يدل على أنهم كانوا لا يجيزون للمحدث أن يروي ما يحمله بهذا الوجه.

انظر: الكفاية (ص ٢٧٢، ٢٧٣).

(٢) في «ق»: يقول.

(٣) في «ق»: جوازه. وفي «ت»: والأول الصحيح.

(٤) أما لفظ السّماع، فالجمهور على أنه لا يجوز استعماله في العرض لا مطلقاً ولا مقيداً، وجوّز بعضهم ذلك بشرط أن يقيّده بالقراءة على الشيخ، ففي كلام المؤلف قصور إذ لم يقيّد السماع.

أما لفظ: حدثنا أو أخبرنا، ففيه ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، والثالث: إطلاق لفظ الأخبار دون التحديث.

انظر تفصيل ذلك في علوم الحديث (ص ١٣٩)، الاقتراح (ص ٢٢٧)، بيان العلم (٢/ ١٧٥)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٠٥)، الالماع (ص ٧٣).

أما أجود العبارات في هذا فهو أن يقال: قرأت على فلان، أو قرىء على فلان وأنا أسمع، أو حدثنا قراءة عليه، أو أخبرنا قراءة عليه، علوم الحديث (ص ١٣٨).

(٥) أورده القاضي عياض في الالماع (ص ٧١) عن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما.

وأورده الخطيب في الكفاية (ص ٢٩٨) بلفظ: «قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء إذا أقر لك ذلك.

وفي لفظ «القراءة عليه بمنزلة السماع منه».

وأورد في (ص ٣٠٠) عن ابن عباس: «اقرؤا علي، فإنّ قراءتكم علي كقراءتي عليكم».

وروى ابن عبد البر في جامعه (٢/ ١٧٥ ـ ١٧٨)، نقلاً عن العلماء في ذلك.

الضرب الثالث: المناولة[1].

وهي أن يدفع[2] الشيخ[3] كتاباً، صحّح روايته فيقول لمن ناوله/ له/[4]: أرو هذا عني، فإنّي رويته[5]، وسواء كانت النسخة لك أو له[6].

---

(١) لغة: هي العطية.

(٢) في الأصل: يرفع. بالراء، والمثبت من «ت» و «ق».

(٣) في «ق»: للشيخ.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) في «ق»: روايته. وهو خطأ.

(٦) في «ق»: له أو لك. بالتقديم والتأخير.

ودليل المناولة من السنة ما استدل به الحاكم من حديث بن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، ويدفعه عظيم البحرين إلى كسرى. معرفة علوم الحديث (ص ٢٥٨)، الالماع (ص ٨١).

ودليله أيضاً ما علقه البخاري في كتاب العلم (١/ ١٩٨) واحتج به على صحة المناولة.

والمناولة على ثلاثة أنواع:

١) مناولة مقرونة بالإجازة مع التمكين من النسخة. وهذا النوع مقبول بين العلماء بلا خلاف، وإنما الخلاف في مساواته للسماع. انظر علوم الحديث (ص ١٦٧)، الالماع (ص ٧٩).

٢) مناولة مقرونة بالإجازة من غير تمكين من النسخة. وهذا النوع دون الذي قبله، ولكن يجوز للطالب رواية هذا الكتاب الذي ناوله إيّاه إذا وجده، وغلب على ظنّه أنّه سلم من التّغيير، أو وجد فرعاً مقابلاً به موثوقاً بموافقته لما كان تناوله.

انظر: علوم الحديث (ص ١٦٧)، الالماع (ص ٨٢).

٣) مناولة مجرّدة من الإجازة، وهذا النّوع من المناولة لا تجوز الرّواية به إلاّ أن يقترن بقرينة ظاهرة.

انظر: تدريب (٢/ ٥٠)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٣٥).

وأمّا الألفاظ المستعملة في التّعبير عن المناولة، فإنّ الصّحيح المختار أن لا يطلق في ذلك: حدّثنا وأخبرنا، بل ينبغي تقييدها فيقال: أخبرنا، أو حدّثنا فلان مناولة وإجازة، أو أخبرنا إجازة، أو أخبرنا مناولة، أو ناولني فلان، وما شابه ذلك. انظر: علوم الحديث =

الضرب الرابع: الكتاب[١].

وهي[٢] أن يكتب له بالإذن في الرواية عنه فيما صحت فيه روايته، وصحّح العمل بذلك كثير/ من الناس/[٣]، وقيل بالمنع، وهو مرجوح[٤].

= (ص ١٧٠).

(١) وتسمّى أيضاً: المكاتبة. علوم الحديث (ص ١٧٣)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٣٨).

(٢) في «ت» و «ق»: وهو.

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٤) المكاتبة على نوعين:

١ ـ المكاتبة المقرونة بالإجازة: وهذه حكمها حكم المناولة المقرونة بالإجازة من حيث القوّة، والقول فيها كالقول في المناولة. انظر: الالماع (ص ٨٤)، الكفاية (ص ٣٣٦).

٢ ـ المكاتبة المجرّدة من الإجازة: وهذه أجازها أكثر أهل الحديث، وغير واحد من الفقهاء والأصوليين.

قال عياض: «وقد استمرّ عمل السّلف، فمن بعدهم من المشايخ بالحديث بقولهم: كتب إليّ فلان، قال فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا الحديث، وعدّوه من المسند بغير خلاف يعرف في ذلك، وهو موجود في الأسانيد كثير». الالماع (ص ٨٦)، وانظر الكفاية (ص ٣٣٦).

وذهب قوم إلى عدم صحّتها، منهم القاضي أبو الحسن الماوردي الشّافعي، والآمدي، وابن القطّان، وهو قول مرجوح. انظر: علوم الحديث (ص ١٧٣)، تدريب (٢/ ٥٥).

وبهذا التّفصيل يظهر ما في كلام المؤلّف من قصور، إذ الخلاف في النّوع الثّاني دون الأوّل، والله أعلم.

وأمّا الألفاظ المعبّر بها عنها، فالمختار أن يقول فيها: كتب إليّ فلان قال، أو يقول: أخبرني مكاتبة، أو كتابة، ونحو ذلك.

وجوّز بعضهم إطلاق: (حدّثنا وأخبرنا) في المكاتبة، وهذا مذهب ضعيف وفرّق آخرون بين اللّفظين، فجوّزوا (أخبرنا) دون (حدّثنا)، والله أعلم.

انظر: تدريب (٢/ ٥٨)، توضيح الأفكار وهامشه (٢/ ٣٣٩).

الضرب الخامس: الإجازة[1].

إما مشافهة، وإما اذنا [بذلك][2] إن كان غائباً.

وله أن يكتب/ له/ [3] ذلك[4] بخطّه/ بحضرته أو مغيبه/ [5]، وقيل/ هي/ [6] كالكتابة[7] والصحيح أنّها أعمّ وأنفع.

وتصح للموجود والمفقود[8]، ومن ولد، ومن سيولد، ولطلبة العلم بمدينة كذا، في زمان كذا[9] ولمن حضر ولمن غاب بطلبه هو ذلك بنفسه[10] بالمشافهة، أو بالكتب[11]، أو بطلب غيره له.

وتصحّ مطلقة، ومقيدة في معين، و[في][12] غير معين.

---

(١) لغة: مأخوذة من قولهم: أجاز فلان فلانا بكذا: إذا أباحه له، وصيّره جائزاً، بعد أن كان محظوراً عليه.

واصطلاحاً: هي إذن المحدّث للطّالب أن يروي عنه ما لم يسمعه منه أو يقرأه عليه.

وأمّا أنواعها، فقد ذكر لها القاضي عياض ستّة أنواع، وزاد عليها ابن الصّلاح نوعاً سابعاً، أعلاها وهي التي قيل أنّه لم يخالف في جوازها إلاّ من أنكر الإجازة مطلقاً الإجازة لمعيّن في معيّن، وفيما عداها خلاف.

انظر: الالماع (ص ٨٨)، علوم الحديث (ص ١٥١)؛ تدريب (٢/ ٣٥).

(٢) زيادة من «ق».

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٤) في «ق»: بذلك.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٧) في «ت»: كالكتاب.

(٨) في «ق»: للمفقود والموجود. بالتّقديم والتّأخير.

(٩) في «ت»: في سنة كذا.

(١٠) في «ت»: لنفسه. وفي «ق»: يطلب هو ذلك لنفسه.

(١١) في «ق»: بالكتاب.

(١٢) في هذه الجملة ثلاثة أنواع من الإجازة:

أ) إجازة لمعيّن في معيّن، وتقدّم ذكرها.

ب) إجازة لمعيّن في غير معيّن: والجمهور على جوازها، والخلاف فيها أقوى وأكثر. =

وتصحّ للمجهول وغيره[١]، وعلى ذلك عمل أهل العلم، وإذا[٢] اقترنت بالمناولة كانت أقوى[٣].

الضرب السادس: إعلام الشيخ.

أنّ هذا من روايته، أو[٤] إن كان هذا الكتاب سماعه دون أن يأذن له في روايته، وإنما هو[٥] بمجرّد القول له أو لغيره، وصحّ هو عنده.

وهذا[٦] ملحق بالإذن عند كثير من الناس، ومنعت[٧] ذلك طائفة من المحدثين[٨].

= ج) إجازة لغير معيّن بوصف العموم: ويقال لها الإجازة العامّة، واختلف في جواز هذا النّوع، فصحّحه عياض والعراقي بشرط أن يكون مقيّداً بوصف حاضر، كأن يقول: أجزت طلبة العلم بمدينة كذا، أو مسجد كذا، وغير ذلك.

وأطلق الخطيب الجواز ولم يقيّد، وردّ ابن الصّلاح هذا النّوع.

انظر: الالماع (ص ٩١، ١٠١)، علوم الحديث (ص ١٥٤، ١٥٥).

(١) الإجازة للمجهول، أو بالمجهول: لا يطلق القول بردّ هذا النّوع أو قبوله، بل يخضع للقرائن.

انظر: علوم الحديث (ص ١٥٦)، تدريب (٢/ ٣٥).

وبقي من أنواع الإجازة ثلاثة أنواع:

الإجازة للمعدوم: وأجازها أصحاب مالك وأبي حنيفة والخطيب البغدادي، وردّها ابن الصلاح والنووي وفرّق السيوطي بين أن تكون الإجازة للمعدوم تبعاً لموجود، كقوله: أجزت لك ولمن سيولد لك، أو لا تكون، وصحّح الأولى دون الثّانية.

انظر: الالماع (ص ١٠٤)، علوم الحديث (ص ١٥٨)، تدريب (٢/ ٣٧).

إجازة ما لم يسمعه المجيز: والصّحيح بطلانها، كما نصّ على ذلك غير واحد.

انظر: الالماع (ص ١٠٦)، علوم الحديث (ص ١٦١)، تدريب (٢/ ٤٠).

إجازة المجاز: مثل أن يقول له: أجزت لك إجازتي. وهذه إجازة صحيحة. انظر علوم الحديث (ص ١٦٢).

(٢) في «ق»: فإذا.

(٣) في «ق»: كانت أولى، وفي «ت»: كان أولى.

(٤) في الأصل: (و). والمثبت من «ت» و «ق».

(٥) في الأصل: هي. والمثبت من «ت» و «ق».

(٦) في «ت» و «ق»: وهذا هو.

(٧) في «ت»: منع.

(٨) ذهب إلى جواز الرواية بهذا النوع كثير من أصحاب الفقه والأصول والظاهر، منهم ابن جريج =

وعلى الجواز، فيذكر المطلع الرواية[1]، ولا يقول: حدّثنا ولا أخبرنا[2]، ولا قال لنا.

الضرب السابع: الوصية بكتبه[3].

وهو أن يُوصي بدفع كتابه[4] عند موته أو سفره لرجل من غير زيادة على ذلك، فالدفع نوع من الإذن أو المناولة.

وهذا/ الضرب/ [5] قريب من الضرب السادس إلاّ أنّ في هذا مذهبين: الصحة والوقف[6].

= وابن الصباغ الشافعي، وأبو العباس الغمري المالكي، وعبد الملك بن حبيب المالكي، ورجّحه الرامهرمزي وجزم به صاحب المحصول.

وزاد بعض الظاهرية أنّه لو قال له: هذه روايتي لا تروها، فأنه يجوز له روايتها، وصوّب هذا القاضي عياض. انظر: علوم الحديث (ص ١٧٥)، الالماع (ص ١٠٨)، تدريب (٢/ ٥٩).

ومنع الرواية بهذا النوع: ابن الصلاح والنووي والغزالي وغيرهم، ولكنهم أوجبوا على من تحمل شيئاً بالإعلام أن يعمل به إذا صح إسناده وإن لم تجز له روايته لأن ذلك أي العمل به يكفي فيه صحة الخبر المحتمل في نفسه. انظر علوم الحديث (ص ١٧٦)، تدريب (٢/ ٥٩)، الالماع (ص ١١٠).

(١) في «ق»: وعلى هذا، فيذكر لفظ الرواية.

(٢) في الأصل: وخبرنا.

(٣) في الأصل: بكتابه. ولعلها: كتابه. والمثبت من نسختي «ت» و «ق».

(٤) في «ت»: وهو أن يوصي بكتبه. وفي «ق»: بكتب.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) صحح الرواية بهذا الضرب من التحمل من المتقدمين أبو قلابة ومحمد بن سيرين، ومن المتأخرين: القاضي عياض حيث قال: «لأنّ في دفعها له نوعاً من الأذن وشبهاً من العرض والمناولة، وهو قريب من الضرب الذي قبله، أي: الاعلام: الالماع (ص ١١٥).

ومنع الرواية بها كل من ابن الصلاح والنووي وغلّطا من قال بالجواز. قال ابن الصلاح: وهذا بعيد جداً وهو إما زلة عالم، أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة».

علوم الحديث (ص ١٧٧)، وانظر تدريب (٢/ ٦٠).

صحّح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله هذا النوع من التحمل واعتبره نوعاً من الإجازة، الباعث=

الضرب الثامن: الخط[1].

وهو الوقوف[2] على خطّ محدّث مشهور، معروف الخط، أنّه روى كتاب فلان.

وهذا يقول فيه من أخذ به: وجدت بخطّ فلان، ولا يقول/ فيه/ [3]: حدثنا ولا أخبرنا[4]، فإنّه من الإعلام[5] بالرواية دون الإذن، وتساهل قوم في ذلك فيقولون[6]: حدثنا، وهو لم يره[7]، إلاّ أنّه وقف على خطّه كما ذكرنا[8].

وفي جواز العمل به خلاف[9].

= الحثيث (ص ١٢٧).

(١) اصطلح العلماء على تسمية هذا الضرب من التحمل بالوجادة، وهي لغة: مصدر ل (وجد)، مولد غير مسموع من العرب.

(٢) في «ق»: الوقف.

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٤) في «ق»: ولا خبرنا.

(٥) في «ق»: أعلام.

(٦) في الأصل: ويقولون. وفي «ق»: فيقول.

(٧) في «ق»: لم يرو. وهو خطأ.

(٨) في «ق» كما ذكرنا.

قال ابن الصلاح: «وجازف بعضهم فأطلق فيه: حدثنا وأخبرنا»، علوم الحديث (ص ١٧٩)، وانظر الالماع (ص ١١٧).

(٩) اختلف في جواز العمل بالوجادة أي الخط على قولين:

الأول: عدم جواز العمل بها، وهذا مذهب معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم.

الثاني: جواز العمل بها. وهذا مذهب الشافعي وطائفة من أصحابه، وهو الذي نصره الجويني وصححه النووي ورجحه ابن الصلاح، وبيّن أنّه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسدّ باب العمل بالمنقول، انظر تفصيل هذا الخلاف في: الالماع (ص ١٢٠)، توضح الأفكار (٢/ ٣٤٨ ـ ٣٥١).

/ فصـــل/ [١]: والألفاظ المعبّر بها في هذا الباب لا تفاوت فيها، وهي متقاربة كقوله: حدثنا، وأنبأنا وأخبرنا[٢]، [ونبّأنا][٣]، وقال لنا، وحكي لنا، وسمعنا منه كذا[٤].

وقال بعضهم: القوة في أخبرنا[٥].

وقال مالك: حدثنا وأخبرنا شيء واحد[٦]، واختاره البخاري/ وغيره/ [٧] والله الموفق.

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) في «ت» و «ق»: أخبرنا وأنبأنا. بالتقديم والتأخير.

(٣) زيادة من «ت».

(٤) الالماع (ص ١٢٢). وقد قدمنا أنّ الراجح استعمال ألفاظ مخصوصة في السماع حتى يتميز عن غيره من أنواع التحمل الأخرى.

(٥) نقله القاضي في الالماع (ص ١٢٢) عن إسحاق بن راهوية وطائفة من العلماء من أهل خراسان.

(٦) الالماع (ص ١٢٢).

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق». انظر الالماع (ص ١٢٣).

قد أورد الخطيب في الكفاية (ص ١٠) عن أحمد بن حنبل ويزيد بن هارون، والنضر بن شميل وأبي عاصم النبيل ووهب بن جرير، كلهم يقولون: حدثنا وأخبرنا شيء واحد.

قال الحميدي: كان عند ابن عيينة: حدثنا وأنبأنا وسمعت واحداً. فتح الباري (١/ ١٤٤).

قوله:

وعــذل عــذولــي منكــر لا أشيعــه   وزور وتــدليــس يُــرد ويُهمــل.

(العذل) بالذال المعجمة: [اللوم][1]، والعَذول بفتح العين: اللآئم، تقول عذلت الرجل، أعذله بكسر الذال وضمها عذلا، و(المنكر) غير المعروف. و(الشياع): الظهور والتفرق، والمشياع[2]: الذي لا يكتم ما سمع[3] و(الزور): المختلق من الكلام، و(التدليس): من الدَّلَس وهو كتمان العيب، و(الرد): عدم القبول، وهو مصدر: [رد][4]، تقول: رددت الشيء ردا، و(الاهمال): الترك والتخلية، ومنه الإبل الهوامل التي لا ترعى ولا تستعمل[5].

و(عذل): مصدر مبتدأ، وهو مضاف إلى (عذولي) الذي هو مضاف إلى الياء التي[6] عبّر بها المتكلم عن نفسه، فهو مضاف ومضاف إليه، وهو من/ باب[7] إضافة المصدر إلى فاعله، و(منكر): خبر المبتدأ و(لا): نافية، ولا عمل لها في المعارف، و(أشيعه): فعل مضارع، وفاعله[8] مستتر لازم الاستتار، [و][9] التقدير: أشيع[10] أنا، والهاء: ضمير المفعول، وهي عائدة على العذل المتقدم، وهو خبر ثان[11] للمبتدأ الذي هو: عذل/ عذولي/[12].

/ وقوله/[13]: (وزور وتدليس): أخبار معطوفة بالواو على (منكر) الذي هو

---

(١) زيادة من «ت» و «ق».
(٢) في «ت»: الشياع. وفي «ق»: الشايع. والصحيح ما في الأصل. انظر الصحاح (ج٣ ـ ص ١٣٤).
(٣) في «ق»: الذي يتكلم بما يسمع، وفي «ت»: الذي يكتم ما يسمع.
(٤) زيادة من «ت» و «ق».
(٥) قال في الصحاح (٥/ ١٨٥): وهوامل الإبل: التي ترعى بلا راع.
(٦) في الأصل و «ت»: الذي. والمثبت من «ق».
(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ت».
(٨) في «ت» و «ق»: وفاعل.
(٩) زيادة من «ق».
(١٠) في الأصل: أشيعه أنا.
(١١) في «ت»: ثاني. وهو خطأ.
(١٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت».
(١٣) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

الخبر الأول، وتعدد الأخبار جائز[1]، فلهذا المبتدأ ستة أخبار[2]، و(يرد ويهمل): فعلان مبنيان لما لم يُسمَّ فاعلُه[3]، وهو اللوم الذي عبّر عنه بالعذل.

وفي هذا البيت خمسة أنواع/ من/[4] [أنواع][5] علوم الحديث [وهي[6]: المنكر والمقلوب والمزور والتّدليس[7] والمردود][8].

النّوع الأول: المنكر[9].

وهو الحديث المنفرد المخالف لحديث آخر رواه

---

(١) قال السيوطي في النهجة المرضية في شرح الألفية. (مخطوط): «وأخبروا بخبرين وأكثر عن مبتدأ واحد، سواء كان الاثنان في المعنى واحداً ك (الرمان: حلو حامض) أي: مز، أو لم يكن ك: (وهو الغفور الودود، ذو العرش. . .) إلخ، ونحوه:

من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي

(٢) في «ت»: فهي ستة هنا.

(٣) في «ت»: مبنياً لما لم يسم فاعله. وفي «ق»: فعلان لما لم يسم فاعله.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) زيادة من «ت».

(٦) في «ق»: هو.

(٧) السياق يقتضي أن يقول: التدليس، ليتناسب مع المعطوفات الأخرى.

(٨) زيادة من «ت» و «ق».

(٩) المنكر لغة: اسم مفعول من أنكره، أي: جحده، أو لم يعرفه.

أما اصطلاحاً، فإنّ اسم المنكر يطلق على ثلاثة معان:

١) ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة، وهو يختلف عن الشاذ في كون المخالف ضعيفاً، بينما يكون في الشاذ ثقة، وسيأتي فيما بعد إن شاء الله.

٢) ما تفرد به الضعيف مطلقاً، سواء خالف أو لم يخالف.

٣) ما تفرد به الراوي مطلقاً، سواء أكان ثقة أم لا، وسواء خالف أم لا.

ذا علم هذا، فينبغي على طالب العلم ألا يتعجل في الحكم على الحديث بالضعف بمجرد أن يقرأ أن أحد العلماء قد حكم عليه بالنكارة. والله أعلم.

انظر: منهج النقد (ص ٤٣٠).

مراد المؤلف هنا: المعنى الأول.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب عن أبي إسحاق، عن العيزار بن الحريث، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «وأقام الصلاة وآتى الزكاة وحج. . .» الحديث.

قال أبو حاتم: هو منكر لأنّ غيره من الثقات، رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.

الثقات[1]، ولا عمل عليه[2] إلاّ أن رواه ثقة[3] فيكون شاذاً يوجب الوقوف من غير قبول[4].

النوع الثاني: المقلوب[5]. وإليه أشار بقوله: لا أشيعه.

وهو أن يكون الحديث مشهوراً عن فلان، فلا يشيعه عنه[6]، ويجعل عوض فلان فلاناً آخر[7] لم يعرف، فيصير غير شائع بهذا[8] القلب كما فعلت طائفة من أهل

---

(١) في «ت»: الثقاة.

(٢) المنكر من قسم الضعيف المردود، لأنّ الضعف فيه من راويه، ثم ازداد ضعفاً بالمخالفة. انظر منهج النقد (ص ٤٣٢).

(٣) في «ق»: ألا أن يكون راويه ثقة.

(٤) في «ت»: يوجب الوقف. وفي «ق»: فوجب الوقف.

(٥) لغة: اسم مفعول من فعل قلب يقلب قلباً على وزن ضرب يضرب ضرباً. ويقال: قلب فلان الشيء: إذا صرفه من وجهه.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن، سهواً أو عمداً. وهذا تعريف الدكتور نور الدين عتر، وهو فيما يبدو أضبط تعريف للمقلوب وأشمل وأجمع. منهج النقد (ص ٤٣٥)،

من خلال التعريف السابق، ينقسم القلب إلى قسمين: قلب في السند وقلب في المتن، وكل منهما إمّا أن يكون عمداً وإما أن يكون سهواً.

مثال ما وقع سهواً في المتن ما رواه أحمد (٦/ ٤٣٣) من حديث أنيسة بنت خبيب مرفوعاً: «إذا أذّن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذّن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا».

المشهور من حديث ابن عمر وعائشة: «إنّ بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن مكتوم رواه مسلم (٢/ ٧٦٨).

أمّا القلب في السند عمداً فهذا أخطر أنواع القلب ويقع هذا لهدفين: الرغبة في الاغراب، وهذا النوع من القلب أخو الوضع، وفاعله يسمى في عرف المحدثين سارقاً أو رغبة في اختبار الشيخ لمعرفة درجة حفظه، انظر سير (١٠/ ١٤٨، ٦/ ٣٢١).

(٦) في «ق»: منه.

(٧) لفظ (آخر) سقط من «ق».

(٨) في «ق»: فهذا القلب عبر عما فعلت طائفة، وهو تحريف.

بغداد مع الإمام[1]/ محمد بن إسماعيل/[2] البخاري في جملة أحاديث، إختباراً منهم/ له[3]، فقلبوا له أسانيدها، فردّها كلّها إلى أصولها من حفظه[4]، وعلمت بذلك مكانته في الحديث[5].

النوع الثالث: المزور.

وهو الموضوع[6] الذي لم يقله[7] إلاّ من وضعه، وذكره الناظم بعد هذا،

---

(١) لفظ (الإمام) سقط من «ق».

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٤) انظر القصة بطولها في: تاريخ بغداد (٢/ ٢٠)، البداية (١١/ ٢٥)، سير (١٢/ ٤٠٨).

(٥) في «ق»: فعلمت بذلك مكانته. وهو خطأ.

(٦) لغة: اسم مفعول من وضع يضع وضعاً. وله في اللغة معانٍ عديدة منها:

١) الاسقاط: ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾.

٢) الترك: تقول: وضعت الشيء، أي: تركته.

٣) الافتراء: تقول وضع فلان هذا الكلام، أي: افتراه واختلفه.

أما اصطلاحاً: فهو الكلام الذي اختلقه وافتراه واحد من الناس، ونسبه إلى الرسول ﷺ.

انظر هامش توضيح الأفكار (٢/ ٦٨)، علوم الحديث (ص ٩٨).

لقد كان لوجود الوضع في الحديث أسباب كثيرة نجملها فيما يلي:

١) قصد إفساد الدين في نفوس المسلمين. وهذا فعل الزنادقة.

٢) تأييد مذهب من المذاهب الفقهية أو العقائدية.

٣) الرغبة في التكسب والارتزاق.

٤) الخلافات السياسية.

٥) الترغيب والترهيب لحث الناس على الخير.

٦) أن يقع ذلك في حديث الراوي من غير تعمد، مع كون الراوي ثقة.

انظر تفصيل هذه الأسباب في: منهج النقد (ص ٣٠٢ ـ ٣٠٧)، الحديث النبوي (ص ٣١٢ ـ ٣٢١)، الوجيز في علوم الحديث (ص ٤٠٨ ـ ٤١٧).

(٧) في «ق»: يبلغه. وهو خطأ.

ولا تحلّ روايته[1] ويعرف بإقرار واضعه، أو بركاكة/ لفظه/[2]، أو بطوله الذي أخرجه واضعه به[3] عن رتبة الفصاحة[4].

ومن الموضوعات: أحاديث في الزهد والترغيب، / وأحاديث/[5] في فضل سور القرآن، إلاّ ما رواه الثقات من ذلك[6].

---

(١) من روى حديثاً موضوعاً، فلا يخلو الحال من أمرين:
أن يكون لا يعلم كونه موضوعاً، فهذا لا حرج عليه، غير أنه آثم في قعوده عن طلب العلم بذلك. وإما أن يكون عالماً بكونه موضوعاً، وحدّث به ولم يبيّن حاله، فهو آثم ومعدود في زمرة الكذابين.
أما من رواه قاصداً بيان حاله والتحذير منه فهو مأجور على فعله هذا. انظر: علوم الحديث (ص ٩٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٧٣).

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٣) في «ت» و «ق»: به واضعه. بالتقديم والتأخير.

(٤) يعرف كون الحديث موضوعاً بجملة أمور يدركها المشتغلون بهذا الشأن وهي:
أ) إقرار واضعه بذلك، كما أقر ميسرة بن عبد ربه أنه وضع أحاديث في فضائل القرآن، وكما أقر أبو عصمة بوضع أحاديث فضائل سور القرآن سورة سورة.
ب) ما ينزل منزلة الاقرار: كأن يحدث عن شيخ لا يعرف إلاّ عنده، ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يكون الشيخ قد مات قبله. انظر مثاله في منهج النقد (ص ١٤٣).
ج) ركاكة معنى: سواء انضم إليها ركاكة اللفظ أو لا.
د) أن تقوم قرائن من حال الراوي تدل على ذلك. كأن يكون رافضيّاً، والحديث في فضائل أهل البيت.
هـ) مخالفة دلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو دليل العقل، ويكون مع ذلك لا يقبل التأويل.
و) أن يكون المروي خبراً جسيماً تتوفر الدواعي على نقله، ثم لا يرويه إلاّ واحد.
ز) أن يتضمن المروي وعيداً شديداً على أمر هين، أو وعداً عظيماً على فعل صغير.
حـ) أن ينقّب عنه طالبه فلا يجده في صدور العلماء ولا في بطون الكتب.
انظر: منهج النقد: (ص ٣١٧/ ٣١٠)، الحديث النبوي: (ص ٣٣١/ ٣٢٣)، الوجيز في علوم الحديث: (ص ٤٢٦/ ٤٢٣).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) السور التي صحّت أو حسنت في فضلها الأحاديث هي: الفاتحة الزهراوان (يعني البقرة وآل=

النوع الرابع: التدليس[١].

وهو أن يروي عمّن[٢] لقيه، أو من عاصره ولم يلقه ما لم يسمعه[٣] منه، موهماً أنّه سمعه[٤] منه[٥].

فإذا قال: حدثنا أو أخبرنا، فهو مدلّس، ويخرج من التدليس بقوله: / قال/[٦] فلان، أو حدّث فلان[٧].

= عمران) السبع الطوال جملة (الزهراوان والأنعام النساء المائدة الأعراف التوبة الكهف يّس الدخان الملك الزلزلة النصر الكافرون الاخلاص المعوذتان). وما عداها لم يصحّ فيه شيء.

(١) التدليس لغة: من الدلس، وهو الظلام، ومنه التدليس في البيع: أي ستر عيب المبيع، وسمي المدلّس بذلك، لأنّه بتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره وأخفاه.

ينقسم التّدليس إلى قسمين رئيسيين، وهما:

أ) تدليس الإسناد: وتحته أربعة أنواع: تدليس الاسقاط تدليس التّسوية تدليس القطع تدليس العطف.

انظر تفصيل هذا في: علوم الحديث (ص ٧٤)، معرفة علوم الحديث (ص ١٠٥)، منهج النّقد (ص ٣٨١).

ب) تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسمّيه مرّة، ويكنّيه أخرى، وينسبه أو يصفه بما لا يعرف كي لا يعرف، وهذا أخفّ أنواع التّدليس كما ذكر المؤلّف، إلاّ أن حكمه يختلف بحسب النيّة الباعثة عليه، وقد فعله الخطيب وابن الجوزي كثيراً، وتبعهما كثير من المتأخرين.

انظر: منهج النقد (ص ٣٨٥).

(٢) في «ق»: وهو أن يروي حديث من لقيه، أو عاصره ولم يلقه.

(٣) في «ق»: ما لم يسمع منه.

(٤) في «ق»: سمع منه.

(٥) لفظ (منه) سقط من «ت».

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٧) إذا استعمل الرّاوي فيما لم يسمعه لفظاً يوهم السماع كأن يقول: قال فلان، أو عن فلان، فهذا هو التّدليس.

أمّا إذا صرّح بالسّماع أو الأخبار، ولم يكن سمع ذلك فلا يكون مدلّساً، بل يكون كذّاباً فاسقاً، لا تحلّ رواية حديثه مطلقاً. =

وتغيير الشيخ/ تدليس/ [1]، كقوله[2]: حدّثنا عبد الله بن/ أُبي/ [3] عبد الله، وهو يريد: عبد الله بن أبي داود[4].

وهذا التدليس أخفّ من غيره، لأنّه ليس بكذب، إنما هو ضرب من الإيهام[5].

النوع الخامس: المردود[6].

وهو المهمل، وهو رواية غير العدل، فشرط[7] الراوي: الإسلام والبلوغ والعقل والعدالة/ وهي[8] الأمانة والدّيانة، وتحصل باجتناب الكبائر وبعض الصغائر.

ورواية غير العدل مردودة مهملة والله الموفق/ [9].

= لذا، فكلام المؤلّف هنا فيه خطأ فاحش، سببه في نظري عدم فهمه لكلام ابن الصّلاح وتصرّفه فيه.

انظر: علوم الحديث (ص ٧٣).

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) يريد: أبا بكر بن مجاهد، الإمام المقرىء (ت ٣٢٤ هـ)، انظر: علوم الحديث (ص ٧٤).

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٤) هو أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث، المتوفّى سنة (٣١٦ هـ)، كان إماماً حافظاً، ثقة. ترجمته في: سير (١٣/ ٢٢٢)، لسان الميزان (٣/ ٢٩٣).

(٥) كلّ أنواع التّدليس ليست كذباً، وإنّما هي ضرب من الإيهام بلفظ محتمل، وليس هذا خاصّاً بتدليس الشّيوخ كما قال المؤلّف رحمه الله، لأنّ ذلك لو كان كذباً لصنّف صاحبه في زمرة الكذّابين، وردَّ جميع حديثه، ما دلّس فيه، وما صرّح فيه بالسّماع، والله أعلم.

(٦) ينقسم الحديث إلى قسمين رئيسين:

أ) مقبول: ويدخل فيه الصّحيح بقسميه، والحسن بقسميه.

ب) مردود: وتدخل فيه جميع أنواع الأحاديث الضّعيفة.

وقد تقدّم الكلام على الحديث الضّعيف وأقسامه، وحدّ العدالة وشروطها.

(٧) في «ق»: فيشترط في الرّاوي.

(٨) في الأصل: وهو. والمثبت من «ت».

(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

قوله:

وأمري موقوف عليك وليس لي على أحد إلاّ عليك المعوّل[١]

(الأمر) ها هنا[٢]: الشأن، / قال الله تعالى/ [٣]: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[٤] أي: وما شأننا/ (موقوف)/ [٥]: محبوس[٦]، و (على): للاستعلاء، والكاف ضمير المخاطب، و (ليس): كلمة جحد، وهي من أخوات كان في النسخ، فترفع[٧] المبتدأ وتنصب الخبر، وأصلها: لا أيس وهي[٨] لا تتصرف، / أي: لا يصلح منها لفظ آخر مثل: كان ويكون وكن/ [٩]، و (أحد): كواحد، والمراد: الفرد، و (إلا): من أدوات الاستثناء. و (المعول) بفتح الواو: من استعنت به في مطلب من المطالب وصيّرت أمرك إليه.

و (أمري): مبتدأ، و (موقوف): الخبر. و (عليك): / جار ومجرور/ [١٠]/ يتعلق بـ (موقوف)، و (ليس): فعل ماض. و (لي): جار ومجرور. وكذلك قوله: (على أحد)، و (إلا): حرف استثناء وإيجاب بعد النفي، و (عليك) جار ومجرور/ [١١]، و (معول): اسم ليس، وبه تتعلق المجرورات، وخبر ليس ما بينها وبين (معول)، ولو لم يدخل/ حرف/ [١٢] الاستثناء لانقلب المدح الذي هو المراد ذمّاً.

---

(١) في «ت» و «ق»: المعول، بكسر الواو وهو خطأ.
(٢) في «ت» و «ق»: الأمر هنا.
(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق». وفي «ت»: قال تعالى.
(٤) الآية (٥٠) من سورة القمر.
(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».
(٦) في «ق»: المحبوس.
(٧) في «ت»: ترفع.
(٨) في «ت»: ولا تتصرف.
(٩) ما بين المتوازيين سقط من «ت».
(١٠) ما بين المتوازيين سقط بعضه من «ق»، وسقط بعضه من «ت».
(١١) ما بين المتوازيين سقط بعضه من «ق»، وسقط بعضه من «ت».
(١٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

في هذا البيت نوع واحد من أنواع علوم الحديث وهو **الموقوف**[(١)]، وذلك ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم[(٢)] من أقوالهم وأفعالهم وهو على وجهين:

منه ما يتّصل فيه الإسناد إلى الصحابي، ومنه ما لا يتّصل[(٣)]، ويُسمَّى الأثر[(٤)]، ولذلك قال بعضهم[(٥)]: «الخبر ما يُروى عن النبي ﷺ، والأثر ما يُروى عن الصحابة[(٦)]. ومن الموقوف ما رُوي[(٧)] عن[(٨)] المغيرة بن شعبة[(٩)] قال: «كان[(١٠)] أصحاب رسول الله [ﷺ][(١١)] يقرعون بابه بالأظافير»[(١٢)]/ ، والله الموفق/ [(١٣)].

---

(١) في «ت»: وفيه نوع واحد وهو الموقوف.

(٢) وفي «ت» و «ق»: رضي الله عنهم.

(٣) قال ابن الصلاح: «ثم إنّ منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول ومنه ما لا يتصل إسناده، فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما عرف مثله في المرفوع إلى رسول الله ﷺ».
علوم الحديث (ص ٤٦)، وانظر تدريب (١/ ١٨٤).
وقد يستعمل لفظ الموقوف في غير الصحابي، ولكن مقيداً، فيقال: حديث كذا وقفه فلان على الزهري.
انظر تدريب (١/ ١٨٤).

(٤) وهذا اصطلاح فقهاء خراسان حيث سموا الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر.
أما المحدثون فيسمون كل ذلك أثراً وخبراً. علوم الحديث (ص ٤٦)، تدريب (١/ ١٨٤).

(٥) يريد: أبا القاسم عبد الرحمن بن محمد الفوراني المروزي الفقيه المتوفى سنة (٤٦١ هـ). له ترجمة في سير (١٨/ ٢٦٤).

(٦) علوم الحديث (ص ٤٦).

(٧) في «ق»: يروي.

(٨) زيادة من «ت» و «ق».

(٩) هو الصحابي أبو عيسى: المغيرة بن شعبة المتوفى سنة (٥٠ هـ). كان من كبار الصحابة، أولى الشجاعة والدهاء. شهد بيعة الرضوان. الإصابة (٣/ ٤٣٢).

(١٠) في «ق»: قال. وهو خطأ.

(١١) زيادة من «ت» و «ق».

(١٢) في «ق»: بالاضفار. وفي «ت»: بالأظافر. والصحيح ما أثبتناه.
وقد روى هذا الحديث الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٩).

(١٣) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

قوله:

ولو كان مرفوعا إليك لكنت لي على رغم حسادي ترقّ وتعدل

مصدر (كان): الكون والكينونة، و(المرفوع) هنا/ ما يرفع/ [1] من الشكيّة[2] عند من يرجى منه كشف ضرها، والرفيعة ما ترفعه عن الإنسان عند من ينظر في ذلك، ومنه ما يرفع للأمير بالشكية في الكتب والمراد: الوصول، و(الرّغم) بضمّ الراء وسكون الغين المعجمة: مصدر رغم بفتح الراء وكسر الغين ومضارعه يرغم، والمصدر رغماً، وتقول: رغم أنفه: إذا ذلّ، وأرغم الله أنفه. و (الحسد) معروف وهو[3] الحرص على زوال نعمة المحسود، والحساد جمع حاسد، ويُجمع على حسدة/ وتقول: حسد يحسد حسدا/ [4]، [و (ترق): مضارع رق الرجل: إذا صار عبداً، واستعمل في المطاوعة والحنان والشفقة[5]. و (تعدل): مضارع عدل بالدال[6] المهملة، ومعناه الاستواء الذي لا ميل فيه، والعدل يقع على الذكر والأنثى والفرد والجمع[7].

/ وقوله/ [8]: و (لو): حرف امتناع الشيء لامتناع غيره كقولك[9]: لو جئتني

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٢) في «ق»: تحرفت الكلمة التي لفظ لا معنى له: (اشكيته).

(٣) في الأصل: وهي.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٥) زيادة من «ت» و «ق».

(٦) لفظ (بالدال) سقط من «ت».

(٧) انظر مختار الصحاح (ص ٤١٧).

(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٩) في «ق»: كقوله. وفي «ت»: نحو.

لأكرمتك، فامتنع الاكرام لامتناع المجيء،/ و(كان): فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر، وكذلك أخواتها/ [1]، وكلّ ما كان خبراً للمبتدأ يكون خبراً لها[2]، ولا تأثير لها في الجمل، فلا تتغير الجملة بدخولها عليها، واسم كان هذه[3] ضمير يعود على الأمر/ التقدير: ولو كان هو مرفوعاً/ [4] أي: ولو كان أمري/ مرفوعاً/ [5]، [ومرفوعاً خبر كان. و(إليك): جار ومجرور يتعلق بمرفوع][6]، و(كنت): كان واسمها،/ و (لي) جار ومجرور، و (على رغم حسادي) جار ومجرور ومضاف إليه/ [7] [والمجروران][8] يتعلقان معاً بـ (ترق)، و(تعدل): معطوف على قوله: (ترق)، وهما[9] فعلان مضارعان. والجملة من: ترق، وما بعده، خبر [قوله][10]: لكنت. و(لكنت) وما بعده: جواب لو.

وفي هذا البيت نوع واحد/ من أنواع علوم الحديث/ [11] وهو المرفوع.

و/ **المرفوع من الحديث/** [12]: هو ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ [خاصّة كقولك: قال رسول الله ﷺ و][13] قال الخطيب[14]: «المرفوع ما أخبرت به عن

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) في «ت»: كلما كان خبراً للمبتدأ يكون خبراً لكان ونحوها.

(٣) في «ت»: واسمها.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) زيادة من «ق».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٨) زيادة من «ت».

(٩) في الأصل: وهو. والمثبت من «ت» و «ق».

(١٠) زيادة من «ق».

(١١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(١٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(١٣) زيادة من «ت» و «ق».

(١٤) في الأصل و «ت»: قال قوم. والمثبت من «ق».

الصحابي عن رسول الله ﷺ/ كقولك: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1] عن رسول الله ﷺ/[2]، والله الموفق[3].

---

(١) جملة (رضي الله عنه) سقط من «ت».

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

وعبارة الخطيب في الكفاية (ص ٢١): «المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله».

قال ابن حجر: «الظاهر أنّ الخطيب لم يشترط ذلك، وأنّ كلامه خرج مخرج الغالب، لأن غالب ما يضاف إلى النبي ﷺ إنما يضيفه الصحابة». تدريب (١/ ١٨٤).

والحديث المرفوع تعتريه أحكام القبول والرد، فقد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً.

(٣) جملة (والله الموفق) سقط من «ت».

قوله:

أقضـي زمـانـي فيك متصـل الأسـى ومنقطعـاً عمـا بـه أتـوصّـل

معنى (أقضي): أقطع وأفرغ/ وأمضي/[1] من الانقضاء[2] والذهاب، و(الزمان): عبارة عن مدة مجتمعة من الدورة[3] الفلكية الناشيء[4] عنها الليل والنهار، و(الاتصال): التوالي من غير فصل و(الأسى): الحزن والتحسّر[5]، و(الانقطاع): الفصل بين الشّيء وغيره. و(التّوصل): استعمال ما يقع به الوصل[6].

و(أقضي زماني): جملة من فعل وفاعل ومفعول. و(فيك): جار ومجرور يتعلق بـ (أقضي)، و(متصل)[7]: منصوب على الحال من فاعل (أقضي)، و(الأسى): مخفوض بالإضافة، و(منقطعاً): معطوف على (متصل) و (عمّا): جار ومجرور، وأصله: عن ما، وما: موصولة بمعنى: الذي، والصّلة: أتوصّل، والعائد محذوف، فإنّ الموصول لا بد له من صلة وعائد، و(به): / جار ومجرور/[8]

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».
(٢) في «ق»: الانقطاع.
(٣) في «ق»: الدرة.
(٤) في «ت»: الناشئة.
(٥) في «ت»: التحسس.
(٦) في «ق»: الفصل.
(٧) في «ت»: متصلا.
(٨) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

يتعلق/ بقوله/ [1]: أتوصّل/ الذي هو فعل وفاعل، التقدير: أتوصل أنا/ [2].

وفي هذا البيت نوعان من [أنواع علوم الحديث وهما المتصل والمنقطع] [3].

النوع الأول: المتصل، ويقال له الموصول [4].

وهو الذي اتصل إسناده، ومعناه أنّ كلّ واحد من رواته سمعه ممّن يليه فوقه، / حتى تنتهي/ [5] الرواية إلى النبي ﷺ أو إلى الصّحابي [6].

ومثال الأول: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ [7].

ومثال الثاني: مالك عن نافع عن ابن عمر [8].

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٣) زيادة من «ت» و «ق».

(٤) المتصل اسم فاعل من اتصل. والموصول اسم مفعول من وصله. ومعنى وصله: بلغه أو أعطاه أو ترك هجره وقطيعته.

ويقال له أيضاً: المؤتصل وهي لغة الشافعي في الرسالة/ فقرة رقم (١٢٧٥/)، والموصول عبارة ابن دقيق في الاقتراح (ص ١٩٥). وضده المقطوع أو المنقطع.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) انظر علوم الحديث (ص ٤٤). ويلحق بالسماع ما كان بوسيلة أخرى من وسائل التحمل التي سبق ذكرها كالعرض وغيره، وإنما ذكر السماع من باب التغليب.

وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الاطلاق، وهذا لأنّ ما وقف على التابعي يقال له المقطوع، فاطلاق المتصل عليه من باب الجمع بين المتضادين، أمّا إذا قيّد ذلك فيجوز فيقال: هذا متصل إلى سعيد أو الزهري، هذا قول الجمهور، وجوّز ابن كثير والنّووي إطلاقه عليه بدون قيد.

انظر: اختصار علوم الحديث (ص ٤٥)، تدريب (١/ ١٨٣).

(٧) ومثال هذا سفيان الثوري، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «لا أحسد إلا في اثنتين. . .» الحديث. رواه مسلم (١/ ٥٥٨).

(٨) ومثاله: مالك عن نافع عن ابن عمر قال: «من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاءه». رواه مالك في الموطأ/ باب ما لا يجوز من السلف (؟؟).

النوع الثاني: المنقطع[١].

وهو ما سقط[٢] منه راوٍ قبل الوصول إلى التّابعي[٣]، والله الموفق.

---

(١) المنقطع لغة من الانقطاع، ضد الاتصال.

وأما اصطلاحاً، فقد اختلف تعريفه عند المتقدمين عنه عند المتأخرين.

فالمنقطع عند المتقدمين هو كل انقطاع في السند بغض النظر عن عدد الرواة الساقطين، أو مواضع السقوط في السند الواحد.

وعلى هذا يكون المنقطع مرادفاً للمرسل عند الفقهاء والأصوليين، فيشمل جميع أنواع الانقطاع كالمرسل والمعضل والمعلق وغير ذلك.

قال ابن عبد البر: «المنقطع كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره». التمهيد (١/ ٢١).

قال ابن الصلاح: «وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الخطيب في كفايته». علوم الحديث (ص ٥٨)، وانظر الكفاية (ص ٢١)، وصححه النووي، تدريب (١/ ٢٠٧).

إلاّ أنهم ذكروا أنّ أكثر ما يوصف به الانقطاع هو ما رواه من دون التابعي عن الصحابة، فيشترك معه المعضل أيضاً.

أمّا المنقطع عند المتأخرين فهو صورة واحدة من صور الانقطاع، وهي فيما إذا سقط من رواة السند راوٍ واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو في مواضع متعددة، وألاّ يزيد الساقط عن واحد، وألا يكون ذلك في أول السند. انظر منهج النقد (ص ٣٦٧).

(٢) في «ت»: وهو ما ينقطع.

(٣) تعبير المؤلف: (قبل الوصول إلى التابعي) نقله عن ابن الصلاح، والصواب: الصحابي، كما ذكرته في التعريف الذي سلف. قال السيوطي: الصواب: الصحابي. وقال الشيخ عتر: الصواب: الصحابي، لكن السهو وقع من الحاكم وسرى إلى ابن الصلاح. هامش علوم الحديث (ص ٥٧).

أقول: والذي يظهر لي والله أعلم أنّ نسبة السهو إلى الحاكم غير صحيحة، وأنّ كلامه صحيح، وكل ما في الأمر أن ابن الصلاح اختصر كلام الحاكم، حيث أنّ الحاكم ذكر ثلاثة أنواع للمنقطع: ما سقط منه راوٍ قبل الوصول إلى التابعي، وما سقط منه التابعي، وما في إسناده رجل غير مسمى، فاختصر ابن الصلاح كلام الحاكم هذا، فذكر نوعين فقط الأول والثالث، وكأنه أدخل الثاني مع الأول، فصارت عبارته تحتاج إلى تعديل. انظر ما علقته على اعتراض العراقي على ابن الصلاح عند الكلام على المرسل (؟؟). والله أعلم.

قوله:

وها أنا في أثواب هجرك مدرج تكلفني ما لا أطيق فأحمل

(الهجر): البعد، و (الدرج): اللّفّ، و (التكليف): طلب ما فيه كلفة ومشقة، و (الطاقة): القوة. و (الحمل): قبول التكليف.

و (ها أنا): الهاء للتنبيه، وتستعمل بالمد للمناولة، تقول: هاء يا رجل. وتكون كلمة زجر بمعنى: حسبك وتستعمل منونة بتقديم الهمزة عليها فتحاً وكسراً، فتقول: أيها وأيه.

و (أنا): مبتدأ، و (مدرج): الخبر، و (في أثواب هجرك): جار ومجرور ومضاف إليه، والكاف في موضع خفض[1] بالإضافة، والمجرور يتعلق بـ (مدرج)، و (تكلفني): فعل ومفعول، والفاعل مُضمر تقديره أنت و (ما): موصولة، بمعنى: الذي، و (لا): نافية، وهي وما دخلت عليه: الصلة، والعئد محذوف وتقديره: أطيقه.

وقوله: (فأحمل): معطوف على (تكلفني)، وهو فعل وفاعله مضمر، التقدير: أنا.

وفي هذا البيت نوع واحد/ من أنواع علوم الحديث/[2] وهو **المدرج**[3].

---

(١) في الأصل: خفظ. وهو خطأ.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٣) المدرج لغة: اسم مفعول من فعل أدرج بمعنى طوى ولف وأدخل الشيء في الشيء، تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته وأدرجت الميت في كفنه إذا لفقته فيه وأدخلته فيه.

والمدرج في الحديث: زيادة الراوي، فيظن سامعه أنه من الحديث[١].

ومثاله قول عبد الله بن مسعود: «علّمنا رسول الله ﷺ التشهد، وهو التّحيّات لله... إلى آخره[٢]، ثم قال:[٣]: فإذا قلت هذا فقد قضيت[٤] صلاتك[٥]،

---

(١) وأجمع ما يعرف به المدرج أن يقال: هو الذي تكون فيه زيادة ليست منه. والإدراج قسمان:

أ) إدراج في المتن: وهو أن يذكر الراوي كلاماً له متصلاً بالحديث ولا يبين ذلك، فيقع في روع السامع أنه من جملة الحديث، فيرويه كذلك.

والإدراج قد يكون في أول المتن، وقد يكون وسطه، وقد يقع آخره وهذا هو الأكثر، وقد ذكر له المؤلف مثالاً.

ب) إدراج في السند: وله صور متعددة نجملها فيما يأتي:

١) أن يسمع الراوي حديثاً بأسانيد مختلفة ويرويه بكل واحد منها، فيجيء راوٍ عنه فيجمع الكل على إسناد واحد من غير أن يبين شيخ كل راوٍ من رواة هذا الحديث.

٢) أن يكون الحديث عند راوٍ بإسناد، وعنده حديث آخر فيأتي راوٍ عنه فيروي أحد الحديثين عنده بإسناده الخاص به، ويدخل فيه الحديث الآخر كله أو بعضه من غير بيان.

٣) أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض فيقول كلاماً من عنده فيتوهم السامع أنه متن ذلك الإسناد فيرويه عنه بذلك.

٤) أن يسمع الراوي الحديث عن شيخه إلا طرفاً منه يسمعه عن آخر عن شيخه، فيرويه تاماً عن شيخه مباشرة دون أن يذكر الواسطة. وهذا نوع يشترك فيه الإدراج والتدليس.

ومن الأمثلة على الصورة الأولى حديث عاصم بن ضمرة والحارث عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم».

فهذا من المدرج في الإسناد، لأن عاصماً روى هذا الحديث موقوفاً على علي، والحارث رواه مرفوعاً، وهو متهم بالكذب.

(٢) رواه بألفاظ مختلفة، وبغير هذه الزيادة البخاري. كتاب الصلاة/ باب: التشهد في الآخرة (١/ ٢٠٢). ومسلم. كتاب الصلاة/باب: التشهد في الصلاة/ (١/ ٣٠١) عن ابن مسعود.

(٣) أي ابن مسعود.

(٤) في «ت» و «ق»: تمت.

(٥) رواه أبو داود (١/ ٢٥٥)، وزاد: «إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد».

فأدرج الراوي[1] في الحديث هذه الزيادة فيتوهّم[2] المتوهم أنّ ذلك من تمام الحديث، فيقال هذا: حديث مدرج، والله الموفّق[3].

---

(١) وهو أبو خيثمة زهير بن معاوية، نص على هذا ابن الصلاح والحاكم والبيهقي والخطيب والصنعاني وغيرهم.

انظر علوم الحديث (ص ٩٦)، معرفة علوم الحديث (ص ٣٩)، توضيح الأفكار (٢/ ٥٤).

والذي دل على أنّها مدرجة أنّ غيره روى هذه الزيادة، ثم فصلها عن الحديث بقوله: قال عبد الله: «فإذا فعلت ذلك. . .» رواه الدارقطني، من حديث شبابة بن سوار، وهو ثقة. ورواه غيره أيضاً. (معرفة علوم الحديث، ص ٤٠).

(٢) في الأصل و «ت»: ويتوهم. بالواو والمثبت من «ق».

(٣) أمّا كيف يعرف الإدراج، فكون بأحد العلامات التالية:

١ ـ أن رد هذا الحديث بدون هذه الزيادة المدرجة في رواية أخرى.

٢ ـ أن ينصّ راو من رواة الحديث على أنّ هذه الجملة هي من كلام فلان أو ليست من متن الحديث.

٣ ـ أن ينبّه على ذلك أحد الأئمة المطلعين.

٤ ـ أن يستحيل صدور هذا الكلام أو الفعل من النبي ﷺ.

قوله:

فمتفــق سهــدي ووجــدي وعبــرتــي ومفتــرق صبــري وقلبــي المبلبــل

(الاتفاق): من[1] الموافقة على الشيء، و(السهد)[2] والسهاد: نقيض الرقاد، و(الوجد): الحزن و(العبرة) بفتح العين المهملة: [دمع العين][3]، و(الافتراق): الاختلاف، و(الصبر): نقيض الجزع و(القلب)[4]: الجارحة التي على شكل الصّنوبرة، ومحلّه يسار القلب و(البلبال): وسواس الهموم والقلب المبلبل هو الذي فيه وسواس.

و(متفق): خبر مقدم، والمبتدأ: (سهدي)، و(وجدي): معطوف عليه، وكذلك (عبرتي)، و(مفترق): خبر مقدم، والمبتدأ: (صبري)، و(قلبي): معطوف عليه، و(المبلبل): نعت للقلب، وهما معرفتان.

واعلم أنّ **الاتفاق والافتراق** نوع واحد من أنواع علوم الحديث[5] وهذا النوع

---

(١) في الأصل: هو.

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) زيادة من «ت» و «ق».

(٤) القلب: الفؤاد. وقد يعبر به عن العقل. قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ سورة ق، الآية (٣٧). قال: أي عقل. الصحاح (١/ ٢٠٤). مادة «قلب».

(٥) المتفق والمفترق هو ما اتفق لفظه وخطّه وافترق معناه فهو كالمشترك اللفظي الذي اتحد لفظه واختلف وضعه ومعناه، وسماه الشافعي: المؤتفق في موضع من الرسالة (انظر فقرة رقم ٩٥، فقرة رقم ٥٦٩، فقرة رقم ٦٦٢)، وهي لغة أهل الحجاز، وقد غلط بسببه كثير من العلماء، ولم يزل الاشتراك كما قال ابن الصلاح من مظانّ الغلط في كل عام.
وقد تقدم ذكر مثال على الغلط الذي يقع بسبب الاشتراك.

يقع في الأسماء والأنساب[١]، ووقوعه في الرواة[٢]/ كثير/ [٣]، فيتحفظ المحدث منه خوف التخليط، بزيادة الوصف الذي يقع به الافتراق كقوله: حدثني صالح بن أبي صالح[٤]، فلا يدري: هل أراد صالحاً[٥] بن أبي صالح السدوسي[٦] أو أراد صالحاً[٧] بن أبي الصالح السمان الذي كان يجلب السمن والزيت[٨]، وكحماد بن

---

(١) ولهذا النوع ثمانية أقسام هي باختصار:
١) الاتفاق في الأسماء وأسماء الآباء.
٢) الاتفاق في الأسماء وأسماء الآباء والأجداد وأكثر.
٣) الاتفاق في الكنى والأنساب.
٤) الاتفاق في الأسماء وأسماء الآباء والأنساب..
٥) الاتفاق في الكنى وأسماء الآباء..
٦) الاتفاق في الأسماء وكنى الآباء. وقد ذكر له المؤلف مثالاً.
٧) الاتفاق في الاسم خاصة أو الكنية خاصة. وذكر المؤلف مثالاً للاتفاق في الاسم.
٨) الاتفاق في النسبة خاصة، وقد ذكر له المؤلف مثالاً.
وأشير إلى أنّ القسم الخامس من هذه الأقسام قد سقط من علوم الحديث لابن الصلاح، ولا أدري هل هو من المؤلف، أم من الناسخ؟ ولم يشر محقّق الكتاب إلى ذلك.
(٢) في الأصل: الروات. وفي «ق»: الرواية.
(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».
(٤) يوجد في الرواة ممن يشتركون في هذا الاسم مع كنية الأب خمسة، الإثنان المذكوران، وبقي ثلاثة هم:
أ) صالح بن أبي صالح مولى التوأمة. روى عن أبي هريرة وأنس وابن عباس وغيرهم.
ب) صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث. روى عن أبي هريرة.
ج) صالح بن أبي صالح الأسدي. روى عن الشعبي وروى عنه زكرياء بن أبي زائدة، وأخرج له النسائي. وكلهم من التابعين إلا هذا.
انظر علوم الحديث (ص ٣٦١)، تدريب (٢/ ٣٢٢).
(٥) في «ت» و «ق»: صالح.
(٦) روى عن عائشة، وعنه خالد بن عمرو، الجرح والتعديل (٤/ ٤٠٦).
(٧) في «ت» و «ق»: صالح.
(٨) هو أبو عبد الرحمن: صالح بن أبي صالح السمان المدني، أخو سهيل وعباد. روى عن أبيه أبي صالح: ذكوان الزيات، وأنس بن مالك. وعنه هشام بن عروة وابن أبي ذئب وعبد الله بن سعيد. =

فلان وحماد بن فلان آخر[1].

ومن ذلك الحنفي والحنفي[2]، فالأول نسبة إلى بني حنيفة قبيلة من العرب، والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة [أحد الأئمة، وفرّق بينهما بعض أهل الحديث[3]، فيقولون في النسب إلى مذهب أبي حنيفة][4]: حنيفي، بالياء، وذكره ابن الأنباري[5] في الكافي، والآخر بغير ياء، فنبّه الناظم على هذا النوع بقوله فمتفق ومفترق/ ، والله الموفق/ [6].

= قال ابن معين: أبو صالح، كان له ثلاثة بنين: سهيل وعباد وصالح، وكلهم ثقة. انظر الجرح والتعديل (٤/ ٤٠٠).

(١) أما حماد الأول فهو حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، وقد تقدمت ترجمته في آداب طالب الحديث.

وأما حماد الثاني، فهو حماد بن زيد بن درهم الأسدي البصري الضرير المتوفى سنة (١٧٩ هـ). حدث عن أنس بن سيرين وعمرو بن دينار وغيرهما. وعنه سفيان وسليمان بن حرب وغيرهما. سير (٧/ ٤٥٦) ويقال لهما الحمادان، ويميز أحدهما عن الآخر بالرواة عنه. علوم الحديث (ص ٣٦٢).

(٢) في الأصل: الحنيفي والحنفي. وفي «ت»: الحنفي.

(٣) بل كثير من أهل الحديث، كما نص على ذلك ابن الصلاح والنووي والسيوطي.

علوم الحديث (ص ٣٦٥). تدريب (٢/ ٣٢٨).

(٤) زيادة من «ت» و «ق».

(٥) هو الإمام أبو بكر: محمد بن القاسم المقرىء اللغوي النحوي المتوفى سنة (٣٢٨ هـ). كان صدوقاً ديناً من أهل السنة، صنف في علوم القرآن والغريب والمشكل وغير ذلك. له: الكافي في النحو، وشرح السبع الطوال وغير ذلك.

سير (١٥/ ٢٧٤)، تاريخ بغداد (٣/ ١٨١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤٢).

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

قوله:

ومؤتلف حبي وشوقي وفكرتي ومختلف حظي وما منك آمل

(الائتلاف): التآلف والمساعدة[1]، و(الحب): الميل بالقلب، و(الشوق) معروف، وهو ما هاجك و(التفكر): إتعاب الذّهن في أمر مهم، و(الاختلاف): عدم الموافقة والمساعدة، وهو القول بالنقيض و(الحظ): النّصيب، والجمع: حظوظ، و(الأمل): الرجاء، تقول: أمّلت الشيء/ أي: رجوته/[2] و(مؤتلف): خبر مقدم، و(حبي): مبتدأ/ مؤخر/[3]، و(شوقي وفكرتي): معطوفان عليه، و(مختلف): خبر مقدم، و(حظي): مبتدأ، و(ما): موصولة/ بمعنى الذي/[4] وصلتها ما بعدها، والعائد محذوف التقدير: والذي آمله منك.

وهذا النوع قريب من الذي قبله [ويليه][5]، وهو **المتفق والمفترق**[6] إلاّ أنّ اتفاقه في الخط واللفظ كحنفي وحنفي[7].

والمؤتلف والمختلف[8] يتفق في الخط[9] ويختلف في اللفظ[10]، ويدرك

---

(١) في «ق»: السعادة، في الموضعين.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٥) زيادة من «ت».

(٦) في «ت» و «ق»: والمختلف. وهو خطأ. وعلى هامش «ت»: لعله المفترق.

(٧) في الأصل: كحنفي وحنيفي. بالياء، وهو خطأ.

(٨) في «ق»: والمختلف والمؤتلف: بالتقديم والتأخير.

(٩) في «ق»: اللفظ وهو خطأ.

(١٠) المؤتلف والمختلف: هو ما تتفق في الخط صورته، وتختلف في النطق والتلفظ صيغته، وسواء كان منشأ الخلاف: النطق أو الشكل. =

بالحفظ، كسلّام بتشديد اللام وسلام بتخفيفها، فيقول المحدث: كل ما[1] ورد في ذلك، فهو بالتشديد إلاّ أربعة[2]: سلام الوالد عبد الله بن سلام الإسرائيلي الصحابي[3]، وابن سلام[4] من أشياخ البخاري، وسلام بن محمد

= ويصعب إن لم نقل يستحيل ضبط هذا النوع، لأنّه منتشر جداً، وليس له ضوابط معينة تجمعه، وكل ما يمكن ضبطه هو بعض الأمثلة، أو ضبط ذلك بالنسبة إلى كتاب معين كالصحيحين أو الموطأ.

مثال ذلك: «حزام» بالزاي والحاء المكسورة في قريش، و«حرام»: بالراء والحاء في الأنصار.

«قُمير»: الجميع بضم القاف وفتح الميم إلاّ امرأة مسروق بن الأجدع فهي قَمير بنت عمرو بفتح القاف وكسر الميم.

وجميع ما في الصحيحين والموطأ، مما هو على صورة «بشر» فهو بالشين وكسر الباء، أي: بشر، عدا أربعة وهم: عبد الله بن بسر وبسر بن سعيد وبسر بن عبيد الله الحضرمي، وبسر بن محجن الديلي، فهم بالسين وضم الباء.

وليس في الصحيحين والموطأ: «حراش» بالحاء إلا ولد ربعي بن حراش، ومن بقي منهم ممن اسمه على هذه الصورة فهو خراش بالخاء.

وأمثلة هذا تطول، انظر: علوم الحديث (ص ٣٤٥ ـ ٣٥٧)، تدريب (٢/ ٢٩٨).

(١) في «ت» و «ق»: كلما.

(٢) بل خمسا كما بين ذلك ابن الصلاح والنووي: الأربعة المذكورين، والخامس هو سلام بن أبي الحقيق. قاله المبرد. علوم الحديث (ص ٣٤٥)، تدريب (٢/ ٢٩٨).

ولكن فات ابن الصلاح والنووي ثلاثة آخرون بالتخفيف أيضاً، وهم:

أ) سلام بن أخت عبد الله بن سلام وهو صحابي.

ب) سلام بن جعفر بن سلام السيدي.

ج) إسحاق بن محمد بن سلام النسفي.

انظر: التبصرة (٣/ ١٣٣)، فتح المغيث (٣/ ٢٤٠)، وأضاف إليهم (سلام بن مشكم)، وهو عند ابن الصلاح بالتشديد.

(٣) هو أبو يوسف: عبد الله بن سلّام المتوفى سنة (٤٣ هـ). كان من ذرية يوسف عليه السلام. أسلم أوّل قدوم النبي ﷺ إلى المدينة، روى عنه أبو هريرة وعبد الله بن معقل وغيرهما.

سير (٢/ ٤١٣)، الإصابة (٢/ ٣١٢).

(٤) هو أبو عبد الله: محمد بن سلّام السلمي مولاهم البخاري البيكندي المتوفى سنة (٢٢٥ هـ). =

المقدسي[1]، ومحمد بن سلام، وهو أبو علي[2] الجبائي من أئمة المعتزلة[3].

والمختلف أيضاً من أنواع الحديث: وهو ورود حديثين مختلفين[4] فإن علم المتأخر فهو ناسخ للمتقدم وإن لم يُعلم فيُصار إلى الجمع بينهما إن أمكن[5].

= كان من أوعية العلم وأئمة الأثر، روى عنه البخاري والدارمي وغيرهما.
سير (١٠/ ٦٢٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ١١٢)، شذرات (٢/ ٥٧).

(١) هو سلام بن محمد بن ناهض المقدسي. روى عن مخلد بن القاسم البلخي وغيره. حدث عنه الدارقطني وضعفه. وقيل اسمه سلامة. وهو كذلك في المعجم للطبراني. انظر لسان الميزان (٣/ ٦٠).

(٢) في الأصل: ابن علي. وهو تحريف.

(٣) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلّام المتوفى سنة (٣٠٣ هـ) كان متوسعاً في العلم، له: الأصول التفسير الكبير. سير (٤/ ١٨٣).

(٤) المراد بالمختلف هنا: أن يتعارض حديثان صحيحان، بحيث يوهم أحدهما معنى يخالف معنى الآخر في الظاهر، لا أنّهما متعارضان في حقيقة الأمر.
قال ابن خزيمة: «لا أعرف أنّه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما». علوم الحديث (ص ٢٨٥).

(٥) ما ذكره المؤلف رحمه الله من تقديم النسخ على الجمع هو خلاف ما ذهب إليه ابن الصلاح وابن كثير والنووي والعراقي وغيرهم، وهذا بناء على مذهبين في المسألة:
الأول: تقديم الجمع على النسخ: وعلى هذا، فإن كان الحديثان المتعارضان في منزلة واحدة من الصحة والقوة، فإما أن يمكن الجمع بينهما بأيّ طريق من طرق الجمع، وعند ذلك لا يصار إلى النسخ مطلقاً، لأنّ العمل بالدليلين أولى من إهمال أحدهما.
فإن لم يمكن الجمع فيصار إلى النسخ إذا كان يعلم تاريخ كل منهما، فينسخ المتقدم بالمتأخر.
فإن لم يعلم التاريخ، يصار إلى الترجيح بطرق كثيرة، عدّها الحازمي خمسين وجهاً، وأوصلها العراقي إلى مائة وعشرة وجوه، واختصرها البيضاوي في المنهاج إلى سبعة وجوه.
انظر: علوم الحديث (ص ٢٨٤)، فتح المغيث (٣/ ٨٢)، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج (ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥).
الثاني: تقديم النسخ على الجمع، وهذا القول مرجوح لأنه يهمل أحد الحديثين مع إمكان العمل بهما معاً.
وهذا مذهب جمع مع الأحناف. انظر الأجوبة الفاضلة (ص ١٧٣). =

ومنه قوله ﷺ: «لا يُورد[1] ممرض على مصح»[2]، وقوله «فرّ من المجذوب فرارك من الأسد»[3]، مع قوله عليه السلام[4]: «لا عدوى ولا طيرة»[5].

فيقال: المراد بالحديث الأول: لئلا يعتقد الجاهل فيما يقع أنّه من المخالطة، فقال: لا يورد/ ممرض على مصح/[6]، وقال: فرّ من المجذوم/ فرارك من الأسد/[7].

/ وقوله: لا عدوى، أي: لا تفعل ذلك بطبعها، فإذا أمكن الجمع بين المختلفين فيجمع بينهما، والله أعلم[8]/[9].

= وفي المسألة مذاهب أخرى، انظرها في توجيه النظر (ص ٢٣٥).

(١) في الأصل: لا ير.

(٢) رواه البخاري. كتاب الطب/ باب: لا هامة/ (١/ ٣١) بلفظ «لا يوردن ممرض على مصح».
وفي رواية: « توردوا الممرض على المصحّ».
ورواه مسلم. كتاب السلام/ باب: لا عدوى (٤/ ١٧٤٣) بلفظ: «لا يورد ممرض على مصح»، وفي رواية «لا يورد الممرض على المصح».
والمراد بالممرض: صاحب الإبل المراض، والمصح: صاحب الإبل الصحاح.
انظر شرح النووي على صحيح مسلم (٤/ ١٧٤٣).

(٣) رواه البخاري. كتاب الطب/ باب الجذام/ (٧/ ١٧) عن أبي هريرة بلفظ: «وفرّ من المجذوم كما تفرّ من الأسد».
وعند مسلم (٤/ ١٧٥٢) عن الشريد قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنّا قد بايعناك فارجع».

(٤) في «ق»: ﷺ. وفي «ت»: عليه السلام.

(٥) رواه البخاري. كتاب الطب/ باب: لا هامة/ (٧/ ٢٧ ـ ٣١)، ومسلم. كتاب السلام/ باب: لا عدوى/ (٤/ ١٧٤٢).

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٨) في «ت»: والله الموفق.

(٩) ما بين المتوازيين سقط كله من «ق».
وما ذكره المؤلف من الجمع بين هذه الأحاديث هو اختيار ابن الصلاح، وهو الراجح إن شاء الله لأنه يتوافق مع النظريات العلمية الحديثة التي تؤكد أنّ جراثيم الأمراض تنتقل =

قوله:

خذ الوجد عني مسنداً ومعنعنا فغيري بموضوع[1] الهوى يتعلل

(الوجد): الحزن، و(المسند): ما أسند إلى شيء، و(عن): من حروف الجر، وقد تكون اسماً، و(المعنعن): الكلام الذي [دخل][2] فيه (عن) مرتين فأكثر، و(الغير): ما سوى هذا[3]، وتكون استثناء. و(الموضوع): ما وضع، تقول: وضعت الشيء وضعاً، و(الهوى): فعل[4] الشيء بالتشهي، و(التعلل): رجاء ما لم يظهر دليل حصوله.

(وخذ الوجد): أمر ومفعول به، و(عني):/ جار ومجرور/[5] متعلق[6] بـ(خذ)، أو بـ(مسندا) و(مسندا): حال من المفعول لتوفّر شروطها، و(معنعنا) كذلك بالعطف، و(غير): مبتدأ خبره (تعلل) و(بموضوع الهوى): جار ومجرور ومضاف إليه يتعلق بـ(بتعلل).

وفي هذا البيت أربعة من أنواع علوم الحديث وهي المسند [والمعنعن][7] والموضوع والمعلل.

= بالمخالطة والملامسة والبصاق وغير ذلك، فإذا اختلط الصحيح بالمريض كان ذلك سبباً لانتقال المرض، ثم قد يتخلف ذلك إذا لم يكن مقدراً في علم الله. فنحن مطالبون بتحقيق الأسباب دون أن نعتقد أنّ هذه الأمراض تعدي بطبعها، ولكن الله هو الذي يقدر ذلك أو لا يقدره. وهناك أقوال أخرى للجمع بين هذه الأحاديث.

انظر: تدريب (٢/ ١٩٧)، هامش توضيح الأفكار (٢/ ٤٢٤).

(١) في «ق»: بموضع.

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) في «ق»: وغير: بمعنى سواي.

(٤) في «ق»: فقال. وهو تحريف.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٦) في «ت»: يتعلق.

(٧) زيادة من «ت» و «ق».

النوع الأول: المسند.

وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى النبي ﷺ[1] بكلمة: حدثنا، أو أخبرنا أو بهما[2]، ولا خلاف فيما هو على هذا الوجه أنّه مسند، وقد فعله مسلم في كتابه[3].

وقال قوم[4]: «المسند ما أسند إلى رسول الله ﷺ، سواء اتّصل/ إسناده/ [5] أو انقطع».

ومثال الأول: حدثنا مالك، حدثنا نافع، أخبرنا ابن عمر عن رسول الله ﷺ.

ومثال الثاني: حدثنا مالك، حدثنا الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ،

---

(١) هذا التعريف الذي ذكره المؤلف للمسند هو المعتمد المشهور، قطع به الحاكم واقتصر عليه واشترط ألا يكون موقوفاً ولا مرسلاً ولا معضلاً ولا ما في روايته مدلس. معرفة علوم الحديث (١٧، ١٨).

وجزم به ابن حجر في النخبة وشرحها (ص ٣٠)، والنكت: ((١/ ٥٠٧)، وصححه السيوطي في تدريب (١/ ١٨٣)، وذكره ابن عبد البر في التمهيد منسوباً إلى قوم (١/ ٢٥)، وذهب إليه ابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ١٩٦).

(٢) أو بالعنعنة لغير المدلس أو بغير ذلك من الألفاظ التي تفيد الاتصال.

(٣) لعل قوله: (وقد فعله مسلم في كتابه) هو من باب التمثيل، وإلا فكل المصنفين يفعلون هذا كالبخاري ومسلم وغيرهما.

(٤) يريد ابن عبد البر، فقد ذكر هذا التعريف في كتابه التمهيد (١/ ٢١) حيث قال: «هو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة، وقد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، ثم قال: «فهذا مسند لأنّه قد أسند إلى رسول الله ﷺ، وهو منقطع لأنّ الزهري لم يسمع من ابن عباس».

وتعقّبه الحافظ ابن حجر بأنه يلزم على هذا أن يطلق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعاً، أنّه مسند، ولا قائل بهذا. انظر النكت (١/ ٥٠٦).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

وأطلق بعض العلماء لفظ المسند بمعنى المتصل: فقد ذكر الخطيب في الكفاية (ص ٣٧) أن وصفهم للحديث بأنه مسند، يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، ثم قال: «إلاّ أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة».

وقال ابن الصباغ: «المسند ما اتصل إسناده». توضيح الأفكار (١/ ٢٥٩).

فإنّ الزهري لم يسمع من ابن عباس[1].

وطلب الإسناد العالي سنّة[2]، كمن سمع من الصحابي حديثاً[3]، ثم قصد النبي ﷺ ليسمعه منه، كفعل ضمام بن ثعلبة[4] في قوله عند وروده: يا محمد! جاءنا رسولك فقال لنا عنك إنّك قلت إنّ الله أرسلك فقال صدق... إلى آخر الحديث الذي أخرجه مسلم وغيره[5].

---

(١) انظر هامش علل الحديث لابن المديني (ص ١٩).

(٢) سيأتي الكلام على الإسناد العالي والنازل.

(٣) في «ق»: حديث وهو خطأ.

(٤) هو ضمام بن ثعلبة السعدي. قال أنس: بينما نحن عند النبي ﷺ إذ جاء إعرابي فقال: «أيكم ابن عبد المطلب...» الحديث، وهو حديث طويل، وفيه أنه أسلم وقال: «أنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة». وكان قدومه إلى النبي ﷺ سنة تسع من الهجرة.
انظر الإصابة (٢/ ٢٠٢).

(٥) اللفظ الذي أورده المؤلف رواه مسلم (١/ ٤٠) وليس فيه أنّه ضمام بن ثعلبة السعدي، بل «رجل من أهل نجد»، فهو حديث آخر رواه البخاري أيضاً في كتاب الأيمان (١/ ١٦).
وأما حديث ضمام بن ثعلبة، فلم يروه مسلم، بل رواه البخاري في كتاب العلم. باب: ما جاء في العلم (١/ ٢٣)، فهما حديثان مختلفان سنداً ومتناً أيضاً.
وقد وقع الشيخ محمد الصباغ في الوهم، فجعلهما حديثاً واحداً، وأحال على صحيح مسلم ومراجع أخرى كما فعل المؤلف هنا. انظر الحديث النبوي (٢٠٨ ـ ٢٠٩).
ثم أن الاستدلال بهذا الحديث على فضل العلم ضعفه السيوطي والعلائي والصنعاني وغيرهم، فعلى القول بأنه لم يكن أسلم حين مجيئه فهذا واضح بأنّه ليس طلباً للعلم، بل كان شاكاً في قول الرسول الذي جاءه، فرحل إلى النبي ﷺ ليتثبّت من الأمر ويحصل له العلم القطعي بصدقه.
انظر تدريب (٢/ ١٦١).
وقال الصنعاني: بعد أن ذكر استدلال الحاكم بحديث الاعرابي البدوي (لا حديث ضمام): «وفيه احتمالات أخرى، لا يتم معها به الاستدلال لما ذكر». توضيح الأفكار (٢/ ٤٠٠).
وقد تتبعت الأمثلة التي ذكرها الحاكم في فضل علو الإسناد عن الصحابة وغيرهم، فلم أجد فيها ما ينهض دليلاً على هذه الدعوى، فإن بعضها ورد في مطلق فضل الرحلة في طلب الحديث، والبعض الآخر ليس في طلب للعلو في الإسناد كما يتبين بعد الملاحظة. انظر معرفة علوم الحديث (ص ٧ ـ ٩).

وكذلك إن سمعه من التابعي عن الصحابي، فقصد سماعه من الصحابي[(١)].

ومن شرائط المسند ألاّ[(٢)] يكون في إسناده: أُخبرت[(٣)] عن فلان، ولا: بلغني عن فلان[(٤)].

النوع الثاني: المعنعن.

وهو الحديث الذي يقال فيه: (عن) مكررة.

ومثاله: يحيى بن يحيى[(٥)]، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ.

والذي عليه العمل أنّ المعنعن نوع من أنواع الإسناد[(٦)]، وأنّه منه.

وقيل: ليس منه، وأنّه أضعف من المسند.

وسبب الخلاف: هل يحمل على ملاقاة[(٧)] بعضهم بعضا أو لا،

= أما الأمثلة التي ذكرها الخطيب في كتابه (الرحلة في طلب الحديث)، فإن بعضها يكاد يكون صريحاً في إرادة علو الإسناد، إلاّ أنها فيمن بعد الصحابة. انظر الصفحات (١٨١، ١٥٧، ١٥٢، ١٤٦). والله أعلم.

(١) أورد الخطيب في رحلته أمثلة كثيرة من ذلك، إلا أنها ليست صريحة في إرادة علو الإسناد. انظر الصفحات (من ص ١٣٢ إلى ص ١٣٨).

(٢) في الأصل: أن لا.

(٣) في الأصل: أخبرنا.

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ١٩)، وزاد: «ولا رفعة فلان»، ولا أظنه مرفوعاً، «ولا حدثت عن فلان»، وغير ذلك.

(٥) هو الإمام أبو محمد: يحيى بن يحيى الليثي البربري المصمودي الأندلسي القرطبي المتوفى سنة (٢٣٤ هـ). رحل إلى المشرق، فسمع الموطأ من مالك، وأخذ عن ابن عيينة، والليث، وابن وهب، ثم عاد إلى الأندلس، فنشر مذهب مالك.
سير (١٠/ ٥١٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٠)، طبقات الفقهاء (ص ١٥٢).

(٦) في «ق»: المسند. وعند ابن الصلاح (ص ٦١): من قبيل الإسناد المتصل.

(٧) ذكر ابن الصلاح أنّ بعضهم عدّ المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره. علوم الحديث (ص ٦١)، وانظر توضيح الأفكار (١/ ٣٣٥). =

حتى تثبت الملاقاة[١].

والمحدثون يدخلون العنعنة في المسند[٢]، فإذا أُدخلت فيما التُزم فيه الإسناد فهو مسند لا معنعن[٣].

وشرط العنعنة القوية التحفّظ[٤] من التّدليس ليصحّ الاتصال، كقول ابن وهب[٥] رحمه الله تعالى: حدّثني[٦] عمرو[٧] بن الحارث[٨]، عن عبد ربّه بن سعيد الأنصاري[٩]، عن أبي الزبير[١٠] عن جابر بن

= وهذا مذهب مردود بإجماع السلف كما نقل الصنعاني عن النووي. انظر توضيح الأفكار (١/ ٣٣٥).

(١) في جميع النسخ: الملاقات، في الموضعين.

(٢) زيادة من «ت» و «ق»: .

(٣) انظر علوم الحديث (ص ٦١).

(٤) في الأصل و «ت»: التحفز.

(٥) هو الإمام أبو محمد: عبد الله بن وهب الفهري مولاهم المصري المتوفى سنة (١٩٧ هـ). أجمعوا على جلالته وارتفاع محله في العلم وتوثيقه. صحب مالك عشرين سنة، صنف الموطأ الكبير والموطأ الصغير والجامع في الحديث.
سير (٩/ ٢٢٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٧١)، طبقات بن سعد (٧/ ٥١٨).

(٦) في «ق»: حدثنا.

(٧) في الأصل و «ت»: عمر بن الحارث.

(٨) هو العلامة أبو أُمية: عمرو بن الحارث الأنصاري السعدي مولاهم المدني المتوفى سنة (١٤٨ هـ).
كان ثقة فقيهاً مفتياً، أديباً فصيحاً، وثقه العلماء وأثنوا عليه. روى عنه مالك وابن وهب وصالح بن كيسان.
ترجمته في: سير (٦/ ٣٤٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٣٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٢).

(٩) هو عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصاري النجاري المدني المتوفى سنة (١٣٩ هـ). وثقه أحمد وابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد.
ترجمته في: سير (٥/ ٤٨٢)، الجرح والتعديل (١/ ٤١)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٦).

(١٠) هو الإمام أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي المكي مولى حكيم بن حزام. وثقه الأئمة وجرحه شعبة. روى عنه عطاء والزهري ومالك وغيرهم. توفي سنة (١٢٨٠ هـ).
ترجمته في: سير (٥/ ٣٨٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٠).

عبد الله[1]، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إنّ لكل داء دواء، فإذا أصاب دواء داء بريء بإذن الله عز وجل»[2].

النوع الثالث: الموضوع.

وهو المختلق[3] المصنوع وهو المزوّر، وقد تقدّم في النوع الثالث عند قوله: وعذل عذولي منكر لا أشيعه.

كما حُكي عن ابن أبي[4] مريم[5] أنّه قيل له: من أين لك قولك عن عكرمة[6] عن ابن عباس[7] في فضائل القرآن؟. قال: «رأيت الناس أعرضوا عن القرآن

---

(١) هو الصحابي الجليل أبو عبد الله: جابر بن عبد الله الأنصاري الخزرجي السلمي المدني الفقيه والمتوفى بالمدينة سنة (٧٨ هـ). شهد العقبة الثانية وبيعة الرضوان وبدر. حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً. حدث عنه سعيد بن المسيب والحسن البصري ومجاهد وغيرهم. أضر بآخره.

ترجمته في: سير (٣/ ١٨٩)، الإصابة (١/ ٢١٤).

(٢) في الأصل و «ت»: فإذا أصاب داء الدواء. والمثبت من «ت».

وهذا الحديث رواه مسلم. كتاب السلام/ باب لكل داء دواء/ (٤/ ١٧٢٩) بلفظ: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواءٌ الداء برأ بإذن الله عز وجل».

(٣) في الأصل: المتخلق.

(٤) في «ت» و «ق»: عن أبي مريم. وهو تحريف.

(٥) هو أبو عصمة: نوح بن أبي مريم المروزي القرشي مولاهم قاضي مرو، المتوفى سنة (١٧٣ هـ). يعرف بنوح الجامع. كان يدلس عن الزهري وابن المنكدر. ضعفه العلماء.

كتاب المجروحين (٣/ ٤٨)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٨٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٨٦).

(٦) هو أبو عبد الله: عكرمة القرشي مولاهم، المدني البربري الأصل المتوفى سنة (١٠٥ هـ). كان أعلم التابعين بالتفسير، ورث علم ابن عباس، كان يرى رأي الخوارج.

سير (٥/ ١٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٦٣)، الحلية (٣/ ٣٢٦).

(٧) هو حبر الأمة أبو العباس: عبد الله بن العباس بن عبد المطلب المتوفى سنة (٦٧ أو ٦٨ هـ). ولد قبل الهجرة بثلاث سنين. هاجر عام الفتح. روى عن علي وعمر ومعاذ وغيرهم.

سير (٣/ ٣٣١)، الإصابة (٢/ ٣٢٢).

واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق[1] فوضعت هذه الأحاديث حسبة[2].

ومن ذلك: التأويل في القرآن بالابتداع[3].

النوع الرابع؛ المعلل[4].

والحديث المعلل؛ هو الذي اطُّلع فيه على علّة تدل على صحته مع ظهور السلامة بثقة رجاله، كمعرفة رواة حديث بالحفظ والاتقاف والضبط، فهذه علّة تدل على صحة هذا الحديث[5].

---

(١) هو الإمام أبو بكر: محمد بن إسحاق القرشي المطلبي مولاهم المدني المتوفى سنة (١٥٢ هـ). كان إماماً عالماً في الأخبار والمغازي، وأحد أوعية العلم، وثقه العلماء. حدث عنه الحمادان وجرير بن حزم وغيرهم.

سير (٧/ ٣٣)، تاريخ بغداد (١/ ٢١٤)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦٨).

(٢) الموضوعات (١/ ٤١)، تذكرة الموضوعات (ص ٨٢)، قواعد التحديث (ص ١٣٩).

(٣) لعل مراده أنّ المبتدعة لما أعجزهم أن يدخلوا في القرآن شيئاً ليس منه يوافق بدعهم، لجأوا إلى الوضع في الحديث لإثبات صحة بدعهم وضلالهم وانحرافهم. والله أعلم.

(٤) الأجود في تسميته أن يقال: معل، وهذا لأنّه من فعل يعل فهو معل، هذا هو المعروف في اللغة. أما لفظ المعلول، فقد جرى على خلاف قياس اللغة، حتى قال النووي: أنه لحن. انظر تدريب (١/ ٢٥١).

وأمّا معلل، فهو مفعول: علّل، بمعنى: ألهاه وشغله. تدريب (١/ ٢٥١).

(٥) هذا التّعريف الذي ذكره المؤلف رحمه الله هو اصطلاح لبعض العلماء في إطلاقهم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط.

قال أبو يعلى الخليلي في كتابه الإرشاد: «من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلل»، ولم يقصد بذلك التقيّد بالاصطلاح المعروف عند أهل العلم، ومثل له بحديث مالك الذي تقدم: «للمملوك طعامه وكسوته...». فقد رواه مالك في الموطأ معضلاً، ثمّ رواه موصولاً خارج الموطأ، فقد صار الحديث بعد بيان إسناده صحيحاً، قيل: وذلك عكس المعلول، فإنّه ظاهره الاعلال بالاعضال، فلما فتش تبين وصله.

انظر تدريب (١/ ٢٥٨). توضيح الأفكار (١/ ٣٥)، وقارن بالباعث (ص ٧١).

وأمّا المحدثون فإنّهم يطلقون اسم المعلول والمعلل على شيء واحد، وهو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها.

والعلة كما عرفها العلماء هي سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته، مع=

وقال قوم: «الحديث المعلل ما بريء من قادح، والحديث المعلول مقابل المعلل وهو ما دخله قدح في بعض رواته»[1].

والمضطرب / من الحديث: ما اختلفت الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر[2]، ولم يشر النّاظم إلى المعلول والمضطرب/[3] فهما ملحقان[4] والله الموفق.

= أنّ ظاهره السلامة منها.

وكما تكون العلة في الإسناد، تكون في المتن، وقد تجتمع فيهما معاً، وإذا كانت في السند وهو الأكثر والأغلب فقد تقدح في المتن، وقد لا تقدح إذا كان مروياً من وجه آخر لا علة فيه.

وحكم الحديث المعل أنه ضعيف مردود.

انظر تفصيل كل هذا في: علوم الحديث (ص ٩٠)، توضيح الأفكار (٢/ ٢٩) وغير ذلك.

(١) لم أجد هذا التعريف فيما لدي من مراجع.

(٢) المضطرب لغة: اسم فاعل من اضطرب، يقال: اضطرب الموج، إذا ضرب بعضه بعضا، واضطرب الأمر إذا اختل، واضطرب القوم إذا اختلفت كلمتهم.

وأمّا اصطلاحاً، فهو الحديث الذي اختلفت وجوه روايته، ولم يترجح بعضها على بعض، وتعذر الجمع بينها. انظر علوم الحديث (ص٩٣ ـ ٩٤).

وعلى هذا التعريف، يعرف ما في كلام المؤلف من قصور.

وقد يكون الاضطراب في السند فقط وهو الأكثر، وقد يكون في المتن، وقد يكون فيهما معاً.

ومن أمثلته في السند: حديث أبي بكر قال: يا رسول الله، أراك شبت، قال: «شيبتني هود وأخواتها».

قال الدارقطني: «هذا حديث مضطرب، فأنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه.. وجميع رواته ثقات، ولا يمكن ترجيح بعض رواته على بعض». انظر النكت (٢/ ٧٧٤) فيض القدير (٤/ ١٦٨).

والحديث المضطرب ضعيف مردود، إلا إذا كان الاضطراب في اسم راوٍ، أو اسم أبيه، أو نسبه مثلاً، فإنّ هذا لا يؤثر ولا يقدح في صحة الحديث إذا كان هذا الراوي ثقة، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة فيها اضطراب من هذا النوع. ولكن لم يؤثر على صحتها. والله أعلم. انظر تدريب (١/ ٢٦٧)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٠).

(٣) ما بين المتوازيين سقط كله من «ق».

(٤) لا نسلم بأنّ الناظم لم يشر إلى المعلول، بل ما شرحه المؤلف على وفق اصطلاحه سابقاً أراد=

قوله:

وذا نبـذ مـن مبهـم الحـب فـاعتبـر وغـامضـه إن رمـت شـرحـا افصـل

(النبذ): جمع نبذة، بالذال المعجمة، والنبذ: المسائل القليلة في فنّها، و(المبهم): ما انغلق[1]، فلم يظهر و(الحب): الميل، و(الاعتبار): الاتعاظ، و(الغامض): المجهول، و(الروم): التردد بالاختيار[2] في تحصيل أمر، تقول: رام الشيء يروم روما[3]، و(الشرح): البيان، و(الفصل): مفرق[4] ما بين الشيئين وجعل في الكلام ليتضح المعنى بقرب حصوله في الأذهان.

و(ذا): اسم إشارة، ويشار به إلى الفرد المذكر، ولو أنّث فقال: ذي نبذ، كان أصوب، و(ذا) في موضع رفع بالابتداء، خبره (نبذ).

وقوله: (من مبهم الحب): جار ومجرور ومضاف إليه يتعلق بكائن، على أنّها صفة لـ (ذا)، و(المبهم) بفتح الهاء: اسم مفعول من أبهم كمكرم/ بفتح الراء من أكرم/[5]، و(اعتبر) فعل أمر، و(غامضه) بضم الضاد: مبتدأ، خبره (أفصل)،

= الناظم به المعلول على اصطلاح المحدثين، والدليل على هذا من كلام المؤلف نفسه، حيث ذكر أنّ الناظم لم يشر إلى المضطرب لأنه ملحق بالمعلل، ولا يكون ملحقاً به إلاّ إذا كان على اصطلاح المحدثين، ولأنّ الاضراب نوع من الاعلال.

قال السيوطي: «والمضطرب يجامع المعلل، لأنه قد تكون علته ذلك». تدريب (١/ ٢٦٧).

وقد أعلّ ابن عبد البر حديث البسملة بالاضطراب. التمهيد (٢/ ٢٣٠).

(١) في الأصل: ما يطلق. وهو تحريف.

(٢) وفي «ق» و «ت»: التردد بالاختبار بالباء الموحدة.

(٣) في «ت»: رام الشيء روما. وفي «ق»: رمت الشيء روما.

(٤) في «ق»: تمييز.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

والضمير في/ موضع خفض بالإضافة، و/[1] يعود على المبهم، وإن فتحت الضاد فهو مفعول مقدم، و(إن): حرف شرط، وجواب (إن) محذوف لدلالة ما قبلها الذي هو المبتدأ والخبر كقولهم: أنت ظالم إن فعلت، التقدير: فأنت ظالم، و (رمت): فعل وفاعل في موضع الجزم بالشرط و(شرحا): مفعول بـ (رمت)، و(أفصل): فعل مضارع، وفاعله مستتر تقديره: أنا، وهو محذوف الضمير لضرورة الوزن، التقدير: أفصله، ومنه قول الشاعر:

وخـــالـــد يحمـــد ســـاداتُنـــا بـالحـق يُحمـد لا بـالبـاطـل[2]

التقدير: وخالد يحمده ساداتنا، فحذف للضرورة.

وفي هذا البيت نوعان من أنواع علوم الحديث وهما: الابهام والاعتبار.

النوع الأول: الإبهام.

كقوله: حدّثني فلان عن رجل، فأبهم اسم الرجل، وشرط جواز الابهام معرفة [اسم الرجل][3] المبهم فلا يكون مجهولاً[4]، وإلى ذلك أشار بقوله: (وغامضه إن

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) في الأصل: بالحقَ لا يحمد بالباطل. والمثبت من «ت» و «ق».

(٣) زيادة من «ت» و «ق».

(٤) أمّا إذا لم يعرف، فيكون هذا من قبل المنقطع، وقد تقدم الكلام عليه.

وقد يكون الإبهام في السند، كما قد يكون في المتن. والأمثلة التي ذكرها المؤلف، هي من الابهام في المتن رغم أنّ تعريفه لا يتناوله كما هو واضح.

أما إيهام السند، فمثاله: ما رواه الحاكم من حديث سفيان الثوري، عن داود بن أبي هند، عن شيخ، عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان، يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان، فليختر...». قال الحاكم: وهكذا رواه عتاب بن بشير والهياج بن بسطام عن داود بن أبي هند، وإذا الرجل الذي لم يقفوا على اسمه: أبو عمر الجدلي، ثم ذكر الرواية التي فيها التصريح باسمه. معرفة علوم الحديث (ص ٢٨).

وفائدة معرفة المبهم:

أ) معرفة كون الراوي المبهم ثقة أو ضعيفاً، حتى يحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

ب) تعيين من نسب إليه فضيلة أو منقبة ليذكر بها.

ج) تعين من نسب إليه فعل غير مناسب، حتى تحصل السلامة من جولان الظن في غيره من=

رمت. . . إلخ)، فالضمير يعود إلى المبهم، فإذا بيّنه الراوي في رواية أخرى، قيل في الآخر مبهم.

كقوله: قال رجل يا رسول الله[1]، وقوله [فرقاه رجل][2] في حديث أبي سعيد[3] في النفر الذين مروا بحي من العرب، فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيدهم. . .» الحديث[4]، فإذا قيل في الحديث: رجل قال كذا، أو امرأة، أو زوج، أو زوجة، والقائل معرف فهو مبهم.

= أفاضل الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين.

د) تعيين السائل عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته: هل هو ناسخ إن عرف زمن إسلامه.

انظر تدريب (٢/ ٣٤٣).

(١) مثال ذلك حديث أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس! قد فرض الله عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام؟ يا رسول الله. . .» الحديث. رواه مسلم. كتاب الحج / (٢/ ٩٧٥)، والترمذي كتاب الحج/ باب فرض الحج/ (٢/ ١٥٤)، وغيرهما.

فهذا الرجل هو الأقرع بن حابس كما ورد مصرحاً به عند أبي داود. كتاب المناسك/ باب: فرض الحج/ (٢/ ١٣٩)، والنسائي، كتاب الحج/ باب: وجوب الحج/ (٥/ ١١٠).

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) وهو الصحابي الجليل أبو سعيد: سعد بن مالك الخدري المتوفى سنة (٧٤ هـ). شهد الخندق وبيعة الرضوان. روى علماً كثيراً عن النبي ﷺ. روى عنه ابن عمر وجابر، وسعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم. الإصابة (٢/ ٣٢)، الاستيعاب (٢/ ٤٤).

(٤) رواه على الإبهام: البخاري. كتاب فضائل القرآن/ باب: فاتحة الكتاب/ (٦/ ١٠٣)، كتاب الطب/ باب الرقي بفاتحة الكتاب/ (٧/ ٢٢)، ومسلم. كتاب السلام/ باب: جواز أخذ الاجرة على الرقية بالقرآن/ (٤/ ١٧٢٧).

وهذا المبهم هو أبو سعيد الخدري نفسه كما ورد مصرحاً به عند الترمذي. كتاب الطب/ باب: ما جاء في أخذ الأجرة على التعويذ (٣/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

ونشير إلى أن للخطيب البغدادي كتاباً حافلاً، سماه: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، خصصه لهذا النوع من العلم.

النوع الثاني: الاعتبار، وإليه أشار بقوله: فاعتبر[١].

والاعتبار في الحديث: هو البحث عنه، هل انفرد به راويه[٢] أو لا؟، وهل الراوي معروف أو لا؟، وهل هو ثقة أو لا؟.

فإذا وُجد علمٌ بذلك، عُلم أنّ للخبر أصلاً يرجع إليه، وإن لم يُوجد فلا يُعول عليه، ولا تشترط موافقة الرواة[٣] فيه، بل إذا روي/ حديث/[٤] عن رسول الله ﷺ وصحت الرواية فقد حصلت المتابعة ويسمى الشاهد، وإن روي حديث بمعناه فهو الشاهد أيضاً، وإن لم يوجد ذلك أصلاً، فقد تحقق فيه التفرد، ويقال فيه هذا حديث منكر ومردود[٥].

وقول المحدثين: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به[٦] معناه: يبحث عن صحة رواية الأول لأنه إشعار بضعفه[٧]، ولا يبحث عن الثاني لانتفاء الضعف، وهذا

---

(١) تقدم الكلام على الاعتبار والشواهد والمتابعات، وتعريف المؤلف للاعتبار هنا يخالف ما ذكره هناك.

(٢) في «ق»: رواته.

(٣) في الأصل و «ق»: الروات.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٥) لا يلزم من كون الحديث منكراً أن يكون مردوداً، فقد سبق أن ذكرنا أنّ من معاني المنكر: انفراد الراوي الثقة بحديث لم يخالف فيه غيره، وأنّ هذا لا يقدح في حديثه، وإنما يقدح فيه لو خالف الثقات.

فقد قال الإمام أحمد في أفلح بن حميد الأنصاري أحد رجال الصحيحين الثقات: «روى أفلح حديثين منكرين: أنّ النبي ﷺ أشعر، وحديث: وقّت لأهل العراق ذات عرق».

انظر: هدى الساري (ص ٣٩١)، فسمّاهما منكرين لتفرّده بروايتهما مع كونه ثقة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن المؤلف نقل عبارته عن ابن الصلاح فأخلّ بالنقل، وها هي عبارة ابن الصلاح»... فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ، وينقسم عند ذلك إلى مردود منكر وغير مردود كما سبق». علوم الحديث (ص ٨٤).

(٦) نقل ابن الصلاح هذه العبارة عن الدارقطني وغيره. علوم الحديث (ص ٨٤).

(٧) في الأصل: لأنه أشار لضعفه. وما أثبتناه من «ت» و «ق».

بتصحيح الأئمة كالدارقطني رحمه الله تعالى وغيره.

فإذا قال إمام: فلان يعتبر به، فيعلم أنه من الضعفاء في الرواية، وإذا قال: لا يعتبر به، فيعلم أنه من الثقات عكس ما يتبادر إلى فهم[1] المبتدئين[2].

فصــــــل: وزيادة الراوي العدل مقبولة، فإذا رواه[3] ثقة، ورواه ثقة آخر بزيادة عليه، فتقبل الزيادة[4].

---

(١) في «ت»: ذهن.

(٢) هذا الذي قاله المؤلف في تفسير عبارة الدارقطني؟! وهو خطأ فاحش، بل المعنى أنّ من الضعفاء من يعتبر به، لأنّ ضعفه ناشىء من سوء حفظ، أو غفلة، أو وهم، أو اختلاط، فيمكن أن ينجبر هذا الضعف وأما من كان ضعفه ناشئاً من اتهام بالكذب، أو الفسق، أو الشذوذ، فهذا النوع من الرواة لا يعتبر به، لا لأنه ثقة كما توهم المؤلف، بل لأن ضعفه لا ينجبر، وهذا هو المعنى الذي نبه عليه ابن الصلاح في مبحث الحديث الحسن (ص ٣٤)، والمؤلف اعتبر كتاب ابن الصلاح من أهم مراجعة في هذا الشأن.

إضافة إلى هذا، فإن العلماء ذكروا لفظ (لا يعتبر به) في الرتبة الرابعة من مراتب الجرح التي لا يحتج بواحد منها، ولا يستشهد به. انظر: فتح المغيب (٢/ ١٢٢)، التبصرة والتذكرة (٢/ ١١)، توضيح الأفكار (٢/ ٢٧١).

(٣) يعني الحديث.

(٤) اختلف العلماء في قبول زيادة الثقة اختلافاً كثيراً وإلى أقوال كثيرة سنركز على ثلاثة منها:

القول الأول: قبولها بشرط عدم الشذوذ.

وقد اشتهر عند جمع من العلماء المتأخرين أن جمهور العلماء يقبلون الزيادة مطلقاً دون مراعاة لشذوذها وقد وقع هذا للخطيب البغدادي، فقد نقل عن الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث أن زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها، ويؤكد هذا قوله: «الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه، ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظاً ومتقياً وضابطاً» الكفاية (ص ٤٦٥).

وأول من تنبه إلى هذا الأمر الحافظ ابن حجر، فبين مذهب الجمهور الصحيح في هذه المسألة فقال: «واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافهم باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن.

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن =

ومثال: مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ «فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى[1] من المسلمين»[2].

فقوله: «من المسلمين»، زيادة في رواية مالك على/ غيره، قاله/[3] الترمذي[4].

= حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة النكت (٢/ ٦٩٠).

إذن، فقبول الزيادة بدون القيد الذي ذكرناه ليس مذهباً للجمهور، بل هو ظاهر مذهب الخطيب فقط وكل الذين نقلوا هذا القول عنه تنصلوا من تبعة ذلك ونسبوه إليه.

انظر: علوم الحديث (ص ٨٥)، فتح المغيث (١/ ٢١٣)، التبصرة والتذكرة (١/ ٢١١)، اختصار علوم الحديث (ص ٦١)، توضيح الأفكار (٢/ ١٧) وغيرها.

القول الثاني: عدم قبولها مطلقاً. وهذا القول حكاه الخطيب عن قوم من أصحاب الحديث الكفاية (ص ٤٦٥).

القول الثالث: أنها لا تقبل ممن رواه ناقصاً، وتقبل من غيره من الثقات.

ومعنى هذا أن الزيادة إن رواها من روى الحديث بدونها فلا تقبل، لأن روايته له بدونها أورثت شكاً فيها، وإن رواها غيره ممن لم يرو الحديث بدونها فهي مقبولة، وهذا القول حكاه الخطيب عن فرقة من الشافعية. الكفاية (ص ٤٦٥).

(١) في «ق»: بعد قوله أنثى: صغيراً أو كبيراً، وهذا وهم منه فلا يوجد هذا في حديث مالك، إنما هو في حديث آخر رواه مسلم (٢/ ٦٧٨) عن الضحاك عن نافع عن ابن عمر.

(٢) رواه مالك. كتاب الزكاة/ باب: زكاة الفطر (ص ١٩١)، والبخاري. كتاب الزكاة/ باب: فرض صدقة الفطر (٢/ ١٣٨). ومسلم. كتاب الزكاة/ باب: زكاة الفطر (٢/ ٦٧٧).

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٤) قال الترمذي: حديث ابن عمر حسن صحيح، رواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحو حديث أيوب، وزاد فيه: «من المسلمين». سنن الترمذي. كتاب الزكاة/ باب: ما جاء في صدقة الفطر (٢/ ٩٠).

أقول: وهذا غير صحيح، فإن مالكاً لم ينفرد بهذه الزيادة، بل تابعه عليها جماعة من الثقات هم:

أ) عمر بن نافع عند البخاري (٢/ ١٣٨).

ب) الضحاك بن عثمان عند مسلم (٢/ ٦٧٨). =

وروي الدارقطني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه[1] فصدقوا به،/ وما تنكرونه فكذبوا به»[2]/ [3].

وفي مسند البزار[4]: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم الحديث تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه/ قريب منكم، فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث تقشعر منه جلودكم وتتغير له قلوبكم وأشعاركم، وترون أنه/ [5] منكم بعيد فأنا أبعدكم منه»[6] ﷺ. وتقدم شيء من معنى الاعتبار في النوع الأول من أنواع البيت الثاني، والله الموفق.

= ج) كثير بن فرقد عند الدارقطني والحاكم.

د) المعلى بن إسماعيل وعبد الله بن العمري عند الدارقطني.

انظر: النكت (٢/ ٦٩٨)، التقييد والإيضاح (ص ١١٢).

(١) في الأصل: ولا تنكروه، وهو خطأ.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٣) رواه الخطيب في الكفاية (ص ٤٣٠) بلفظ: «ما حدثتم عني مما تعرفونه فخذوه، وما حدثتم عني مما تنكرونه فلا تأخذوا به، قال: فإني لا أقول المنكر ولست من أهله».

(٤) هو أبو بكر: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار المتوفى سنة (٢٩٢ هـ)، صاحب المسند الكبير المعلل، رحل في آخر عمره إلى أصفهان والشام ومصر ينشر علمه. قال ابن عدي: يخطىء في الإسناد والمتن.

ترجمته في: سير (١٣/ ٥٥٤)، تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٤).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٦) رواه أحمد في المسند (٣/ ٤٩٧، ٥/ ٤٢٥)، والخطيب في الكفاية (ص ٤٣٠)، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

قوله:

عـزيـز بكـم فـرد ذليـل لغيـركـم[(١)] ومشهـور أوصــاف المحـب التـذلـل

(العزيز): الذي قل وجوده، ومست الحاجة إليه، و(الفرد): من انفرد بشيء لم يشاركه فيه غيره، وأفردت الرجل: جعلته فرداً، وراؤه تسكن وتفتح وتضم، والفارد: الفرد، وجاؤا فرادى: يريد واحداً بعد واحد والفريد[(٢)]: الشذوذ[(٣)]، وواحدة فريدة، والفرد في العدد نقيض الزوج وهو العدد الذي يزيد على الزوج بواحد، و(الذليل) المهين وهو نقيض[(٤)] العزيز، ورجل ذليل: بين الذل والذلة والمذلة، و(المشهور): الشايع الظاهر، ومقابله: الشاذ، و(الوصف): النعت، و(التذلل): الخضوع[(٥)] والرغبة.

و(عزيز): [خبر ابتداء مضمر تقديره: أنا عزيز، و(بكم): جار ومجرور في موضع الصفة لـ (عزيز)، ويتعلق بكائن/ و(فرد):][(٦)] خبر بعد خبر بتقدير حرف العطف، وكذلك (ذليل)، و(لغيركم): جار ومجرور ومضاف إليه ويتعلق بكائن/[(٧)] [لأنه صفة لـ (ذليل)، و(مشهور): مبتدأ، و(أوصاف): مضاف إليه، وهو جمع وصف، و(المحب): مضاف إليه، وبهذه][(٨)] الإضافة حصلت المعرفة في (مشهور)، فجاز أن يكون مبتدأ، و(التذلل): خبر المبتدأ الذي هو (مشهور)، ويصح العكس، وهو أن يكون التذلل مبتدأ، وما قبله خبره.

---

(١) في «ق»: بغيركم.

(٢) في «ق»: الفرد.

(٣) في «ق»: المشدود.

(٤) في الأصل: ضد.

(٥) في «ت» و «ق»: الانخضاع.

(٦) زيادة من «ت» و «ق».

(٧) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٨) زيادة من «ت» و «ق».

وفي هذا البيت ثلاثة أنواع من أنواع علوم الحديث وهي: العزيز والفرد والمشهور.

النوع الأول: العزيز.

والمراد به اشتراك رجلين أو ثلاثة من الثقات في رواية حديث عن محدث [واحد][1] مشهور كالزهري وقتادة[2]، فهذا الحديث يقال فيه عزيز[3].

---

(١) زيادة من «ت» و «ق».

(٢) هو الإمام أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري الضرير الأكمة المتوفى سنة (١١٧ هـ). روى عن أنس بن مالك وأبي الطفيل الكنائي وغيرهما، وعنه أئمة الإسلام. كان أحفظ أهل البصرة، وكان يدلس، وهو حجة إذا صرّح بالسماع، كان يتهم بالقدر.
ترجمته في: سير (٥/ ٢٦٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٢)، البداية (٩/ ٣١٣).

(٣) العزيز لغة: صفة مشبهة مشتقة من العزة وهي القوة وهي من فعل عز يعز، أو مشتقة من العزة بمعنى الندرة وهي من فعل عز يعز إذا صار عزيزاً أي قليلاً نادراً، ومنه القاعدة: إذا كثرت الشروط عز المشروط.
وأما اصطلاحاً: فمذهب ابن الصلاح وابن كثير وابن مندة وغيرهم أن العزيز هو اشتراك رجلين أو ثلاثة في الرواية عن محدث، كما ذكر المؤلف، انظر علوم الحديث (ص ٢٧٠)، اختصار علوم الحديث (ص ١٦٧) توضيح الأفكار (٢/ ٤٠٦).
وبه تشعر عبارة البيقونية:
عـزيـز مـروي اثنيـن أو ثـلاثـة　　　مشهـور مـروي فـوق مـا ثـلاثـة
واختار الحافظ ابن حجر في تعريفه أنه ما رواه إثنان، وخص الثلاثة فأكثر بالمشهور. نزهة النظر (ص ١١). وليس المقصود أن يكون في كل طبقة من طبقات السند إثنان، إنما المقصود أن توجد طبقة أو أكثر تحتوي على راويين، ولا تنزل بقية الطبقات عن إثنين.
ومثال العزيز حديث «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»، رواه البخاري (١/ ٨)، ومسلم (١/ ٤٩)، عن أنس وأبي هريرة، ثم رواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.
والحديث العزيز تعتريه أحوال الصحة والضعف والوضع، والله أعلم.

النوع الثاني: الفرد.

والحديث الفرد هو الذي انفرد به واحد عن كل أحد. أي لم يروه إلا رجل واحد[1]، وقد سبق الكلام فيه[2] عند قوله: وعذل عذولي.

النوع الثالث: المشهور[3].

والحديث المشهور: ما رواه الجماعة عن[4] الثقات كالزهري وقتادة وغيرهما[5].

---

(١) ينقسم الحديث الفرد إلى قسمين:

أ) الفرد المطلق: وهو ما ذكره المؤلف، ويدخل فيه كل أنواع التفرد كالشاذ والمنكر والغريب، والحكم فيه ليس واحداً، بل لا بد من بعض التفصيل:

١) إن كان المنفرد ثقة ضابطاً وليس فيما رواه مخالفة لما روى الثقاة قبل ما انفرد به.

٢) وإن كان فيما رواه مخالفة، كان من قبيل الشاذ المردود.

٣) وإن كان المنفرد ضعيفاً لا يحتمل تفرده كان حديثه ضعيفاً مردوداً.

٤) وإن خالف الثقة ازداد ضعفاً وكان من قبيل المنكر المردود، والله أعلم.

انظر علوم الحديث (ص ٧٩، ص ٨٨).

ب) الفرد النسبي: وهو ما يقع فيه التفرّد بالنسبة إلى جهة معينة، مثل أن يقال: لم يروه من الثقات إلاّ فلان، أو لم يروه غير أهل البصرة، أو تفرّد به أهل مكة، ونحو ذلك.

ومنه حديث عائشة أن النبي ﷺ صلّى على ابني بيضاء في المسجد: سهيل وأخيه، رواه مسلم. كتاب الجنائز/ باب: الصلاة على الجنازة في المسجد (٢/ ٦٦٩).

قال الحاكم: «تفرد أهل المدينة بهذه السنة، ورواته كلهم مدنيون»، معرفة علوم الحديث (ص ٩٧).

(٢) في «ق»: عليه.

(٣) المشهور لغة: اسم مفعول من شهرت الأمر، إذا نشرته وأعلنته وأذعته وأظهرته. انظر لسان العرب (٤/ ٢٣٥١).

(٤) في «ق»: من.

(٥) المراد من قوله (الجماعة): ما زاد على ثلاثة كما يفهم مما سبق في تعريف العزيز، وهذا هو مذهب ابن الصلاح والنووي وغيرهما. انظر علوم الحديث (ص ٢٧٠)، تدريب (٢/ ١٨١)، الاقتراح (ص ٣١٠). =

فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سُمّي مشهوراً، وإن لم يخرجه البخاري ومسلم[1].

فمن المشهور الذي لم يقع في جامع البخاري و/ لا في كتاب/[2] مسلم: قوله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[3].

= واختار الحافظ ابن حجر أنّه ما له طرق محصورة بأكثر من إثنين. نزهة النظر (ص ١٠).

(١) ينبغي أن يعلم أنّ الشهرة نوعان:

أ) شهرة اصطلاحية: وهي ما سبق بيانها.

ب) شهرة غير اصطلاحية: وهي اشتهار الحديث عند عامة الناس وعلمائهم وذيوعه، بغض النظر عن صحته أو ضعفه أو بطلانه، وهو الذي ينطبق عليه قول المؤلف الذي سيأتي: (المشهور من الحديث هو الذي استوى في معرفته الخاص والعام).

فمنه الصحيح، مثل حديث: «المسلم أخ المسلم».

ومنه الحسن مثل حديث: «المؤمن مرآة أخيه».

ومنه الضعيف مثل حديث: «كما تدين تدان».

ومنه الموضوع مثل حديث: «يوم صومكم يوم نحركم».

وقد ألف العلماء في المشهور غير الاصطلاحي مؤلفات عظيمة قصدوا بها بيان المشهور وبيان درجته من حيث الصحة والضعف، ومن هذه المؤلفات:

- المقاصد الحسنة للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ).

تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤ هـ).

- كشف الخفاء ومزيل الالباس للعجلوني (ت ١١٦٢ هـ).

- تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق الكناني (ت ٩٦٣ هـ).

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ت» و «ق».

(٣) رواه ابن ماجة. المقدمة/ باب: فضل العلماء/ (١/ ٨١) عن أنس وزاد فيه: «وواضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب». وفي إسناده حفص بن سليمان وهو ضعيف جداً.

وقد أطال ابن عبد البر وابن الجوزي في ذكر طرق هذا الحديث، فروى ابن عبد البر عن نحو عشرين تابعياً كلهم عن أنس جامع بيان العلم (١/ ٧، ٩)، ورواه ابن الجوزي عن سبعة من الصحابة. العلل المتناهية (١/ ٥٧).

وقد ضعف هذا الحديث أحمد والبيهقي والنووي وغيرهم، وحسنه المزي والسخاوي بالنظر إلى عدد طرقه. =

ومنه: «نضّر الله[1] امرءاً سمع مقالتي فوعاها. . . . .»[2].

ومنه: «الخوارج كلاب النار»[3].

ومنه: «لا نكاح إلاّ بولي»[4].

ومنه: «أفطر الحاجم والمحجوم»[5].

ومنه: «من سئل عن علم فكتمه، أُلجم يوم القيامة بلجام من النّار»[6].

ومنه: «من مسّ ذكره فليتوضأ»[7].

= انظر العلل المتناهية (١/ ٦٦)، المقاصد الحسنة (ص ٤٤٠)، هامش الرحلة في طلب الحديث (ص ٧٦).

(١) في «ق»: رحم الله.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه ابن ماجة. المقدمة/ باب في ذكر الخوارج/ (١/ ٦١)، وأحمد في المسند (٤/ ٣٥٥)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٥٦)، من طريق الأعمش عن ابن أبي أوفى.
ورواه أحمد أيضاً (٤/ ٣٨٢)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٧١)، من طريق الحشرج بن نباتة عن سعد بن جهمان عن ابن أبي أوفى.
وعند أحمد (٥/ ٢٥٣)، من طريق أبي غالب عن أبي أُمامة ما يشهد له.
وانظر كلام الحافظ ابن حجر حول هذا الحديث في: فيض القدير (٣/ ٥٠٩).

(٤) رواه الترمذي. كتاب النكاح/ باب لا نكاح إلا بولي/ (٢/ ٢٨٠)، وأبو داود. كتاب النكاح/ باب: في الولي/ (٢/ ٢٢٩).
وقد روي هذا الحديث مرة مرسلاً ومرة متصلاً، ورجح الخطيب الوصل، وحكي ترجيح الإرسال عن أكثر أصحاب الحديث. الكفاية (ص ٤٠٩)، وانظر النكت (٢/ ٦٠٥).

(٥) رواه الترمذي. كتاب الصوم/ باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم/ (٢/ ١٣٦)، وأبو داود. كتاب الصوم/ باب في الصائم يحتجم/ (٢/ ٣٠٨).

(٦) رواه الترمذي، كتاب العلم/ باب ما جاء في كتمان العلم/ (٤/ ١٣٨)، وأحمد (٤/ ١٢٤).

(٧) رواه مالك، كتاب الطهارة/ باب الوضوء من مس الفرج/ (ص ٣٨ ـ ص ٣٩)، والترمذي كتاب الطهارة/ باب الوضوء من مس الذكر/ (١/ ٥٥)، وغيرهما، كلهم من حديث بسرة بنت صفوان، وصححه كثير من العلماء كالبخاري ويحيى بن معين والبيهقي. انظر تلخيص الحبير (١/ ١٢٢).

ومنه: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»[١].

فهذه الأحاديث وأمثالها مشهورة[٢]، وليس في الصحيح منها شيء[٣].

ومن المشهور الذي في الصحيح: «إنما الأعمال بالنيات»[٤].

و: «إنما جُعل الإمام ليؤتم به»[٥].

ومنه: «تقتل عماراً الفئة الباغية»[٦].

و: «المسلم من سلم المسلمون[٧] من لسانه ويده»[٨].

فالمشهور من الحديث[٩] هو الذي استوى في معرفته الخاص والعام، والله الموفق.

---

(١) رواه ابن خزيمة. كتاب الصلاة/ صلاة التطوع قاعداً/ (٢/ ٢٣٥)، ومالك (ص ٩٨) عن عمران بن حصي؛ وهو عند البخاري عن عمران بلفظ: «من صلّى قائماً فهو أفضل، ومن صلّى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلّى نائماً فله نصف أجر القاعد». البخاري (٢/ ٤١).

(٢) يعني شهرة غير اصطلاحية بدليل ما يأتي.

(٣) هذه العبارة فيها نظر، لأن بعض هذه الأحاديث مخرج في الصحيح كحديث: «افطر الحاجم والمحجوم»، وحديث «نصر الله امرءاً...»، وإن أراد بالصحيح: صحيحي البخاري ومسلم، فيؤخذ عليه إيراد حديث «صلاة القاعد...» فأنه مخرج عند البخاري كما ذكرنا.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) رواه البخاري. كتاب الآذان/ باب إنما جعل الإمام ليؤتم به/ (١/ ١٦٩)، ومسلم. كتاب الصلاة/ باب ائتمام المأموم بالإمام/ (١/ ٣٠٨) عن أنس بن مالك وغيره بألفاظ متقاربة.

(٦) رواه مسلم. كتاب الفتن/ باب رقم ١٨/ (٤/ ٢٢٣٦)، والترمذي. كتاب المناقب/ باب مناقب عمار بن ياسر/ (٥/ ٣٣٣)، وهو عند مسلم من أبي سعيد بلفظ: «بؤس ابن سمية، تقتلك فئة باغية» (٤/ ٢٢٣٥).

(٧) في الأصل و «ت»: الناس.

(٨) رواه البخاري. كتاب الإيمان/ باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده/ (١/ ٨) ومسلم كتاب الإيمان/ باب بيان تفاضل الإسلام/ (١/ ٦٥) عن عبد الله بن عمرو، وزاد البخاري: «والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه».

ورواه الترمذي. كتاب الأيمان/ باب ما جاء المسلم من سلم.../ (٤/ ١٢٨)، وزاد فيه: «المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم».

(٩) في «ق»: الأحاديث.

قوله:

غريب يقاسي البعد عنكم وماله   وحقك عن دار الهوى متحول

و(الغريب): المتباعد، والغربة: الاغتراب، وغرب يغرب غرباً: تباعد، وغربة النوى[(١)]: بعدها و(المقاساة): المعاناة[(٢)]، و(البعد): ضد القرب، و(الحق): الواجب، والمراد ها هنا: المنزلة الكاملة والمرتبة[(٣)] بالاستحقاق، و(الهوى) ها هنا: الميل والمحبة، و(التحول): الانتقال، تقول: حال من المكان يحول حولاً: إذا تحول منه.

و(غريب): خبر المبتدأ المضمر، كـ (عزيز)، و (يقاسي): فعل مضارع، و(البعد): مفعول، و (عنكم): جار ومجرور يتعلق بـ (يقاسي)،/ و(ما): بمعنى ليس، و (له): جار ومجرور/[(٤)]، والواو الداخلة على (حقك) واو القسم، و (حقك): مقسم به[(٥)]، والمقسم به مخفوض[(٦)]، و (عن دار الهوى): جار ومجرور ومضاف إليه، ويتعلق بالتحول، وخبر (ما) مقدم على اسمها الذي هو (متحول)، لأنّ من شرط تقدم خبرها عند من أجاز التقدم[(٧)] أن يكون مجروراً أو ظرفاً[(٨)]، وألاّ يفصل بينها وبين اسمها ب (أن) الزائدة وذهب ابن

---

(١) في «ق»: غربة الدار.

(٢) في الأصل و «ق»: المقاسات: المعانات.

(٣) في «ت»: الرتبة.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٥) روى البخاري (٧/ ٢٢١)، ومسلم (٣/ ١٢٦٧) من حديث ابن عمر مرفوعاً: «... من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت».

(٦) في الأصل: مخفوظ. وهو خطأ.

(٧) هو ابن عصفور كما ذكر ذلك.

(٨) في الأصل و «ق»: صرفا. وهو خطأ.

مالك[1] في خلاصته إلى المنع مطلقاً[2]، وعلى المنع ف (له) خبر المبتدأ الذي هو (متحول) و (ما): مهملة لا عمل لها لعدم الترتيب عند من أعملها.

وفي هذا البيت نوعان من أنواع علوم الحديث/[3] وهما: الغريب والمقلوب.

النوع الأول: الغريب[4].

و/الحديث الغريب/[5]: هو الذي يتفرد به الثقة[6]، كرواية واحد عن الزهري أو مثله ولم يروه غيره، فهذا هو الحديث الغريب، وهو عند الجمهور صحيح، وضعف الإمام أحمد بن حنبل [رحمه الله][7] الحديث الغريب[8].

وإذا روى الحديث الغريب عند كثير عمن انفرد[9] به، فإنه يصير غريباً مشهوراً[10].

---

(١) هو جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي الشافعي. رحل إلى المشرق وأخذ عن علمائها من مصنفاته: الكافية الشافية وخلاصتها (الألفية). توفي سنة (٦٧٢ هـ).

ترجمته في: نفح الطيب (١/ ٣٥٩).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٥)، النهجة المرضية (مخطوط).

(٣) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٤) لغة: صفة مشبهة تعني الانفراد والبعد عن الأقارب. ومنه حديث: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ...» وقد تقدم تخريجه.

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٦) في «ق»: ينفرد. وفي «ت»: وهو ما انفرد به الثقة.

(٧) زيادة من «ق».

(٨) ينقسم الحديث الغريب إلى صحيح وحسن وضعيف، إلا أن الغالب عليه الضعف، ومن هنا جاء أقوال العلماء لتحذر منه، فقال أحمد: «لا تكتبوا هذا الأحاديث الغرائب، فأنها مناكير وعامتها عن الضعفاء». علوم الحديث (ص ٢٧١).

وقال مالك: «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس».

وقال أحمد: «تركوا الحديث واقبلوا على الغرائب ما أقل الفقه فيهم». الكفاية (ص ١٧١).

(٩) في «ت»: عمن تفرد.

(١٠) وهذا مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيات» الذي تقدم تخرجه، فأنه حديث تفرّد به عمر عن رسول الله ﷺ، ثم تفرّد به عن عمر: علقمة بن أبي وقاس، ثم عن علقمة: محمد بن إبراهيم=

والغريب على ثلاثة أضرب: [١].

غريب من غرائب الصحيح، وهو معمول به[٢].

وغريب من غرائب الشيوخ، وهو معمول به أيضاً، كرواية مالك عن نافع حديث/ : «لا يبع حاضر لباد»[٣]، فإنه لم يروه عن نافع غير مالك، ورواه الشافعي عن مالك[٤]، ورواية إمام عن إمام في غريب معمول بها[٥].

والضرب الثالث[٦]: غريب المتن، أي في إسناده غرابة، وهذا يجب التأمّل فيه والبحث عنه[٧].

النوع الثاني: المقلوب[٨]، وإليه أشار النّاظم بقوله: متحول.

فالتحول: القلب، ومعناه أن يكون حديثاً مشهوراً[٩] عن فلان، فيجعل في مكانه فلاناً[١٠] آخر ليصير الحديث مرغوباً فيه، وهو قلب الإسناد،

= التيمي، ثم عن محمد: يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد ذلك فرواه عن يحيى عدد كبير من الرواة.

(١) ذكر هذا التقسيم الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٩٤ ص ٩٦).

(٢) ومثاله حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ «نهى عن بيع الولاء وهبته» رواه البخاري (٣/ ١٢٠)، ومسلم (٢/ ١١٤٥)، وقال: «الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث»، وهذا لأنه لا يعرف عن غير ابن دينار عن ابن عمر.

(٣) رواه بهذا السند الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١١٥).
وأما بغير هذا الإسناد فرواه البخاري. كتاب البيوع/ باب هل يبيع حاضر لباد/ (٣/ ٢٧)، ومالك. كتاب البيوع (ص ٤٧٧)، ومسلم. كتاب البيوع/ باب تحريم بيع الحاضر للباد/ (٣/ ١١٥٧).

(٤) اختلاف الحديث (ص ١١٥).

(٥) في «ق»: ورواه إمام عن إمام فهو غريب معمول به.

(٦) في الأصل: الغريب الثالث.

(٧) انظر أمثلته عند الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٩٦).

(٨) تقدم الكلام عنه.

(٩) نصبه على أنه خبر كان، واسمها محذوف، والتقدير: أن يكون الحديث حديثاً.

(١٠) في «ق» و «ت»: فلان. وهذا على بناء الفعل للمجهول، وفلان نائب فاعل.

والحفاظ يعلمون [ذلك][1].

كالبخاري الذي قُلّب له السند فأصلحه من حفظه، وقد تقدم.

وهذا على أنّه أراد بالتحول نوعاً من أنواع الحديث، ويكون مكرراً مع [نفي][2] الإشاعة، وقد تقدم الكلام فيها في النوع الثاني من أنواع البيت الرابع الذي صدره: وعذل عذولي منكر لا أشيعه، ولا ضرر في هذا التكرار لأنه عبّر عن المقلوب بأمرين: بـ[نفي][3] الإشاعة والتحول.

وإن قصد القافية[4] ولم يقصد النوع، ففي البيت نوع واحد وهو الغريب، والله الموفق.

---

(١) زيادة من «ت» و «ق».

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) زيادة من «ت» و «ق».

(٤) في «ق»: العافية.

قوله:

فرفقا بمقطوع الوسائل ماله إليك سبيل، لا ولا عنك معدل

(الرفق): اللطف، تقول: رفقت بالأمر أي لطفت به، والرفيق من الناس: من وصف بالشفقة وبالتلطف و(المقطوع): ضد الموصول[1]، و(الوسائل): جمع وسيلة، والوسيلة: ما يتقرّب به ذو الحاجة و(السبيل): الطريق، و(المعدل): الخروج عن طريق الشيء.

و(رفقا): منصوب على إضمار فعل محذوف، فهو مفعول بالمحذوف، تقديره: ارفق بي رفقا، و(بمقطوع الوسائل): جار ومجرور ومضاف إليه، و(ما): بمعنى ليس، وفي بقاء عملها إذا تقدم خبرها على اسمها والخبر ظرف[2] أو مجرور[3] خلاف، منعه ابن مالك وأجازه ابن عصفور[4]، فعلى العمل: فـ (سبيل): اسمها، و(له): الخبر، وهو في موضع نصب، وعلى الاهمال فـ (سبيل): مبتدأ، و (له) الخبر، وهو في موضع رفع، و (إليك)[5]: جار ومجرور يتعلق بـ (سبيل)،/

(١) في «ق»: الموصل.

(٢) في «ق»: صرف.

(٣) في الأصل: حرف جر.

(٤) هو أبو الحسن: علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي المتوفى سنة (٦٦٩ هـ). أخذ العربية في ديار الأندلس حتى تمكن من زمامها، ثم انتقل إلى تونس وبها توفي. من أشهر آثاره: المقرب في النحو، والممتع في التصريف.

ترجمته في: بغية الوعاة (٢/ ٢١٠)، شذرات (٥/ ٣٣٠)، مقدمة محقق الكتاب الممتع (ص ٤ ـ ٦).

(٥) في الأصل: إليه.

وهو في موضع الحال من (سبيل)[1]/ لتقدمه، ولو تأخّر لكان في موضع الصفة، و (لا) التي بعد (سبيل): لتأكيد النفي، ويقال: زائدة، و (لا) الثانية: نافية، وليس هذا من محل تكرار (لا)، و (عنك): جار ومجرور، وهو خبر المبتدأ الذي هو (معدل) والكلام على[2] هذه الجملة كالكلام على التي قبلها، والواو عطفت الجملة على الجملة.

وفي هذا البيت نوع واحد من أنواع علوم الحديث وهو المقطوع[3]، وهو غير المنقطع الذي تقدم.

والمقطوع من الحديث: ما وُقف به على التابعي، وهو قول التابعي: قال رسول الله ﷺ[4]، وسواء كان ذلك في قول أو فعل.

وقول الصحابي[5]: كذا نفعل كذا، هو من قبيل الموقوف[6]، وإذا زاد فيه: على عهد رسول الله ﷺ، فالصحيح أنه من المرفوع، لأنّه يشعر أنّه عليه الصلاة والسلام اطلع عليه وأقرّه والتقارير أحد وجوه السنن المرفوعات[7].

---

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) في الأصل: في.

(٣) المقطوع لغة: ضد المتصل، ويجمع على مقاطيع ومقاطع، والمنقول عن جمهور البصريين النحاة إثبات الياء جزماً، وعن الكوفيين والجرمي من البصريين تجويز إسقاطها، واختاره ابن مالك، انظر النكت (٢/ ٥١٤).
واصطلاحاً: هو ما أُضيف إلى التابعي من قول أو فعل.

(٤) قول المؤلف: (وهو قول التابعي: قال رسول الله ﷺ) خطأ بيّن، فإنّ هذا رسم الحديث المرسل.

(٥) في «ق»: الصحابة.

(٦) في «ق»: الوقف.

(٧) اختار العراقي وابن حجر والسيوطي أن قول الصحابي: «كنا نفعل كذا»، هو من قبيل المرفوع سواء أضافه أو لم يضفه إلى عهد النبي ﷺ، واختار هذا النووي في شرح المهذب والرازي والآمدي وغيرهم من الأصوليين. وخالف في هذا الحاكم والخطيب وابن الصلاح والنووي. في قوله الثاني فاثبتوا له الرفع في الأول دون الثاني.
انظر التبصرة (١/ ١٢٧). النكت (٢/ ٥١٥)، تدريب (١/ ١٨٥)، علوم الحديث =

وقول الصحابي: أمرنا بكذا ونهانا عن كذا من قبيل المرفوع، وكذلك قول الصحابي: من السنة كذا وخالف بعضهم في ذلك[1] والله أعلم[2].

= (ص ٤٨)، معرفة علوم الحديث (ص ١٩).

(١) خالف في الأول أبو بكر الإسماعيلي وأبو الحسن الكرخي، وفي الثاني: الرازي والصيرفي وابن حزم وغيرهم. علوم الحديث (ص ٤٩)، النكت (٢/ ٥٢٣).

وهناك صور أخرى من الموقوف الذي له حكم الرفع منها كل ما لم يكن فيه للرأي والقياس مجال مثل المواقيت والمقادير الشرعية وأحوال الآخرة وقصص الماضيين، (ويستثنى من هذا الأخير ما حدث به من عرف بروايته عن بني إسرائيل)، والتفسير الذي يتعلق بسبب نزول آية لا مطلق التفسير الذي هو محل اجتهاد، وغير ذلك. توضيح الأفكار (٢/ ٢٨١).

(٢) في «ق»: والله الموفق بفضله. وفي «ت»: وبالله التوفيق.

قوله:

فلا زلتُ مملوكا ولا زلت مالكا ولا زلتَ تعلو بالتّجنّي وأنزل

(الزوال): التحول والانتقال، ومنه: زالت الشمس عن كبد السماء، وإذا دخل عليه النفي صار للثبوت و (المملوك): من له مالك، و (المالك): من له ما يملك، و (العلو): الرفعة، تقول: علا يعلو [عاليا][1] في الشرف، وعلو الشيء أعلاه، و (التجني): التعزز[2]، و (النزول): ضد الصعود.

و (لا): نافية، و (زلت): زال واسمها، من أخوات كان في رفع الاسم ونصب الخبر، و (مملوكا): خبر زال وهو الذي أوجبه النفي، و (لا زلت مالكا): مثلها في الإعراب، وضمير (زال) الأول: أنا، فالتاء مضمومة وضمير (زال) الثاني: أنت، فالتاء مفتوحة، و (لا زلت تعلو): مثل الثاني في الإعراب[3]، و (بالتجني): جار ومجرور يتعلق بقوله (تعلو)، و (أنزل): معطوفة على (تعلو)، وهما فعلان مضارعان، وضمير الثاني: أنا.

وفي هذا البيت/ الذي هو خاتمة القصيدة الفريدة/[4] نوعان/ من أنواع علوم الحديث/[5] وهما: **العالي والنازل**[6]، وهما من صفات

---

(١) زيادة من «ت».

(٢) التجني مثل التجرم، وهو أن يدعي عليك ذنباً لم تفعله. الصحاح (٦/ ٢٣٠٥).

(٣) اختصر ناسخ (ت) الجملة بقوله: فالتاء مضمومة وعكسه الثانية ومثلثتها الثالثة.

(٤) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٦) الإسناد العالي هو الذي قلت رجاله مع ثبوت الاتصال، أو تقدم سماع راويه، أو تقدمت وفاة شيخ الراوي.

والإسناد العالي: عكسه، انظر فتح المغيث (٣/ ٤).

وقد ورد عن العلماء الحرص على الإسناد العالي وطلبه، وذلك لأنه يفيد السند قوة، وهو =

الإسناد[1]، والإسناد سنة متبعة[2]، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[3].

وطلب العلو فيه سنة، ليقرب الأمر في البحث عن الحديث ويبعد الخلل[4].

قيل ليحيى بن معين[5]: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي وإسناد عالي[6].

وإذا كثر رواة الحديث، أي: تعدّد من أُسند إليه[7] فقد يقع الخلل وهو النازل،

= به أبعد عن الخطأ والعلة، فكلما قلّ رجل في السند قلّ احتمال من احتمالات ضعفه، ولهذا صدر الحاكم كتابه به فقال: النوع الأول من هذه العلوم معرفة عالي الإسناد. معرفة علوم الحديث (ص ١٦٠).

(١) في «ق»: صفة الإسناد.

(٢) في«ت»: متابعة.

(٣) قائل هذا هو عبد الله بن المبارك. رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ١٦)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٦) وغيرهم بلفظ: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».
وأورد الترمذي في العلل (آخر كتاب السنن ٥/ ٣٩٦) هذا القول بلفظ: «الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. فإذا قيل له: من حدثك بقي». أي: حائراً أو ساكتاً أو مبهوتاً.

(٤) قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٥): «وفي طلب الإسناد العالي سنة صحيحة»، ثم ذكر حديث أنس في مجيء الاعرابي وقوله: أتانا رسولك. . .».

(٥) هو الإمام الحافظ أبو زكرياء: يحيى بن معين الغطفاني ثم المري مولاهم، البغدادي، المتوفى سنة (٢٣٣ هـ). انتهى إليه العلم، سمع منه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم.
ترجمته في: سير (١١/ ٧١)، تهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٠).

(٦) علوم الحديث (ص ٢٥٦)، اختصار علوم الحديث (ص ١٦٠)، ونقلها عنهما الأستاذ عتر في منهج النقد (ص ٣٥٩) هكذا بإثبات الياء في (خالي) و (عالي) وهو جائز فصيح خلافاً لما يظنه أكثر الناس.
انظر الرسالة وهامشها (ص ٢٩٤)، وهي في فتح المغيث (٣/ ٩) بحذف الياء: بيت خال وإسناد عال. .

(٧) في «ت» و «ق»: والمراد تعدد من أسند إليه.

وإذا قلّت رواة السند[1] حصل العلو/ وبعد الخلل/ [2] وهو العالي.

وقد يحصل العلو بالثقات المشهورين وإن تعددوا[3]، فللعالي تفسيران[4]، ومنهم من رجح النازل على العالي[5] لكثرة البحث في رواة الحديث.

(قال المؤلف رحمه الله)[6]: وهذا ما أوْدعه[7] النّاظم رحمه الله في هذه القصيدة المباركة من أنواع علوم الحديث، وبقيت فوائد لا بدّ للطالب من معرفتها، ولنختم الكتاب بما لا بدّ منه من ذلك مرتّباً بالتفصيل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

فصـــــل: اختلف الناس في كتابة الحديث[8]، منهم من كرهه ليحفظ،

---

(١) في «ت»: المسند. وفي «ق»: الحديث المسند.

(٢) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٣) في الأصل: وأن تعدد.

(٤) الأول: ما ذكرناه سابقاً، والثاني: أن العبرة ليست بقلة الرجال في السند، ولكن العبرة بثقة الرجال وضبطهم واتصال السند بالسماع دون الإجازة، فإذا توفرت هذه الأمور كان الإسناد عالياً ولو تعددت طرقه. اختصار علوم الحديث (ص ١٦٤).

قال ابن الصلاح: «هذا ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب». علوم الحديث (ص ١٦٤).

(٥) نقل هذا الرأي الرامهرمزي في المحدث الفاصل عن بعض أهل النظر، وعنه نقله ابن الصلاح في علومه (ص ٢٦٤). وابن دقيق العيد في الاقتراح (ص ٣٠٣)، والصنعاني في توضيح الأفكار (٢/ ٤٠٠). وحجتهم في هذا أنّ كثرة الوسائط في السند تستدعي كثرة البحث وحصول المشقة فيعظم الأجر بذلك.

وقد ضعف العلماء هذا القول وردوه، لأن كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها، ومراعاة صحة الرواية أولى.

قال العراقي: «وهذا بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة فيسلك طريقاً بعيدة لتكثر الخطا، وأن أداه سلوكها إلى فوات الجماعة التي هي المقصود»، علوم الحديث (ص ٢٦٤)، الاقتراح (ص ٣٠٣) التبصرة (٢/ ٢٥٣).

(٦) هذه الجملة من زياداتي.

(٧) في «ق»: ما أوعده.

(٨) خلاصة القول في هذه المسألة أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين اختلفوا في جواز كتابة حديث النبي ﷺ، فاستدل المجيزون بما ذكره المؤلف من حديث أبي شاه وابن عمرو وغيرهما=

ولقوله ﷺ[1]: «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن[2] [ومن كتب عني شيئاً غير القرآن][3] فليمحه[4]» أخرجه مسلم[5].

ومنهم من أباح ذلك خوف النسيان وهو الصحيح، ويدل عليه قول أبي شاه اليمني[6]: اكتب لي يا رسول الله، فقال: «(اكتبوا لأبي شاه)[7]»[8].

وأذن عليه الصلاة والسلام[9] لعبد الله بن عمرو بن العاصي أن يكتب ما يسمع من الحديث[10].

= واستدل المانعون بحديث أبي سعيد الذي ذكره المؤلف.

وقد أجاب المجيزون عن هذا الحديث بأربعة أجوبة: أحسنها أنّ النّهي عن الكتابة كان في أول الإسلام خوفاً من اختلاط الحديث بالقرآن، فلما أمن من هذا، نسخ النهي وصار إلى الجواز، ويؤيد هذا أن حديث أبي شاه المذكور كان في فتح مكة.

ثم إن هذا الخلاف زال بعد ذلك، وأجمع المسلمون على كتابته وتدوينه لئلا يندرس.

انظر تفصيل ذلك في جامع بيان العلم (١/ ٦٣ ـ ٧٦)، علوم الحديث (ص ١٨١).

(١) في «ت»: عليه السلام.

(٢) في «ق»: سوى القرآن.

(٣) زيادة من «ت» و «ق».

(٤) زيادة من «ت» و «ق».

(٥) في كتاب الزهد/ باب: التثبت في الحديث (٤/ ٢٢٩٨) ولفظه: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي قال همام: أحسبه قال متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

ورواه أيضاً الحاكم في المستدرك. كتاب العلم (١/ ١٢٧)، والدارمي باب: من لم ير كتابة الحديث (١/ ٩٨).

(٦) في الأصل: أبي شامة. وفي «ت»: أبي شاة، وكل ذلك خطأ لأن الهاء فيه أصلية ومعناها بالفارسية: الملك، ومن ظن أنه باسم أحد الشياه فقد وهم. وهو من الابناء الذين قدموا من فارس إلى اليمن لنصرة سيف بن يزن. انظر الإصابة (٤/ ١٠١)، الاستيعاب (٤/ ١٠٦).

(٧) في «ق»: لأبي شياه. وفي «ت»: لأبي شاة. وهو خطأ كما قدمنا.

(٨) رواه البخاري. كتاب العلم/ باب كتابة العلم/ (١/ ٣٦)، كتاب اللقطة/ باب كيف تعرف لقطة أهل مكة/ (٣/ ٩٥)، والترمذي كتاب العلم/ باب في الرخصة في كتاب العلم/ (٤/ ١٤٦).

(٩) في «ت»: عليه السلام. وفي «ق»: ﷺ.

(١٠) رواه أحمد (٢/ ١٦٢، ١٩٢)، والدارمي. باب من رخص في كتابة العلم (١/ ١٠٣) عن =

وشرط كتبه صرف الهمّة إلى حفظه[1]، وقال بعضهم: «إنما يُشْكَلُ ما يُشْكَلُ[2]، والتحقّق فيما يلتبس [أهمّ][3]، كالتحرّي بالحاء المهملة [والراء][4]، والتجزّي بالجيم والزاي، إلى غير ذلك مما يلتبس.

ولذلك لا يقرأ الحديث إلاّ من قـوّم لسانَه وحسّن ذهنَه، ولا يكتبه إلاّ من بيَّـن[5] حـروفـه ووضـع[6] العـلامـات لتحقيـق المـرويـات، كحـاء تحـت الحـاء، وعين [تحت العين][7] وينقط الشين المعجمة [كالأثافي][8]، والمهملة يتركها أو ينقطها من أسفل صفًّا[9]، ويبينُ في الطرة[10] ما يحتاج إليه، واستعمال

= عبد الله بن عمرو قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه فمنعتني قريش فقالوا: أنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر، يتكلم في الغضب والرّضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق».

(١) اختلف العلماء في: هل الأولى ضبط كل ما يكتب أو يخص الضبط بما يشكل؟، فقال بعضهم: يشكل كله، لأنّ الاشكال يختلف باختلاف الناس، وقال آخرون: لا يضبط إلاّ ما يشكل، لأن ضبط الكل فيه عناء، وقد يكون بعضه لا فائدة منه.

وقد صوب القاضي عياض القول الأول، وذكر أمثلة مما وقع فيه الخلاف بين الفقهاء مما يرجع إلى الضبط والشكل. انظر الاقتراح (ص ٢٨٥)، الالماع (ص ١٥٠).

(٢) علوم الحديث (ص ١٨٣) الاقتراح (ص ٢٨٦)، الالماع (ص ١٥٠).

(٣) زيادة من «ت».

(٤) زيادة من «ت» و «ق».

(٥) في «ت»: يبين.

(٦) عطفا على قوله: «. . . إلى ضبطه» والله أعلم.

(٧) زيادة «من».

(٨) زيادة «من».

والأثافي: أحجار ثلاثة تنصب وتوضع فوقها القدر على هذا الشكل (⁖)، مفردها: الألفية. انظر مختار الصحاح (ص ٨٤).

(٩) يعني هكذا: س، س.

(١٠) الطرة: كفة الثوب، وهي جانبه الذي لا هدب له، وطرة كل شيء: حرفه. انظر مختار الصحاح (ص ٣٨٩)، والمراد هنا: جانب الورقة، والله أعلم.

اللون الأحمر في ذلك حسن[1].

ويكتب الصلاة على النبي ﷺ [ولا يجعل عوض ذلك: الصاد والسِّين، وفي الخبر: «من صلّى عليّ][2] في كتاب، لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب»[3].

وقال حمزة الكناني[4]: «كنت أكتب الحديث، وأكتب الصلاة على النبي ﷺ[5] [ولا أكتب: وسلّم، فرأيت النبي ﷺ في المنام][6] فقال لي: ما لك لا تتم الصلاة علي؟! قال: فما تركتها بعد ذلك»[7].

---

(١) وقد فعل هذا أبو ذر الهروي من المشارقة، وأبو الحسن القابسي من المغاربة، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد.

قال ابن الصلاح: «فإذا كان في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحمرة، وإن كان فيها نقص، والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب حوّف عليها بالحمرة، ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرواية المعلمة بالحمرة في أوّل الكتاب أو آخره». علوم الحديث (٢٠٢).

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) رواه ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢٢٨)، والطبراني من حديث أبي هريرة، وأبو الشيخ الأصبهاني، والديلمي من طريق أخرى عنه، وابن عدي من حديث أبي بكر الصديق، والأصبهاني في ترغيبه من حديث ابن عباس، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث عائشة.

قال السيوطي: «وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً فهو مما يحسن إيراده في هذا المعنى، ولا يلتفت إلى ذكر ابن الجوزي له في الموضوعات، فإنّ له طرقاً تخرجه عن الوضع، وتقتضي أنّ له أصلاً في الجملة». تدريب (٢/ ٧٥). تذكرة الموضوعات (ص ٩٠).

(٤) هو أبو القاسم: حمزة بن محمد بن علي الكناني المصري محدث الديار المصرية المتوفى سنة (٣٥٠ هـ) رحل إلى العراق وحلب، جمع وصنف، وكان متقناً مجوداً، ذا تعبد وزهد وورع. سمع من الحاكم والدارقطني وشعيب بن منهال وغيرهم.

ترجمته في: سير (١٦/ ١٧٩)، شذرات (٣/ ٢٣).

(٥) في «ت»: عليه السلام.

(٦) زيادة من «ت» و «ق».

(٧) علوم الحديث (ص ١٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨٠) مع اختلاف يسير.

والمقابلة[1] بعد النسخ من كماله[2]، ولا يأخذ الطالب الحديثَ إلاّ بالشافعي[3]: «كان مالك إذا شكّ في بعض الحديث طرحه كلّه»[4].

ومن كلام الشافعي رحمه الله تعالى: «من حفظ القرآن عظمت حرمته، ومن طلب الفقه نبل قدره، ومن عرف الحديث قويت حجته، ومن نظر في النحو رقّ طبعه، ومن لم يصن نفسه لم يصنه العلم»[5].

وقال بعضهم: «إذا أعارك أخوك كتاباً لتنسخه، فلا تعذّبه بالمطل، ولتحرص على المبادرة إلى نسخه لترده عليه»[6].

وكان القاضي عياض إذا أعار كتاباً لأحد عدّ أوراقه، وطلبه منه بعد مضيّ أيام بعدّة أوراقه[7].

---

(١) المقصود بالمقابلة: أن يقارن الطالب ما كتبه في كتابه بكتاب شيخه حتى يتأكد أنّه لم يخطىء في سماعه منه، أو في نقله من كتابه.
وقد شنّع العلماء على من أخذ ولم يقابل ما أخذه بأصل شيخه، فقد قال الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير: «من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج».
وقال عروة بن الزبير لابنه هشام: كتبت؟. قال: «نعم. قال: عرضت؟ قال: لا. قال: لم تكتب».
انظر الالماع (ص ١٦٠)، تدريب (٢/ ٧٧)، جامع بيان العلم (١/ ٧٧).
أقول: يشتهر عندنا في أوساط العامة إطلاق هذا اللفظ فيمن يحفظ القرآن ثم يقرؤه عليه، فيقال: عرض عليه. فهي إذن لفظة فصيحة في لهجة العامة عندنا.

(٢) في «ق»: كلامه.

(٣) في «ت» و «ق»: بالصحة والتثبت.

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/ ٧٥).

(٥) رواه ابن عبد البر في جامعه (١/ ١٢٧، ٢/ ١٦٩) وأورده الذهبي في سير أعلامه (١٠/ ٢٤)، وزاد فيه: «ومن نظر في الحساب جزل رأيه».

(٦) نقل هذا القاضي عياض عن إسماعيل بن إسحاق القاضي، وفيه: «فأنك تطرق على نفسك منعك ما تستحق». الالماع (ص ٢٢٣).

(٧) ليس القاضي عياض هو الذي كان يفعل ذلك، إنما هو أبو الوليد الكناني، نقله عياض عن شيخه سفيان بن العاصي الأسدي عن أبي الوليد، وزاد فيه: «ويقول هذه الغاية إن كنت أخذته للدرس والقراءة فلن يغلب أحداً حفظ ورقة كل يوم، وإن أردته للنسخ فكذلك، وإن لم يكن=

فصــــل: /وعلى/[1] المحتج بالحديث أن يعلم ناسخه من منسوخه[2]، وهو أمر عسير، فيؤخذ بالعزم والبحث ومعرفة زمان الحديث.

والنّسخ في السنة عبارة عن رفع الحكم الشرعي المتقدم بالحكم الشرعي المتأخر نسخ[3] حديثُ القرآن، والحديثَ مثلَه في طريقه أو أقوى[4]، ومنه ما يُعلم بالنص كقوله عليه/الصلاة/[5] والسلام: [«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[6].

= هذا فأنا أحوط بكتابي وأولى برفعه منك». الالماع (ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٢) يطلق النسخ في اللغة ويراد به أحد معنيين:

أ) الرفع والإزالة: ومنه نسخت الشمس الظل إذا أزالته.

ب) النقل: تقول نسخت الكتاب، أي نقلت ما فيه، ومنه سميت المناسخات في الفرائض، لأن المال قد تناسخ، أي تناقل بين الورثة، ومنه تناسخ الأرواح، أي انتقالها من جسد إلى آخر. وهو باطل.

وعلم الناسخ والمنسوخ من أجل العلوم وأهمها وأخطرها، حتى قال الزهري: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه». علوم الحديث (ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

ومر علي بن أبي طالب على قاصّ يقصّ فقال له: «أتعرف الناسخ من المنسوخ؟». قال: لا. قال: هلكت وأهلكت». انظر الاعتبار (ص ٥ ـ ٦)، مجمع الزوائد (١/ ١٥٤).

(٣) انظر روضة الناظر (ص ٦٦)، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج (ص ١٣٥).

(٤) اختلف العلماء في جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، فذهب الشافعي وأصحابه وأكثر أهل الظاهر، ورواية عن أحمد إلى عدم جواز ذلك، وذهب جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة ومالك وأصحاب أبي حنيفة إلى جوازه ثم اختلفوا في وقوعه، فاختار الآمدي وغيره جوازه عقلاً وعدم وقوعه شرعاً. الأحكام (٣/ ١٦٥)، روضة الناظر (ص ٧٨).

أمّا نسخ الحديث بالحديث فالاتفاق على جواز نسخ المتواتر بالمتواتر، والآحاد بالآحاد، واختلفوا في نسخ المتواتر بالآحاد، هل وقع أم لا؟، فأثبته داود وأهل الظاهر ونفاه الباقون.

انظر: الاحكام (٣/ ١٥٩)، روضة الناظر (ص ٧٩).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٦) رواه مسلم. كتاب الجنائز/ باب استئذان النبي ﷺ.../ (٢/ ٦٧٢). كتاب الأضاحي/ باب =

وكقول الصحابي: /كان/[1] آخر الأمرين من رسول الله ﷺ][2] «ترك الوضوء مما[3] مسته النار»[4].

وكقول ابن عباس: «احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم»[5]، بعد قوله ﷺ[6] حين رأى رجلاً يحتجم نهاراً في شهر رمضان[7]: «أفطر الحاجم والمحجوم»[8].

وإذا أجمع[9] العلماء على ترك العمل بالحديث فهو منسوخ بغيره، فإنّ الإجماع لا يُنسَخ ولا يُنسَخ به[10].

= بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث/ (٣/ ١٥٦٤)، والترمذي (٢/ ٢٥٩) وفيه زيادة.

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٢) زيادة من «ت» و «ق».

(٣) في «ق»: بما.

(٤) رواه النسائي. كتاب الوضوء/ باب ترك الوضوء مما غيرت النار/ (١/ ١٠٨)، وابن خزيمة كتاب الوضوء/ باب ذكر الدليل على أن ترك الوضوء مما مست. . ./ (١/ ٢٨).
انظر ما علقه أحمد شاكر رحمه الله في شرحه على سنن الترمذي فإنّه كلام جليل محقق.

(٥) رواه البخاري. كتاب المرضي/ باب: أي ساعة يحتجم/ (٧/ ١٤)، عن ابن عباس، وفي رواية: «وهو محرم»، ورواه مسلم. كتاب الحج/ باب جواز الحجامة للمحرم/ (٢/ ٨٦٢) بلفظ: «احتجم بطريق مكة، وهو محرم وسط رأسه»، ورواه الشافعي عن ابن عباس بلفظ: «احتجم محرماً صائماً»، اختلاف الحديث (ص ١٤٤).

(٦) في «ت» و «ق»: عليه السلام.

(٧) في «ق»: في نهار رمضان. وفي «ت»: في نهار شهر رمضان.

(٨) رواه أبو داود (٢/ ٣٠٨)، وأحمد في المسند (٤/ ١٢)، عن شداد بن أوس، ولفظ أحمد: «أنه مرّ مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم بالبقيع لثمان عشرة خلت من رمضان وهو آخذ بيدي، فقال: افطر الحاجم والمحجوم».
فحديث ابن عباس ناسخ لحديث شداد بن أوس، لأنّ حديث شداد كان زمن فتح مكة، وكان ذلك سنة ثمان، وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع سنة عشر. انظر اختلاف الحديث (ص ١٤٤).

(٩) في «ق»: اجتمع.

(١٠) انظر روضة الناظر (ص ٨٠)، الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج (ص ١٤٠). =

فصـــــل: الصحابة رضوان الله عليهم مائة ألف وأربعة عشر ألفا[1]، وكلهم عدول[2]، وقيل: كغيرهم، وهو ضعيف بدليل [قوله]: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»[3].

= ويشترط في الحديث الذي يدل الإجماع على نسخه أن يكون صحيحاً، لأنّه إن لم يكن كذلك فقد يحتمل أنه خطأ. قاله الصيرفي. تدريب (٢/ ١٩٢).

(١) وهذا قول أبي زرعة الرازي كما صرّح ابن الصلاح والنووي، ونصه عندهما: «قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة، ممن روى عنه وسمع منه»، وفي رواية: «ممن رآه وسمع منه»، فقيل له: يا أبا زرعة!، هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه؟ قال: أهل المدينة وأهل مكة، ومن بينهما والاعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه بعرفة».

انظر: علوم الحديث (ص ٢٩٨)، تدريب (٢/ ٢٢٠).

قال العراقي: «وقريب منه ما أسنده المديني عنه قال: «توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان، من رجل وامرأة، كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية». تدريب الراوي (٢/ ٢٢١) وانظر الإصابة (١/ ٤).

(٢) هذا هو الحق الذي اجتمعت عليه الأمة قاطبة، ونوّه به العلماء في مصنفاتهم، واقتصر كثير منهم عليه ولم يذكروا غيره حرصاً منهم على إهمال الباطل، وإن ذكروه، فإنما هي إشارة لا غير.

والأدلة على عدالة الصحابة أظهر من أن تذكر، ولولا خشية الإطالة لذكرتها، ولكن لا بأس أن نحيل القارىء إلى مظانّها في كتب العلماء: الكفاية (ص ٤٦)، الإصابة (١/ ١٧)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٦٣)، الأضواء الكاشفة (ص ٢٦٦) وغيرها.

(٣) رواه ابن عبد البر في جامعه (٢/ ٩١)، من طريق الحارث بن حصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، ثمّ قال: «وهذا إسناد لا تقوم به حجة، لأن الحارث مجهول».

ورواه الدارقطني في غرائب مالك من حديث جابر، وفيه جميل بن زيد الراوي له عن مالك وهو مجهول، قال ابن حجر: «لا أصل له من حديث مالك ولا من فوقه». تلخيص الحبير (٤/ ١٩٠).

والخلاصة أنّ الحديث لا يصح.

انظر: العلل المتناهية (١/ ٢٨٣)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٥)، تلخيص الحبير (٤/ ١٩٠ ـ ١٩١).

وقيل: إلى أيام الفتن، فلا يقبل الداخل[١]، وقالت المعتزلة: كلّهم عدول إلاّ من قاتَل علياً بن أبي طالب[٢].

وأفضل الصحابة[٣]: العشرة[٤]، وأفضل العشرة[٥]: الأربعة/الخلفاء/[٦]، وأفضل الأربعة: أبو بكر، ثم عمر، واختُلف في عليّ وعثمان[٧]، والفضل يتفاوت[٨] بكثرة العلم[٩] والمكانة السنية من النبي ﷺ[١٠].

والصحابي: من أسلم ورأى النبي ﷺ[١١] وروى عنه[١٢]، ويعرف بالنقل عن

---

(١) التبصرة والتذكرة (٣/ ١٤)، الأحكام في أصول الاحكام للآمدي (٢/ ١٠٢).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) في «ت»: وأفضلهم.

(٤) وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، رضي الله عنهم وحشرنا معهم غير خزايا ولا نادمين. آمين..

(٥) في «ت»: أفضلهم.

(٦) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٧) ذهب جمهور أهل السنة إلى تقديم عثمان على علي رضي الله عنهما، وإليه ذهب مالك والشافعي وكافة أهل الحديث والفقه، والأشعري والباقلاني وكثير من المتكلمين.
ومن أدلتهم ما رواه البخاري. كتاب أصحاب النبي ﷺ./ باب مناقب عثمان/ (٤/ ٢٠٣) عن ابن عمر قال: «كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر ثم عثمان...».
وذهب أهل الكوفة إلى تقديم علي على عثمان، ووافقهم أبو بكر بن خزيمة والخطابي ووكيع.

(٨) في «ت»: يتعلق.

(٩) في «الأصول: العمل، والمثبت من «ت» و «ق».

(١٠) ويتفاوتون أيضاً بالسبق إلى الإسلام والانفاق والجهاد والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ. انظر علوم الحديث (ص ٢٩٨).

(١١) في «ت»: عليه السلام.

(١٢) تعريف المؤلف للصحابي مرجوح، لأنه يخرج من الصحابة عدداً ممن لم يرو عنه قليلاً أو كثيراً كعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب وغيره ممن شهدوا معه حجة الوداع، ولم يرووا عنه شيئاً. =

الأئمة أنه صحابي، وفي قبول قوله هو إن قال: أنا صحابي، خلاف[1].

وإذا قال الصحابي: قال ﷺ، فهو محتمل، هل سمعه منه أم لا؟[2]، والصحيح حمله على أنه سمعه منه، لا من صحابي آخر[3]، بخلاف[4] قوله: سمعته

= فالمختار في تعريفه أن يقال: «هو من رأى النبي ﷺ مؤمناً ومات على ذلك»، فيدخل فيه من طالت مجالسته ومن قصرت، من روى عنه ومن لم يرو عنه، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، واختبر هذا التعريف دون غيره لأن صحبة النبي ﷺ شرف، فينبغي ألا يحرم منه كل من رآه مؤمناً به. والله أعلم.

انظر البخاري. كتاب أصحاب النبي ﷺ/ باب رقم ١/(٤/ ١٨٨)، فتح المغيث (٣/ ٩٣).

(١) تعرف صحبة الصحابي بأحد الأمور الآتية:

أ) أن يتواتر كونه صحابياً، كالعشرة.

ب) أن يشتهر عنه ذلك كضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محصن وغيرهما.

ج) أن يثبت صحابي آخر أن له صحبة، كحممة بن أبي حممة الدوسي الذي مات بأصبهان مبطونان، والذي أخبر بصحبته حميد بن عبد الرحمن الحميري وهرم بن حيان كما في الإصابة (١/ ٣٥٤).

د) أن يقول هو عن نفسه أنه صحابي بشرط أن يكون عدلاً، وأن يكون في المدة الممكنة، وهي مائة سنة من وفات النبي ﷺ، وقد ادعاها جماعة بعد هذه المدة وكذبوا، وكان آخرهم رتن الهندي ظهر بعد الستمائة وادعى الصحبة، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥).

هـ) أن يخبر آحاد التابعين أن فلاناً له صحبة، وهذا بناء على قبول التزكية من واحد، وهو الراجح. تدريب (٢/ ٢١٣).

والخلاف الذي إشار إليه المؤلف رحمه الله هو ما نقل عن الآمدي وأبي الحسن بن القطان من عدم اعتبار إخباره عن صحبته، لاحتمال أنه لا يصدق، لكونه متهماً بدعوى رتبة يثبتها لنفسه. تدريب (١/ ٢٢٤).

قال في روضة الناظر (ص ١٠٦) جواباً على هذا الاحتمال: «قلنا إنما هو خبر عن نفسه بما لا يترتب عليه حكم شرعي، يوجب العمل، لا يلحق غيره مضرة، ولا يوجب تهمة، فهو كراوية الصحابي عن النبي ﷺ».

(٢) في الأصل: فهو محتمل أنه هو سمعه منه أو لا.

(٣) مذهب الأئمة من أهل البيت والمعتزلة وبعض الأشعرية أنه يحمل على أنه سمعه منه، وجنح الصنعاني إلى إثبات الاحتمال. توضيح الأفكار (١/ ٢٧٣، ٢٧٤).

(٤) في الأصل: خلاف. بنزع الخافض.

قال كذا[1].

وإذا قال: من السنة كذا، فالصحيح أنه خبر، وقيل: لا[2].

فصـــــل: ويجوز نقل الحديث بالمعنى للعارف[3]، وما روي عن مالك أنه كان يشدد في الباء والتاء فمحمول على المبالغة[4]؟.

وحذف بعض الخبر جائز، إلا في الغاية والاستثناء[5]، مثل: «حتى تزهى»[6]،

---

(١) فهذا صريح في السماع بالإجماع.

(٢) تقدم الكلام على هذا.

(٣) ذهب جمهور السلف والخلف، ومنهم الأئمة الأربعة إلى جواز نقل الحديث بالمعنى، أي: يؤدي معنى الحديث بألفاظ أخرى من عنده ليست هي ألفاظ النبي ﷺ، ولكنها مثلها في تأدية المعنى، ولكنهم اشترطوا لجواز هذا أن يكون الراوي عارفاً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يغير معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها.

أما إذا لم يتوفر هذا الشرط، فقد حكى العلماء الاتفاق على تحريم الرواية بالمعنى. والله أعلم.

انظر: علوم الحديث (ص ٢١٣)، اختصار علوم الحديث (ص ١٤١)، تدريب (٢/ ٩٨)، توضيح الأفكار (٢/ ٣٩٢)، توجيه النظر (ص ٢٩٨)، الأحكام في أصول الإحكام (٢/ ٨٦ ـ ٩٠).

(٤) انظر الكفاية (ص ٢١٣)، وفيه أيضاً: «كان مالك يتقي في حديث رسول الله ﷺ ما بين التي والذي ونحوهما».

أقول: وقد لا يكون هذا من باب المبالغة كما ذهب إليه المؤلف بل لأن هذه الألفاظ مما يغير معنى الحديث، أو يخل به، وهذا لا يجوز بالاتفاق كما قدمنا، أما ما لم يغير المعاني فلا بأس به، وهذا جمعاً بين ما نقل عنه.

وهذا التوقي في الألفاظ ليس خاصاً بمالك، بل يشاركه فيه غيره مثل سفيان.

(٥) ذهب جمهور العلماء إلى جواز حذف بعض الخبر فيما استقل معناه ولم يتعلق بما بعده. أو بما قبله، والتعلق قد يكون استثناء أو غاية أو غير ذلك مما يغير المعنى أو يخل بالبيان.

وما فعله بعض الأئمة كالبخاري من تقطيع كثير من الأحاديث وتوزيعها على الأبواب بحسب ما يظهر من أحكام وفوائد جائز ولا شيء فيه، لأن كل قطعة من الحديث تتضمن حكماً مستقلاً غير مرتبط بالقطعة الأخرى من الحديث. والله أعلم.

(٦) يعني حديث أنس أن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع أثمار حتى تزهي، فقيل له: وما تزهى؟ قال: =

ومثال: «إلا سواء بسواء»[1].

وخبر الواحد ما أفاد الظن لا القطع، وسواء رواه واحد أو أكثر[2]، وهو حجة عند مالك[3].

وإذا حمل الصحابي ما رواه على أحد محمليه فالظاهر حمله عليه إن ظهر المحمل، وإن لم يظهر المحمل، فقيل: يحمل عليه، وهو الصحيح، وقيل: لا[4].

= حتى تحمر. فقال رسول الله ﷺ: أرأيت إذا منع الله الثمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه».

وفي رواية: «نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وعن النخل حتى يزهو، قيل وما يزهو؟ قال: يحمار أو يصفار». رواه البخاري (٣/ ٣٤).

(١) يعني حديث أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء...».

(٢) اختلف العلماء في: هل يفيد خبر الواحد القطع (العلم) أم الظن؟ فمذهب أكثر أهل العلم والفقه من الحنفية والشافعية والمالكية والمعتزلة والخوارج أنه لا يفيد العلم وإنما يفيد الظن.

ومذهب الآمدي وابن الحاجب أن خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة، وهو مذهب ابن السبكي والنظام.

وذهب بعض أهل الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر وما شابه ذلك.

انظر في تفصيل ذلك: الأحكام في أصول الإحكام للآمدي (١/ ٤٨).

وانظر أيضاً: خبر الواحد في السنّة وأثره في الفقه الإسلامي (ص ٢٣).

(٣) اشترط الإمام مالك للعمل بخبر واحد أن لا يكون مخالفاً لعمل أهل المدينة، لأن عمل أهل المدينة عنده أقوى من أخبار الآحاد. انظر في تفصيل ذلك: تدريب المدارك للقاضي عياض (١/ ٦٤).

(٤) في هذه المسألة تفصيل:

أ) إن كان اللفظ مجملاً مشتركاً بين محامل على السوية، وامتنع حمله على جميع محامله، فلا خلاف في أنه يحمل على ما حمله الصحابي عليه لأنه أعرف بذلك من غيره.

ب) إن كان اللفظ ظاهراً في معنى، وحمله الصحابي على غيره، فمذهب أكثر الفقهاء كالشافعي وغيره حمل ذلك على ظاهره دون تأويل الصحابي. وذهب غيرهم إلى وجوب العمل بمذهب الراوي.

ج) إن كان اللفظ ظاهر العموم في جميع محامله، وحمله الراوي على معنى آخر فالظاهر لا يترك للشك والاحتمال. =

وفي مثله قال الشافعي/ رضي الله عنه/[1]: «كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرته لحججته[2]»[3].

فصـــل: ومن صحب الصحابي وأخذ عنه فهو التابعي[4].

= د) إن كان اللفظ نصاً في دلالته غير محتمل للتأويل والمخالفة، وحمله الراوي على محمل آخر، فلا يؤخذ بقوله، ولكن لا يعاب على مخالفته للنص لاحتمال أن يكون قد اطلع على ناسخ. انتهى مختصراً من الاحكام للآمدي (٢/ ١٢٧ ـ ١٢٩).

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٢) في «ق»: بقول من عارضته لحجته.

(٣) الاحكام (٢/ ١٢٨)، ولفظه: «كيف أترك الخبر لاقوال أقوام، لو عاصرتهم لحاججتهم بالحديث».

(٤) المختار في تعريف التابعي أن يقال: هو من لقي الصحابي مؤمناً سواء كانت الرؤية من الصحابي، حيث كان التابعي أعمى أو العكس، إلا أنه يشترط أن يكون مميزاً بحيث يحفظ ما يسمعه منه.

وهذا التعريف استفدته من الجمع بين تعريف العراقي والنووي وابن حبان.

قال العراقي: وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث، فقد ذكر مسلم وابن حبان الأعمش في طبقة التابعين، قال ابن حبان: أخرجناه في هذه الطبقة لأن له لقيا وحفظاً، رأى إنساً وإن لم يصح له سماع المسند عنه. انظر تدريب (٢/ ٢٣٥).

ودليل هذا من المرفوع ما رواه الطبراني والحاكم من حديث عبد الله بن بسر مرفوعاً: «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى من رآني». وهو حديث حسن له طرق أخرى، انظرها في الفتح الكبير (٢/ ٢١٥).

وأما تعريف الدكتور نور الدين عتر: «من شافه أصحاب رسول الله ﷺ مع كونه مؤمناً» فقد أخذه عن الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٤٢).

وفي نظري أن اعتباره تعريفاً له غير سليم كما يلاحظ، والله أعلم. ولذلك فهمه ابن الصلاح على أنه مشعر في إرادة السماع.

وعندي اعتراضان آخران على تعريف الدكتور عتر:

الأول: أن أقصى ما اشترطه البخاري لاتصال السند هو ثبوت اللقاء بين الراويين ولا شك أن شرط المشافهة أصعب منه، ولم أر من ذكره.

الثاني: أنهم عدوا كثيراً ممن لم يسمع من الصحابة تابعين، وأيضاً فإن هذه الفضيلة والخيرية ليس لها علاقة بصحة الراوية أو عدمها بدليل وجود الثقات والضعفاء في التابعين. =

والتابعون طبقات[1].

وأكبر التابعين من أسلم في حياة رسول الله ﷺ، ولم يره، وهم المخضرمون[2] بفتح الراء [أي][3] المنقطعون، وأحدهم مخضرم، أي: قطع عن نظرائه[4] الذين أسلموا ورأوه ﷺ كأبي مسلم الخولاني رضي الله عنه[5]، والأحنف بن قيس[6]، وربيعة بن زرارة[7] وغيرهم، وعد بعضهم عشرين رجلاً وقال: هؤلاء المخضرمون[8].

= والله أعلم.

(١) اعتبره المؤلف هنا أربع طبقات، وعدهم ابن سعد أيضاً أربعاً، وعدهم مسلم ثلاثاً، وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة، إلا أنه وهم في عد سعيد بن المسيب في عداد من لحق العشرة المبشرين لأنه ولد في خلافة عمر.

ولعل المؤلف قد وقع في خطأ حينما عد الطبقة التي فيها سعيد آخر الطبقات، بل وراءها طبقات كثيرة من التابعين، لأن كلامه يقتضي أن من ولد بعد الخلفاء ورأى من بقي من الصحابة فلا يعد من التابعين، فإذا علمنا أن آخر الصحابة وفاة على الاطلاق هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي، وقد توفي سنة (١١٠ هـ)، أدركنا كم بين زمن الخلفاء وآخر زمن الصحابة، وهذا خطأ من المؤلف، اللّهم إلا إذا كان قصده التمثيل لا الاستيعاب. والله أعلم.

(٢) في الأصل: المحصرمون، بالحاء والصاد المهملتين.

(٣) زيادة من «ت» و «ق».

(٤) في الأصل و «ق»: نظائره.

(٥) هو الإمام أبو مسلم: عبد الله بن ثوب الخولاني المتوفى سنة (٦٢ هـ). أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، دخل المدينة في خلافة أبي بكر. حدث عن عمر ومعاذ وأبي عبيدة وغيرهم.

ترجمته في: سير (٤/ ٧)، طبقات ابن سعد (٧/ ٤٤٨)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٥).

(٦) الأمير أبو بحر: ضحاك بن قيس التميمي المتوفى سنة (٦٧ هـ). أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، كان أحد الأمثلة في الحلم والسؤدد. كان أعور أحنف دميماً قصيراً كوسجاً.

ترجمته في: سير (٤/ ٦٨)، البداية والنهاية (٨/ ٣٢٦) تهذيب التهذيب (١/ ١٩١).

(٧) هو أبو حلال: ربيعة بن زرارة العتكي البصري، أدرك الجاهلية، ثم نزل البصرة. وفد إلى عثمان وروى عنه.

انظر: الإصابة (١/ ٥١١)، التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٥)، التاريخ الصغير (١/ ٢٧٥).

(٨) قائل هذا هو الإمام مسلم كما ذكر ابن الصلاح فقد عد منهم عشرين نفساً، ذكر منهم ابن =

والطبقة الثانية: من ولد في حياة رسول الله ﷺ، وروى عن العشرة وهو قيس بن أبي حازم وحده[1]، وقيل[2]: لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف[3].

والطبقة الثالثة: من ولد في حياة رسول الله ﷺ، ولحق بعض العشرة مثل أبي وائل[4].

= الصلاح: أبا عمرو الشيباني وسويد بن غفلة الكندي وعمرو بن ميمون الأودي وعبد خير بن يزيد الخيواني وأبا عثمان النهدي وربيعة بن زرارة.

وفات مسلماً ذكر أبي مسلم الخولاني والأحنف بن قيس.

وذكر منهم السخاوي في فتح المغيث (٣/ ١٦٦): ٤٦ مخضرماً.

وقد جمع منهم البرهان الحلبي (ت ٨٤١ هـ) في كتابه: تذكرة الطالب المعلم بمن يقال أنه مخضرم مائة وثلاثة وخمسين، وصرّح بأنهم أكثر من ذلك.

والظاهر أن هذا العدد بناء على توسعه في تعريف المخضرم، بحيث يشمل من أسلم منهم في حياة النبي ﷺ أو بعد وفاته، وهو قول العراقي كما في الفتح المغيث (٣/ ١٦٢).

(١) هو الإمام أبو عبد الله: قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي المتوفى سنة (٩٨ هـ). أسلم وأتى ليبايع النبي ﷺ، فوجده قد قبض. كان ثقة جليلاً، أثنى عليه العلماء. روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم.

انظر: سير (٤/ ١٩٨)، الإصابة (٣/ ٢٥٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٨٦).

(٢) القائل أكثر من واحد، فهو أبو داود في سير (٤/ ١٩٩)، والإصابة (٣/ ٢٥٩)، وهو يعقوب بن شيبة في الإصابة (٣/ ٢٥٩)، وهو أبو بكر بن أبي داود في اختصار علوم الحديث (ص ١٩٢).

وأما الذين أثبتوا له الرواية عن العشرة كلهم، فهم: الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٤٢) وابن خراش كما في علوم الحديث (ص ٣٠٣) واختصار علوم الحديث (ص ١٩٢).

(٣) هو الصحابي الجليل أبو محمد: عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المتوفى سنة (٣٢ هـ)، أحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، هاجر الهجرتين، وشهد بدراً وسائر المشاهد. كان تاجر ناجحاً سخياً جواداً. روى علماً كثيراً.

انظر: سير (١/ ٦٨)، الإصابة (٢/ ٤٠٨)، الاستيعاب (٢/ ٣٨٥).

(٤) هو الإمام شيخ الكوفة أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي المتوفى سنة (٨٢ هـ). أدرك النبي ﷺ ولم يره. كان ثقة كثير الحديث، حدث عن كثير من الصحابة.

انظر: سير (٤/ ١٦١)، الإصابة (٢/ ١٦٢)، تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٨).

ثم إن تمثيل المؤلف بأبي وائل غير صحيح لأنه ممن أدرك العشرة كلهم.

اختصار علوم الحديث (ص ١٩٢)، معرفة علوم الحديث (ص ٤٢)، الإصابة (٢/ ١٦٢)، =

والطبقة الرابعة: من ولد في أيام الخلفاء، ولحق بعض العشرة كسعيد بن المسيب الذي ولد في أيام عمر ولقي العشرة سوى أبي بكر[1]، وقيل هو أفضل التابعين لمكانته في العلم والورع[2] وقيل[3]: أفضل التابعين أويس القرني[4] الذي أخبر به النبي ﷺ[5] وقيل[6]: الحسن البصري[7]، وقيل[8]: عطاء مفتي مكة[9]،

= تدريب (٢/ ٢٣٥).

(١) ذكر الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٤٢) أن سعيد بن المسيب لحق العشرة، وقد اعترض عليه ابن الصلاح، ولكن الحاكم ذكر في صفحة (٢٥) أن سعيداً أدرك عمر فمن بعده إلى آخر العشرة فلا خلاف إذاً في عدم لقائه لأبي بكر لأنه ولد في خلافة عمر، وفيما عداه خلاف، فأثبت الحاكم لقاءه بالتسعة، واختلف في سماعه منهم، فنقل ابن الصلاح وابن كثير عن بعضهم أنه لم يسمع من أحد من العشرة سوى سعد بن أبي وقاص، وأثبت الإمام أحمد سماعه من علي، وجزم الذهبي بسماعه من علي وعثمان.

والخلاصة أنه لم يسمع من أكثرهم وإن كان رآهم جميعاً عدا أبي بكر. والله أعلم.

انظر علوم الحديث (ص ١٩٢)، فتح المغيث (٣/ ١٥٥).

(٢) وهذا هو المشهور عن أحمد وغيره، وهو مذهب أهل المدينة. انظر: اختصار علوم الحديث (ص ١٩٤)، الوجيز في علوم الحديث (ص ٣٨٢).

(٣) القائل بهذا هم أهل الكوفة، وهو الصحيح والصواب، للحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٦٨) عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن خير التابعين رجل يقال له أويس...» الحديث، ولا اجتهاد مع النص، والله أعلم.

وأما ما ورد عن الإمام أحمد، فلعله كما قال العراقي أراد بالأفضلية العلم لا الخيرية. وقوى هذا البلقيني حيث قال: «الأحسن أن يقال: الأفضل من حيث الزهد والورع أويس القرني، ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد». تدريب (٢/ ٢٤١).

(٤) هو القدوة الزاهد أبو عمرو: أويس بن عامر القرني المرادي اليماني المتوفى سنة (٤٦ هـ). كان من الأولياء المتقين المخلصين، باراً بأمه، لم يثبت له شيء رواه.

انظر: سير (٤/ ١٩)، الحلية (٢/ ٧٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٣٦).

(٥) في حديث مسلم الذي تقدم.

(٦) قائل ذلك أهل البصرة، اختصار علوم الحديث (١٩٤).

(٧) تقدمت ترجمته.

(٨) قائل ذلك أهل مكة (اختصار علوم الحديث، ص ١٩٤).

(٩) تقدمت ترجمته.

وقيل[1]: علقمة[2] ومسروق[3] وأمثالهما.

فصـــل: ومعرفة الأكابر من الرواة تحصل العلو في الإسناد[4]، ويؤخذ ذلك من الحديث[5]، فقد يروي الأصاغر عن الأكابر[6]، وبالعكس[7]، و [قد][8] يروي المثل عن المثل.

ومثال الأول: كرواية نافع عن عبد الله [بن عمر][9].

ومثال الثاني: كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك، ويحيـى شيخه.

وكعمرو بن شعيب[10]، روى عنه رجال من التابعين، وهو ليس بتابعي[11].

---

(١) نقله ابن الصلاح عن الإمام أحمد (ص ٣٠٥)، وقد جمعه مع مسروق وقيس وأبي عثمان، ثم قال؛ «هؤلاء كانوا فاضلين، ومن علية التابعين».

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) هو الإمام أبو عائشة مسروق بن الأجدع الوادعي الهمداني الكوفي المتوفى سنة (٦٢ هـ).
قال الشعبي: ما علمت أحداً كان أطلب للعلم منه، وقال ابن عيينة: بقي مسروق بعد علقمة لا يفضل عليه أحد.
انظر: سير (٤/ ٦٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠٩).

(٤) تقدم الكلام عن علو الإسناد في (ص ١٧٣ ـ ١٧٤).

(٥) يعني من السند، فيعتبر المتقدم كبيراً والمتأخر صغيراً.

(٦) قوله: «قد يروي» غير مستقيم، لأن رواية الأصاغر عن الأكابر هي الأصل، وتعبيره يقتضي التقليل من ذلك، والله أعلم.

(٧) أي رواية الأكابر عن الأصاغر.

(٨) زيادة من «ق».

(٩) زياة من «ت» و «ق».

(١٠) في الأصل و «ق»: كعمر بن شعيب.
وهو أبو إبراهيم: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي المدني المتوفى سنة (١١٨ هـ)، كان حجة عالماً فقيهاً وثقه جمهور العلماء، وضعفه بعضهم في روايته عن أبيه عن جده. انظر سير (٥/ ١٦٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤١).

(١١) ما ذكره المؤلف رحمه الله من أن عمرو بن شعيب ليس تابعياً تبع فيه ابن الصلاح والنووي، وهما تبعا في هذا عبد الغني بن سعيد وأبا بكر النقاش.
وهذا غير صواب وغير صحيح، بل هو تابعي، فقد سمع غير واحد من الصحابة منهم الربيع=

ومثال الثالث: كرواية أبي هريرة عن عائشة[1] [رضي الله عنهما][2]، وبالعكس[3].

/ ورواية العالم عن مثله في قدره أو سنه يقال فيها: القرينان، كرواية مالك عن الأوزاعي، وبالعكس وكرواية الإمام أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق[4]، وبالعكس/ [5].

ولا يشترط في القرينين[6] أن يروي كل واحد منهما عن صاحبه، فقد يروي أحدهما عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه، وإن روى سمي المدبج[7].

= بنت معوذ وزينب بنت أبي سلمة. انظر تدريب (٢/ ٢٤٦)، سير (٥/ ١٦٥).

وفي اختصار علوم الحديث (ص ١٩٦): روى عن عمرو بن شعيب جماعة من الصحابة والتابعين، فالظاهر أن كلمة (الصحابة) كتبت خطأ، أو تكون العبارة: «روى عمرو بن شعيب عن الصحابة والتابعين» والله أعلم.

(١) هي أم المؤمنين، أم عبد الله: عائشة بنت أبي بكر الصديق المتوفاة سنة (٥٣ هـ). ولدت بعد البعثة وهاجرت مع أبويها. روت علماً كثيراً، عن أبيها وعمر وفاطمة وغيرهم.

انظر: سير (٢/ ١٣٥)، الإصابة (٤/ ٣٤٣)، الدر المنثور في طبقات ربات الخدور (ص ٢٨٠).

(٢) زيادة من «ق».

(٣) وهذا المثال من رواية الأقران، وهم الرواة المتقاربون في السنن والإسناد، واكتفى الحاكم بالتقارب في الإسناد، معرفة علوم الحديث (ص ٢٢٠).

(٤) هو الحافظ الكبير أبو بكر: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني المتوفى سنة (٢١١ هـ). ارتحل إلى الحجاز والشام والعراق، كان من الثقات، اختلط في آخر عمره.

انظر: سير (٩/ ٥٦٣)، الكواكب النيرات (ص ٥١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٠).

(٥) ما بين المتوازيين سقط كله من «ق».

(٦) في «ق»: القرنين.

(٧) رواية القرين عن القرين نوعان:

أ) إذا روى كل منهما عن الآخر، فيسمى المدبج، وسمي بهذا لحسنه، لأنه لغة: المزين. تدريب (٢/ ٢٤٧).

ب) إذا روى أحدهما عن الآخر، ولم يرو الآخر عنه، فهو غير المدبج، ومثاله: رواية سليمان التيمي عن مسعر، وهما قرينان، ولا يعلم لمسعر رواية عن التيمي. علوم الحديث =

فصـــل: ومن الرواة من له أخ، أو إخوة[1]، كعبد الله بن مسعود وأخيه[2] عتبة بن مسعود[3] في الصحابة، وكسفيان بن عيينة وإخوته المحدثين[4] الأربعة: آدم[5] وعمران[6] ومحمد[7] وإبراهيم[8].

وكأولاد سيرين من التابعين، وهم: محمد بن سيرين وإخوته الخمسة: أنس[9]

= (ص ٣١٠).

(١) في «ق»: أخت.
وفائدة معرفة الأخوة من الرواة أن لا يظن من ليس بأخ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب، أو يظن أن في الإسناد وهماً.

(٢) في الأصل و «ت»: أخوه. والمثبت من «ق».

(٣) هو الصحابي الجليل عتبة بن مسعود الهذلي، هاجر إلى الحبشة، قال الزهري: «ما ابن مسعود بأعلى عندنا من أخيه عتبة». توفي في زمن عمر.
انظر: سير (١/ ٥٠٠)، الإصابة (٢/ ٤٤٩).

(٤) في الأصل و «ت»: وأخوته المحدثون، والمثبت من «ق».

(٥) هو آدم بن عيينة بن أبي عمران أخو سفيان. قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج بحديثه، يأتي بالمناكير ذكره الطوسي في رجال الشيعة في من يروي عن جعفر.
انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٦٧) لسان الميزان (١/ ٣٣٦)، ميزان الاعتدال (١/ ١٧٠)، المغني في الضعفاء (١/ ٦٤).

(٦) عمران بن عيينة بن أبي عمران أبو الحسن الكوفي. قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه فإنه يأتي بالمناكير. انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٠٢)، المغني في الضعفاء (٢/ ٤٧٩).

(٧) محمد بن عيينة الهلالي، وثقه العجلي، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه، يأتي بالمناكير، وذكره ابن حبان في الثقات. مات بالمصيصة.
انظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤٢)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٥)، لسان الميزان (٥/ ٣٣٧).

(٨) إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو إسحاق، المتوفى سنة (١٩٧ هـ). وثقه جماعة وضعفه آخرون، قال أبو داود في بني عيينة: كلهم صالح.
قيل: كان أبناء عيينة عشرة إخوة، حدث منهم خمسة، وزاد المزي والدارقطني: أحمد بن عيينة.
انظر: الجرح والتعديل (٢/ ١١٨)، ميزان الاعتدال (١/ ٥١)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٩).

(٩) هو أبو موسى: أنس بن سيرين الأنصاري، مولى أنس المتوفى سنة (١١٨ هـ). روى عن أنس وابن عباس وابن عمر وغيرهم. وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وهو دون أخيه محمد بن=

ويحيى[1] ومعبد[2] وحفصة[3] وكريمة[4]، وهذا ليس من أصول معارف الحديث، ولا خفاء أنه من كمال المعارف.

فصـــل: وتصح رواية الآباء عن الأبناء، والعكس[5]، وكره بعضهم أن يكثر

= سيرين.

انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٧٤).

(١) هو أبو عمرو يحيى بن سيرين البصري، المتوفى بالطاعون في حدود التسعين. وثقه العجلي وابن سعد وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٨)، ثقات العجلي (٢/ ٣٥٤)، طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٦).

(٢) هو معبد بن سيرين الأنصاري البصري، المتوفى على رأس المائة، كان أكبر أخوته. وثقه ابن سعد وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: يعرف وينكر.

انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٣)، طبقات ابن سعد (٧/ ٢٠٦).

(٣) هي أم الهذيل: حفصة بنت سيرين الأنصارية البصرية، روت عن أخيها يحيى، وروى عنها محمد وثقها ابن معين وذكرها ابن حبان في الثقات، وقال: توفيت سنة (١٠١ هـ).

انظر: سير (٤/ ٥١٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٠٩)، طبقات ابن سعد (٨/ ٤٨٤).

(٤) هي كريمة بنت سيرين أخت محمد. ذكرها ابن حبان في الثقات، وقال يحيى بن معين: يحيى وكريمة أبناء سيرين ضعيفا الحديث، وأخوهما معبد يعرف وينكر.

انظر ميزان الاعتدال (٤/ ٦٠٩)، لسان الميزان (٤/ ٤٨٨).

وقد اشترك الأخوة الذكور في رواية حديث واحد، رواه الدارقطني في علله والبزار في مسنده عن محمد بن سيرين عن يحيى بن سيرين عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لبيك حقا حقا تعبدا ورقا».

(٥) فائدة معرفة رواية الآباء عن الأبناء: الأمن من الخطأ الذي ينشأ عن توهم الابن أبا، أو توهم أن في السند انقلابا، وفائدة معرفة الأب أو الجد حتى لا يقع الخطأ في نسبة الضمير الذي في السند، فقد لا يسمى الأب أو الجد فيقع الوهم، ولا يدرى من هو.

ورواية الأبناء عن الآباء ثلاثة أنواع:

أ) رواية الرجل عن أبيه وهي كثيرة.

ب) رواية الرجل عن أبيه عن جده. وهي كثيرة أيضاً ومن أشهر أمثلتها:

ـ عمر بن شعيب عن أبيه عن جده. (الأب هو شعيب والجد هو عبد الله بن عمرو بن العاص). =

من ذلك، ويقال لها رواية الأحباء[1].

ومن الواقع ما ذكره الإمام أبو المظفر عبد الرحيم بن أبي سعد[2] السمعاني[3] قال: أخبرني والدي[4] عني، فيما قرأت بخطه قال: حدثني ولدي[5] أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله وإسناده إلى أبي أُمامة[6] رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أحضروا موائدكم البقل، فإنه مطردة للشيطان مع التسمية»[7].

= - بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. (الجد هو معاوية بن حيدة).
- كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده (الجد هو عمرو بن عوف المزني).

ج) رواية الرجل عن جده فقط، ولم أر من تعرض لها، والمثال الذي يصلح لها هو رواية شعيب عن جده عبد الله بن عمرو، لأنه المراد في السند كما أثبت ذلك المحققون. والله أعلم.

(١) تقدم التعليق على هذه المسألة في (ص ١٢١).

(٢) في «ق»: سعيد. وهو خطأ.

(٣) هو الإمام فخر الدين أبو المظفر: عبد الرحيم بن أبي سعيد عبد الكريم السمعاني المروزي الشافعي المتوفى سنة (٦١٧ هـ). كان صدراً معظماً، بصيراً بالمذاهب، له أنسة بالحديث.
انظر: سير(٢٢/ ١٠٧)، شذرات (٥/ ٧٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٠٦).

(٤) هو الإمام أبو سعد: عبد الكريم بن أبي بكر محمد التميمي السمعاني الخراساني المتوفى سنة (٥٦٢ هـ). كان سريع الفهم، قوي الكتابة سريعها، درس وأفتى، ووعظ وساد أهل بيته.
انظر: سير (٢٠/ ٤٥٦)، شذرات (٤/ ٢٠٥).

(٥) في الأصل: والدي. وهو خطأ. والتصويب من علوم الحديث (ص ٣١٤).

(٦) هو الصحابي الجليل أبو أُمامة: أسعد بن زرارة الأنصاري الخزرجي التقى بالنبي ﷺ قبل بيعة العقبة الأولى فأسلم. كان أول من جمع بالمسلمين في المدينة قبل الهجرة. توفي بالذبحة في السنة الأولى من الهجرة.
انظر: سير (١/ ٢٩٩)، الإصابة (١/ ٥٠).

(٧) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢٩٨)، ورواه ابن حبان في كتابه المجروحين (٢/ ٢٢١) في ترجمة العلاء بن مسلمة الرواس، ثم قال: «يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به بحال».
وأورده ابن القيم في المنار المنيف (ص ٥٤) وحكم بوضعه.
وانظر أيضاً اللالىء المصنوعة (٢/ ٢٢١)، تنزيه الشريعة (٢/ ٢٤٦)، تذكرة الموضوعات (ص ١٤١). =

وجعل بعضهم من ذلك رواية أبي بكر الصديق عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «الحبة السوداء شفاء من كل داء»[(١)]، ووهم في ذلك راويه، فإن الذي رواه عن عائشة حفيد أخيها: أبو بكر بن أبي عتيق[(٢)]، وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق بن أبي قحافة فروايته عن عمة أبيه.

وفي محمد هذا، قال ابن عبد البر[(٣)] وغيره[(٤)]: «لا نعرف أربعة على الولاء

= وأورده الذهبي في الميزان (١/ ٤٩٦) من طريق أبي عبد الله المحاملي قال: حدثنا الحسن بن شبيب المكتب من ثقات أهل بغداد. . . إلى وثلة بن الأسقع مرفوعاً.

قال الذهبي: «آفته المكتب، قال ابن عدي: حدث بالبواطل عن الثقات».

قال ابن عراق: «الظاهر أن المكتب مختلف فيه، فلا يحسن ذكر حديثه في الموضوعات».

وقد ذكر ابن الصلاح حديث أبي أمامة ولم يسمه بوضع.

انظر: علوم الحديث (ص ٣١٤)، تنزيه الشريعة (٢/ ٢٤٩).

والبقل: قال ابن سيده: «البقل من النبات ما ليس بشجرة ذق ولا جل، وقيل: كل نبتة في أول ما تنبت هو البقل». انظر لسان العرب (١/ ٣٢٨).

(١) رواه البخاري. كتاب الطب/ باب الحبة السوداء/ (٧/ ١٣) عن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة بلفظ: «أن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا من السام، قلت وما السام؟ قال: الموت».

وفي سياق السند قصة.

ورواه ابن ماجة عن أبي هريرة. كتاب الطب/ باب في الحبة السوداء/ (٢/ ١١٤١).

والحبة السوداء هي على قول الأكثر الشونيز أو السينوج، وهناك أقوال أخرى في المراد منها، انظرها في فتح الباري (١/ ١٥٤).

(٢) هو أبو بكر: عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم بن أبي بكر الصديق. كنية أبيه محمد: أبو عتيق. وهو معدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ وأبوه وجده وجد أبيه صحابة مشهورون. انظر فتح الباري (١٠/ ١١٤).

(٣) هو الإمام أبو عمرو: يوسف بن عبد الله النمري القرطبي المالكي، المتوفى سنة (٤٦٣ هـ). كان من حفاظ الحديث، فقيهاً مكثراً عالماً بالقراءات والحديث والرجال والخلاف. من أشهر مؤلفاته: التمهيد الاستنكار، الاستيعاب.

سير (١٨/ ١٥٣)، فهرس الفهارس (٢/ ٢١٨)، شجرة النور الزكية (ص ١١٩).

(٤) قائل هذا في الأصل هو موسى بن عقبة كما في علوم الحديث (ص ٣١٤)، والاستيعاب (٣/ ٣٣٣). =

أدركوا النبي ﷺ غير هؤلاء الأربعة: ابن وآباؤه[1].

فصـــل: ومما يتكلم فيه أهل الحديث بعد ما بين الراويين[2] عن الشخص الواحد في الوفاة[3]، كرواية الزهري عن مالك، ورواية زكرياء الكندي[4] عن مالك، وبين هذين الرجلين في الوفاة مائة وسبع وثلاثون سنة[5].

= وذكر ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ٢١٠) أنه قول ابن الجوزي وغير واحد من الأئمة.

أقول: وعلى القول ابن عبد الله أيضاً صحابي فأنهم خمسة لا أربعة: عبد الله وأبوه محمد وأبوه عبد الرحمن وأبوه أبو بكر الصديق وأبوه أبو قحافة، والله أعلم.

(١) في تدريب الراوي مثالان آخران في كل واحد أربعة من الصحابة على الولاء:
- ولد لأسامة وأسامة وأبوه زيد، وأبوه حارثة.
- عبد الله بن أسماء بنت أبي بكر الصديق بن أبي قحافة.

تدريب (٢/ ٢٣٢) اختصار علوم الحديث (ص ٢٠١).

(٢) في الأصل و «ق»: الروايتين.

(٣) يعبر عن هذا النوع في كتب علوم الحديث برواية السابق واللاحق، وللخطيب كتاب بهذا الاسم. وهو أن يشترك في الرواية عن أحد الرواة إثنان وتتقدم وفاة أحدهما وتتأخر وفاة الثاني تأخراً شديداً حتى يكون بينهما أمد طويل، وهذا إنما يقع عند رواية الأكابر عن الأصاغر، ثم يروي عن المروي عنه راوٍ آخر متأخر.

وفائدة معرفة هذا النوع الأمن من ظن سقوط شيء من إسناد من تأخرت وفاته، واستفادة علو إسناد الحديث. علوم الحديث (ص ٣١٧).

(٤) في «ق»: الكندي وهو خطأ.

وهو زكرياء بن دويد الكندي. قال الذهبي: كذاب، ادعى السماع من مالك والثوري، وأن له مائة وثلاثين سنة. قال ابن حبان: شيخ يضع الحديث على حميد طويل. كنيته أبو أحمد.

انظر: المغني (١/ ٢٣٩)، سير (٨/ ٨٤)، كتاب المجروحين (١/ ٣١٤).

(٥) التمثيل بزكرياء بن دريد الكندي تبع المؤلف فيه ابن الصلاح، وقد سبقه إلى هذا الخطيب البغدادي وذكره أيضاً ابن كثير والنووي عن ابن الصلاح وهو مما لا ينبغي أن يمثل به لما ذكرناه من كذب الكندي.

والصواب أن يمثل برواية الزهري وأحمد بن إسماعيل السهمي (ت ٢٥٩ هـ) فإن بين وفاتيهما خمساً وثلاثين ومائة سنة.

وبيان الاحتمال أن يكون الزهري روى عن مالك، ومالك على صغر في السن، ويكون الكندي[1] روي عنه في صغره، ومالك على انتهاء في السن[2] وأسن الكندي[3]، وعاش مالك أربعاً وثمانين سنة[4].

وفائدة هذا البعد حصول الحظوة[5] للمروي عنه، وحصل لمالك من ذلك كثير.

/ **ومنها**: معرفة من لم يرو عنه إلا واحد خاصة، من الصحابة أو من التابعين[6]/ [7].

ومن لم يرو عنه إلا ابنه خاصة[8].

---

(١) في «ق»: المندي.

(٢) في «ت»: السنين.

(٣) في «ق»: الكندي.

(٤) وأكثر ما وقع من البعد في الوفاة بين الراويين فيما وقف عليه العلماء مائة وخمسون سنة، فقد روى عن أبي الطاهر السلفي شيخه أبو علي البرداني، ثم مات سنة (٥٠٠ هـ).
وكان آخر من روى عن السلفي سبطه أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي، وقد توفي سنة خمسين وستمائة (٦٥٠ هـ).
وفي فهرس الفهارس (١/٣٤٧) مثل للسابق واللاحق، وهي نكتة في نهاية القرن الثالث عشر (١١٩٤ ـ ١٢٩٤ هـ).

(٥) في الأصل و «ق»: الخطوة وهو خطأ.

(٦) يسمى هذا النوع: الوحدان، ومن أمثلته في الصحابة:
أ) المسيب بن حزن، لم يرو عنه إلا ابنه سعيد بن المسيب.
ب) دكين بن سعد وصنابح بن الأعسر ومرداس بن مالك، لم يرو عنهم إلا قيس بن أبي حازم.
ومن أمثلته في التابعين:
أ) عبد الله بن أنيس الأنصاري، لم يرو عنه إلا يحيى بن سعيد الأنصاري.
ب) تفرد الزهري بالرواية عن نيف وعشرين من التابعين، لم يرو عنهم غيره.
ج) تفرد عمر بن دينار بالرواية عن عبد الرحمن بن معبد وعبد الرحمن بن فروخ.

(٧) ما بين المتوازيين سقط «من».

(٨) ومن الأمثلة على هذا النوع: أبو حازم لم يرو عنه إلا ابنه قيس. وأبو ليلى الأنصاري، لم يرو=

أو من لم يرو من الصحابة[1] إلا حديثاً واحداً كحاطب بن أبي بلتعة[2]، وهو قوله ﷺ: «من رآني بعد موتي فكأنما رآني في حياتي، ومن مات في أحد الحرمين بعث من الآمنين يوم القيامة»[3].

= عنه إلا ابنه عبد الرحمن، وغير هذا كثير. انظر علوم الحديث (ص ٣١٩).

(١) في «ق»: أو من لم يرو عنه من الصحابة إلا حديثاً واحداً. والصواب: إلا حديث واحد.

(٢) هو الصحابي الجليل عمرو بن عمير بن سلمى اللخمي المكي المتوفى سنة (٣٠ هـ). من مشاهير المهاجرين، شهد بدراً والمشاهد. كان تاجراً في الطعام، وكان من الرماة الحذاق.
انظر: سير (٢/ ٤٨)، الإصابة (١/ ٢٩٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٦٨).
وأما ما ذكره المؤلف من أن لحاطب حديثاً واحداً، فالظاهر أنه تبع في ذلك ابن عبد البر، فقد ذكر له هذا الحديث في ترجمته، وقال: لا اعلم له غير هذا الحديث. انظر الاستيعاب (١/ ٣٤٩).
والواقع أن لحاطب أكثر من حديث، ذكرها ابن حجر في ترجمته في الإصابة (١/ ٣٠٠).

(٣) أورده ابن حجر في الإصابة وابن عبد البر في الاستيعاب باللفظ المذكور، والظاهر أن فيه تحريفاً عندهما، وأن الصواب فيه: «من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي...».
وقد أورده السيوطي في اللآلىء (٢/ ١٣٠) عن حاطب باللفظ الذي ذكرته، ويؤيد هذا أن في إحدى طرقه عن عمر بن الخطاب: «من زار قبري كنت له شفيعاً أو شهيداً، ومن مات بإحدى الحرمين بعثه الله في الآمنين يوم القيامة»، وهذا يكاد يكون صريحاً في وقوع التحريف في الإصابة والاستيعاب.
وانظر بقية طرق هذا الحديث في اللآلىء (٢/ ١٣٠)، وفيها تحسين السيوطي لهذا الحديث، والله أعلم.
وأشير إلى أن هذا النوع من الرواية يعني من لم يرو إلا حديثاً واحداً لم يتعرض له ابن الصلاح، وإنما الذي ذكره ونبه عليه هو السيوطي وذكر أن للبخاري فيه تصنيفاً خاصاً بالصحابة. تدريب (٢/ ٣٩٦). ولما كان المثال الذي ذكره المؤلف ليس صحيحاً فها هي أمثلة من ذلك:
أ) آبى اللحم. قال المزي: له حديث واحد في الاستسقاء. رواه الترمذي. باب صلاة الاستسقاء (٢/ ٣٤) والنسائي. كتاب الاستسقاء (٣/ ١٥٩).
ب) حدرد بن أبي حدود السلمي. له حديث: «من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه» رواه أبو داود. كتاب الأدب (٢/ ٣٠٣).

أو من لم يرو من الصحابة شيئاً، كالوليد بن عقبة[1]، وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب[2].

ومنها: معرفة من له أسماء مختلفة أو نعوت متعددة[3].

---

(١) في الأصل و «ق»: عتبة وهو خطأ.

وهو الصحابي أبو وهب: الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي، أخو عثمان بن عفان لأمه، أسلم عام الفتح وولى الكوفة لعثمان، وجاهد بالشام ثم اعتزل بعد مقتل عثمان. كان سخياً شجاعاً قائماً بأمر الجهاد، وله ذنوب فعلها، أمره إلى الله فيها، توفي أيام معاوية رضي الله عنهما.

انظر: سير (٣/ ٤١٢)، الإصابة (٣/ ٦٠١)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٤٢).

وقول المؤلف: «لم يرو شيئاً» إن كان يقصد مما صح سنده فنعم، وإن كان يقصد التعميم فلا، إذ له حديث رواه أحمد في المسند (٤/ ٣٢)، وأبو داود. كتاب الترجل / باب في الخلوق للرجال / (٢/ ١٩٣)، من طريق عبد الله الهمداني عن الوليد بن عقبة قال: «لما فتح النبي ﷺ مكة، جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم فيمسح على رؤوسهم ويدعو لهم فجيء بي إليه وأنا مطيب بالخلوق، فلم يسمح رأسي، ولم يمنعه من ذلك إلا أن أمي خلقتني بالخلوق، فلم يمسني من أجل الخلوق».

وفي إسناده كما نرى عبد الله الهمداني، وهو مجهول، كنيته أبو موسى، روى عنه ثابت بن الحجاج.

وقال أبو حاتم: لا بأس به. الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٨)، الأضواء الكاشفة (ص ٢٧٢).

(٢) الهاشمي، ابن عمر رسول الله ﷺ. أسلم يوم الفتح. كان مشهوراً بالشجاعة والفروسية، حضر معركة أجنادين واستشهد فيها سنة (١٣ هـ).

قال ابن عبد البر والذهبي وغيرهما: لا نعلم له رواية.

انظر: سير (٣/ ٣٨١)، الإصابة (٢/ ٣٠٠)، الاستيعاب (٢/ ٢٩١).

(٣) معرفة هذا النوع من أصعب الأمور وأوجبها في الوقت نفسه، لأنها الوسيلة إلى كشف التدليس ورفع الالتباس والأمن من توثيق الضعيف أو تضعيف الثقة.

ومن أمثلة هذا النوع: محمد بن السائب الكلبي المفسر، فقد ورد في الكتب بعدة أسماء: فهو أبو النضر الذي روى عنه ابن إسحاق حديث تميم الداري وعدي بن بداء. وهو حماد بن السائب الذي روى حديث: «ذكاة كل مسك دباغه». رواه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٢٤). وهو أبو سعيد الذي روى عنه عطية العوفي التفسير ليوهم أنه أبو سعيد الخدري. وهو أبو هشام الذي روى عنه القاسم بن محمد حديث ابن عباس: «لما نزلت قل هو القادر. . .»، وهو=

ومنها: معرفة من لم يشاركه أحد في اسمه أو في كنيته كأبي هريرة في الصحابة[1].

ومنها: معرفة الكنى والأسماء[2].

ومنها: معرفة الكلام الخاص بكل إمام، كقول مالك: «إذا ضاق الأمر اتسع»[3].

ومنها: معرفة المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب[4].

ومنها: معرفة أقدار الرواة، وفضلهم، وعلمهم، ووقت ولادتهم، وزمان

= محمد بن السائب بن بشر الذي روى عنه ابن إسحاق أيضاً.
انظر: علوم الحديث (ص ٣٢٣)، تدريب (٢/ ٢٦٩).
وهذا نوع من أنواع التدليس، وقد تقدم بيانه في (ص ١٣١).

(١) ويعبر عن هذا النوع بالأسماء المفردة أو المفردات، وهي الأسماء أو الألقاب أو الكنى التي لا يوجد في الرواة من يحملها إلا راوٍ واحد فقط، كأحمد بن عجيان، وصدي بن عجلان (في الصحابة)، وأوسط بن عمرو والدجين بن ثابت (في التابعين)، انظر علوم الحديث (ص ٣٢٥)، اختصار علوم الحديث (ص ٢١٠).

(٢) قد يشتهر راوٍ بكنيته مع العلم باسمه أو العكس، ويذكر مرة باسمه ومرة بكنيته، فيتوهم من لا علم له بذلك أنهما شخصان إثنان فيقع في الغلط. ولذلك نبه أهل العلم على أهمية هذا النوع ووجوب معرفته.
وتقسيمات هذا النوع كثيرة، وقد قسم ابن الصلاح من اشتهروا بكناهم إلى تسعة أضرب، وذكر لكل ضرب أمثلة من الصحابة ومن بعدهم، ثم ذكر أمثلة لمن اشتهروا بأسمائهم. وزاد السيوطي ثلاثة أضرب أخرى لمن اشتهروا بكناهم. انظر: علوم الحديث (ص ٣٣٠،٣٨)، تدريب (٢/ ٣٨٩).

(٣) لم أر من نسب هذه القاعدة للإمام مالك، وإنما هي من كلام الشافعي، وقد صرح بذلك السيوطي في الأشباه والنظائر (ص ٨٣)، وقد أجاب بها في ثلاثة مواضع ذكرها السيوطي، وذكر العلامة الزركشي نقلاً عن أئمة الشافعية أن هذه القاعدة من عبارات الشافعي الرشيقة. القواعد الفقهية للندوي (ص ٩٤) المنثور في القواعد (١/ ١٢٠)، ولهم عكس هذه القاعدة: إذا اتسع الأمر ضاق، الأشباه والنظائر (ص ٨٣).

(٤) تقدم الكلام على هذا في صفحة (١٤٨).

وفاتهم، وموضع استيطانهم[١].

ومنها: معرفة الضعفاء والثقات من الرواة[٢].

ومنها: معرفة من خلط في آخر عمره وخرف[٣].

ومنها: معرفة الموالي من الرواة[٤].

---

(١) معرفة هذه الأمور تفيد في بيان اتصال السند أو انقطاعه أو تدليس الراوي أو كذبه، قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ». اختصار علوم الحديث (ص ٢٣٧).

ومعرفة مواضع استيطان الرواة وبلدانهم تفيد في التمييز بين الرواة الذين يتفقون في الأسماء والكنى والألقاب، فيميز كل بنسبته إلى وطنه أو موضع إقامته. والله أعلم.

(٢) المقصود بهذا النوع معرفة الرواة الثقات الذين يحتج بحديثهم، والضعفاء الذين يرد حديثهم أو لا يحتج به. وهذه هي الثمرة من معرفة جميع أنواع علوم الحديث، ولهذا قال ابن الصلاح: «هذا من أجل نوع، وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه». انظر علوم الحديث (ص ٣٨٧).

(٣) تقدم في صفحة (١٠٨، ١٠٩) بعض الكلام على هذا، وبقي علينا أن نذكر حكم حديث من اختلط، فأنه لا يقبل مطلقاً ولا يرد مطلقاً، بل لا بد من التفصيل:

أ) من سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، ويعرف ذلك بأن يكون ممن روى عنه في وقت مبكر، أو بتعيين تاريخ الاختلاط.

ب) من سمع منه بعد الاختلاط أو شك في زمن سماعه منه، فهذا يرد، ولا يحتج به. انظر علوم الحديث (ص ٣٩٢).

(٤) الولاء ثلاثة أنواع:

أ) ولاء العتاقة: وهو الأكثر الأغلب وهو الأهم، لأن الأصل في النسبة إلى القبيلة أن يكون الراوي منهم حقيقة، فإذا نسب إليهم بالولاء وجب تمييزه، فيقال: القرشي مولاهم أو الحنظلي مولاهم، ومثال ذلك: الليث بن سعد الفهمي مولاهم.

ب) ولاء الحلف والموالاة: وهو أن يتعاقد رجل مع قبيلة على التعاون والنصرة، فينسب إليهم انتساب موالاة، ومثال ذلك: الإمام مالك، فأنه حميري صليبة، وتيمي بولاء الحلف لأن جده مالك بن أبي عامر كان حليفاً لتيم قريش فنسب إليهم.

ج) ولاء الإسلام: وهو أن يسلم رجل على يدي رجل مسلم من قبيلة ما فينسب هذا المسلم الجديد إلى قبيلته، مثل ذلك: الإمام البخاري يقال له: الجعفي، لأن جده المغيرة كان مجوسياً، ثم أسلم على يد اليمان بن الأخنس الجعفي فنسب إلى قبيلته. =

وبمعرفة هذه الأمور يتقارب المحدثون في المنزلة العلمية[١]، ويعرف ذلك من الكتب الموضوعة في هذا الشأن ككتب الإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني، وكتب الخطيب بن ثابت البغدادي، وتاريخ البخاري[٢]، والهداية[٣] للكلاباذي[٤] وغيرهم ممن ألف/ في هذه الأمور/[٥].

.... [٦]

فصـــــل: واعلم أن للكتب المشهورة في الحديث حروفاً علامة[٧]، فللموطأ: «طاء»[٨] والبخاري: «خاء»[٩]، وبخارى بلدة[١٠]، ولمسلم: «ميم»[١١]،

= ومن فوائد معرفة هذا النوع إبراز الجهد الذي بذله علماء الإسلام من غير العرب في خدمة هذا الدين بأرواحهم وأسيافهم وأقلامهم رحمهم الله جميعاً.

(١) في «ق»: العالية.

(٢) للبخاري ثلاثة كتب في التاريخ: التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير.

(٣) اسم الكتاب: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، وهو خاص برجال صحيح البخاري.
وقد أشار شيخنا محمود الطحان حفظه الله في كتابه الممتع: «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» (ص ١٧٨) إلى أنه مخطوط، منه في دار الكتب المصرية نسختان.
ولأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن منجوية (ت ٤٣٨ هـ) كتاب «رجال صحيح مسلم»، ثم جمع بين رجال الكتابين أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ) في كتابه «الجمع بين الصحيحين». وهو مطبوع في الهند.

(٤) هو الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد البخاري الكلاباذي المتوفى سنة (٣٩٨ هـ). كان عارفاً بصحيح البخاري، متقناً ثبتاً.
انظر: سير (١٧/ ٩٤)، تاريخ بغداد (٤/ ٤٣٤).

(٥) ما بين المتوازيين سقط من «ت».

(٦) هذا الخط المتقطع إشارة إلى موضع الوفيات التي ذيل بها المؤلف كتابه هذا، حذفناها من التحقيق لأنها محققة ومطبوعة، وقد تقدم الكلام على هذا في (ص ٣٤).

(٧) في «ت»: علامات.

(٨) ويكتب الرمز هكذا [ط] ورمزه في كنوز السنة [ما].

(٩) ويكتب الرمز هكذا [خ] ورمزه في مفتاح كنوز السنة [بخ].

(١٠) مدينة تقع اليوم في ولاية طاجكستان إلى الشرق من نهر أموداريا، استولى عليها الروس سنة (١٩٢٠ م). أطلس تاريخ الإسلام. خريطة رقم (١٩١).

(١١) ويكتب الرمز هكذا [م] ورمزه في كنوز السنة [مس].

وللنسائي: «سين»[1]، ونسأ بلدة[2]، والترمذي: «ذال»[3] وترمذ بلدة[4]، ولأبي داود: «دال»[5].

وكل محدث فقيه، وليس كل فقيه محدثاً[6].

قال الشيخ أبو الطاهر السلفي [رحمه الله][7]: «سألت شيخنا الإمام أبا الحسن علي بن محمد الطبري[8] المعروف بالكيا البغدادي[9] في أواخر المائة الخامسة عن

---

(١) ويكتب الرمز هكذا [س]. ورمزه في الجامع الصغير للسيوطي والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث [ن].

(٢) تقع اليوم بولاية تركمانستان عل الحدود مع إيران، استولى عليه الروس في سنة (١٩١٤ م). أطلس تاريخ الإسلام. خريطة رقم (١٩١).

(٣) هذا رمز انفرد به المؤلف، لم أر من استعمله، والموجود في كل المؤلفات المعروفة [ت]. وفي مفتاح كنوز السنة [تر].

(٤) تقع اليوم في ولاية طاجكستان. أطلس تاريخ الإسلام، خريطة (١٩١).

(٥) ويكتب الرمز هكذا [د]. وفي مفتاح كنوز السنة [بد].

(٦) هذه العبارة تحتاج إلى توضيح ليظهر الصواب منها:

إن أراد بالمحدث، من يعرف طرق الحديث وصحته وناسخه وخاصه وعامه ومطلقه ومقيده وما اشتملت عليه متونه من أحكام شرعية وتشريعات ربانية، فلا شك أنه فقيه، لأن الفقه لا يخرج من هذه الأمور.

وإن أُريد من يحفظ الأحاديث ويعرف صحيحها من سقيمها، دون إدراك ما دلّت عليه متونها فهو ليس فقيهاً.

وأما الشطر الثاني من العبارة فهو صحيح، فإن هناك من الفقهاء من ليس لهم إلا مجرد حفظ المسائل والأقضية والفتاوى من كتب من تقدمهم، ولا يزيدون على ذلك، وقد يكون فيما يفتون به ما يعلم المحدث أنه باطل.

راجع في مسألة الفقيه والمحدث: كتاب الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري. للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد. من ص ١٢٢ إلى ١٣٨.

(٧) جملة (رحمه الله) سقطت من «ق».

(٨) هو الإمام أبو الحسن: علي بن محمد بن علي الطبري الهراسي، المتوفى سنة (٥٠٤ هـ) كان أحد الفصحاء، من ذوي الثروة والحشمة، لقب بشمس الإسلام. ولي المدرسة النظامية. من مؤلفاته: شفاه المسترشدين، كتاب في الرد على مفردات أحمد.

انظر: سير (١٩/ ٣٥٠)، شذرات (٤/ ٨)، البداية (١٢/ ١٩٢).

(٩) في «ت»: ببغداد.

رجل أوصى بثلث ماله للفقهاء في بلده، هل يدخل أهل الحديث معهم أم لا؟، فأجاب بخط يده: نعم، وكيف لا، وقد قال النبي ﷺ: «من حفظ على أُمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة فقيهاً»[١]، فالحديث فقه. واعلم أن في كتب الحديث فضيلة عظيمة لقراءته[٢]، لما في الحديث من ذكر الصلاة على النبي ﷺ، ومذموم من جعل عوضها[٣] في الكتاب: صاداً أو سيناً[٤].

فصـــــل: واعلم أن طلب الإجازة والرواية من شأن أهل العلم، وكذلك معرفة أفاضل[٥] الأمة من صحابي وتابعي وفقيه.

ومن الكمال معرفة تاريخ موتهم، أو ولادتهم، ليتعين من سبق عمن لحق.

وقد أخبرني طالب عن مجلس علم اختلف فيه صاحب الدرس وآخر في مالك بن أنس ومسلم ابن الحجاج أيهما أسبق بالوفاة؟، فقال صاحب الدرس: مسلم، وقال الآخر: مالك سبق، والصواب معه، فإن مسلماً[٦] بن الحجاج توفي بعد مالك بمدة تزيد على ثمانين سنة[٧].

وبمعرفة هذه الأمور يخرج الطالب من ظلمة[٨] الجهل.

وكذلك معرفة من روى عنه شيخ ولم يرو عنه الآخر[٩]، وعدد من أخرج عنه البخاري ولم يخرج عنه مسلم أربعمائة رجل وأربعة وثلاثون رجلاً، وعدد من أخرج عنه مسلم ولم يخرج عنه البخاري ستمائة وخمسة وعشرون رجلاً[١٠].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في «ق»: كقراءته.

(٣) في «ت»: موضعها.

(٤) تقدم ذكر هذا.

(٥) في «ق»: أفاضيل.

(٦) في «ق»: فإن مسلم.

(٧) جواب المؤلف ليس سديداً لأنه يوهم أن مالكاً ومسلماً كانا متعاصرين وتوفي مالك قبل مسلم. والصواب أن مسلماً ولد بعد وفاة الإمام مالك بسبع وعشرين سنة. راجع ترجمتي مالك ومسلم في (ص ٦١ ص ٦٧).

(٨) في «ق»: ظلمات.

(٩) تقدم الكلام على هذا النوع.

(١٠) ذكر ابن حجر أن عدد من انفرد البخاري بالرواية عنه أربعمائة وبضع وثلاثين رجلاً، تكلم في=

فصــــل: واعلم أن معرفة الكتب وأسماء المؤلفين من الكمال، ومعرفة طبقات الفقهاء/ في العلم/[1] من مهمات الطالب، وكذلك معرفة ما ألف في عصر السائل.

وقد سألني رجل[2] عما وقع لي من التآليف ليكتب ذلك في رحلته، فأمليت عليه ما صادفه[3] زمانه من ذلك لحرصه على هذه المسالك[4]، ولنسردها هنا[5] تكلمة للغرض:

فمنها:

١ ـ تقريب الدلالة في شرح الرسالة، في أربعة أسفار.

٢ ـ واللباب في اختصار الجلاب.

٣ ـ ومعونة[6] الرائض في مبادىء الفرائض.

٤ ـ وإيضاح المعاني وبيان المباني، وهو سفر شرح لرجز في المنطق، نظمه صاحبنا الفقيه الحافظ الأستاذ أبو عبد الله محمد بن الفقيه أبي زيد عبد الرحمن المراكشي الضرير[7] من أهل بلدنا حفظه الله[8].

= ثمانين منهم. وعدد من انفرد مسلم بالرواية عنهم ستمائة وعشرون رجلًا، تكلم في مائة وستين منهم. انظر هدى الساري (ص ١١).

(١) ما بين المتوازيين سقط من «ق».

(٢) في «ت»: رجال.

(٣) في «ق»: ما صادف زمانه. ومثله في البستان (ص ٣٨).

(٤) في تعريف الخلف: (ص ٣٤) المسائل.

(٥) في «ق»: ولنصردها ها هنا.

(٦) في «ق»: معرفة.

(٧) أخذ عن علماء بني باديس وغيرهم، وحضر مجلس ابن عرفة ورأى ما يقع هناك من الأبحاث، فقام عنهم وهجا مجلسهم. من مؤلفاته: منظومة في البيان. نيل الابتهاج (ص ٢٨٤) كفاية المحتاج (مخطوط).

(٨) في «ق»: حفظه الله. وهي زيادة من النساخ غير صحيحة لأن المؤلف ذكره في وفياته، فكيف يقول حفظه الله؟، إلا إن أراد البلد، ثم حصلت على صورة من نسخة الوفيات بالمكتبة الوطنية=

٥ ـ ومنها تلخيص العمل في شرح الجمل في المنطق.

٦ ـ وأنس الفقير وعز الحقير، في رجال من أهل التصوف أبي مدين وأصحابه[1].

٧ ـ وأنوار السعادة في أصول العبادة، وهو شرح لقوله عليه السلام: «بني الإسلام على خمس. . . .» الحديث[2] وفي كل قاعدة من الخمس أربعون حديثاً وأربعون مسألة.

٨ ـ ومنها هداية المسالك[3] في بيان ألفية ابن مالك.

٩ ـ ومنها المسافة[4] السنية في اختصار الرحلة العبدرية[5].

١٠ ـ وسراج الثقات في علم الأوقات.

١١ ـ وتسهيل العبارة في تعديل السيارة، واشتمل على أربعين باباً وستين فصلاً[6].

١٢ ـ وأنس الحبيب عند عجز الطبيب[7].

١٣ ـ ومنها تيسير المطالب في تعديل الكواكب، ولم يهتد أحد من المتقدمين إلى مثله.

١٤ ـ ومنها بسط الرموز في عروض الخزرجي[8].

= باريس رقم (٩٢٥٩)، فرأيته قال في هذا الموضع: (وقد تقدم ذكره) أي في الوفيات.

(١) في «ت»: أبو مدين وأصحابه. ووقع في البستان وتعريف الخلف: كأبي مدين وأصحابه.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث.

(٣) هكذا في «ق». أما في «ت» فقد حدث فيها تآكل أذهب الكلمة تماماً، ولكن الذي في البستان: «السالك» ولعل هذا هو الصواب.

(٤) في «ق»: سقطت كلمة (المسافة).

(٥) الرحلة العبدرية لأبي عبد الله محمد الحيحي العبدري، وتسمى الرحلة المغربية.

(٦) سقط هذا المؤلف من «ت». وسقط لفظ «ستين» من «ق» فأثبته من نسخة باريس للوفيات.

(٧) سقط هذا المؤلف من «ت».

(٨) هكذا في «ت» و «ق»: ونسخة باريس للوفيات. وفي تعريف الخلف: بسط الرموز الخفية في=

١٥ ـ ومنها وقاية الموقت ونكاية المنكت.

١٦ ـ ومنها القنفذية في إبطال الدلالة الفلكية[١].

١٧ ـ ومنها حط النقاب عن وجوه إعمال الحساب، وهو شرح تلخيص ابن البنا؛ وقد سبقت به[٢] ابن زكرياء الأندلسي[٣]، وكان قد أخذ من كتابي نسخة عند جوازه إلى مدينة فاس بعد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة.

١٨ ـ ومنها التخليص[٤] في شرح التلخيص.

١٩ ـ ومنها الإبراهمية في مبادىء العربية.

٢٠ ـ وتفهيم الطالب لمسائل أصول ابن الحاجب، قيدته زمان قراءتنا له على الشيخ أبي محمد عبد الحق الهسكوري[٥] بمسجد البليدة من مدينة فاس، وكان الابتداء في أول سنة سبعين وسبعمائة.

٢١ ـ ومنها علامة النجاح في مبادىء الاصطلاح[٦].

٢٢ ـ وبغية الفارض في الحساب والفرائض.

٢٣ ـ والفارسية في مبادىء الدولة الحفصية.

٢٤ ـ وتحفة الوارد في اختصاص الشرف من الوالد[٧]، وهو غريب.

٢٥ ـ ومنها وسيلة الإسلام بالنبي عليه السلام[٨]، وهو من أجل الموضوعات في السير لاختصاره.

= عروض الخزرجية.

(١) سقط هذا المؤلف من «ق».

(٢) في تعريف الخلف: وقد سبق إليه. وفي نسخة باريس للوفيات: وقد سبقت إليه.

(٣) لم أعثر على ترجمته فيما لدي من مراجع.

(٤) هكذا في «ت». وفي «ق» والبستان وتعريف الخلف: التلخيص. وفي نسخة باريس للوفيات.

(٥) لم أعثر على ترجمته فيما لدي من مراجع. وفي «ت» و «ق»: السكوري، والمثبت من البستان وتعريف الخلف ونسخة باريس للوفيات.

(٦) في نسخة باريس للوفيات: علامة النجاح في مبادىء الإصلاح.

(٧) في تعريف الخلف ونسخة باريس للوفيات: من قبل الوالد.

(٨) في «ق»: عليه الصلاة والسلام.

٢٦ ـ ومنها هذا المختصر الذي سميته: شرف الطالب في أسنى المطالب.

٢٧ ـ وتقيدات في مسائل مختلفات.

وكل ذلك بتوفيق الله تعالى وإعانته.

وقد أذنت لمن رآني، أو رأى من رآني ـ وهما درجتان ـ أن يروي عني إن شاء ما شاء من مصنفاتي، أو ما صح لديه من مروياتي، والله الموفق.

فصل: ومما يتزين به[1] الطالب حفظ اليسير من الشعر.

وكان بعض المحدثين[2] ينشد من سأل منه الرواية:

كل العلوم سوى القرآن زندقة إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
والعلم متبع ما قال حدثنا وما سوى ذاك وسواس الشياطين[3]

ودخل جماعة على بعض المحدثين[4] يسألونه الرواية فأنشدهم من حفظه:

أهلا وسهلا بالذين أحبهم وأودهم في الله ذي الآلاء
أهلا بقوم صالحين ذوي تقى خير الرجال وزين كل ملاء
يسعون في طلب الحديث بعفة وتوقر وسكينة وحياء
لهم المهابة والجلالة والتقى وفضائل جلت عن الاحصاء
ومداد ما تجري به أقلامهم أزكى وأفضل من دم الشهداء[5]

---

(١) في «ق»: يتزايد به.

(٢) هو الإمام الشافعي وقد تقدمت ترجمته في (ص ٦٥) ونسبها عياض في الالماع (ص ٤١) إلى بعض علماء شاش.

(٣) قواعد التحديث (ص ٤٠٣) وفيه: مشغلة بدل من زندقة، وأما البيت الثاني فهو عنده:
العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سواه فوسواس الشياطين

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري المتوفى سنة (٣٢١ هـ). كان آية من الآيات في قوة الحفظ، شاعراً أديباً، فاق أهل زمانه.
انظر: سير (١٥/ ٩٦)، شذرات (٢/ ٢٨٩)، تاريخ بغداد (٢/ ١٩٥)، لسان الميزان (٥/ ١٣٢).

(٥) يشير بهذا إلى ما ورد في الحديث: «مداد العلماء أفضل من دم الشهداء» ولا يصح مرفوعاً.
انظر: المقاصد الحسنة (ص ٥٩٥)، العلل المتناهية (١/ ٧١).

يـا طـالبـي علـم النبـي محمـد ... مـا أنتـم وسـواكـم بسـواء[1]

وأنشد أبو زرعة الرازي[2] رحمه الله:

ديـن النبـي محمـد آثـار ... نعـم المطيـة للـورى الأخبـار
لا تغفلـن عـن الحـديـث وأهلـه ... فـالـرأي ليـل والحـديـث نهـار[3]

وأنشد أبو العباس بن العريف الصوفي الفقيه[4] لنفسه:

يـا راحليـن إلـى المختـار مـن مضـر ... زرتـم جسـومـا، وزرنـا نحـن أرواحـا
إنـا أقمنـا علـى شـوق وعـن قـدر ... ومـن أقـام علـى شـوق كمـن راحـا[5]

وجسوما وأرواحا: حالان في الإعراب.

---

(١) جامع بيان العلم (١/ ٣١)، وهي في ديوانه الذي جمعه السيد محمد بدر الدين العلوي.
انظر: مقدمة عبد السلام هارون لكتاب الاشتقاق لابن دريد(ص ٢٣).

(٢) هو الإمام أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم المروزي المتوفى سنة (٢٦٤ هـ). كان إماماً محدثاً ثقة عالياً.
انظر: سير (١٣/ ٦٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠).

(٣) لم أجد هذه الأبيات في ترجمة أبي زرعة، ولكن وجدتها في جامع بيان العلم (٢/ ٣٥) منسوبة للإمام أحمد مع اختلاف في البيتين، وزيادة بيت ثالث وهو:
ولـربمـا جهـل الفتـى أثـر الهـدى ... والشمـس بـازغـة لهـا أنـوار

(٤) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عطاء الله بن عريف الصنهاجي أصله من طنجة، نشأ بالأندلس كان صوفياً، وروى الحديث والقراءات وله شعر. من مؤلفاته: محاسن المجالس، توفي بمراكش سنة (٥٣٦ هـ).
انظر: الإحاطة (٣/ ١٩١)، طبقات الأولياء (ص ٥٧٤)، برنامج الوادي آشي (ص٣٠٢).

(٥) الأبيات في طبقات الأولياء (ص ٥٧٥) باختلاف زيادة، وها هي:
شدوا المطي وقد نالوا المنى بمنى ... وكلهـم بـأليـم الشـوق قـد بـاحـا
سـارت ركـائبهـم، تبـدوا روائحهـا ... طيـا، وقـد قـربـوا للـوفـد أشبـاحـا
نسيـم قبـر النبـي المصطفـى لهـم ... روح، إذا شـربـو مـن ذكـره راحـا
يـا وصليـن إلـى المختـار مـن مضـر ... زرتم جسوما وزرنا نحن أرواحا
انـا أقمنـا علـى عـذر وعـن قـدر ... ومـن أقـام علـى عـذر كمـن راحـا

وأنشد الشيخ أبو الحسن القابسي[1] لنفسه:

أنست بوحدتي فلزمت بيتي | وطاب العيش واتصل السرور
ولست بسائل أحد أراه | أسار الجند أم ركب الأمير
وأدبني الزمان، فليت أني | تركت فلا أزار ولا أزور[2]

وأنشد الشيخ الراوية أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي لنفسه:

أنا من أهل الحديث وهم خير فئة | عشت تسعين وأرجو أن أعيش مائة

وعاش بعد ذلك أربع عشرة سنة، لأنه ولد سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة، وتوفي سنة ست وسبعين وخمسمائة[3].

---

(١) هو الإمام أبو الحسن علي بن محمد المعافري القروي القابسي المالكي المتوفى سنة (٤٠٣ هـ) بالقيروان. كان عارفاً بالعلل والرجال والفقه والأصول وكان ضريراً زاهداً ورعاً.

انظر: سير (١٧/ ١٥٣)، شجرة النور (ص ٩٧)، الوفيات (ص ٢٢٧).

(٢) وردت هذه الأبيات في رحلة القلصادي (ص ١٠٤)، والبستان (ص ٤٣) وتعريف الخلف (ق. ص ١٥٣) دون أن تنسب إلى قائل معين مع اختلاف في بعض ألفاظها، إذ جاءت كما يلي:

آنست بوحدتي ولزمت بيتي | فدام الأنس لي ونما السرور
وأدبني الزمان فما أبالي | هجرت فلا أزار ولا أزور
ولست بسائل ما دمت حيا | أسار الجند أم ركب الأمير.

(٣) قال الإمام أبو شامة: سمعت شيخنا علم الدين السخاوي يقول: سمعت يوما أبا الطاهر السلفي ينشد لنفسه ما قاله قديماً:

أنا من أهل وهم خير فئة | جزت التسعين وأرجو أن أجوزن المئة

قال: فقيل له: قد حقق الله رجاءك، فعلمت أنه قد جاوز المائة، وذلك في سنة إثنتين وسبعين وخمسمائة.

قال الذهبي: «وقد ذكر غير واحد أن السلفي ممن نيف على المائة عام، حتى أن تلميذه الوجيه عبد العزيز بن عيسى قال: مات وله مائة وست سنين». انظر سير (٢١/ ٧).

وأنشد أبو بكر الزبيدي اللغوي[1] صاحب مختصر العين[2] لنفسه:

اتـرك الهـم إذا مـا طـرقـك وكـل الأمـر إلـى مـن خلقـك
وإذا أمـل قـوم أحـدا[3] فـإلـى ربـك فـامـدد عنقـك[4]

وأنشد الفقيه ابن زرقون[5] عند عجزه عن القيام من مجلسه:

أصبحـت عنـد الحسـان زيفـا وغيـر الحـادثـات نقشـي
وكنـت أمشـي ولسـت أعيـا فصـرت أعيا ولسـت أمشـي[6]

وأنشد الفقيه أبو بكر بن منخل[7] لنفسه:

مضـت لـي سـت بعـد سبعيـن حجـة ولـي حـركـات بعـدهـا وسكـون
فيا ليت شعري أين أو كيف أو متى يقـدر مـا لا بـد أن سيكـون[8]

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزيدي الشامي الحمصي ثم الأندلسي الإشبيلي المتوفى سنة (٣٧٩ هـ). كان أوحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة ومعرفة الإعراب والمعاني. من مصنفاته: مختصر كتاب العين وغيره.
انظر: سير (١٦/ ٤١٧).

(٢) جملة (اللغوي صاحب مختصر العين) سقطت من «ق».

(٣) في تعريف الخلف (١/ ١٥٣): وإذا ملك قوم أبدا.

(٤) الأبيات في نفح الطيب (٤/ ٣٣٣)، والبستان (ص ٣١١)، وتعريف الخلف (١/ ١٥٣).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن سعيد الأنصاري الإشبيلي المتوفى سنة (٥٨٦ هـ). كان محدثاً مسنداً ثقة على الرواية، فقيهاً كاتباً شاعراً، متين الدين. له: الأنوار في جمع بين المنتقى والاستذكار.
انظر: سير (٢١/ ١٤٧)، الذيل والتكملة (٦/ ٢٠٣)، الديباج (ص ٢٨٥).

(٦) الصواب أن هذه الأبيات لأبي محمد عبد الجبار بن حمديس السقلي المتوفى سنة (٥٢٧ هـ)، وإنما ذكرها ابن زرقون متمثلاً بها، لا أنها من شعره. انظر الذيل والتكملة (٦/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٧) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنخل الشلبي. كان متقدماً في المعرفة بالأدب، شاعراً، مجيداً حسن الخلق، مشركاً في علم الكلام مع صلاح وخير.
انظر: نفح الطيب (٤/ ١١٧ ـ ٣٢٦).

(٨) البيتان أوردهما المقري في نفح الطيب باختلاف في عجز البيت الثاني إذ هو كما يلي: يكون الذي لا بد أن سيكون.
=

ولي[1] في هذا المعنى عند مضي ثمان مائة سنة:

مضت ستون عاما من وجودي ... وما أمسكت عن لعب ولهو
وقد أصبحت يوم حلول إحدى ... وثامنة على كسل وسهو
فكم لابن الخطيب من الخطاي ... وفضل الله يشمله بعفو[2].

وأنشد أبو عبد الله بن إبراهيم[3] من قدماء الأندلس[4]:

رأيت الانقباض أجل شيء ... وأدعى في الأمور إلى السلامة
فهذا الخلق سالمهم ودعهم ... فخلطتهم تعود إلى الندامة[5]

وأنشد الأستاذ أبو البساتين[6]:

مكب على النحو يعنى به ... ليسلم في قوله من زلل

= وهما في تعريف الخلف (١/ ١٥٣)، والبستان (ص ٣١١).

(١) يعني المؤلف ابن قنفذ رحمه الله.

(٢) نقل هذه الأبيات كل من التنبكتي في نيل الابتهاج (ص ٧٥) وكفاية المحتاج (مخطوط)، وابن أبي مريم في البستان (ص ٣١١)، والحفناوي في تعريف الخلف (١/ ١٥٣)، ومحمد مهدي في أم الحواضر (ص ٨١).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأنصاري الأندلسي الطليطلي، عرف بابن شق الليل، رحل إلى المشرق وأخذ عن علماء مكة ومصر. كان فقيهاً عالماً وإماماً متكلماً، حافظاً للفقه والحديث، عارفاً بالعلل والرجال، أديباً شاعراً. مات عام (٤٥٥٠ هـ).
انظر سير (١٨/ ١٢٩)، نفح الطيب (٢/ ٥٣).

(٤) في «ق»: بن مدماء الأندلسي. وهو تحريف.

(٥) هي ثلاثة أبيات أوردها القلصادي في رحلته (١٠٤)، والمراكشي في الذيل والتكملة (٦/ ٢٢٨) والمقري في نفح الطيب (٤/ ٣٤٢) وغيرهم وهي كالآتي:

رأيت الانقباض أجل شيء ... وادعى في الأمور إلى السلامة
فهذا الخلق سالمهم ودعهم ... فخلطتهم تقود إلى الندامة
ولا تعني بشيء غير شيء ... يقود إلى خلاصك في القيامة

(٦) هو أبو الحسن علي بن المبارك المرسي المتوفى سنة (٥٠٠ هـ). كان مقرئاً صوفياً، واعظاً فاضلاً.
انظر: الذيل والتكملة (٥/ ١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦).

يقول أقوم زيغ اللسان فهلا يقوم زيغ العمل[1].

وأنشد سيبويه[2]:

سيفني لسان كان يعرب لفظه فيا ليته من وقفة العرض يسلم
وما ينفع الاعراب إن لم يكن تقى وما ضر ذا التقوى لسان معجم[3]

وأنشد الغزالي[4] عند انصرافه من بيت المقدس لنفسه:

لئن كان لي من بعد عود إليكم قضيت لبنات الفؤاد لديكم
وإن تكن الأخرى ولم تكن أوبة وحان حمامي فالسلام عليكم[5].

وأنشد أبو العباس الجراوي[6] لنفسه:

وبين ضلوعي للصبابة لوعة بحكم الهوى تقضي علي ولا أقضي

---

(١) البيتان في الذيل والتكملة (٥/ ١/ ٤٠٤)، البستان (ص ٣١٤).

(٢) هو إمام النحو وحجة العرب أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري. المتوفى سنة (١٨٠ هـ). طلب الحديث والفقه مدة، ثم أقبل على العربية فبرع فيها وساد أهل عصره، وألف كتابه الكبير.

انظر: سير (٢/ ٣٥١)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥)، البداية (١/ ١٧٦)، نفح الطيب (٢/ ٣٨٧).

(٣) لم أعثر على هذين البيتين فيما لدي من مراجع.

(٤) هو الإمام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الشافعي الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥ هـ). رحل ولزم إمام الحرمين وبرع في الفقه والكلام والجدل والفلسفة، من مصنفاته: إحياء علوم الدين.

انظر: سير (١٩/ ٣٢٢)، البداية (١٢/ ١٧٣)، شذرات (٤/ ١٠).

(٥) البيتان في الذيل والتكملة (١/ ١/ ٣٥١)، ونفح الطيب (٢/ ٦٠٠)، عن أبي الفتح بن الدندانقاني عن الغزالي.

وفي الذيل والتكملة (١/ ٢/ ٤٧٧) عن أبي حفص شهاب الدين السهروردي عن الغزالي.

وأوردهما عن ابن قنفذ بن أبي مريم في البستان (ص ٣١٢)، والحفناوي في تعريف الخلف (١/ ١٥٤).

(٦) هو أبو العباس أحمد بن حسين الجراوي المالقي المتوفى بعد سنة (٣٦٠ هـ). كان متحققاً بالعربية عارفاً بالآداب، شاعراً محسناً وكاتباً بليغاً. انظر: الذيل والتكملة (١/ ١/ ٩٢).

جنى ناظري منها على القلب ما جنى فيا من رأى بعضاً يعين على بعض[١].

وأنشد ابن خصيب[٢] القرطبي:

ليـــس الخمـــول بعـــار علـــى امـــرىء ذي جـــلال
فليلـــة القـــدر تخفـــى وهـــي خيـــر الليـــال[٣]

وأنشد الفقيه أبو مروان بن عياش[٤]، وكان زهد أول عمره، ثم ترك[٥]:

عصيت هوى نفسي صغيرا فعندما رمتني الليالي بالمشيب وبالكبر
أطعت الهوى عكس القضية ليتني خلقت كبيرا وانتقلت إلى الصغر[٦]

---

(١) البيتان في الذيل والتكملة (١/١/٩٢) عن أبي الحجاج الثغري عنه، وهما في البستان (ص ٣١٢) نقلاً عن ابن قنفذ.

(٢) في جميع النسخ: ابن خطيب، أو ابن الخطيب، ونقله عن المؤلف صاحبا البستان والتعريف. وهو خطأ. والصواب: أنه ابن خصيب كما أثبته من مصادر ترجمته، وهو أبو العباس أحمد بن جعفر بن خصيب القيسي السرقسطي القيجاطي، المتوفى سنة (٥٣٥ هـ) كان مقرئاً مجوداً، متحققاً بالعربية ماهراً فيها، ذا حظ وافر من رواية الحديث والشعر.
انظر: الذيل والتكلمة (١/١/٨٣).

(٣) البيتان في الذيل والتكملة (١/١/٨٣)، نفح الطيب (٤/٢١)، البستان (ص ٣١٢)، تعريف الخلف (١/١٥٤).

(٤) هو أبو الحسن عبد الملك بن عياش بن فرج الأزدي القرطبي المتوفى سنة (٥٧٨ هـ). كان كاتباً بليغاً وشاعراً مجيداً. روى قطعة صالحة من الحديث، عاش طرفاً من عمره زاهداً، ثم اشتغل عند الملوك كاتباً فنال دنيا عريضة، وعدل عن طريقته الأولى المثلى.
انظر: الذيل والتكملة (٥/١/٢٦، ٣٠).

(٥) في «ق»: وكان زاهداً أول عمره، ثم ترك.

(٦) البيتان في الذيل والتكملة (٥/١/٢٨)، نفح الطيب (٤/٣٢٧)، وقد قال ابنه أبو الحسن علي بن عبد الملك أربعة أبيات هي:

أبي قال قولا سار في البدو والحضر وخلف في الباقين ذكرا وقد غبر
وأسلـف احسـانـا أوان اقتبـالـه وخاف من التقصير في حيز الككبر
لـذلـك مـا والـى أنينـا وزفـرة وأصبح يهوى أن يعاد إلى الصغر
هنيئا لهـذا لـم يكـن كـابنـه الـذي أطاع الهوى في حالتيه وما ائتمر

وأنشد أبو الفضل بن العميد[1] لنفسه:

من شاء عيشا هنيئا يستفيد به ... مواصل العيش إدبارا وإقبالا[2]
فلينظرن إلى من فوقه أدبا ... ولينظرن إلى من دونه مالا[3]

وأنشد بعضهم[4]:

إذا العلم لم يتبعه العمل ... فكيف يرام بلوغ الأمل
ومن بذل النفس في طاعة ... فقد صان من نفسه ما بذل[5]

وأنشد بعضهم[6]:

يبوح بسر الحق صاحب منطق ... وكل إناء بالذي فيه يرشح
وليس جناب القدس إلا لأهله ... وما كل إنسان بواديه يسرح[7]

وأنشد بعضهم[8]:

إذا المرء لم يلبس ثيابا من التقى ... تقلب عريانا وإن كان كاسيا
وخير خصال المرء طاعة ربه ... ولا خير فيمن كان لله عاصيا[9]

ولآخر[10]، وعليه اقتصر:

---

(١) هو أبو الفضل: محمد بن الحسين الكاتب الوزير المتوفى سنة (٣٦٠ هـ). كان يقال له الجاحظ الثاني. وكان مع سعة فنونه لا يدري ما الشرع، وكان متفلسفاً.
انظر: سير (١٦/ ١٣٧)، شذرات (٣/ ٣١).

(٢) في «ت»: إقبالا وإدبارا.

(٣) لم أجد هذه الأبيات فيما لدي من مراجع.

(٤) لم أعرفه.

(٥) في «ق»: ومن يبذل.......... ما عمل.

(٦) في «ق»: وأنشد آخر.

(٧) البيتان أوردهما ابن قنفذ في الأنس الفقير (ص ٩١)، ولم ينسبهما إلى أحد.

(٨) في «ق»: ولبعضهم أيضاً.

(٩) لم أعرف من قالهما.

(١٠) في «ق»: ولبعضهم.
والمراد أبو الحسين محمد بن حمد جبير الكناني الأندلسي الشاطبي البلنسي المتوفى سنة =

قــد أحــدث النــاس أمــورا فــلا تعمـل بهـا، إنـي لـك امـرؤ نـاصـح

فمــا جمــاع الخيــر إلا الــذي كــان عليــه السلــف الصــالــح[1]

(قال المؤلف رحمه الله):

فصـــل: وها هنا انتهى الغرض فيما قصدناه[2]، على الوجه الذي بيناه وشرحناه، ولا حول لنا في ذلك ولا قوة إلا بالله[3]، وفي سنة سبع وثمانمائة بقسنطينة وضعفناه.

ونسأل الله جلت قدرته أن يجعله خالصاً لوجهه، على الوجه الذي يتقبله ويرضاه، وصلى الله على سيدنا ومولانا[4] محمد النبي الأواه، وعلى آله وصحبه الرفقاء له في دنياه وأخراه، وسلم تسليما كثيرا، ولا حول ولا قوة إلا بالله[5].

= (٦١٤ هـ). كان من علماء الأندلس بالفقه والحديث. له مشاركة في الآداب. رحل إلى الشرق، وكتب رحلته المشهورة. انظر: نفح الطيب (٢/ ٣٨١)، الإحاطة (٢/ ١٦٨)، الذيل والتكملة (٥/ ٢/ ٥٩٥).

(١) البيتان في نفح الطيب (٢/ ٤٩٢)، أنس الفقير (ص ١١).

(٢) في «ق»: قصدته.

(٣) في «ق»: ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٤) كلمة (مولانا) سقطت من «ق».

(٥) في «ق»: والحمد لله رب العالمين.

خاتمة المحقـق

وبعد. . . .

فإن كان من كلمة خاتمة لهذا الجهد المتواضع في تحقيق هذا الكتاب، فإنها لن تكون لإحصاء النتائج وتسطير التوصيات فذلك شأن غير التحقيق، ولكنها دعاء إلى المولى عز وجل أن يجمع أهواءنا المتفرقة في أودية الدنيا على ما يزلف لديه ويرضيه، ويخلص أعمالنا لوجهه، وما لم يكن منها له فيصرفه لذلك بلطفه وتلاقيه، ويختم لجميعنا بالحسنى قبل انخرام الأجل وفراق الدنيا ويستعملنا بما علمنا ما دام العمل يمكننا[1]. آمين.

---

(١) دعاء رقيق ختم به القاضي عياض كتابه الالماع.

الفهـــارس العامـــة



فهرس الآيات

فهرس الأحاديث النّبوية

فهرس الآثار الواردة عن الصّحابة والتّابعين

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس البلدان والأماكن

فهرس المصادر والمراجع

(I) المخطوطات:

الأفرني: محمد الصغير بن محمد بن عبد الله.

(١) صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، نسخة بخط المؤلف، كتبها سنة (١١٣٧ هـ).

ابن عسكر: محمد بن عمر بن مصباح الحسني (ت ٩٣٦ هـ ـ ١٥٧٨م).

(٢) دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر.

ابن القاضي: أحمد بن محمد بن أبي العافية، المكناسي، الفاسي (ت ١٠٢٥ هـ).

(٣) درة الحجال في أسماء الرجال.

ابن قنفذ: أحمد بن حسن بن قنفذ القسنطيني، أبو العباس (ت ٨١٠ هـ).

(٤) أنس الفقير وعز الحقير. نسخة نسخها أحمد بن عبد المؤمن داب الونكري، سنة (١١١٧ هـ).

(٥) الوفيات. صورة عن نسخة المكتبة الوطنية بباريس، تحت رقم: (٩٢٥٩)، نسخها عبد الكريم السويسي سنة (١٠٠٤ هـ).

التنبكتي: أحمد بابا السوداني (ت ١٠٣٢ هـ).

(٦) نيل الابتهاج. نسخة كتبت بعد وفاة المؤلف بسبع سنين، ثم قوبلت وصححت على نسخة المؤلف.

(٧) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج. نسخة يعود تاريخها إلى سنة (١١٠ هـ)، ولا يعرف ناسخها.

السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ).

(٨) النهجة المرضية في شرح الألفية. نسخة يعود تاريخها إلى سنة (١٣٢٥ هـ)، لناسخها: محمد بن عبد الكريم البكري، التمنطيطي، وبهامشها تعليقات حافلة للمذكور.

الفلالي: أحمد بن عبد العزيز، الفلالي، الهلالي، أبو العباس (ت ١١٧٥ هـ).
(٩) أسانيد أبي العباس. نسخة كاملة، بآخرها إجازات متتالية للعلماء، بعضهم عن بعض، لا يعرف تاريخها.

(II) المصادر والمراجع المطبوعة:

الآمدي: علي بن محمد.
١ - الأحكام في أصول الأحكام. ط ٢، بيروت: دار الكتاب العربي (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).
أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ).
٢ - السنن. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.
أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ).
٣ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي. (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م).
الألباني: ناصر الدين.
٤ - سلسلة الأحاديث الصحيحة. منشورات المكتب الإسلامي.
الأمير: محمد.
٥ - شرح قصيدة غرامي. ط ١، مصر: المطبعة الخيرية. (١٣٣١ هـ - ١٩١٢م).
أي: فنسنك.
٦ - مفتاح كنوز السنة. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).
ابن خلدون: عبد الرحمن.
٧ - تاريخ ابن خلدون. بولاق: المطبعة المصرية. (١٢٨٤ هـ).
٨ - مقدمة ابن خلدون. ط ٥، بيروت: دار الرائد العربي. (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م).
ابن أبي حاتم: عبد الرحمن الرازي.
٩ - الجرح والتعديل. ط ١، حيدرآباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
١٠ - علل الحديث. بيروت: دار المعرفة (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م).
ابن أبي عاصم: الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧ هـ).

١١ ـ كتاب السنة. ط ـ ١، بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م).

ابن الأثير: المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ).

١٢ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٣ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. طبعة (١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م).

ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي التيمي، القرشي (ت ٥٩٧ هـ).

١٤ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. ط ـ ١، فيصل آباد. باكستان. (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م).

١٥ ـ الموضوعات. ط ـ ٢، بيروت: دار الفكر (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).

ابن الخطيب: محمد بن عبد الله لسان الخطيب (ت ٧٦٦ هـ).

١٦ ـ الإحاطة في أخبار غرناطة. ط ـ ١، القاهرة: مكتبة الخانجي. (١٩٧٤م).

ابن الديبع:

١٧ ـ تمييز الطيب من الخبيب. بيروت: دار الكتاب العربي. (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).

ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣ هـ).

١٨ ـ علوم الحديث. تحقيق: نور الدين عتر. ط ـ ٣، دمشق: دار الفكر. (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).

ابن العماد: عبد الحي الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ).

١٩ ـ شذرات الذهب. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.

ابن القيم:

٢٠ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف. تحقيق: أبو غدة. ط ـ ٢، حلب الفرافرة: مكتب المطبوعات الإسلامية (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).

٢١ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين. طبعة جديدة. مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن الكيال: محمد بن أحمد الذهبي، أبو البركات (ت ٩٢٩ هـ).

٢٢ ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. تحقيق: حمدي السلفي، القاهرة: المطبعة السلفية. (١٤٠١ هـ).

ابن الملقن: عمر بن علي بن عمر، أبو حفص.

٢٣ ـ طبقات الأولياء. ط ـ ١، القاهرة: مكتبة الخانجي. (١٩٧٣م).

ابن حبان: محمد بن حبان التميمي، البستي (ت ٣٥٤ هـ).
٢٤ ـ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. تحقيق: محمود زايد. مكة المكرمة: دار الباز للنشر والتوزيع.
٢٥ ـ كتاب الثقات. ط ١، حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية.
ابن حجر: أحمد شهاب الدين العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).
٢٦ ـ الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٧ ـ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. ط (١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م).
٢٨ ـ تهذيب التهذيب. ط ١، حيدرآباد الدكن: دائرة المعارف. (١٣٢٥ هـ).
٢٩ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري. تحقيق: عبد العزيز بن باز. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
٣٠ ـ لسان الميزان. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣١ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر.
باتنة: شركة الشهاب. الجزائر.
٣٢ ـ النكت على ابن الصلاح. تحقيق: ربيع بن هادي مدخلي. ط١، المدينة المنورة: المجلس العلمي، إحيار التراث الإسلامي (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).
٣٣ ـ هدي الساري. مقدمة فتح الباري. بيروت: دار المعرفة.
ابن حزم: علي بن أحمد الظاهري (ت ٤٥٦ هـ).
٣٤ ـ الأحكام في أصول الأحكام. ط ٢، القاهرة: مطبعة العاصمة.
ابن حنبل: أحمد بن حنبل الشيباني، الإمام (ت ٢٤١ هـ).
٣٥ ـ المسند. ط ٤، بيروت: المكتب الإسلامي (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).
ابن خزيمة: محمد بن إسحاق (ت ٣١١ هـ).
٣٦ ـ صحيح ابن خزيمة. تحقيق: الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.
ابن خلكان: أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ).
٣٧ ـ وفيات الأعيان. ط ١، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. (١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨م).
ابن دقيق العيد: محمد بن علي (ت ٧٠٢ هـ).
٣٨ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح. بغداد: مطبعة الإرشاد. (١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م).

ابن سعد:
٣٩ ـ الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر.
ابن عبد البر: يوسف بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ).
٤٠ ـ جامع بيان العلم وفضله. طـ١، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م).
٤١ ـ التمهيد. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري.
الرباط: المطبعة الملكية. (١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م).
٤٢ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب. مطبوع بهامش الإصابة.
ابن عذارى:
٤٣ ـ البيان المعرب في أخبار الأندلس والمغرب. بيروت: دار الثقافة.
ابن عراق:
٤٤ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة. طـ ١، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م).
ابن فرحون: إبراهيم بن علي اليعمري، المدني.
٤٥ ـ الديباج المذهب. طـ ١، مصر: مطبعة السعادة. (١٣٢٩ هـ ـ ١٩١٦م).
ابن قدامة.
٤٦ ـ روضة الناضر وجنة المناظر. طـ ١، بيروت: دار الكتاب العربي. (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م).
ابن قنفذ:
٤٧ ـ أنس الفقير وعز الحقير. الرباط: منشورات المركز الجامعي. (١٩٦٥م).
٤٨ ـ وسيلة الإسلام بالنبي عليه السلام. تحقيق: سليمان الصيد. طـ ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
٤٩ ـ الوفيات. تحقيق: عادل نويهض. طـ ٣، بيروت: دار الآفاق (١٤٠٠ هـ).
ابن كثير: إسماعيل بن عمر، أبو الفداء (ت ٧٧٤ هـ).
٥٠ ـ اختصار علوم الحديث، مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر رحمه الله. طـ ٢، مكة المكرمة: دار الباز للطباعة والنشر.
٥١ ـ البداية والنهاية. طـ ٣، بيروت: مكتبة المعارف. (١٩٧٩م).

ابن ماجة:
٥٢ ـ سنن المصطفى. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر.
ابن مريم: محمد الشريف المليثي، أبو عبد الله.
٥٣ ـ البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان.
الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
ابن منظور:
٥٤ ـ لسان العرب، دار المعارف.
الباجي:
٥٥ ـ المنتقى، شرح الموطأ. ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي. (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).
البخاري: محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦ هـ).
٥٦ ـ الجامع الصحيح.
إستانبول: المكتبة الإسلامية، محمد أوزدمير. (١٩٧٩م).
٥٧ ـ التاريخ الكبير. بيروت: دار الكتب العلمية.
٥٨ ـ التاريخ الصغير. تحقيق: محمود زايد. ط ١، بيروت: دار المعرفة. (١٤٠٦ هـ).
٥٩ ـ الضعفاء الصغير. تحقيق: محمود زايد. ط ١، حلب: دار الوعي. (١٣٩٦ هـ).
البلغيثي: أحمد بن المأمون، العلوي، الحسني.
٦٠ ـ الابتهاج بنور السراج. مطبعة محمد أفندي مصطفى. (١٣١٩ هـ).
الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ).
٦١ ـ السنن. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط ٣، بيروت: دار الفكر. (١٣٩٨ هـ).
٦٢ ـ العلل وشرحها لابن رجب. تحقيق: نور الدين عتر. ط ١، دار الملاح للطباعة والنشر. (١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م).
التنبكتي: أحمد بابا السوداني.
٦٣ ـ نيل الابتهاج. المطبوع بهامش الديباج.

الجزائري: طاهر بن صالح بن أحمد الدمشقي.
٦٤ ـ توجيه النظر في أصول الأثر. بيروت: دار المعارف.
الجوهري:
٦٥ ـ الصحاح. تحقيق: أحمد عطار. ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين. (١٤٠٤ هـ).
الجيلالي: عبد الرحمن بن محمد.
٦٦ ـ تاريخ الجزائر العام. ط ٦، بيروت: دار الثقافة. (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).
الحازمي: محمد بن موسى الهمداني، أبو بكر (ت ٥٨٤ هـ).
٦٧ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار. تعليق: راتب حكمي. ط ١، حمص: مطبعة الأندلس. (١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م).
الحاكم: محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ).
٦٨ ـ معرفة علوم الحديث. تحقيق: معظم حسين. ط ٢، بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. (١٩٧٧م).
٦٩ ـ سؤالات الحاكم للدارقطني. تحقيق: عبد الله بن عبد القادر. ط ١، الرياض: مكتبة المعارف. (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).
٧٠ ـ المستدرك. يبروت: دار الكتاب العربي.
حجي: محمد.
٧١ ـ الزاوية الدلائية. الرباط: المطبعة الوطنية. (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٦٤م).
الحفناوي: محمد أبو القاسم، الديسي، الغول.
٧٢ ـ تعريف الخلف برجال السلف. ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة. تونس: المكتبة العتيقة. (١٤٠٥ هـ).
الحموي: ياقوت.
٧٣ ـ معجم البلدان. بيروت: دار صادر، ودار بيروت.
الحميري: نشوان بن سعيد اليمني.
٧٤ ـ شمس العلوم. بيروت: عالم الكتب.
الخطابي: حمد بن محمد، أبو سليمان (ت ٣٨٨ هـ).
٧٥ ـ معالم السنن.

الخطيب: أحمد بن علي البغدادي، أبو بكر (ت ٤٦٣ هـ).
٧٦ ـ الكفاية في علم الرواية. المكتبة العلمية. دائرة المعارف العثمانية. (١٣٥٧ هـ).
٧٧ ـ الرحلة في طلب الحديث. تحقيق: نور الدين عتر. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م).
٧٨ ـ تاريخ بغداد. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
٧٩ ـ الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة. ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي. (١٩٨٤م).
٨٠ ـ الفقيه والمتفقه. تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاري. ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م).
الخطيب: محمد عجاج.
٨١ ـ الوجيز في علوم الحديث ونصوصه. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية (١٩٨٩م).
خليفة: مصطفى بن عبد الله حاجي.
٨٢ ـ كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار الفكر. (١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م).
الدارقطني: علي بن عمر.
٨٣ ـ الضعفاء والمتروكين. تحقيق: صبحي السامرائي. ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة. (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م).
الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن، أبو محمد (ت ٢٥٥ هـ).
٨٤ ـ السنن. تحقيق: عبد الله هاشم يماني.
فيصل آباد: نشاط آباد. (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).
الذهبي: شمس الدين (ت ٧٤٨ هـ).
٨٥ ـ المعجم الكبير. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. ط ١، الطائف: مكتبة الصديق. (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م).
٨٦ ـ تذكرة الحفاظ. ط ٤، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٨٧ ـ سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة. ط ٣، بيروت:

مؤسسة الرسالة. (١٤٠٥ هـ).
٨٨ ـ المغني في الضعفاء. تحقيق: نور الدين عتر. ط ١، حلب: دار المعارف. (١٣٩١ م).
٨٩ ـ ميزان الاعتدال. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة.
الرازي:
٩٠ ـ مختار الصحاح. ط ١، بيروت: دار الفكر. (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م).
الزركشي: محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله.
٩١ ـ تاريخ الدولتين: الموحدية والحفصية. تحقيق: محمد ماضور. ط ٢، تونس: المكتبة العتيقة. (١٩٦٦م).
الزركلي: خير الدين.
٩٢ ـ الأعلام. ط ٧، بيروت: دار العلم للملايين. (١٩٨٦م).
السبكي: عبد الوهاب بن محمد (ت ٧٧١ هـ).
٩٣ ـ قاعدة في الجرح والتعديل ط ٣، بيروت: دار القرآن الكريم (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م).
السخاوي: محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله (ت ٩٠٢ هـ).
٩٤ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث. ط١، بنارس ـ الهند: المطبعة السلفية. (١٤٠٧ هـ). وطبعة دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان.
٩٥ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
٩٦ ـ المقاصد الحسنة. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط ١، بيروت: دار الكتب العربي. (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).
سعد الله: أبو القاسم.
٩٧ ـ تاريخ الجزائر الثقافي.
الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م).
السلمي: أبو عبد الرحمن.
٩٨ ـ طبقات الصوفية. ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي. (١٩٨٦م).
السماحي: محمد محمد.
٩٩ ـ المنهج الحديث في علوم الحديث.

السهمي: حمزة بن يوسف (ت ٤٢٧ هـ).
١٠٠ ـ سؤالات السهمي للدارقطني. تحقيق ودراسة: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. طـ ١، الرياض: مكتبة المعارف. (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).
سيبويه: عمرو بن عثمان الفارسي، أبو بشر (ت ١٨٠ هـ).
١٠١ ـ كتاب سيبويه.
السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ).
١٠٢ ـ الإتقان في علوم القرآن. طـ ١، القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية.
١٠٣ ـ الأشباه والنظائر. طـ ١، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).
١٠٤ ـ تدريب الراوي. طـ ١، بيروت: دار إحياء السنة النبوية. (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٨٩م).
١٠٥ ـ طبقات الحفاظ. طـ ١، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م).
١٠٦ ـ طبقات المفسرين. طـ ١، مصر: مكتبة وهبة. (١٣٩٦ هـ ـ ١٩٨٦م).
١٠٧ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. بيروت: دار المعرفة.
الشافعي: محمد بن إدريس، أبو عبد الله (ت ٢٠٤ هـ).
١٠٨ ـ اختلاف الحديث. تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز. طـ ١، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م).
١٠٩ ـ الرسالة. تحقيق وشرح: أحمد شاكر.
الشوكاني: محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ).
١١٠ ـ البدر الطالع. طـ ١، القاهرة: مطبعة السعادة (١٣٤٨ هـ).
الشيرازي: إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الشافعي (ت ٤٧٦ هـ).
١١١ ـ طبقات الفقهاء. تحقيق: إحسان عباس. طـ ٢، بيروت: دار الرائد العربي. (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م).
الصباغ: محمد.
١١٢ ـ الحديث النبوي. طـ ٣، دمشق: المكتب الإسلامي. (١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م).
الصفاقسي: محمود بن سعيد مقديش. (ت ١٢٢٨ هـ).
١١٣ ـ نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار. طبعة تونس: (١٣٢١ هـ).

الصنعاني: محمد بن إسماعيل الأمير. (ت ١١٨٢ هـ).
١١٤ ـ توضيح الأفكار. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي. (١٣٦٦ هـ).
١١٥ ـ سبل السلام. ط ١، بيروت: دار الكتاب العربي. (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).
الطحان: محمود.
١١٦ ـ أصول التخريج ودراسة الأسانيد ط ٤، مكتبة السروات للنشر والتوزيع. (١٤٠٢ هـ).
١١٧ ـ تيسير مصطلح الحديث ط ٢، بيروت: دار القرآن الكريم. (١٣٩٩ هـ).
العاملي: زينب فواز.
١١٨ ـ الدر المنثور في طبقات ربات الخدور. ط ١، مصر: مطبعة بولاق. (١٣١٢ هـ).
عتر: نور الدين.
١١٩ ـ منهج النقد في علوم الحديث ط ٢، دمشق: دار الفكر. (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م).
العجلوني: محمد بن إسماعيل الجراحي (ت ١١٦٢ هـ).
١٢٠ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس. تصحيح وتعليق: أحمد القلاش. ط ٤، بيروت: مؤسسة الرسالة. (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).
العجلي: محمد بن عبد الله أبو الحسن (ت ٢٦١ هـ).
١٢١ ـ ثقات العجلي. ط ١، المدينة المنورة: مكتبة الدار. (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).
العراقي: عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ).
١٢٢ ـ التقييد والإيضاح. تحقيق: عبد الرحمن عثمان. بيروت: دار الفكر. (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م).
١٢٣ ـ التبصرة والتذكرة. فاس: المطبعة الجديدة. (١٣٥٤ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.
عياض: ابن موسى اليحصبي، أبو الفضل (ت ٥٤٤ هـ).
١٢٤ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. تحقيق: أحمد صقر. ط ٢، القاهرة: دار التراث، تونس: المكتبة العتيقة. (١٣٩٨ هـ).

١٢٥ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك. تحقيق: أحمد بكير محمود. منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت، ودار مكتبة الفكر بطرابلس ـ ليبيا.
١٢٦ ـ الغنية.
عيسى: أحمد.
١٢٧ ـ معجم الأطباء. ط ١، بيروت: دار الرائد العربي. (١٣٦١ هـ).
الغبريني: أحمد بن أحمد بن عبد الله، أبو العباس (ت ٧٠٤ هـ).
١٢٨ ـ عنوان الدراية في علماء بجاية. ط ١، الجزائر: المطبعة الثعالبية. (١٣٢٨ هـ).
الغزالي: محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥ هـ).
١٢٩ ـ إحياء علوم الدين. بيروت: دار العرفة.
الغماري: عبد الله بن محمد بن الصديق.
١٣٠ ـ الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج. ط ١، بيروت: عالم الكتب.
الفتني: محمد طاهر بن علي الهندي (ت ٩٨٦ هـ).
١٣١ ـ تذكرة الموضوعات. ط ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي. (١٣٩٩ هـ).
القاري: علي بن محمد المشهور بالملا (ت ١٠١٤ هـ).
١٣٢ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. تحقيق: محمد الصباغ. بيروت: مؤسسة الرسالة. (١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م).
القاسمي: جمال الدين.
١٣٣ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م).
القلصادي: علي بن محمد، أبو الحسن (ت ٢٩١ هـ).
١٣٤ ـ رحلة القلصادي. تحقيق: محمد أبو الأجفان.
تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
الكتاني: محمد بن جعفر.
١٣٥ ـ الرسالة المستطرفة. ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية. (١٤٠٠ هـ).
الكتاني: عبد الحي بن عبد الكبير.
١٣٦ ـ فهرس الفهارس ومعجم المعاجم. ط ٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي. (١٤٠٢ هـ). وطبعة المطبعة الجديدة بالطالعة. (١٣٤٦ هـ).

اللكنوي: محمد عبد الحي، أبو الحسنات الهندي (ت ١٣٠٤ هـ).
١٣٧ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. تحقيق: أبو غدة. طـ ٢. بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية. (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).
مالك: ابن أنس.
١٣٨ ـ الموطأ. طـ. ١٠، بيروت: دار النفائس. (١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م).
مؤنس: حسين.
١٣٩ ـ أطلس تاريخ الإسلام. طـ ١، القاهرة: الزهراء للأعلام العربي. (١٤٠٧ هـ)،
المباركفوري: محمد عبد الرحمن، أبو العلى (ت ١٣٥٣ هـ).
١٤٠ ـ تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي. طـ ٣، بيروت: دار الكتاب العربي. (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م). مجموعة من الكتاب.
١٤١ ـ الجزائر في التاريخ.
الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. (١٩٨٤م).
محفوظ: محمد.
١٤٢ ـ تراجم المؤلفين التونسيين. طـ ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي. (١٩٨٢م).
محمد المهدي: ابن علي شغيب.
١٤٣ ـ أم الحواضر في الماضي والحاضر: تاريخ مدينة قسنطينة. قسنطينة: مطبعة البعث. (١٤٠٠ هـ).
مخلوف: محمد بن محمد.
١٤٤ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. بيروت: دار الفكر، ودار الكتاب العربي.
المراكشي: علي بن إبراهيم.
١٤٥ ـ الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام. طـ ١، فاس. (١٣٥٥ هـ).
المراكشي: محمد بن عبد الملك.
١٤٦ ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. بيروت: دار الثقافة.
مسلم: ابن الحجاج القشيري، أبو الحسين (ت ٢٦١ هـ).
١٤٧ ـ صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. السعودية: رئاسة البحوث العلمية والافتاء. (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م).
المقري: محمد.
١٤٨ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار

صادر. (١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م).
المناوي:
١٤٩ ـ فيض القدير بشرح الجامع الصغير. ط ٢، بيروت: دار الفكر. (١٣٩١ هـ ـ ١٩٧٢م).
المنذري: عبد العظيم بن عبد القوي، أبو محمد (ت ٦٥٦ هـ).
١٥٠ ـ مختصر سنن أبي داود. تحقيق: حامد الفقي. القاهرة: مكتبة السنة المحمدية.
الناصري: أحمد بن خالد.
١٥١ ـ الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى.
الدار البيضاء: دار الكتاب. (١٩٥٤م).
النسائي: أحمد بن شعيب الخراساني، أبو عبد الرحمن (ت ٣٠٣ هـ).
١٥٢ ـ السنن. بيروت: دار الكتاب العربي.
النووي: يحيى بن شرف، أبو زكرياء (ت ٦٧٦ هـ).
١٥٣ ـ تقريب النووي. المطبوع مع تدريب الراوي للسيوطي.
١٥٤ ـ متن الأربعين النووية. مصر: المطبعة والمكتبة السعيدية. (١٣١٨ هـ).
١٥٥ ـ الأذكار. بيروت: دار الرائد العربي. (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).
نويهض: عادل.
١٥٦ ـ معجم أعلام الجزائر. ط ٢، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية. (١٤٠٠ هـ).
الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ).
١٥٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي. (١٤٠٢ هـ).
الوادي آشي: محمد بن جابر التونسي، أبو عبد الله (٧٤٩ هـ).
١٥٨ ـ برنامج الوادي آشي. تحقيق: محمد محفوظ. ط ٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي. (١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م).
الونشريسي: أحمد.
١٥٩ ـ المعيار المعرب. ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي. (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).

(III) المجلات والدوريات:

١ ـ مجلة الثقافة. السنة (١٦)/ (١٩٨٦م). عدد (٩٤).
٢ ـ فهرس المخطوطات والمصورات لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض. (١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م).
٣ ـ فهرس مخطوطات جامعة أم القرى. ط ١، (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).
٤ ـ مخطوطات جزائرية في مكتبات إستانبول. جمعها: محمد بن عبد الكريم. بيروت: دار مكتبة الحياة. (١٩٧٢م).

فهرس موضوعات الكتاب

قسم الدراسة

قسم التحقيق

الفهارس